

BIRZEIT UNIVERSITY

كلية الدراسات العليا

معهد دراسات المرأة

برنامج دراسات النوع الاجتماعي والتنمية

التخطيط الاستراتيجي الجندي في فلسطين

Gender strategic planning in Palestine

رسالة ماجستير مقدمة من الطالبة

رانية أبو دف

إشراف

الدكتورة إصلاح جاد

2022



كلية الدراسات العليا

معهد دراسات المرأة

برنامج دراسات النوع الاجتماعي والتنمية

التخطيط الاستراتيجي الجندي في فلسطين

Gender strategic planning in Palestine

رسالة ماجستير مقدمة من الطالبة

رانية أبو دف

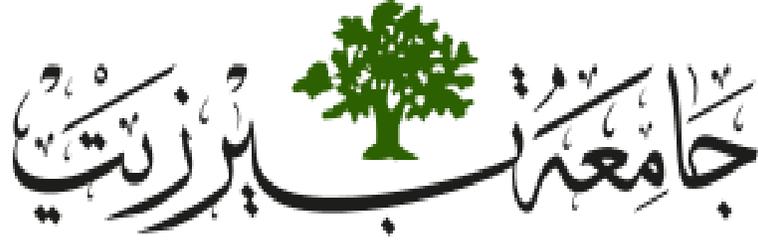
إشراف

الدكتورة إصلاح جاد

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في برنامج دراسات النوع

الاجتماعي والتنمية، كلية الدراسات العليا - جامعة بيرزيت

2022



BIRZEIT UNIVERSITY

كلية الدراسات العليا

برنامج دراسات النوع الاجتماعي والتنمية

التخطيط الاستراتيجي الجندي في فلسطين

Gender strategic planning in Palestine

رسالة ماجستير مقدمة من الطالبة رانية أبو دف

لجنة النقاش:

المشرفة د. إصلاح جاد:

د. ريما حمامي:

د. أميرة سلمي:

تاريخ النقاش: 2022/7/2

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في برنامج دراسات النوع

الاجتماعي والتنمية، كلية الدراسات العليا، جامعة بيرزيت.

2022

إهداء

إلى أمي الحنونة رحمها الله، التي حملتني وهنا على وهن وربتني على البذل والعطاء ولا
زالت تنير لي الدرب بطيفها الجميل

إلى أبي العزيز، الذي منحني الحب والرعاية، أطل الله بعمره ومتعه بالصحة والعافية

إلى روعي أخوي الشهيد اللتين تحلقان في سماء غزة والقدس وربوع فلسطين الأبية

إلى ولدي العزيزين، فلذة كبدي، اللذين رهنت حياتي لتربيتهما وتنشئتهما الصالحة

إلى زوجي الحبيب، رفيق دربي، الذي رافقني خطوة خطوة وقدم كل جهده وامدني بالعزيمة

لاتمام هذه الرسالة

إلى أخواتي وإخوتي أطل الله بعمرهن/م

إلى نساء فلسطين المكافحات من أجل الحرية والعدالة والمساواة في وطن حر عزيز كريم

إليهن وإليهم جميعا أهدي هذا العمل المتواضع

شكر وعرّفان

بعد شكري الله سبحانه وتعالى على توفيقه لي في إنجاز هذه الرسالة، لا يسعني إلا ان اتقدم بجزيل الشكر والعرّفان لمن شرفنتني بإشرافها على رسالتي، الدكتورة الفاضلة "إصلاح جاد"، لما قدمته لي من عظيم المساعدة وحسن التعاون والتوجيهات والإرشادات، التي لا تقدر بثمن، والتي ساهمت في إتمام رسالتي.

كما أتقدم بجزيل الشكر والعرّفان أيضاً إلى أعضاء لجنة النقاش على الملاحظات القيمة التي صوبت وأغنت الرسالة. والشكر موصول إلى معهد دراسات المرأة، وجميع أساتذتي الكرام والعاملات والعاملين في جامعة بير زيت، هذا الصرح التعليمي العالي المتميز، الذي سلحني بالمعرفة والمنهجية العلمية وجرأة التحليل والنقد ومهارات الكتابة الأكاديمية الرصينة والأمانة العلمية.

كما أتوجه بخالص شكري وتقديري إلى عائلتي والأهل جميعاً، وإلى الصديقات العزيزات والأصدقاء الأعرء، وإلى كل من قدم لي يد العون والمساعدة من قريب أو من بعيد على إنجاز وإتمام هذه الرسالة، وإخراجها إلى النور.

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
أ	الإهداء
ب	شكر وعرهان
ج	فهرس المحتويات
هـ	ملخص الدراسة
ز	Abstract
1	المقدمة
4	الفصل الأول: الإطار العام للدراسة وأهدافها
4	إشكالية الدراسة وأسئلتها
8	جدلية الدراسة
10	أهداف الدراسة
13	الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي والنظري
13	نشأة وتطور النوع الاجتماعي والتنمية (GAD) والتخطيط الجندي
21	أطر ومناهج التحليل والتخطيط الجندي
31	الأحتياجات والمصالح العملية والإستراتيجية للمرأة
39	السياق الموضوعي والمؤسسي للتخطيط الجندي
42	المساواة والعدالة وتمكين المرأة وحوكمة التخطيط الجندي
42	مفهوم المساواة واستخداماته في التخطيط الجندي
46	مفهوم تمكين المرأة واستراتيجيات التمكين
51	العولمة الجنديرة الليبرالية وقضايا المساواة والعدالة والتمكين
54	التخطيط الجندي وتعميم منظور النوع الاجتماعي
57	التخطيط الجندي والحوكمة النسوية والحاكمية العالمية
65	خاتمة الفصل الثاني
69	الفصل الثالث: التخطيط الجندي الاستراتيجي على الصعيد الفلسطيني ومراجعة الأدب المحلي

69	مقدمة
70	خصوصية السياق الاستعماري في فلسطين والاضطهاد المركب للمرأة الفلسطينية
79	المرحلة الانتقالية بعد أوسلو 1993 والمهام الجديدة للحركة الوطنية الفلسطينية
89	علاقة البيروقراطية والحوكمة النسوية في فلسطين بالتخطيط الجندي الفلسطيني
99	أثر اطر ومناهج الحوكمة الدولية على التخطيط الاستراتيجي الجندي الفلسطيني
114	خاتمة الفصل الثالث
117	الفصل الرابع: منهجية الدراسة وجمع البيانات
117	منهجية الدراسة
119	مجتمع الدراسة
120	عينة الدراسة
121	المقابلات المعمقة
123	الفصل الخامس: نتائج الدراسة عن واقع التخطيط الاستراتيجي الجندي في فلسطين
123	عرض وتحليل نتائج الدراسة
186	استنتاجات
205	خاتمة
208	المراجع
208	مراجع بالعربية
221	مراجع بالإنجليزية
230	الملاحق
230	ملحق رقم (1): كشف أنشطة الباحثة في المجالات ذات العلاقة بتخطيط النوع الاجتماعي
235	ملحق رقم (2): أسماء الفريق الوطني لإعداد الاستراتيجية الوطنية للمساواة بين الجنسين 2020-2022
237	ملحق رقم (3): كشف بمجتمع الدراسة
239	ملحق رقم (4): كشف عينة المقابلات المعمقة وتاريخ إجرائها
242	ملحق رقم (5): دليل المقابلات المعمقة

ملخص الدراسة

تمثل هذه الدراسة محاولة متواضعة لتقديم تحليل نقدي للتخطيط الاستراتيجي الجندي في فلسطين بشكل عام، وفحص مدى انسجامه مع السياق التاريخي الذي يمر به الشعب والقضية الفلسطينية في ما بعد التوقيع على اتفاقيات أوسلو عام 1993 بشكل عام وواقع النساء في فلسطين بشكل خاص، ومدى تأثيره بقيم وانحيات القائمين على التخطيط، وعلاقته بأطر ومناهج التحليل والتخطيط الجندي الدولية، وقدرته على تحقيق غاياته المنشودة، وذلك بالتركيز على الخطة الاستراتيجية الحالية (الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز المساواة والعدالة بين الجنسين وتمكين المرأة 2017-2022)، والتي تم تعديل مسماها بعد مراجعة السنوات الثلاث الأولى الى (الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز المساواة بين الجنسين 2020-2022).

وتمثلت جدلية الدراسة بأن التخطيط الاستراتيجي الجندي الفلسطيني قد لا يكون قائماً على ادراك موضوعي للواقع المعاش لأوضاع النساء فيما تبقى من فلسطين التاريخية (الضفة الغربية، غزة والقدس)، والحاجة للعمل على تغييره من أسفل وبمشاركة النساء أنفسهن، ولكنه قد يعتمد على مدى فاعلية لجان التخطيط العليا والمؤسسات الشريكة والبيروقراطية الحكومية، وعلى تأثير توجهات المؤسسات الدولية وتبني أطر التخطيط الجندي العالمية المغيبة للسياق الخاص، إلى جانب مصالح وقيم وانحيات المخططين وأصحاب القرار أنفسهم.

وقد استخدم في الدراسة المنهج الكيفي من خلال المقابلات المعمقة/ شبه المنظمة مع ممثلي الهيئات والأطر الرسمية والأهلية والدولية الشريكة، المعنية بالتخطيط الاستراتيجي الجندي، إلى جانب استخدام مقاربات متنوعة كتحليل الخطاب التخطيطي الجندي وتحليل المضمون، وكذلك أسلوب الملاحظة، من خلال المشاركة في

اجتماع الهيئات الوطنية واللجان المعنية برسم وتحديث الخطط الاستراتيجية الوطنية وعبر القطاعية، وحضور أنشطة وفعاليات المنظمات النسائية ذات الصلة بالتحليل والتخطيط الاستراتيجي الجندي.

وخلصت الدراسة الى أن التخطيط الاستراتيجي الجندي في فلسطين، هو أقرب في قناعات وتصرف المخططين والجهات الرسمية الفلسطينية والمؤسسات الشريكة إلى التخطيط الجندي لمرحلة ما بعد النزاع والاستقلال وبناء الدولة، مما يبعد غاياته وأولوياته نسبيا عن سياقها الوطني الفلسطيني الملموس والاحتياجات الفعلية للنساء الفلسطينيات، مركزا اياها في أجندة المنظمات الدولية الليبرالية والنيوليبرالية، وإعطاء أولوية لمواءمة القوانين والتشريعات والسياسات الوطنية مع مبادئ وأحكام الاتفاقات والمعاهدات والقرارات الدولية انشادا الى الالتزامات والمسؤوليات المترتبة على دولة فلسطين جراء انضمامها إليها وللحصول على التمويل اللازم ورضا الممولين والمؤسسات الدولية. ويتبنى المخطط الفلسطيني اطار ومنهج تعميم النوع الاجتماعي، (Gender Mainstreaming)، مكرسا من خلال ممارسته التخطيط المركزي من أعلى إلى أسفل بعيدا عن التشاركية، مقصرا اياه على الضفة الغربية، مما يعزز الانقسام. كما أنه تخطيط فني وتقني غير ميسر وأقرب إلى التحليل ويعاني من انفصام بين الجانب النظري والتطبيق العملي.

وعليه فإن الدراسة توصي بضرورة أن يعيد المخطط الفلسطيني والقيادات النسوية الفلسطينية دراسة السياق الفلسطيني لعلاقات النوع الاجتماعي بشكل أعمق، وتحديد احتياجات ومصالح النساء العملية والاستراتيجية بشكل أدق، وإشراك القاعدة النسوية في صياغة الخطط الاستراتيجية الجندية، وجعل التخطيط أكثر تشاركية، وبشراكة تامة بين الضفة الغربية وقطاع غزة، وذلك الى جانب ضرورة اعادة الاعتبار لمهمة التحرر الوطني للحركة النسوية الفلسطينية في مواجهة الاحتلال وما يرتبط بذلك من مهام وأساليب وأشكال عمل. كما توصي الدراسة بالعمل من أجل التجاوز الايجابي لاطار ومنهج تعميم منظور النوع الاجتماعي المعتمد، عبر الاستفادة

من مختلف المقاربات في اطار التحليل والتخطيط الجندي، وضرورة الربط بين النظرية والتطبيق، والانشداد الى البعد السياسي ذي الصلة بالمصالح والاحتياجات الاستراتيجية للمرأة، وبحيث يتمكن التخطيط من رسم برامج وسياسات تأخذ بعين الاعتبار الخصوصية الفلسطينية ذات الأبعاد الفريدة الناتجة عن التشوهات التي لحقت بالهيكل الاقتصادي والاجتماعية والسياسية والثقافية السائدة، الناتجة عن استمرار الاحتلال وعلاقات السيطرة الكولونيالية والنيوكولونيالية والعولمة النيو ليبرالية، ووجود سلطة مقيدة قانونيا وسياسيا واقتصاديا، ونظام سياسي مختلط ومشوه ومنقسم.

مفاهيم مفتوحة: التخطيط الجندي؛ تعميم منظور النوع الاجتماعي؛ الخصوصية الفلسطينية؛ الاحتياجات الاستراتيجية للمرأة؛ السياق الكولونيالي والنيوكولونيالي.

Abstract

This study represents a modest attempt to present a critical analysis of gender strategic planning in Palestine in general, and examine its consistency with the historical context experienced by the people and the Palestinian cause after the signing of the Oslo Agreements in 1993 in general and the reality of women in Palestine in particular, the extent to which it is affected by values and biases of those in charge of planning, its relationship to international frameworks and approaches to gender analysis and planning, and its ability to achieve its desired goals, by focusing on the current strategic plan (National Cross-Sectoral Strategy for Promoting Gender Equality, Justice and Empowerment of Women 2017-2022), whose name was modified after the review of the first three years To (National Cross-Sectoral Strategy for the Promotion of Gender Equality 2020-2022).

The argument of the study was that the Palestinian gender strategic planning may not be based on an objective awareness of the lived reality of women's conditions in the rest of historical Palestine (West Bank, Gaza and Jerusalem), and the need to work on changing it from below and with the participation of women themselves, but it may depend on the effectiveness of the higher planning committees, partner institutions, and government bureaucracy, and the influence of international institutions' trends, the adoption of global gender planning frameworks that misses the specific context, as well as the interests, values, and biases of planners and decision-makers themselves.

In the study, the qualitative approach was used through in-depth / semi-structured interviews with representatives of official, civil and international partner bodies and frameworks concerned with gender strategic planning, in addition to the use of various approaches such as gender planning

discourse analysis and content analysis, as well as the observation method, through participation in the meeting of national bodies and committees concerned with drawing up and updating national and cross-sectoral strategic plans, and attending the activities and events of women's organizations related to gender strategic analysis and planning.

The study concluded that gender strategic planning in Palestine is closer in the convictions and behavior of planners, Palestinian official bodies and partner institutions to gender planning for the post-conflict, independence and state-building phase, which distances its goals and priorities relatively from its concrete Palestinian national context and the actual needs of Palestinian women, focusing it in The agenda of liberal and neoliberal international organizations, giving priority to harmonizing national laws, legislation and policies with the principles and provisions of international agreements, treaties and resolutions, drawing on the obligations and responsibilities of the State of Palestine as a result of its accession to it and to obtaining the necessary funding and the satisfaction of financiers and international institutions. The Palestinian planner adopts the framework and approach of gender mainstreaming, dedicating through its practice the central planning from top to bottom away from participatory and limiting it to the West Bank, which reinforces the division. It is also a non-politicized technical planning that is closer to analysis and suffers from a schizophrenia between the theoretical side and the practical application.

Accordingly, the study recommends that the Palestinian planner and Palestinian women leaders should re-examine the Palestinian context for gender relations in a deeper and more objective way, define the practical, strategic needs and interests of women more precisely, involve the feminist base in formulating gender strategic plans, and make planning more participatory by changing its direction so as to marry between the upper and lower tracks, in full partnership between the West Bank and the Gaza Strip. In addition, there is a need to reconsider the task of national liberation

for the Palestinian feminist movement in the face of the occupation and the related tasks, methods and forms of work. The study also recommends working towards a positive override of the gender mainstreaming framework and approach by making use of various approaches within the framework of gender analysis and planning, the necessity of linking theory and practice, and focusing on the political dimension related to the strategic interests and needs of women, so that planning can drawing programs and policies that take into account the Palestinian peculiarity of unique dimensions resulting from the distortions inflicted on the prevailing economic, social, political and cultural structures resulting from the continuation of the occupation and the relations of colonial, neo-colonial domination and neo-liberal globalization, the presence of a legally, politically and economically restricted authority, and a mixed, distorted and divided political system.

Keywords: Gender planning; Gender mainstreaming; Palestinian privacy; Strategic needs of women; The colonial and neocolonial context.

مقدمة

ازداد الاهتمام بالتخطيط من منظور النوع الاجتماعي (الجندر)* في العقود الثلاث الماضية في معظم بلدان العالم، وخاصة في الدول النامية، حيث باتت الشواغل المتعلقة بالنوع الاجتماعي تتطلب تقليد تخطيط مستقل. وقد وجهت انتقادات واسعة لتقاليد التخطيط التنموية التي سادت في حقبة سابقة، التي همشت المرأة والنوع الاجتماعي وتعاملت مع قضاياها كـ "إضافة" أو "تطعيم"، يجري تضمينه ببساطة في تقاليد التخطيط السائدة، دون أي تغييرات جوهرية في الأساس المنطقي والمنهجي والترتيبات المؤسسية لتقليد التخطيط المعني. وبهذا الاهتمام بات التخطيط الجندي يشكل نهجا نشطا، يستهدف "تحرير المرأة وتخليصها من التبعية، بهدف تحقيق المساواة بين الجنسين والإنصاف والتمكين من خلال تلبية الاحتياجات العملية والاستراتيجية" (Moser, 2014).

وإن الخطط الاستراتيجية المتعلقة بالنهوض بأوضاع المرأة التي تصيغها وتعتمدها المؤسسات الحكومية في البلدان المختلفة، كما في فلسطين، هي وثائق مهمة، تحتاج لفحص مدى قدرة هذه المؤسسات على إدراك السياق التاريخي والواقع الملموس ومعضلاته وتحدياته، وتقديم الحلول اللازمة له على طريق تحقيق الغايات والأهداف المتوخاة من التنمية المنشودة، وخاصة لجهة تلبية الاحتياجات والمصالح العملية والاستراتيجية للمرأة المتعينة في السياق الخاص. كما وتحتاج أيضا إلى التعرف على المناهج والأطر التحليلية والتخطيطية الاستراتيجية المتبعة، وفحص علاقتها بطبيعة ومصالح القائمين على التحليل والتخطيط وتنفيذ الخطط المرسومة، والظروف والعوامل المؤثرة في خياراتهم وسلوكهم، في ظل العالم المعولم وتطور أحكام وقواعد

• يستخدم مفهوم "النوع الاجتماعي" حيثما يرد في هذه الرسالة كترجمة لمفهوم "الجندر"، وهكذا التعبيرات المختلفة للمفهوم كتخطيط النوع الاجتماعي (الجندي).

الاتفاقيات الدولية ذات العلاقة، وما ترتبه من مسؤوليات والتزامات على الدول المنضوية فيها.

إن لموضوع التخطيط الاستراتيجي الجندي في فلسطين أهمية كبيرة، نظرا للانفعال الواسع به فلسطينيا، والمعبر عنه بالجدل حول احتياجات ومطالب المرأة الفلسطينية، والتحديث الدوري للخطة المعتمدة. وتتجلى هذه الأهمية بالنظر للغايات المأمولة من التخطيط الاستراتيجي الجندي بالنسبة للمرأة الفلسطينية، المكافحة من أجل التحرر والعدالة والمساواة، وارتباط ذلك بغايات الشعب الفلسطيني ككل.

وتشير دراسة الخطة الاستراتيجية الجندي الفلسطينية أسئلة وتساؤلات عديدة، حول مدى تواءم التخطيط الجندي المتبع مع السياق الوطني واستجابته للتحديات والمهام الماثلة النابعة من الواقع الخاص المعاش، وكيف يمكن لهذا التخطيط أن يوازن انسجامه مع الخصوصية الوطنية الفلسطيني والتزامات المخطط الفلسطيني بالاتفاقيات والمعاهدات الدولية. وتكمن في هذه العملية تعقيدات واشكاليات تحتاج لفحص ودراسة. وتقتضى الدراسة هنا أن التعبير عن الخصوصية الوطنية في التخطيط الاستراتيجي الجندي على صلة وثيقة بوعي وإدراك علاقات السيطرة والهيمنة السائدة، ويحتاج تقييمه الى معرفة بمن يقوم بالتخطيط ومصالحه وقيمه وتحيزاته التي تتحكم بخياراته، وفهم تأثير العوامل والفواعل المختلفة المقررة والحاسمة في الاستجابة لتلبية احتياجات النوع الاجتماعي الملموسة واتباع السياسات التحويلية اللازمة لتغيير تلك العلاقات، بما يمكن من الوصول الى تمكين المرأة وإنصافها وتحقيق المساواة بين الجنسين.

ومن هنا جاء اهتمامي أصلا بتناول موضوع التخطيط الاستراتيجي الجندي في فلسطين، ودراسة تطوره، والقيام بتحليله ونقده، وخاصة أنني منخرطة في هذا العمل منذ عام 2003، وتسلمت مسؤولية وحدات شؤون المرأة في أكثر من وزارة ومؤسسة حكومية سابقا، وأتسلم اليوم مسؤولية وحدة النوع الاجتماعي في وزارة العدل،

وأمثل الوزارة في الهيئات الوطنية المعنية بمراجعة وتطوير الخطط الوطنية وعبر القطاعية ذات الصلة بقضايا المرأة، وإن من شأن دراستي لهذا الموضوع، أن تسعفني في لقاء الضوء على عملية التخطيط الجندري الاستراتيجي الفلسطيني، والخروج بأفكار يمكنها أن تساهم، ولو بشكل متواضع، في تحقيق الغاية المنشودة بترحر المرأة والشعب الفلسطيني وتحقيق العدالة والمساواة.

من أجل استيفاء الموضوع حقه بالدراسة والبحث، وامتثالاً لمتطلبات المنهجية العلمية، تم تحديد إشكالية الدراسة وأسئلتها وجدليتها، وجرت معالجة الموضوع في خمسة فصول. حيث تناول الفصل الأول الاطار العام للدراسة وأهدافها، وتم في الفصل الثاني استعراض الاطار المفاهيمي والنظري، وجرى في الفصل الثالث فحص وتحليل سياق وتطور التخطيط الجندري على الصعيد الفلسطيني ومراجعة الأدب المحلي، وفي الفصل الرابع تم توضيح منهجية الدراسة وأدوات وأساليب جمع البيانات، وفي الفصل الخامس تم تحليل نتائج الدراسة عن واقع التخطيط الاستراتيجي الجندري في فلسطين، واختتم الفصل باستنتاجات وأتبع بخاتمة، ومن ثم بقائمة المراجع المستخدمة والملاحق.

الإطار العام للدراسة وأهدافها

1.1 إشكالية الدراسة وأسئلتها

إن التخطيط الاستراتيجي الجندي، هو تخطيط اشكالي أصلا. وتتبع هذه الإشكالية من أن الجندر (النوع الاجتماعي) ليس عنصرا محايدا في التخطيط، بل يجب التعامل معه كعنصر جوهري وبمنهجية وترتيبات مؤسسية توائم إدماجه بما يحقق غاية التخطيط المتمثلة بتحرير المرأة وخلصها من التبعية للرجل (Moser, 2014). وعلى الرغم من أنه جرى تطوير أطر عديدة للتخطيط الجندي استهدفت مراعاة هذا المنحى في التعامل مع النوع الاجتماعي، وتم اعتمادها من مؤسسات دولية وانتشر استخدامها في دول عديدة، إلا أن التخطيط السائد لدى مختلف الدول ظل أقرب إلى التخطيط الشامل العقلاني، الذي يتعامل مع التخطيط كمجموعة من الاجراءات والأساليب العقلانية لإتخاذ القرارات، مركزا على وسائل التخطيط بدلا من المنتج ولا يأخذ بعين الاعتبار سياق العملية ولا يحقق في محتواها (Moser, 2014). ونظرا لتبعية المؤسسات الدولية المعنية بالتنمية لدول الغرب الرأسمالية فقد أضفي على التخطيط الجندي المتبع طابعا ليبراليا ارتباطا بسياسات التحديث المتبعة تجاه العالم الثالث. ومع تبني منهج تعميم النوع الاجتماعي في التخطيط الجندي على مستوى مؤسسات الأمم المتحدة ووكالات التنمية الدولية، وترافق ذلك مع سياسات إعادة الهيكلية والخصخصة والإصلاح المفروضة من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، بات التخطيط الجندي أقرب إلى المنظور النيوليبرالي، وهو ما وجد نقدا له من نسويات العالم الثالث، لأنه عدا عن اتباع نهج تصدير نمط التطور الغربي الرأسمالي ومستحدثاته للدول النامية، وفرض الاملاءات عليها دون أخذ خصوصيتها بعين الإعتبار، فإنه يتعامل بقوالب

معيارية ويصور نساء العالم الثالث بشكل غير متميز، باعتبارهن جميعهن مضطهدات بسبب الجنس والتخلف، الأمر الذي يشوه الحقائق المتعددة (Moser, 2014). ويضاف إلى ذلك أن جدلا واسعا أثير ويثار حول التخطيط الجندي نفسه، من حيث مضامينه ومنهجيته وقيمه، وعلاقته بتمكين المرأة واحتياجاتها العملية والاستراتيجية، ومدى أخذه بعين الاعتبار للمرأة والرجل معا، ومدى قدرته على أن يكون عملية تحويلية يتم بموجبها تفكيك وإعادة توزيع علاقات التبعية والسيطرة في السياق الاجتماعي والتاريخي المحدد (Wieringa, 1998). وتبدو إشكالية التخطيط الجندي واضحة نظرا لاختلاف ظروف كل بلد وخصوصيته، والسياق العام لتطوره والعوامل وعلاقات السيطرة والهيمنة السائدة والمؤثرة فيه. ويزداد الأمر إشكالية وتعقيدا بالنظر إلى من الذي يقوم بمهمة التخطيط والتقرير بها والآليات المتبعة لإقرار الخطط والمصالح والقيم التي تتحكم بالخيارات والأولويات، واتباع السياسات والتدخلات الواعية للنوع الاجتماعي القادرة على سد الفجوات والتمييز بين الجنسين والتفاوتات الهيكلية الموجودة، وصولا لتحقيق المساواة والتحرر. ولعل مسألة السياق هي على صلة أصلا بمفهوم النوع الاجتماعي، حيث أنه، وكما توضح سيكوسكا وسولومون (Sikoska and Solomon)، فإنه بينما تلعب الطبيعة الدور الحاسم في تحديد نوع الجنس، ذكرا أو انثى، فإن النوع الاجتماعي هو نظام للأدوار والعلاقات بين المرأة والرجل لا تحدده البيولوجيا، بل السياقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية. وعليه فإن هذه السياقات تحمل كلا من المرأة والرجل مجموعة مختلفة من القيم والمصالح تبني هوية كل منهما وتؤثر بالتالي على دور وقدرته كل منهما على المشاركة في العمليات الجارية، الأمر الذي يتطلب اعتماد منهج تحليلي يراعي العوامل المتجذرة في تقسيم العمل والقوة بين النساء والرجال، المستند للنظام الأبوي الذي يكرس القمع وعدم المساواة، وهو ما أعاق ويعيق قدرة المرأة على الوصول للموارد المادية والرمزية وحصر ويحصر دورها في الأمومة وتربية الأطفال والعمل المنزلي (Sikoska & Solomon, 1999). وتدل التجربة، كما

توضح نائلة كبير (Naila Kabeer)، ان النوع الاجتماعي، ورغم تجاهله في أغلب الأحيان، إلا انه كان دائماً متشابكاً مع العلاقات الطبقية والعلاقات الاجتماعية الأخرى، وبالتالي لابد من تضمين التحليل الجندي في إطار العلاقات الاجتماعية الواسعة. وهو ما يتطلب، حسب Kabeer، إدراك أن المعلومات الدقيقة حول العلاقات بين الجنسين هي شرط أساسي للسياسة والتخطيط الجيدين، وأن هناك حاجة إلى تغيير العديد من جوانب هذه العلاقات القائمة بين الجنسين في اطار عملية تحويلية شاملة (Kabeer,1994).

واستناداً إلى ضرورة ارتباط التخطيط الجندي بالسياق المحدد، دعت ساسكيا ويرجينا (Saskia Wieringa) إلى إعادة التفكير بالتخطيط الجندي من خلال نظرة نقدية لاستخدامات الجندر في أطر التخطيط المتبعة، مؤكدة أن الاستخدام الدارج له أقصره بسبب مصالح المخططين على المكون الاجتماعي الاقتصادي وحوله إلى منحى سلطوي بيروقراطي جعل القمع الجنسي غير مرئي، مما أفقده محتواه السياسي. ولهذا شددت Wieringa على ضرورة إدراك أن اهتمامات المرأة ومصالحها في السياق المحدد يتم التعبير عنها بشكل مختلف من قبل فئات مختلفة، وأن العلاقات بين الجنسين تتقاطع مع العلاقات القمعية الأخرى، مثل تلك القائمة على الطبقة والعرق والقومية والعمر والتفضيل الجنسي، وبالتالي هناك ضرورة للوقوف أمام المعايير التي تتم ضمنها عملية تعريف المصالح؟ كيف تتكون؟ ومن هي الجهات الفاعلة وما هو موقعها من السلطة؟ وفي أي وقت يجري تحديد المصالح؟ وفي أي بيئة تتحدد اهتمامات المرأة الجندرية؟ وما هي أولويات تلك المصالح في إطار العمليات السياسية الجارية؟ (Wieringa, 1998).

وهكذا فإن مدى توائم التخطيط الجندي مع السياق هي مهمة جداً وجوهرية في التقييم. وبما ان الدراسة الحالية تتعامل مع التخطيط الاستراتيجي الجندي في السياق الفلسطيني الملموس، فسيتم تحليل وتقييم التخطيط الاستراتيجي الجندي الفلسطيني الرسمي استناداً الى هذا الواقع وإشكالياته. وتفترض الدراسة أن السياق

اللسطيني هو سياق استعماري ذو خصوصية فريدة، وسيجري توضيح هذا الواقع بشكل تفصيلي في الدراسة، وبالتالي فإن السؤال الجوهرى للدراسة هنا يتركز على مدى انسجام "الخطة الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز المساواة والعدالة بين الجنسين وتمكين المرأة 2017-2022" وتحديثاتها، ومجمل عملية التحليل والتخطيط الاستراتيجى الجندرى الفلسطينى، مع السياق التاريخى المحدد والخصوصية الفلسطينية الفريدة، وبالتالي مدى التعامل مع السياق الاستعماري في فلسطين وبين إمكانية تحقيق وتلبية احتياجات النساء العملية ومصالحهن الاستراتيجية، المتمثلة بتحررها التام من علاقات السيطرة وفي مقدمتها السيطرة الاستعمارية الكولونيالية وتحقيق مساواتها الكاملة بالرجل؟

وترتبط بهذا السؤال الرئيس أسئلة فرعية، وهي:

- هل ينسجم منحنى التخطيط الاستراتيجى الجندرى الفلسطينى مع خصوصية الواقع المعاش؟ وما مدى تأثير الحركة النسوية الفلسطينية ومؤسسات المجتمع المدني الفلسطينى والقواعد الشعبية في قيم واتجاهات التخطيط الجندرى الرسمى؟
- هل الخطط الاستراتيجية الجندرية الفلسطينية تلبى الاحتياجات والمصالح العملية والاستراتيجية للمرأة الفلسطينية؟ وهل هي قادرة على تحقيق الغاية المحددة فيها، المتمثلة بتحقيق المساواة والعدالة بين الجنسين وتمكين المرأة في ظل واقع استعماري معقد؟
- كيف يفهم المخطط الفلسطينى التخطيط الجندرى؟ وما هو الإطار والمنهج التحليلى والتخطيطى الاستراتيجى الجندرى المعتمد من قبله وعلاقته بالأطر والمناهج المتبعة من مؤسسات ووكالات الممولين والأمم المتحدة والحاكمية العالمية؟

- ما هي العوامل والأطراف، الداخلية والخارجية، المؤثرة على اتجاهات وخيارات التخطيط الاستراتيجي الجندي الفلسطيني وأولوياته في ظل الواقع المعاش؟ وإلى أي مدى تأثرت وتتأثر توجهات هذا التخطيط الجندي بأجندة التنمية الدولية الليبرالية والنيوليبرالية؟
- من الجهة المقررة في السلطة الفلسطينية بالتخطيط الاستراتيجي الجندي، وما علاقة وزارة شؤون المرأة والمؤسسات الشريكة، واللجان الفنية والتنسيقية العليا والبيروقراطية الحكومية بالتخطيط الجندي الاستراتيجي وما دورها في التأثير على توجهات صاحب القرار بشأنه؟

2.1 جدلية الدراسة

تجادل الدراسة بأن التخطيط الاستراتيجي الجندي الفلسطيني قد لا يكون قائماً على ادراك موضوعي للواقع المعاش لأوضاع النساء فيما تبقى من فلسطين التاريخية (الضفة الغربية، غزة والقدس)، والحاجة للعمل على تغييره من أسفل وبمشاركة النساء أنفسهن، ولكنه قد يعتمد على مدى فاعلية لجان التخطيط العليا والمؤسسات الشريكة والبيروقراطية الحكومية، وعلى تأثير توجهات المؤسسات الدولية وتبني أطر التخطيط الجندي العالمية المغيبة للسياق الخاص، إلى جانب مصالح وقيم وانحيازات المخططين وأصحاب القرار أنفسهم. وتقوم هذه المجادلة تقوم على أساس ان التخطيط الاستراتيجي الجندي القائم على أسس تشاركية، والقادر على تلبية الاحتياجات العملية والاستراتيجية للمرأة، يأخذ بعين الاعتبار السياق التاريخي الملموس للبلد المعني بشكل عام وواقع المرأة بشكل خاص، وبحيث يجري استخلاص الأجندة الوطنية للتخطيط وصياغة الاستراتيجيات ورسم السياسات بناء على هذه الأجندة وبمشاركة فاعلة من النساء أنفسهن، وليس بناء على أجندات خارجية أو أطر حوكمة عالمية. والمقصود هنا فحص منطلقات التخطيط الجندي الفلسطيني، ومدى تأثره بالعوامل الداخلية والخارجية، ووجهة انحيازاته وتفضيلاته، في ظل علاقات سيطرة وقوة متحركة بسير عملية التغيير على الصعيد

الفلسطيني بعد قيام السلطة الفلسطينية عام 1994. وتستند المجادلة هذه الى خطورة تغييب علاقات السيطرة والهيمنة السائدة في أي سياق من السياقات التاريخية التي تمر بها مختلف البلدان والشعوب، واستبدالها بسياقات أخرى، كما هو الحال مع السياق الاستعماري الفلسطيني الخاص، الذي يستبدل بسياق دول ما بعد الاستعمار او ما بعد النزاع، الأمر الذي يبعد التخطيط الجندري عن فضائه السياسي اللازم لادراك الاحتياجات الجندرية الملموسة وضرورات تلبيتها في سياق العمل والكفاح لتحقيق الغايات والأهداف الوطنية التحررية. وسيجري في الدراسة تتبع هذا المنحى وفحص تجلياته من خلال تحليل مسار التعامل الدولي مع القضية الفلسطينية بعد اتفاق أوسلو عام 1993، الذي نشأت بموجبه سلطة حكم ذاتي فلسطينية، وفحص مدى تأثير سياسات إحتواء ما يسمى بمناطق النزاع في اطار هندسة عملية السلام بأدوات حوكمة نيوليبرالية معولمة، والتي تقوم فيها وكالات ومؤسسات التنمية الدولية بالاشراف والمراقبة واتباع تدخلات تنموية ذات علاقة بقضايا حقوق الانسان وقضايا المرأة.

وفي ضوء ما تقدم تقتضي المجادلة فهم خلفيات وأبعاد أجنداث الحوكمة الدولية الخاصة بقضايا المرأة، التي حرفت التخطيط عن فضائه السياسي الملموس. ومن المفيد التوقف هنا أمام رؤية سالي إنجل ميري (Sally Engle Merry) على هذا الصعيد. فقد قامت Merry بدراسة وتحليل تأثيرات الحوكمة الدولية على أجنحة حقوق الانسان والمرأة من خلال تتبع الازدياد الملحوظ والمضاعف في المؤسسات الدولية؛ كالبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، لمؤشرات تتضمنها أدلة الحوكمة كأدوات لتقييم وتعزيز مجموعة متنوعة من استراتيجيات العدالة الاجتماعية والإصلاح في جميع أنحاء العالم، تقاس بموجبها نتائج عمل منظمات المجتمع المدني والحكومات، كمؤشرات سيادة القانون والعنف ضد المرأة والتنمية الاقتصادية (Merry. 2009). وبينت Merry أن مثل هذه المؤشرات والأدلة تستخدم لاعتبارات التمويل، وهي تقدم شكلاً جديداً لإنتاج المعرفة مع انعكاسات

على علاقات القوة بين الدول الغنية والفقيرة والحكومات والمجتمع المدني. حيث تلعب تلك المؤشرات دورا في استبدال النقاش السياسي بالخبرة الفنية، ناشرة شكل التفكير المؤسسي والحوكمة في مجالات اجتماعية واسعة، بهدف ليس لإنتاج المعرفة تكنولوجيا، بل للحوكمة التي تساعد في اتخاذ قرار بأماكن ارسال المساعدات الخارجية والتركيز على منتهكي حقوق الإنسان، والدول التي توفر أفضل الظروف لتطوير الأعمال التجارية والاستثمار وكيفية إدارة وضبط السكان بشكل أمثل (Merry, 2009). وبالقدر الذي يمكن أن تستثمر فيه هذه المؤشرات للإصلاح والرقابة والمساءلة وتعزيز الحكم الذاتي الرشيد، فإن استخدامها، كما جرى مع نشأة الدول الحديثة يمكن أن يستغل من النخب الارستقراطية، وخاصة أن استخدامها- كما تشير ميري، يخفي البعد السياسي للاستخدام. ولأن هذه المؤشرات قد طورت أصلا في الغرب (الشمال) وتقوم بالتحكم فيها المؤسسات الدولية كالبنك الدولي، فإنها تعكس علاقات قوة وتلعب دورا في تغيير آليات القوة والسيطرة بين الشمال والجنوب من خلال استخدامها كأداة للرقابة والتفتيش والسيطرة وإعادة هيكلة اقتصاد الدول النامية وتغيير سياساتها، حيث أنها تسهل الحصول على المعلومات وتحليلها عن البلد وحثه على الانصياع للارتقاء بسياساته وأدائه بناء على تلك المؤشرات، وهو ما يخلق ثقافة سياسية تتعامل مع الواقع باعتباره قابلا للمعرفة دون الالتفات لسياقه التاريخي (Merry, 2009).

3.1 أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة الى فحص مدى انسجام التخطيط الاستراتيجي الجندي في فلسطين مع السياق التاريخي الذي يمر به الشعب والقضية الفلسطينية فيما بعد التوقيع على اتفاقية أوسلو عام 1993 بشكل عام وواقع النساء في فلسطين بشكل خاص، وعلاقته بأطر ومناهج التحليل والتخطيط الجندي الدولية، وذلك من خلال تحليل ونقد الخطة الاستراتيجية الحالية (الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز المساواة والعدالة بين

الجنسين وتمكين المرأة 2017-2022)، والتي تم تعديل مسماها بعد مراجعة السنوات الثلاث الأولى الى (الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز المساواة بين الجنسين 2020-2022)، وسيجري التعرض الى أمثلة ونماذج هذا التخطيط في بعض المجالات. ويشمل هذا التحليل والنقد فحص علاقات القوة والسيطرة التي تحكم التخطيط الاستراتيجي الجندي الفلسطيني وما العوامل المؤثرة في تحديد الخيارات والأولويات، داخليا وخارجيا. كما ويشمل دراسة كيفية تعامل المخطط الفلسطيني مع منظور النوع الاجتماعي (الجنس) والتنمية، ومدى تعبير الخطط الجنديّة عن هموم ومصالح واحتياجات المرأة الفلسطينية، ومستوى قدرتها وفعاليتها في تحقيق أهداف الشعب الفلسطيني في السياق الاستعماري الخاص الذي يعيشه. وإذ يستهدف هذا البحث تحليل وتقييم "الخطة الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز المساواة والعدالة بين الجنسين وتمكين المرأة 2017 - 2022"، وما تبعها من خطة محدثة للفترة 2020-2022، الصادرة عن وزارة شؤون المرأة الفلسطينية في كانون ثاني/يناير 2020، فإنه سوف يفحص الأسس والأسباب والقيم التي اختارها المخطط في مؤسسات السلطة الفلسطينية لتقوم عليها مناهج التخطيط الجندي والعوامل الدافعة لتحول المخطط الفلسطيني لاعتماد منهج النوع الاجتماعي (الجنس) والتنمية وعلاقته بمنهج المرأة في التنمية. وسوف يعتمد البحث هنا على مقاربات من وحي التجارب التي تم فيها الانتقال من تبني هذا النهج أو ذاك، أو الخط بينهما، وسيستند اليها في فحص طبيعة النهج المتبع من المخطط الفلسطيني ارتباطا بالواقع الجندي في فلسطين، والذي قد يتفق او يختلف مع تلك المناهج والمقاربات. وحيث تشير تجربة التخطيط الجندي العالمية إلى تداخل العمل بمنهجي المرأة في التنمية WID ومنهج النوع الاجتماعي والتنمية GAD، وصعوبة الانفكاك من ربطهما مع بعضهما البعض بسبب تعامل الاثنان مع مسألة المساواة، ووجود تأثيرات خارجية وداخلية في محيط التخطيط التنموي، وضرورات التعامل مع احتياجات المرأة العملية والاستراتيجية- كما تقول MOSER (2014)، فإنه من الأهمية

بمكان أن يجري البحث في مدى تحول التخطيط الفلسطيني الخاص بالنهوض بقضايا المرأة نحو منهج النوع الاجتماعي والتنمية وتعبيره الأحدث المتمثل بإطار ونهج تعميم (دمج) منظور النوع الاجتماعي ضمن التيار الرئيسي للتنمية (Gender Mainstreaming)، الذي بات سائدا في منظومة الأمم المتحدة وتسعى الحكومات ومنظمات المجتمع المدني في جميع أنحاء العالم إلى تطوير سياسات واستراتيجيات ومنهجيات لتعميم هذا المنظور الجندي.

إن الخطة الجندية الاستراتيجية الفلسطينية المحدثة عام 2020، والتي ستكون قيد التحليل والتقييم، قد تم التوضيح من عنوانها أنها مخصصة "لتعزيز المساواة بين الجنسين"، وقيل في التقديم لها أنه تم تعديلها من "تعزيز المساواة والعدالة بين الجنسين وتمكين المرأة" إلى "تعزيز المساواة بين الجنسين" وذلك من أجل تعزيز الغاية النهائية للاستراتيجية وهي المساواة بين الجنسين" (وزارة شؤون المرأة، 2020). ولذلك فإن تحليلها وتقييمها يستهدف أيضا فحص خلفية ومضمون هذا التعديل، من خلال توضيح الفرق بين مفهومي المساواة والعدالة والتمكين ومستلزمات تحقيق كل منها في السياق الفلسطيني.

واستنادا إلى ما تقدم سيجري فحص مدى تأثر المخطط الفلسطيني بمطالب القواعد الشعبية والمجتمع المدني وبالفاعلين الدوليين وشروطهم. وفي السياق سيجري فحص مستوى وحدة مناهج وأطر التحليل والتخطيط الاستراتيجي الجندي الفلسطيني بين شطري الوطن في الضفة الغربية وقطاع غزة، وكيف تأثرت وتتأثر هذه المناهج والأطر بالانقسام السياسي والجغرافي الفلسطيني، وما الذي يؤثر على اختلافها. وفي ضوء كل ذلك، سأحاول الإجابة على سؤال ما إذا كان التخطيط الاستراتيجي الجندي الفلسطيني المتبع بقادر على تحقيق الهدف المنشود بالوصول إلى تحرر المرأة وتحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة بين الجنسين.

الإطار المفاهيمي والنظري

يستهدف استعراض الإطار المفاهيمي والنظري في موضوع التخطيط الجندي استيضاح مضامين المفاهيم المستخدمة والكشف عن ارتباط إنتاج اطر تخطيط عالمية بأطر التخطيط على المستوى المحلي، والسياقات التي طورت فيها والمتغيرات التي تعاملت معها، ومقارنتها مع سياق الدراسة الراهنة ومتغيراتها. وفي ضوء ذلك سيشمل هذا الفصل التعرض لنشأة وتطور التخطيط الجندي والتعرف على أهم أطره ومناهجه، وتحليل الاحتياجات والمصالح العملية والاستراتيجية للمرأة والاجتهادات المختلفة حولها، والسياق الموضوعي والمؤسسي للتخطيط الجندي، وقضايا المساواة والعدالة وتمكين المرأة، ومفهوم العولمة الجنديرية النيوليبرالية وأثرها على التخطيط الجندي وإطار تعميم منظور النوع الاجتماعي. كما سيتناول تأثير الحوكمة النسوية والحاكمة العالمية على التخطيط الجندي.

1.2 نشأة وتطور النوع الاجتماعي والتنمية (GAD) والتخطيط الجندي

لم ينشأ ويتطور التخطيط الجندي في فراغ، بل في خضم عملية صراع وخلافات حول كيفية التعامل مع قضايا المرأة وحقوقها وتحريها. وبناء على التوجهات الفكرية والسياسية المختلفة، التي تضرر مصالح اجتماعية وطبقية لحاملها، تمحور الصراع في اطار تطوير التخطيط اللازم للتعامل مع قضايا المرأة حول رؤيتين متعارضتين، الأولى تحويلية، أي تغييرية جذرية تركز على ضرورة أن يستهدف التخطيط إحداث تغيير في علاقات التبعية والسيطرة السائدة بما يسمح بالوصول إلى تحرر المرأة التام، والثانية إصلاحية ليبرالية تطورت

إلى ليبرالية جديدة لاحقاً، تركز على قضايا تمكين المرأة والتوسع في نيلها لحقوقها الاقتصادية والاجتماعية والقانونية بما لا يمس علاقات السيطرة الرأسمالية السائدة.

وقد درست كارولين موزر Caroline Moser نشأة وتطور التخطيط الجندي تاريخياً. فبعد دراستها للتأثيرات الخارجية والداخلية في محيط التخطيط التنموي، تبين موزر Moser (2014) أن انتقادات واسعة قد وجهت للقصور الذي اعتري نهج المرأة في التنمية، مما أدى إلى تطوير نهج الجندر والتنمية (النوع الاجتماعي والتنمية)، فقد شكلت الثغرات والنواقص التي اعترت السياسات والبرامج والمشاريع التنموية، التي أدت إلى تجاهل نساء العالم الثالث أو حرمانهن أو التمييز ضدهن، والتحديات التي واجهت المخططين، أساساً مفاهيمياً منطقياً لتحديد تخطيط النوع الاجتماعي (تخطيط الجندر) كتقليد تخطيطي قائم بذاته. وقد تم التوصل إلى ذلك بعد تجربة غنية من ممارسة التنمية والتخطيط التنموي منذ سبعينيات القرن الماضي، والتي أبرزت مفاهيم مهمة بالنسبة للتخطيط التنموي كتمثيل المرأة، ووصولها إلى الموارد، وإصلاح الهياكل المؤسسية. وشهدت الممارسة على هذا الصعيد تحولات نوعية بأساليب ومناهج التنمية، من مفهوم المرأة في التنمية (WID) إلى مفهوم المرأة والتنمية (WAD) وصولاً إلى النوع الاجتماعي والتنمية (GAD). وتبين Moser أن الوصول إلى هذا النهج الجديد قد مر بعدة مراحل، اتسمت الأولى منها في ستينيات وسبعينيات القرن الماضي بالعماء الجندي، وفي الثانية تم الانتباه إلى أهمية دور المرأة في التنمية وجعلها مرئية في إطار نهج WID، وفي الفترة الثالثة من الثمانينيات فصاعداً أدخل مفهوم النوع الاجتماعي في التنمية GAD ، الذي يرى محددات أدوار النساء والرجال في العلاقات السائدة.

نشأ نهج المرأة في التنمية (WID) في بداية سبعينيات القرن الماضي، وأخذ شهرته بعد نشر استر بوزيروب (Ester Boserup) لكتابها حول دور المرأة في التنمية الاقتصادية عام 1970، وهو كمصطلح استخدم لأول

مرة من قبل لجنة المرأة في فرع واشنطن العاصمة المرتبط بالتنمية الدولية، وذلك لجلب انتباه صناع السياسة الأمريكية. ولهذا يعتبر هذا النهج شديد الارتباط بنموذج التحديث الذي سيطر على المستوى الدولي واستند إلى التنظير النسوي الغربي الليبرالي (Rathgeber, 1989). كان الهدف من خطاب التنمية ونهج السياسة هذا هو التأثير على أجنادات الوكالات المانحة الدولية وزيادة حجم مساعدات التنمية الموجهة نحو النساء. واستخدم دعاة دور المرأة في التنمية حجج المساواة والكفاءة الاقتصادية وعززوها بهدف إظهار قيمة استثمار موارد أكبر في المرأة (Parpart et al, 2000). وركزت الحلول والتدخلات السياسية في نهج المرأة في التنمية على استراتيجيات زيادة وصول المرأة إلى العمل والأسواق والتعليم والموارد المادية الأخرى. ونجد مثل هذه التوجهات في التجربة الفلسطينية الملموسة، وخاصة في المنهج المتبع من قبل المؤسسات النسوية الإسلامية في غزة، ولكن يجب الاستدراك هنا مباشرة، أن العمل على الصعيد الفلسطيني في هذا المجال لا ينطلق من ذات الخلفيات النظرية المرتبطة بالتحديث الليبرالي، بل من فهم التيارات الإسلامية والمناصرة لها لأدوار المرأة وحقوقها ولاهتماماتها واحتياجاتها الملموسة في الواقع الفلسطيني (جاد، 2008). وسيجري فحص هذا الأمر عند تناول السياق الفلسطيني وتحليل الوثائق والبيانات.

وقد انتقد نهج المرأة في التنمية (WID) من قبل العديد من النسويات، لأنه غيب دور هياكل السلطة؛ والمتمثلة بمكوناتها وأطرها والعلاقات الهرمية المتسلسلة الموجودة داخل المجموعات التي تسيطر عليها والكيفية والطريقة التي تدار بها السلطة من قبل هذه المجموعات (Sykes, 1953)، كما أنه لم يلتفت لقضية تأثير الأعراف الاجتماعية والثقافة السائدة حول عمل الرجال والنساء وأدوار الجنسين والتمييز وانتهاكات الحقوق والتباين في الوصول إلى السلطة والنفوذ والمشاركة غير المتكافئة، وعدم المساواة في الوصول إلى الموارد (المادية وغير المادية)؛ وخفض قيمة عمل المرأة في السوق، بالإضافة إلى التمييز في العمل (Parpart et al, 2000).

وبناء على تلك الانتقادات ظهر نهج المرأة والتنمية (WAD) في أواخر سبعينيات القرن الماضي ليركز على المشاركة العادلة، من خلال تحليل هيكل المشاركة العامة والخاصة في البلدان النامية وكيف أدى ذلك إلى تهميش المرأة والحفاظ على عدم المساواة القائمة. وتعود جذور القاعدة النظرية لهذا المفهوم الى نظرية التبعية والتحليل الماركسي، التي أعطت اهتماما لقضية التبعية الاقتصادية للعالم الثالث للبلدان الصناعية الغربية. لقد وسع نهج WAD التحليل ليشمل الرجال، مع الاعتراف ببعض التقاطعات بين الجنس والامتياز والعرق والطبقة والموقع الاجتماعي. وبناء على هذا المنهج تركزت التدخلات التنموية بشكل كبير على مشاركة المزيد من النساء وتمثيلهن في الهياكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والقانونية. لكن هذا النهج، وكما تشير Rathgeber (1989)، لم يركز على تغيير الأدوار الأساسية للنوع الاجتماعي أو المعايير التي تدعم عدم المساواة والتمييز، مما جعله يفشل في اعطاء تحليل شامل للعلاقة بين النظام الأبوي وأنماط الإنتاج المختلفة وتبعية المرأة واضطهادها، كما أنه يفترض ضمنا أن وضع المرأة سيستمر حتى تصبح الهياكل الدولية أكثر إنصافا.

وينقد ثغرات ونواقص أساليب ومناهج المرأة في التنمية (WID) والمرأة والتنمية (WAD) جاء نهج النوع الاجتماعي والتنمية (GAD) في ثمانينيات القرن الماضي كبديل ل(WID) أساسا، وليشكل قفزة متميزة إلى الأمام عموما، وخاصة في ابراز دور السلطة والنظام الأبوي اللذين يكمنان في جذور التمييز وعدم المساواة. وقد أدى ذلك إلى الحاجة إلى توسيع وتعميق التركيز على التنمية بما يتجاوز النساء، لمعالجة أدوار الجنسين والعلاقات، والوصول التفاضلي والتحكم في الموارد، وفي نهاية المطاف معالجة السلطة بين الرجال والنساء (Parpart et al, 2000). وتعود الجذور النظرية لهذا النهج إلى الحركة الاشتراكية النسوية، حيث أنه يربط الإنتاج بالعلاقات الاجتماعية ويأخذ بعين الاعتبار جميع جوانب حياة المرأة ودوارها، محاولا أن يسد الثغرة

الكبيرة التي اعترت نظريات التحديث الليبرالية. وكما تؤكد كيت يونغ (1987)، فإن نهج النوع الاجتماعي والتنمية هو نهج شمولي، ينظر إلى مجمل التنظيم الاجتماعي والحياة الاقتصادية والسياسية، وهو يهتم بالبنى الاجتماعية للجنس وليس بالنساء فقط، وبالتالي يقف على ما تحدده تلك البنى من أدوار ومسؤوليات وتوقعات تجاه النساء والرجال.

وهكذا ساهم تطوير مفهوم النوع الاجتماعي والتنمية (GAD) بالوصول إلى التخطيط الجندي. ويمكن من خلال الدراسات التي أجرتها Moser حول التخطيط الجندي والتنمية (1993) والتخطيط الجندي في العالم الثالث (1996) أن نلخص مفهوم التخطيط الجندي بالآتي:

إن التخطيط الجندي هو نهج نشط للتخطيط يأخذ النوع الاجتماعي كمتغير رئيسي أو معيار، ويسعى إلى دمج بعد النوع الاجتماعي بشكل صريح في تصميم السياسات والبرامج والأنشطة والإجراءات المتخذة، بهدف معالجة الفجوات والتفاوتات الهيكلية بين الجنسين في سياق معين وتحديد أهداف سياسة النوع الاجتماعي وصياغة النهج والتدخلات المناسبة لتحقيقها. وهو تخطيط نابع من الاعتراف بوجود مجموعات مختلفة من النساء والرجال لهن/م احتياجات ومستويات مختلفة من الوصول إلى الموارد والتحكم بها، ولهن/م فرص مختلفة وعليهن/م قيود مختلفة أيضا. وهو تخطيط يؤتي ثماره بشكل خاص عبر الاهتمام بالعلاقات غير المتكافئة بين الجنسين وهيكلية عدم المساواة، ويستهدف تحويل اللامساواة في العلاقات بين الجنسين في مجالات السياسة المختلفة من خلال الاستجابة لاحتياجات النساء والرجال ومن خلال توزيع أكثر عدالة للموارد، والأنشطة والمسؤوليات والسلطة. ومن أجل ضمان المشاركة الناجحة بين الجنسين في نهج التخطيط، يجب الأخذ بالحسبان بعض العناصر الأساسية: ضمان مشاركة النساء، وعلى وجه الخصوص اللواتي لا يتم تمثيلهن تقليديا في هياكل صنع القرار؛ تنفيذ إطار زمني يناسب جميع المشاركين من النساء والرجال؛ ضمان مشاركة

خبراء النوع الاجتماعي، وخاصة في صنع القرار؛ ومعالجة ليس فقط الاحتياجات العملية للنساء، بل بشكل خاص اهتماماتهن الاستراتيجية الجندرية.

وعلى الرغم من أن Moser نفسها قد ساهمت في التحول المشار إليه إلى GAD وما تبعه من تنظير للتخطيط الجندري، إلا أنها رأت لاحقاً، في ضوء التجربة، أن المرأة والجندر قد جرى تهميشهما في نظرية وممارسة التخطيط، وظهر انفصال بين النظرية والتطبيق لدى المخططين السلطويين، وجرى تسليط الضوء على العلاقات المعقدة بين الجنسين وتقسيمات العمل في السياقات الاجتماعية والاقتصادية الخاصة، بينما كان المطلوب تبسيط التعقيدات من أجل التمكن من تطوير أدوات منهجية لتمكين الممارسين من ترجمة الوعي العام إلى ممارسة. وتتعلق Moser في نقدها هذا من حقيقة أن الرجال والنساء لديهم مواقف مختلفة داخل الأسرة وسيطرة مختلفة على الموارد، وبالتالي فإنهم يلعبون أدواراً مختلفة ومتغيرة في المجتمع، ولديهم أيضاً احتياجات مختلفة في كثير من الأحيان، ولذا فقد استنتجت بأن التخطيط الجندري الذي ساد لم يأخذ ذلك بعين الاعتبار، حيث اعتمد قوالب نمطية استندت على نظرية التخطيط الغربية التي تتعلق بهيكل الأسرة النووية، وتقسيم العمل داخلها باعتبار الرجل هو المعيل والمرأة ربة منزل، وأن للسلطة والتحكم في تخصيص الموارد داخل الأسرة يجري كوظيفة مشتركة. كما وانتقدت موزر هيمنة الإدارة القائمة على النتائج والسياسات القائمة على الأدلة والتخطيط على ممارسة التنمية التي تقابلها العلاقات الاجتماعية التحويلية باعتبارها الخطاب الأكاديمي السائد بين الجنسين، وهو ما دعاها لطرح سؤال: أين هو التخطيط الجندري؟ (Moser, 2014).

وعليه فإن المطلوب - كما تؤكد Moser، هو تطوير إطار جديد للتخطيط الجندري يتكون من مجموعة متكاملة من ثلاث أدوات منهجية: الأدوار والاحتياجات ونهج السياسة، مرتبطة ببعضها البعض بمنطق داخلي متماسك، يقوم على تحديد احتياجات التخطيط على أساس التمييز بين الاحتياجات العملية للنوع الاجتماعي والاحتياجات

الجنديرية الاستراتيجية، وبما يشمل كامل السلسلة المتصلة لأهداف منهج المرأة في التنمية والنوع الاجتماعي والتنمية من الرفاهية والإنصاف ومكافحة الفقر إلى الكفاءة والتمكين، وبحيث يربط النهج السياسي بسياسة تنموية اقتصادية تركز على الأدوار والاحتياجات الجنديرية التي تهدف إلى تحقيقها (Moser, 2014). ويستدل من هذا الإطار الجديد الذي تدعو له Moser، أنها تدمج ما بين نهجي المرأة في التنمية WID والنوع الاجتماعي والتنمية GAD، حيث أن الرفاهية والإنصاف ومكافحة الفقر والكفاءة تقع في صلب عمل WID، بينما جاء التمكين من عدم الرضا عن WID وإقرارا بوجود عدم مساواة بين المرأة والرجل وتبعية المرأة للرجل وتعرض النساء لقمع واضطهاد على خلفيات عرقية وطبقية، وبالتالي ضرورة العمل لتحدي هياكل التبعية والعمل لزيادة اعتماد المرأة على ذاتها وتعزيز حرية اختيارها وصولا للمساواة كمصلحة استراتيجية. ومن الواضح أن التجربة بينت أن التخطيط الجندي لا بد وأن يقاس بمدى تعبيره عن الاهتمام بالعلاقات غير المتكافئة بين الجنسين وعدم المساواة الهيكلية، ومدى استهدافه لتحويل العلاقات غير المتكافئة بين الجنسين في مجالات السياسة المختلفة من خلال الاستجابة لاحتياجات النساء والرجال ومن خلال التوزيع المنصف والعاقل للموارد والإجراءات والمسؤوليات والسلطة وصولا لتحقيق المصالح والأهداف الاستراتيجية للمرأة في المساواة والتحرر. وهو ما يبين وجود صراع واختلافات حول مضامين وأهداف التخطيط الجندي، وتمايزه بين تخطيط ليبرالي ونيوليبرالي وتخطيط تحويلي. وقد أوضحت كيت يونغ Kate Young أن منهج التخطيط الجندي الذي يستهدف التحويل والتغيير، قد يقاوم وتشوبه انحرافات، بسبب العقلية والأيديولوجيات المسيطرة لدى الوكالات والبيروقراطيات المحلية والدولية، حيث إن المخططين هم في الواقع وكلاء الخط الأمامي لتدخل الدولة في الاقتصاد وليسوا مجرد خبراء تقنيين بل هم أيضًا فاعلون سياسيون. ولذا فإنها تستنتج أن التغيير المستدام في الظروف المادية للمرأة لن يتحقق أبدًا ما لم يجري العمل من أجل تمكين جماعي للمرأة يسمح بتفكيك الهياكل

الأساسية التي تؤدي إلى اختلال التوازن بين الجنسين (Young, 1993). ورأت فييرينجا ساسكيا Saskia Wieringa (1998) من جانبها، أنه لكي يتم هذا التغيير بمنحى التخطيط الجندي لا بد من أن يقوم ذلك التخطيط على الاعتراف الصريح بالعلاقات غير المتكافئة بين الرجل والمرأة في المجتمع، والتي تشمل التقسيم الجنسي المنحرف للعمل، وعدم تكافؤ وصول المرأة إلى الموارد الأساسية، والتمثيل السياسي المحدود للمرأة، والعنف الذكوري ضد المرأة وعناصر أخرى تشكل المكانة التابعة للمرأة في المجتمع. ولهذا تشدد Wieringa على ضرورة أن يأخذ التخطيط الجندي بعدا سياسيا واضحا، وبحيث يجري تنفيذه في سياق تمكين المرأة، وأنه يجب أن يُنظر إلى النسوية على أنها القوة الدافعة وراء التخطيط لجهود النوع الاجتماعي وأن التخطيط يجب أن يوجه نحو تعظيم الإمكانيات التحويلية التي قد يمتلكها أي مشروع أو برنامج.

ولكن مع تبني تعميم (تضمين أو دمج) منظور النوع الاجتماعي كإطار تحليلي وتخطيطي جندي بطابع وقيم نيوليبرالية، تعقدت مسألة الذهاب إلى المنحى التحويلي في التخطيط الجندي، ورغم ذلك، ذهب Moser إلى أنه يمكن أن يصبح تعميم منظور النوع الاجتماعي عملية تحويلية، لكن الأمر بحاجة إلى ربط المنظور الجندي والسياسة الجنديرية، وبالتالي وضع المنظور الجندي موضع التنفيذ، وذلك للتغلب على عدم اتباع النوايا الحسنة بالسياسة العملية وغياب الرقابة والتقييم وكذلك التغلب على المعوقات والمقاومة لهذا التنفيذ باتباع الآليات التشاركية الفعالة لتعميم النوع الاجتماعي، مما يسمح بدفع عملية تغيير العلاقات الاجتماعية بين الجنسين، ويفتح التفكير التنموي على مفاهيم التحول الاجتماعي والعدالة الاجتماعية والحقوق (Moser, 2014).

ولا شك أن هذا الأمر بحاجة إلى تمحيص في ضوء التجربة المعاشة لتطبيق تعميم منظور النوع الاجتماعي، وهو ما سيجري التعرض له لاحقا في الدراسة.

2.2 أطر ومناهج التحليل والتخطيط الجندي

ساعد منهج "النوع الاجتماعي والتنمية" على بلورة أطر لتحليل وتخطيط لتنمية النوع الاجتماعي، ومن أشهرها برز إطار هارفارد التحليلي (Harvard Analytical Framework)، وإطار التوجه نحو الناس (People Oriented Framework -)، وإطار لونغوي لتمكين المرأة (Women's Empowerment (Longwe) Framework)، وإطار موزر لتخطيط النوع الاجتماعي (Moser Gender Planning Framework)، وإطار مصفوفة التحليل الجندي لراني باركر (Rani Parker's Gender Analysis Matrix (GAM))، وإطار نائلة كبير لعلاقات النوع الاجتماعي (The Social Relations Framework)، وإطار تحليل القدرات ونقاط الضعف (CVA)، وإطار دمج النوع الاجتماعي في التيار الرئيسي للتنمية (Gender Mainstreaming). وباستثناء اطاري باركر ولونغوي، اللذين طورا في دول الجنوب، فإن الأطر الأخرى طورت في دول الشمال/ الغرب الرأسمالي. وإجمالا فإن كل الأطر قد تأثرت بإطار هارفارد، ورغم أنها اختلفت عنه، إلا انها ظلت متأثرة بالفكر الليبرالي.

ورغم أن اطر تحليل وتخطيط النوع الاجتماعي قد طورت من قبل ناشطات ومفكرات نسويات، ومؤسسات وطنية نسوية، ومؤسسات أكاديمية وبحثية، إلا انها ومجمل التنظيرات حول المرأة والنوع الاجتماعي، سواء تلك المتعلقة بمنهج (WID) أو (GAD) قد وصلت لمؤسسات وهيئات الأمم المتحدة المعنية بشؤون المرأة، وكذلك وكالات التنمية الوطنية في بلدان الغرب والمنظمات غير الحكومية الدولية العاملة على صعيد المرأة في العالم الثالث. وقد أنتج هذا، حسب ميرفت حاتم (2012) بعدا آخر للهيمنة باتت تعبر عنه الأمم المتحدة وتلك الوكالات والمنظمات، وهو ما يجد تجسيده في سيادة مبادئ ومناهج سياسية غربية حول قضية النزاعات الدولية والتنمية وحقوق الانسان وقضية المرأة أيضا. وتعتقد ميرفت حاتم، أن مؤتمر بيجين عام 1995 وبرنامج عمله

الخاص بالمرأة، قد أوضح انتصار خطاب دولي يعزز التصورات الليبرالية حول المرأة في عالم معولم (حاتم، 2012). وحيث أن الانشغال الفلسطيني بمنهاج عمل بكين قد ترافق مع بداية نشأة السلطة الفلسطينية، فلا شك أنه تأثر بذلك، ولذا سيجري فحص مدى هذا التأثير وانعكاسه على مناهج التعامل الرسمي والشعبي مع قضايا المرأة وتبني التصورات الليبرالية حولها.

ان التخطيط الجندي الاستراتيجي يجب ان يستند الى إطار تحليلي، يستطيع أن يتناول السياق العام في مختلف المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والقانونية والبيئية والتكنولوجية، والعوامل المؤثرة في تطور هذا السياق على المرأة ومكانتها في المجتمع وعلى دورها الثلاثي الانجابي والانتاجي والمجتمعي (Moser, 1993) والمعيقة لإزالة أشكال التمييز ضدها، وهو ما يتطلب معالجة علاقات السيطرة والهيمنة القومية والاجتماعية - الطبقية السائدة، والكشف عن عمق وتعدد أشكال الاضطهاد المركب الذي تعاني منه المرأة الفلسطينية، القومي والطبقي والاجتماعي، السياسي والاقتصادي والاجتماعي (كتاب، 2000).

في ضوء ذلك يفترض هذا الواقع الخاص والمعقد استخدام أطر ومناهج تحليلية وتخطيطية جنديرية توائمه وتتسجم مع السياق التاريخي الفلسطيني.

وللمزيد من استيضاح فائدة المنظورات المختلفة للأطر التحليلية والتخطيطية الجنديرية العالمية للقيام بتحليل وتقييم التخطيط الجندي الفلسطيني، ستجري فيما يلي محاولة لإجراء مقارنة بين إطار Moser لتخطيط النوع الاجتماعي (Moser Gender Planning Framework)، وإطار Kabeer لعلاقات النوع الاجتماعي (The Social Relations Framework). ويعود السبب في التركيز على هذين الأطارين كونهما الأكثر حضوراً في التنظيرات المتعلقة بالنوع الاجتماعي والتنمية، وكان لهما استخدام واسع من قبل المؤسسات الدولية، ومنها مؤسسات دولية ذات علاقة بتمويل برامج ومشاريع التنمية في فلسطين كأوكسفام

وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي وغيرها. فما الذي يميز هذين الاطارين (المنهجين)؟ وعلى

ماذا يركزان؟ وما هي نقاط قوة ونقاط ضعف كل منهما؟

وفيما يلي محاولة للإجابة على هذه الأسئلة وفحص كيف يمكن الاستفادة منهما في تقييم منظور تعميم

النوع الاجتماعي الذي بات سائداً في المنظمات الدولية، والذي تذكر الخطط الاستراتيجية الجندرية الفلسطينية

أنها تعتمد كمنهج تحليلي وتخطيطي (وزارة شؤون المرأة، 2020).

فإطار Moser الذي حاولت من خلاله نقد نواقص نهج المرأة في التنمية WID وتطويره بشكل مندمج مع نهج

النوع الاجتماعي والتنمية، يؤكد على أهمية العلاقات بين الجنسين، ويشمل مجموعة من الحقائق التجريبية

الكمية، ويحقق في الأسباب والعمليات التي تؤدي إلى تحقيق هدف تحرير المرأة من التبعية وتمكينها من تحقيق

المساواة والعدالة. ويستند الإطار إلى المفاهيم التي طورتها كارولين موزر (1993) حول أدوار الجنسين

واحتياجات النوع الاجتماعي، والمقاربات السياسية تجاه النوع الاجتماعي وتخطيط التنمية. حيث توضح Moser

أهمية التحليل الجندري في سياسات التنمية، واعتبرته طريقة تُستخدم لتحديد وتحليل وفهم الاختلافات من حيث

الأنشطة (أي أدوار الجنسين) و/ أو العلاقات (العلاقات بين الجنسين) بين النساء والرجال، والتي تؤدي إلى

تفاقم أو تعزيز عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية. وتؤكد موزر أن تحديد دور النوع الاجتماعي مهم لكشف

الأسباب الكامنة وراء أي أدوار واختلافات مبنية اجتماعياً بين المجموعات الجندرية، خاصة بين الرجال

والنساء. وتبين موزر أنه حتى المجتمعات الريفية ليست متجانسة تماماً من حيث احتياجات التنمية؛ ولكن تبقى

مجموعات من التجانس المادي مبنية على تنوع الحاجة. وبالتالي، فإن التحليل الجندري يجعل من الممكن

تحديد الاحتياجات المختلفة (أو المشتركة) لأولئك الذين يشكلون المجتمعات كوحدات مكانية، من خلال توليد

معلومات حول من يفعل ماذا ومن يصل وما يتحكم في ذلك؛ ومن يحتاج ماذا؟ وتؤكد Moser على هذا

الصعيد ضرورة فهم اختلاف العلاقات بين العائلة والأسر المعيشية، بناء على فهم اختلاف تقسيم العمل. ومن أجل ذلك طورت موزر إطاراً تحليلياً لأدوار ثلاث للنوع الاجتماعي (TRF)، وذلك من أجل استخدامها في التحليل الجندي. حيث قدمت فكرة تصنيف مهام (النساء) إلى ثلاث فئات، وهي: الإنجاب (رعاية الأسرة ورعاية الأطفال)؛ الإنتاج (العمل الزراعي أو الانخراط في أنشطة اقتصادية أخرى)؛ والوظائف الاجتماعية والثقافية (القائمة على المجتمع). وتوضح موزر أن هدفها من ذلك هو إظهار المدى الذي تقوم به معظم النساء في البلدان النامية في كثير من الأحيان بأدوار متعددة في وقت واحد، مقارنة بالرجال، الذين غالباً ما يكونون أقل نشاطاً في الأنشطة المنزلية، لكنهم أكثر انخراطاً في الإنتاج والأنشطة الموجهة للمجتمع. ووفقاً لموزر، فإن الأدوار الإنجابية تشمل الإنجاب والرعاية والمهام المنزلية التي تهدف إلى دعم رفاهية الأسرة، ومن أمثلتها النمذجية الطبخ، وجلب الماء، والغسيل، ورعاية الأطفال والمرضى والمسنين. بالنظر إلى أن هذه المهام نادراً ما يتم دفع ثمنها، غالباً ما لا يتم اعتبارها "عملاً حقيقياً"، وبالتالي لا تظهر في المعادلة الاقتصادية للأسرة. وفي الأسر المعيشية تشكل الأدوار الإنتاجية أنشطة تهدف إلى إنتاج سلع وخدمات قابلة للاستهلاك أو قابلة للتسويق. وقد يشمل ذلك الزراعة والتجارة الصغيرة وجميع أشكال الأنشطة المدرة للدخل. وترى موزر أنه على الرغم من أن الرجال والنساء على حد سواء يشاركون في كثير من الأحيان في مثل هذه الأنشطة فإن عبء عمل النساء من المرجح أن يكون أعلى، حيث يقمن بهذه الأنشطة إلى جانب الوظائف الإنجابية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن مساهمتهن تبدو لأول وهلة أقل قيمة وأقل وضوحاً من مساهمات الرجال، الذين يفضلون الوصول إلى الموارد الإنتاجية والسيطرة عليها بسبب الأنظمة الأبوية السائدة. أما على الصعيد الدور المجتمعي (أو الاجتماعي الثقافي)، ووفقاً لموزر، يشمل ذلك جميع أشكال العمل التي تهدف إلى الرفاهية العامة للمجتمعات مثل الأحداث الاجتماعية والمشاركة الجماعية والسياسية وإدارة موارد المجتمع، وهي أنشطة إما طوعية أو

موصوفة بقواعد ولوائح مجتمعية. ومع ذلك، تفترض موزر أنه بسبب عدم توازن علاقات القوة، فمن الطبيعي أن يسيطر الرجال على النساء (على سبيل المثال من خلال تولي مناصب السلطة في مثل هذه المؤسسات والأنشطة)، وهكذا فإن ذلك يطمس مشاركة النساء.

وتميز Moser بين الاحتياجات العملية والاستراتيجية للمرأة. فإذا توفرت لها الاحتياجات العملية، فإنها تساعد في الأنشطة الحياتية. أما الاحتياجات الإستراتيجية، فإذا توفرت فإنها توازن القوى بين الرجل والمرأة. وتتضمن المقاربات السياسية لهذا الإطار مسائل الرعاية الاجتماعية (الإعانات)، والإنصاف، ومكافحة الفقر، والكفاءة والتمكين، حيث أن لكل سياسة نهج مرتبط بالتنمية الاقتصادية، فسياسة الرفاه تميل أكثر نحو تلبية احتياجات النوع الاجتماعي المرتبطة بالمسؤوليات الانجابية، وتساهم سياسة مكافحة الفقر في الخلاص من التهميش وتلبية احتياجات اقتصادية معيشية مهمة تمكن المرأة من تعزيز مشاركتها واستقلالها، وتجد هذه النتائج انعكاساتها في زيادة كفايات المرأة وفعاليتها الاقتصادية والاجتماعية، وهي مسائل تقع في صلب نهج المرأة في التنمية WID كما ذكر آنفا، ولكن كل ذلك يحتاج إلى رفع مستوى الاعتماد على الذات وامتلاك مقومات القوة، وهو الأمر الذي يتأتى من خلال التمكين على المستوى الفردي والجماعي. وفي ضوء ذلك تؤكد Moser على ضرورة تدريب النساء لرفع مستوى الوعي والقدرات والمهارات اللازمة لتحمل مسؤولياتها في العمل الانتاجي والاجتماعي. وتؤكد Moser أن هذه العملية برمتها تحتاج لإضفاء طابع مؤسسي على التخطيط الجندي يسمح باتباع إجراءات تشغيلية لتنفيذ سياسة النوع الاجتماعي. ويوفر إطار عمل Moser على هذا الصعيد ست وسائل: تحديد أدوار الجنسين في مختلف الأنشطة الإنتاجية والإنجابية وأنشطة إدارة المجتمعات المحلية؛ تحديد الاحتياجات العملية والإستراتيجية للمرأة؛ تحديد آليات الوصول والتحكم بمرور وفوائد النشاط الاقتصادي؛ دراسة الأثر (إيجابي أو سلبي) الذي ستتركه سياسة

أو مشروع أو برنامج جديد على الأدوار الثلاثة؛ النظر في كيفية معالجة نهج الرعاية والإنصاف ومكافحة الفقر والكفاءة والتمكين للاحتياجات العملية أو الإستراتيجية؛ والنظر في الطريقة التي يمكن بها إشراك المرأة والمنظمات والأفراد المدركين لنوع الجندر في العملية الجارية (Moser, 1993).

أما إطار Kabeer للعلاقات الاجتماعية، فإنه يطبق فلسفة نسوية اشتراكية للتحليل على أساس الجنس، ويركز على التبادل بين النظام الأبوي والعلاقات الاجتماعية، وهو لا يركز على الأدوار والموارد والأنشطة، بل ينظر بدلا من ذلك في العلاقات بين الدولة والسوق والمجتمع والأسرة، كما أشير سابقا. ويعتمد الإطار على مفاهيم نظرية مختلفة طورتها Kabeer. وأولها، مفهوم التنمية، التي تعتبر عملية لزيادة رفاهية الإنسان. والثاني مفهوم العلاقات الاجتماعية، التي تعتبرها كبير بنوية تخلق وتنتج اختلافات نظامية في تحديد مواقع الفئات الاجتماعية. والثالث، التحليل المؤسسي، حيث تبين كبير أن أسباب عدم المساواة بين الجنسين لا تقتصر على المستوى الجزئي، ولكنها مستنسخة عبر مجموعة من المؤسسات على جميع المستويات: الكلي (Macro) / المجتمع الدولي، والوسيط (Meso) / الدولة والسوق، والمستوى الجزئي (Micro) / المجتمع والأسرة. وتؤكد Kabeer على ضرورة التعامل مع النوع الاجتماعي ضمن العلاقات الاجتماعية عند التخطيط للتنمية، في إطار من التأثير المتبادل للمؤسسات الأربعة: الدولة، والسوق، والمجتمع، والأسرة المعيشية (Kabeer, 1996). ويتمثل إطار Kabeer في ثلاث مراحل هي: تحليل السياسات، وتحليل المؤسسات، وتحليل المشاريع.

وفي هذا الإطار تحدد Kabeer أبعادا خمسة للعلاقات الاجتماعية المؤسسية ذات صلة خاصة بتحليل النوع الاجتماعي: القواعد (كيفية الإنجاز)، والأنشطة (منتجة أو تنظيمية أو توزيعية)، والموارد (بشرية ومادية ومعنوية)، والناس (داخليا وخارجيا)، والسلطة (صاحب القرار والمصلحة). وحددت Kabeer عدة أنماط من السياسات التي يستخدمها المخططون للتنمية وهي: السياسة العمياء للنوع الاجتماعي، والسياسة المحايدة،

والسياسة الواعية والحساسة للنوع الاجتماعي، والسياسة الإيجابية تجاه النوع الاجتماعي، حيث أن النمطين الواعي الحساس والايجابي يتحولان الى سياسة تحويلية باستخدام النتائج في عملية تغيير علاقات النوع الاجتماعي، نحو علاقات أكثر توازنا تستهدف الرجال والنساء على حد سواء، تتعامل مع الاحتياجات العملية للنوع الاجتماعي بطريقة تحويلية على طريق تلبية احتياجات النوع الاجتماعي الاستراتيجية.

أما نقاط قوة وضعف اطاري كل من Moser و Kabeer، فيمكن تبيانها كما يلي:

يتمتع إطار Moser بقدرات ونقاط قوة كثيرة. حيث يشكك هذا الإطار في الافتراضات القائلة بأن التخطيط هو مجرد مهمة فنية تقصر التخطيط على عناصر تقنية، كتحديد مسبق لأهداف قابلة لقياس التصورات المستقبلية ووجود نطاق للسيطرة على العملية من قبل المخططين والمشاركين. فبالنسبة لـ Moser يتميز التخطيط الجندي عن أساليب التخطيط التقليدية بعدة طرق حاسمة: أولاً، أن التخطيط الجندي سياسي وتقني بطبيعته؛ وثانياً، يفترض وجود تعارض في عملية التخطيط؛ وثالثاً، إنها تتطوي على عمليات تحويلية؛ ورابعاً، إن عملية التخطيط الجندي هي نقاش وحوار (March et al,1999). ولهذا يوجه العناية نحو العناصر السياسية للتخطيط الجندي، مفترضا تضارب المصالح في عملية التخطيط، كما أنه يدرك الإمكانيات التحويلية لتخطيط النوع الاجتماعي. وإن مفاهيم التخطيط المستخدمة في هذا الإطار تهدف إلى تحدي العلاقات غير المتكافئة بين الجنسين ودعم تمكين المرأة، جاعلة من عملها مرئياً للمحللين والمخططين سواء أكان في المنزل (العمل الانجابي) أو الإنتاج أو العمل المجتمعي (Moser, 1993). ويميز إطار Moser بين أنواع الاحتياجات الجنديّة: تلك التي تتعلق بالحياة اليومية للمرأة ولكنها تحافظ على العلاقات القائمة بين الجنسين، أي الاحتياجات العملية، وتلك التي من المحتمل أن تغير التبعية القائمة بين الجنسين/ الاحتياجات الجنديّة الاستراتيجية. وتعتقد Moser أنه من حيث التخطيط، يجب أن تركز السياسات الرامية إلى تلبية الاحتياجات

الجنسانية العملية على الساحة المحلية، وعلى أنشطة كسب الدخل، وكذلك على متطلبات الإسكان والخدمات الأساسية على مستوى المجتمع، كالحاجات الأساسية مثل الغذاء والمأوى والمياه. ومن أجل التخطيط الجيد لتلبية الاحتياجات العملية للمرأة على طريق تلبية احتياجاتها الاستراتيجية، توضح Moser أنه يجب إدراك مظاهر تجلي تدخلات الدولة وسياساتها تجاه المرأة، حيث أن الدولة مسؤولة بشكل كبير عن التخطيط للاحتياجات الاستراتيجية وتحقيقها، وهو أمر يجري في ظل التوزيع غير المتكافئ للموارد كنتيجة حتمية للصراع الطبقي الأساسي، والذي غالبًا ما يكون دور الدولة كآلية تكاملية فيه غير محايد لأنها تستهدف الحفاظ على مصالحها الخاصة، كما وأن هذا المسؤولية مهمة لأن الدولة تتوسط في العلاقات ليس فقط بينها وبين المجتمع المدني، ولكن أيضًا بين العلاقات داخل الأسرة بين الرجال والنساء والأطفال، الأمر الذي يتجلى في سياساتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والقانونية النابعة من مصالحها، والتي لها آثار هامة على تحديد "مجال المناورة" لتلبية الاحتياجات الاستراتيجية للنوع الاجتماعي (Moser, 1993). وتوضح Moser أن التخطيط لتلبية اهتمامات النساء العملية يجري التلاعب به أحيانًا من قبل المخططين، وذلك بتصوير انه خاص بالنساء او نسوي، علما أنه في أساسه جندي يخص الرجال والنساء معا، ولكنه يمكن ان يتحول إلى "نسوي" في المحتوى إذا ما تطور إلى مستوى تلبية الاحتياجات الجندرية الاستراتيجية. وترى موزر أن هذا التحول يمكن الوصول اليه عبر إدراك "الفضاء السياسي" لتلبية الاحتياجات الجندرية المختلفة في السياقات المحددة، وبحيث يتم الوقوف على دور كل من الأسرة والمجتمع المدني والدولة في هذه العملية، وهو الأمر الذي يتطلب فهما للعلاقة بين المستويات الثلاثة للتنظيم الاجتماعي والاقتصادي والسياسي (Moser, 1991).

وفي ضوء ما تقدم فإن هذا الإطار يستخدم للتخطيط على جميع المستويات من السياسات العامة إلى المشاريع، ويصلح لربطه بشكل تكاملي مع إطار هارفارد التحليلي، حيث أن إطار هارفارد يعنى بالمشاريع التي تلي

بعض هموم المرأة واحتياجاتها العملية نظرا لتبنيه إطار المرأة في التنمية (WID) (March et al, 1999)؛
(Balgah et al, 2019).

وبالرغم من نقاط القوة المذكورة لإطار Moser، فإنه تعثره نقاط ضعف أيضا، ومن أهمها: أنه يبالغ بدور الدولة وفاعلية التخطيط الجندي من أعلى إلى أسفل، ولا يعير اهتماما كبيرا لهياكل السيطرة والتبعية الاجتماعية والطبقية والاستعمارية، والتي تفترض اتباع استراتيجيات طويلة الأمد لكسر تلك الهياكل، كما تتطلب جهودا فاعلة للحركة النسوية والقواعد الشعبية لجعل التخطيط الجندي تشاوري وتشاركي، أي أهمية وضرورة التعبئة ورفع مستوى الوعي والتنظيم والضغط القاعدي في الدفاع عن مصالح المرأة. ويبحث هذا الإطار في الأنشطة المنفصلة بدلاً من الأنشطة المترابطة للنساء والرجال، أي أنه لا يأخذ الأسرة المعيشية كوحدة واحدة، بل يفصل ما تقوم به النساء عما يقوم به الرجال بالرغم من انطلاقه من تحليل الأسرة المعيشية؛ ولا يعالج أشكال عدم المساواة الأخرى (مثل العرق أو الطبقة)، كما ولا يأخذ بعين الاعتبار الاحتياجات الجنسية للرجال، أو الطرق التي قد تكون تتقاطع مع تلك الخاصة بالنساء (UNRWA, 2011؛ Balgah et al, 2019)؛ وهو يقدم مساعدة محدودة في الممارسة العملية بالنظر إلى اعتماده تقسيما صارما يميز بين الاحتياجات العملية والاستراتيجية؛ يمكن أن يوجه مبدأ الأدوار الجنديّة إلى التستر على مبدأ العلاقات الجنديّة، وبالتالي يمكن أن يعطي شعورا بوجود توازن مستقر؛ يقبل الأنشطة الطبيعية وحقوق كل فرد، بينما في الحقيقة، يوجد تفاوض مستمر وتعارض وتمويه لتلك الأنشطة والحقوق؛ لا يحتوي على رؤية لتطور البناء الاجتماعي والاقتصادي عبر الزمن (March et al, 1999).

أما نقاط قوة إطار Kabeer للعلاقات الاجتماعية فيمكن تلخيصها بما يلي:

يعتمد هذا الاطار على فكرة أن الهدف من التنمية هو رفاهية الإنسان، والتي تتكون من البقاء والأمن والاستقلالية؛ ينظر إلى الإنتاج على أنه موجه ليس فقط للسوق، ولكن أيضًا لرفاهية الإنسان؛ ينظر إلى الفقر ليس كحرمان مادي، بل كنتاج لعلاقات اجتماعية غير متكافئة تؤدي الى التهميش الاجتماعي ؛ يعتبر ان المفاهيم الجندرية محورية في التنمية وان العلاقات بين الجنسين هي أحد أنواع العلاقات الاجتماعية، التي يمكن أن تتغير من خلال عوامل ومنها الموارد التي يمتلكها الناس؛ يرى ان الفقراء ولا سيما النساء الفقيرات، غالبًا ما يُستبعدوا من الوصول إلى الموارد وملكيتهما، ويعتمدون في الوصول اليها على علاقات المحسوبية والتبعية، ويمكن للتنمية، حسب نمطها والقائمين عليها، أن تعيد انتاج تلك العلاقات السائدة أو أن تدعم الفقراء، وبالتالي فهو ديناميكي يكشف عمليات الافقار والتمكين، ويسلط الضوء على الجوانب السياسية في عمل المؤسسات؛ يربط بين كافة المستويات الكلية والمتوسطة والتفصيلية الجزئية (على المستوى الدولي، ومستوى الدولة والسوق، ومستوى المجتمع والأسرة) (March et al, 1999).

ورغم هذه الإيجابيات والمميزات المذكورة لإطار Kabeer، فإنه تعتريه هو الآخر جملة من النواقص ونقاط الضعف، حيث أنه نتيجة لتعامله الشمولي مع جميع أوجه عدم المساواة الشاملة، فإنه يسمح بإدراج الجنس ضمن فئات تحليلية أخرى، كالطبقة والعرق والطائفة وغيرها، لأن مفهوم العلاقات الاجتماعية يتضمنها، بينما العلاقات الجندرية هي واحدة من أنماطها. كما أنه أيضا؛ كما إطار Moser، لا يعير اهتماما لأهمية وضرة تعبئة النساء وامتلاكهن للقوة اللازمة للضغط وتغيير سياسات الحكام والدولة. ويبدو الإطار معقدا ومفصلا وصعبا ومتطلبا (March et al, 1999).

إن استعراض مضامين ومكونات ونقاط قوة وضعف اطاري Kabeer و Moser ، يساعد في بيان إشكاليات الاطار التحليلي والتخطيطي المستخدم فلسطينيا في وضع الاستراتيجية الفلسطينية عبر القطاعية لتعزيز

المساواة والعدالة بين الجنسين وتمكين المرأة 2017-2022، ونسختها المحدثة (الاستراتيجية الفلسطينية عبر القطاعية لتعزيز المساواة بين الجنسين 2020-2022)، وبالتالي الوقوف على منحى هذا التخطيط ومدى شموليته وأخذ بعين الاعتبار للخصوصية الفلسطينية، وتقدير حدوده في إحداث التغيير المطلوب والوصول للغايات والأهداف المنشودة. كما ويساعد أيضا في تبيان ايجابياته، إن وجدت، وكذلك سلبياته، وذلك نظرا لأن كل الأساليب المتبعة لها مزايا ونواقص، وتعتمد على رؤية ومنطلقات ومصالح ممارستها، وقدراتهم وكفاءتهم التحليلية والتخطيطية، وعلى مجموعة من الظروف والعوامل المحيطة. وهو ما سيتم تناوله في الأقسام والفصول القادمة وخاصة في الفصل الرابع.

3.2 الاحتياجات والمصالح العملية والاستراتيجية للمرأة

ان الاطار التحليلي المشار اليه آنفا، المفترض به أن يتناول السياق العام في مختلف المجالات، من المهم أن يعالج بشكل ملموس، كي يستطيع أن يقف على مكانة المرأة ووضعها المحدد في المجتمع واحتياجاتها الملموسة، وكيفية تعبيرها عن همومها ومصالحها. وثمة ظروف وعوامل عديدة تلعب دورا في هذا المجال، حيث توجد النساء داخل مجتمعاتهن ويعبرن عن أنفسهن بشكل متنوع وبطرق مختلفة، تتدخل فيها عوامل كثيرة، ومن بينها الطبقة والاثنية والنوع الاجتماعي، وأنهن يتأثرن ويتصرفن بشكل مختلف حسب خصوصية وضعهن الاجتماعي والطبقي والهوية الخاصة بهن (Molyneux, 1985).

فبحكم الطبيعة البيولوجية الخاصة بالمرأة فإن لها مصالح مشتركة نابعة من هذه الطبيعة، لكن الوضع الاجتماعي والطبقي والهوياتي المتميز للنساء يعبر عن نفسه بمصالح مختلفة. لهذا ترى Molyneux أهمية لاستخدام مفهوم مصالح النساء، وقد ميزت بين "مصالح النساء" القائمة على أساس بيولوجي و"مصالح النوع الاجتماعي العملية" و"مصالح النوع الاجتماعي الاستراتيجية" (Molyneux, 1985). ولكن هذا التمييز بين

مصالح قائمة على أساس بيولوجي ومصالح عملية، يعاني من عدم دقة، لأن المصالح القائمة على أساس بيولوجي قد تكون مصالح عملية تبعا للسياق الملموس والمحدد. أما بشأن مصالح النوع الاجتماعي الاستراتيجية فقد عرفتها Molyneux، بأنها المصالح النابعة من تحليل بنية المجتمع وتبعية المرأة للرجل، وهي تتمثل بإلغاء تقسيم العمل على أساس الجنس، وتخفيف عبء العمل المنزلي ورعاية الأبناء، وإزالة التمييز المؤسسي (Molyneux, 1985). ومن خلال دراستها لواقع النساء في بلدان مختلفة، تشير Molyneux إلى ان التحليل المقارن يظهر اختلافات كبيرة في شخصية المرأة وتأثيرها وفعاليتها، وهو ما يتبدى واضحا في علاقة النساء بالدولة انطلاقا من الاهتمامات والمصالح، موضحة أن الاهتمامات والمصالح فئتين مختلفتين، يعتمد على امساك معادلتها بشكل صحيح احراز التقدم المنشود على صعيد تحرر المرأة وتحقيق المساواة، سواء في مرحلة الثورة أو لاحقا في مرحلة الدولة. والسؤال المركزي عند Molyneux هنا هو كيف تؤثر الحركة النسوية والدولة على بعضهما البعض في الدولة، التي من المفترض بها أن تحرر النساء وتبني مجتمعا جديدا أكثر عدالة وإنسانية. وتخصص Molyneux هذه العلاقة من خلال مفهومي المصالح والقانون، عبر التمييز بين المصالح الاستراتيجية والعملية، في إطار العملية المتكاملة للتحديث والتحول الديمقراطي والتنمية (Molyneux, 2001). وتولي Molyneux أهمية كبيرة لمسألة السياق الذي تجري في ظلها عملية التعبير عن المصالح العملية والاستراتيجية للمرأة وأولوياتها وكذلك مسألة العمل على تلبيتها، ففي مرحلة الثورة من الطبيعي أن تتغلب الاهتمامات العامة على الاهتمامات الخاصة للمرأة، أما بعد انتصار الثورة وتسلم الحكم فإن الظروف المحيطة، الداخلية والخارجية، تؤثر على تحرير المرأة والنجاح بمدى الامساك بمعادلة المقاربة التي تربط الاضطهاد بين الجنسين والاضطهاد الطبقي، وتحكم بالتالي مدى قدرة الدولة على تلبية مصالح الفئات والطبقات التي تمثل واتباع السياسات التي تحقق التحرر المنشود والوصول إلى المساواة. وفي هذا الاطار ومن خلال تحليل ظروف

الثورة الساندينية التي أطاحت بنظام حكم سبينوزا عام 1979، لاحظت Molyneux تأثير عوامل كثيرة داخلية وخارجية: الثورة المضادة المدعومة من الإمبريالية الأمريكية، والذي جعل من مسألة الدفاع عن الثورة يأخذ أولوية؛ الدور الذي لعبته مؤسسات السلطة الحاكمة وطبيعة الاقتصاد والسياسات الاقتصادية والاجتماعية المتبعة من الدولة، حيث الوزن الكبير للقطاع الخاص، الذي ناهض تحرر المرأة وأبقى على مظاهر الاضطهاد انطلاقاً من مصالحه الطبقية؛ دور المؤسسة الدينية التي عارضت الكثير من التشريعات والإجراءات التي تعطي المرأة حرياتها وحقوقها؛ دور الحركة النسوية التي راوحت في ذات المربع للتعبير عن اهتمامات النساء، حيث التركيز على المصالح الكبرى والاستراتيجية، وعدم إيلاء الأهمية اللازمة للاهتمامات الخاصة للفئات المختلفة للمرأة التي يمكن أن تجعلها تتخبط عملياً في الكفاح من أجل حقوقها وتدفعها لرفع مستوى مطالباتها ومشاركتها، وكذلك الفجوة بين النية والادراك، الذي انعكس في السياسات وطريقة الالتزامات وتخصيص الموازنات، وعدم الالتفات لأهمية التغيير المطلوب في اوساط الرجال، الأمر الذي من شأنه ان يغير من الثقافة ويحدث اتجاهات إيجابية في تغيير أدوار النوع الاجتماعي. وبناء على هذا التحليل تؤكد Molyneux على أنه مع ضرورة الأخذ بعين الاعتبار تأثيرات الظروف الخارجية على سياق العملية الجارية لتلبية مصالح النساء، من الضروري الاعتراف بمصالح النوع الاجتماعي الإستراتيجية على أساس واسع وليس على أساس المعايير الاقتصادية فحسب، وبحيث تطرح للنقاش بقوة على المستوى الشعبي والرسمي كافة المسائل التي تتعلق بتحرر النساء وحقوقهن، وأن يجري تغيير أنماط التفكير والعلاقات السائدة، بحيث تظل قضية انبعاث المرأة حية ومفتوحة، ولا يتم إدراجها ضمن العقيدة الرسمية كنوانيا فحسب، بل أن يبقى هدف تحرير المرأة والأهداف الأخرى، له الأولوية، وأن تكون المصالح الجنسانية محددة وغير قابلة للاختزال، وتتطلب شيئاً أكثر لتحقيقها مما هو منصوص عليه عمومًا في السعي لتحقيق الأهداف الأوسع، وعلى أساس تحقيق مبادئ المساواة

الاجتماعية وتحرر المرأة، كبرنامج كامل للتحرير. وعندما يتعذر متابعة هذا البرنامج الكامل لتحرير المرأة، يبقى الهدف على جدول الأعمال، ولكن يتم بذل كل جهد ممكن لمتابعته ضمن القيود المفروضة عبر تعبئة النساء استنادا الى الهموم والاهتمامات الخاصة لفئاتهن المختلفة، وبحيث يؤثر ذلك بشكل فاعل على إعادة صياغة سياسات الدولة. ومن الأهمية بمكان على هذا الصعيد، كما تؤكد Molyneux، ان تتوفر الضمانات السياسية الضرورية لهذه العملية من قبل المؤسسات السياسية المكلفة بتمثيل مصالح النساء والطبقات الاجتماعية، وأن تقوم الحركة النسوية بالتعبئة اللازمة التي تحشد طاقاتها وتجعل المنظمات النسائية الجماهيرية تتمتع باستقلالية تمكنها من ممارسة السلطة والتأثير على سياسة الحزب الحاكم والدولة (Molyneux, 2001).

استفادت Moser من الأفكار التي طورتها Molyneux حول أدوار المرأة وأهمية التمييز بين المصالح العملية والاستراتيجية، وقامت باستخدام مفهوم الاحتياجات بدلا من المصالح، موضحة أن الاحتياجات الجندرية العملية هي الاحتياجات التي تحددها المرأة في أدوارها المقبولة اجتماعيا في المجتمع، وهي عملية بطبيعتها، تهتم غالبا بأوجه القصور في الظروف المعيشية الناتجة عن مكانة النساء داخل تقسيم العمل بين الجنسين، مثل توفير المياه والرعاية الصحية والعمالة، وغيرها من الاهتمامات الضرورية من أجل البقاء البشري (Moser, 1991). وكما توضح Moser فإن الاحتياجات العملية لا تتحدى تقسيمات النوع الاجتماعي للعمل، أو مركز النساء الدولي في المجتمع، حيث أن حاجات النوع الاجتماعي العملية هي استجابة للضرورة المدركة والمباشرة، التي يتم تمييزها ضمن سياق محدد، وتتصف بأنها عملية في طبيعتها، وكثيراً ما يتركز اهتمامها على عدم الكفاية في أحوال المعيشة (Moser, 1993). وبناء عليه تشدد على أهمية دور الدولة في التخطيط من خلال الآليات والأدوات التي تمتلكها أو تنشئها لتلبية الحاجات العملية والاستراتيجية، مع الأخذ بعين الاعتبار دور عوامل أخرى كالطبقة والعرق، وذلك دون تغليب الحاجات العملية على الحاجات الاستراتيجية (Moser,)

(1993). ورغم أنه بهذا المفهوم الذي طورته Moser، قد جرى الانتقال بالتعامل مع النوع الاجتماعي من الاطار التحليلي إلى التخطيط المعزز باستخدام تقنيات وآليات تربط العمل من أجل تلبية الاحتياجات العملية للمرأة بتلبية الحاجات الاستراتيجية، إلا أنه بقي اطارا قاصرا - كما تقول Wieringa، لابتعاده عن الأفق السياسي وعدم التعامل مع النسوية كقوة دافعة وراء تخطيط موجه نحو تعظيم الإمكانيات التحويلية (Wieringa, 1998).

وهكذا فإن فهم التحولات التنموية المتعلقة بالمرأة يمكن الوصول إليها عبر إدراك "الفضاء السياسي" لتلبية الاحتياجات الجندرية المختلفة في السياقات المحددة، وعبر فهم دور كل من الأسرة والمجتمع المدني والدولة في هذه العملية. وهذا أمر مهم لدراستنا الحالية، حيث أن الحديث عن مدى تلبية التخطيط الجندري الاستراتيجي الفلسطيني للحاجات العملية والاستراتيجية للمرأة الفلسطينية يستدعي إدراك هذه الحاجات في إطار الفضاء السياسي الفلسطيني الخاص، وعدم الخلط بينها في السياق الفلسطيني الملموس.

ولا شك ان ثمة أثر كبير يمكن أن تحدثه تلبية الحاجات العملية والاستراتيجية على واقع المرأة وادوارها. وتعتبر - Moser ان تلبية الحاجات الإستراتيجية تساعد النساء في الحصول على مساواة أكبر مع الرجل، وتغير في الأدوار الموجودة في المجتمع، وتتحدى تبعية النساء للرجال والتخلص من دونيتهن، وهو ما يتطلب الاهتمام بوعي المرأة والضغط من أسفل الى أعلى من قبل الحركات النسوية تجاه الدولة ومؤسساتها (Moser,1991). ولكن هذا الأمر يحتاج إلى حركات نسوية ملتصقة بالقواعد الشعبية وليست نخبوية. وهذا ما تؤكد حقائق التجربة التنموية للنهوض بأوضاع المرأة، حيث ان الخطط الجندرية الاستراتيجية المصاغة من أعلى إلى أسفل، حيث تبني منظور تضمين النوع الاجتماعي عبر الآليات الوطنية الرسمية للنهوض بأوضاع المرأة، غير كافية لإحداث تغيير نوعي في مسائل المساواة والأدوار الجندرية وهياكل التبعية القائمة، بل تتطلب

وعيا نسائيا وتنظيما وحركة نسوية نشطة تضغط باتجاه تضمين المطالب والحاجات الاستراتيجية للمرأة وتفكيك البنى التمييزية القائمة. ويؤكد هذا أهمية التعبئة التي تحدثت عنها Molyneux، والمشار إليها آنفا، حيث أن الحركة النسوية تستطيع من خلالها حشد طاقاتها وقواها التمتع باستقلالية تمكنها من ممارسة السلطة والتأثير على التخطيط الجندي ومنحاه اللازم لتحقيق التحرر المنشود، كما ويؤكد أيضا ما ذهبت إليه Kate Young حول ما يتحمله المخططون من مسؤولية كبيرة سواء في الاستماع إلى النساء أو في بناء رؤيتهم في استراتيجيات التخطيط، وهو الأمر الذي يستدعي ضرورة العمل على تغيير ميزان القوة بين الجنسين من خلال رفع مستوى وعي المرأة وتقديرها لذاتها والعمل على تمكينها ليس فردي بل وجماعيا، مما يجعلها قادرة على رفض معاملتها كأداة لاستراتيجيات التنمية التي يخططها الآخرون؛ بل التأكيد على التعامل معها كشريكة في ممارسة التخطيط والتطوير، ويمكنها من ممارسة الضغط لتفكيك الهياكل الأساسية التي تؤدي إلى خلل في التوازن بين الجنسين (Young, 1993). ويتفق فهم Young هذا مع ما ذهبت إليه Kabeer (1996)، والتي أكدت على ضرورة معرفة المصالح التي تلبها السياسات المتبعة ما إذا كانت إستراتيجية أم عملية، موضحة أن الأولويات التي يولدها التقسيم الحالي للموارد والمسؤوليات قد تحاكي الاحتياجات العملية للنوع الاجتماعي، لكن تقسيم العمل السائد وطبيعة العلاقات في المجتمع تحول دون تحقيق المصالح الاستراتيجية، مستنتجة أن تمكين المرأة وقدرتها في تلبية احتياجاتها العملية المرتبطة بالمصالح الجنديرية الاستراتيجية، لا يقدم للمرأة كمنحة، بل يستوجب أن يتم توليده ذاتيا (Kabeer, 1996) أي أن يتم انتاجه عبر رفع مستوى وعي وتنظيم المرأة وممارسة الضغط اللازم لإجبار سلطات الدولة على وضع الخطط ورسم السياسات التي تستهدف تلبية تلك الحاجات.

وقد لقيت مفاهيم وتنظيرات Moser وغيرها، حول التمييز بين الحاجات العملية والمصالح الاستراتيجية نقداً من منظرات نسويات أخريات ومنهن ساسكيا فييرجينا (Saskia Wieringa)، حيث أعتبرت أن المنظور الذي أشاعته Moser وحولته إلى الاحتياجات العملية والاستراتيجية، لا يمكن تحديده والتحكم به بشكل موضوعي وتجريبي من قبل المخططين. حيث تؤكد Wieringa أن الطريقة التي يحدد بها الناس احتياجاتهم محددة ثقافياً، ومتعينة تاريخياً، وتخضع لعمليات تحديد رمزية، وبالتالي فإنها تخضع لتعقيدات الواقع وطبيعة المصالح المتضاربة والمتناقضة أحياناً لمصالح النساء اللاتي قد يتحكم بهن ليس الجنس فحسب، بل والعرق والطبقة والعمر والاثنية والتفضيل الجنسي وعلاقات القمع التي تعيش في ظلها (Wieringa, 1998). وبناء عليه، اعتقد بان ساسكيا فييرجينا محقة في تأكيدها، بأنه لا يمكن مناقشة مصالح واحتياجات واهتمامات المرأة إلا في سياق اجتماعي تاريخي محدد، وحيث يتم التعبير عنها بشكل مختلف من قبل فئات مختلفة من الجهات الفاعلة ذات المواقع السلطوية المتباينة، وأنه من المهم أيضاً إدراك أن اهتمامات المرأة الجنسية تتشكل في بيئات اجتماعية وسياسية متغيرة ومتنوعة وأن العلاقة بين تبعية المرأة ومحيطها الاجتماعي ليست ذات اتجاه واحد، وبالتالي فإن تحديد المصالح الجنسانية للمرأة هي عناصر مرنة ومعقدة، تشكل نتائج للعمليات السياسية الجارية، والتي تحدد أولوية المصالح وتجعلها خاضعة للتفاوض بين الجماعات أو المنظمات النسائية، والقيود التي يعمل فيها الممولون، ولذلك فإن التمييز بين المصالح والاحتياجات العملية والاستراتيجية له آثار هرمية، ويكرس التخطيط من أعلى إلى أسفل، مما يجعله -حسب Wieringa، بأنه محاولة أخرى، ليس لتفسير الواقع، كما يقول فوكو، بل للسيطرة عليه وتطبيعته (Wieringa, 1998). وترى Wieringa أن هذا النهج يتكرس بسبب العمليات التضليلية التي يتضمنها التخطيط الإنمائي، الذي بينت تجربته أنه موجه أيديولوجياً وهو عملية للهيمنة والوساطة في وجهات نظر معينة (نكوري، غربي، أبيض، أحادي الطبقة)، وهو ما يبين أن تخطيط

النوع الاجتماعي هو عملية سياسية مع وجود النسوية في صميمها. وبالتالي، يجب أن يبدأ التخطيط الجندي، بعملية تفاوض ومناقشة وتحليل، يربط الحاضر بالمستقبل. ولا يمكن التغلب على هذه المعضلة إلا من خلال الإعداد الدقيق للمشاريع باستخدام نهج تشاركي؛ لا يشمل المخططين أو مستشاريهم فحسب، بل يشمل أيضًا نساء المجموعة المستهدفة. ويمكنهما معًا محاولة تحديد ما يجب القيام به فورًا وحيث يكون التركيز على المدى الطويل ممكنًا. في جميع الحالات، يجب أن تكون الإمكانيات التحويلية للأنشطة الشغل الشاغل، كما يجب أن يؤثر التحول بين الجنسين على الرجال أيضًا (Wieringa, 1998).

وبالتمتع بحديثيات التصنيف بين العملي والاستراتيجي في قضايا المرأة، ومع الأخذ بعين الاعتبار الانتقادات الموجهة لهذا التمييز بينهما، أرى انه ؛ بغض النظر عن المفردات المستخدمة (اهتمامات وهموم وحاجات واحتياجات ومصالح)، يمكن الاستفادة من ذلك واستخدامه في الكفاح وفي التخطيط لتلبية احتياجات ومصالح المرأة. ولكن شرط هذه الاستفادة وهذا الاستخدام، هو الانطلاق من أن تلك الاحتياجات والمصالح العملية والاستراتيجية للمرأة تتولد عن الأدوار الانجابية والانتاجية والاجتماعية للمرأة، وتعكس وضع النساء الاجتماعي والطبقي والهوياتي، وان الناس يحددون احتياجاتهم بطرق مختلفة محددة ثقافيا ومتعينة تاريخيا وتخضع لمصالح متضاربة، ومن المفترض اشراك النساء أنفسهن في التعبير عنها، كما ومن المفترض ربطها ببعضها البعض في اطار سياسات وبرامج وتدخلات محكمة، تمكن من جعل الربط تحديا سياسيا في بناء العملية التخطيطية كعملية تحويلية لتغيير هياكل القوة والسيطرة السائدة، التي تبقي على تبعية المرأة للرجل والتمييز ضدها وعدم مساواتها. وهو ما يحتاج لتعبئة النساء ورفع مستوى وعيهم وتمكينهن، وتوفير منظمات وحركة نسوية قوية وملتصقة بقواعد النساء، مدعومة من مجتمع مدني مستقل وفاعل، وقادر على الضغط وفرض التغيير المطلوب، وصولا للمساواة كمصلحة استراتيجية.

ولعل هذا ما ستحاول الدراسة أن تستوضحه في واقع الممارسة الفلسطينية، وخاصة لجهة مدى تأثير المخطط الاستراتيجي الفلسطيني بمطالب الحركة النسوية ومؤسسات المجتمع المدني والقواعد الشعبية وبالمجتمع الدولي والمؤسسات والوكالات الدولية.

4.2 السياق الموضوعي والمؤسسي للتخطيط الجندي

نستنتج مما سبق أنه من أجل دراسة عميقة للتخطيط الاستراتيجي الجندي الفلسطيني، لا بد من الأخذ بعين الاعتبار السياق الخاص، التي تجري في ظلها عملية التخطيط، والمتمثل بالبنية الاستعمارية والاستعمارية الجديدة، ورؤية انعكاساتها على العلاقات السائدة. ومن الأهمية بمكان هنا معالجة الأمر برؤية شمولية تلحظ مكانة وتأثيرات عناصر وعوامل أساسية كالطبقات والدين والموقع، وأدوار كل من المرأة والرجل معاً، في ظل تعدد طبقات ومستويات الاضطهاد الناتجة عن البنية الخاصة. وسيجري التعرض لهذه المسألة عن تناول السياق الفلسطيني في الدراسة لاحقاً. ويمكن أن تستفيد الدراسة على هذا الصعيد من منهج Kabeer للعلاقات الاجتماعية، من زاوية رؤية علاقات النوع الاجتماعي في تجلياتها المختلفة المتوزعة بين المجتمع الدولي (المستوى الكلي Macro)، والدولة والسوق (المستوى الوسيط Meso)، والمجتمع والأسرة (المستوى الجزئي Macro). ويسمح مثل هذا التمييز بين المستويات بتقييم مستوى حساسية التخطيط للنوع الاجتماعي ومدى تعبيره عن متطلبات تلبية الاحتياجات العملية كعملية تحويلية لتلبية احتياجات النوع الاجتماعي الاستراتيجية. وتشمل هذه العملية التحويلية ثلاث مجالات: تحليل ومراجعة لخيار السياسات، وتحليل العلاقات المؤسسية بين الجنسين، وتحليل المشاريع عبر دمج التحليل في عملية التخطيط.

وقد حددت Kabeer نوعين من السياسات التي يستخدمها المخططون للتنمية في دول العالم الثالث وهي: سياسة عمياء للنوع الاجتماعي، وهي سياسة تبدو محايدة اتجاه النوع الاجتماعي، يقابلها سياسة واعية للنوع

الاجتماعي تعتمد على دراسة الواقع، واستخدام النتائج في عملية التخطيط للمساهمة في تغيير علاقات النوع الاجتماعي وتحولها، وهي خيار لتكريس العلاقات بين الجنسين - كما تقول Kabeer باتجاه أكثر ديمقراطية من خلال إعادة توزيع أكثر توازنا لتقسيم الموارد والمسؤوليات والسلطة بين النساء والرجال، وهو الخيار الأكثر تحديا سياسيا، يتطلب من الرجال التخلي عن بعض امتيازاتهم وتحمل مسؤوليات أكبر لتحقيق قدر أكبر من الإنصاف في نتائج التنمية (Kabeer, 1994).

ومن المهم ونحن نتصدى لدراسة التخطيط الجندي، أن ندرك بأن جميع عمليات التخطيط ووضع السياسات تكون ضمن سياقات مؤسسية، وتأتي استجابة للمشاكل الماثلة أمام المؤسسات المعنية، ويجري تصميمها، وتنفيذها ومتابعة تبعاتها ضمن إعدادات مؤسسية محددة، تؤثر فيها مصالح قوى ذات نفوذ وتأثير على صانعي السياسات. والى جانب المعايير والممارسات الرسمية للمؤسسة-كما تقول Kabeer، هناك مجموعة من القيم والمعايير والإجراءات والممارسات غير الرسمية التي تؤثر أيضًا على التوظيف المؤسسي. وفي استيضاح المعنى من التحليل المؤسسي، نظرا لأهمية ذلك في تحليل التخطيط الجندي الفلسطيني. ففي هذا المجال يجري التركيز على نوع التحليل المستخدم لتحديد المشكلة والبحث عن حلول، حيث يتطلب الانتباه إلى الطريقة التي يتم بها بناء الجندر كعلاقة لعدم المساواة من خلال قواعد وممارسات المؤسسات المختلفة: الأسر المعيشية؛ السوق؛ الدولة؛ والمجتمع المحلي. وبناء على ذلك من أجل بناء علاقات جنديرية منصفة وعادلة، لا بد من ان يجري تخلص هذه المؤسسات من الأيديولوجيات التمييزية السائدة، وتفكيك هرمية بنائها مع اعتبار النوع الاجتماعي أحد المبادئ التنظيمية المركزية في الجوانب الخمس للعلاقات الاجتماعية المؤثرة على الدور الاجتماعي: القواعد، والناس، والموارد، والممارسة، والسلطة*، وذلك بهدف التمهيد لاستجابات سياسية أكثر مراعاة للنوع الاجتماعي. ونظرا لأن التحليل المؤسسي في الإطار التخطيطي التحويلي يستتبع بمرحلة تحديد

التدخلات، وهي مرحلة تصميم الاستجابات السياساتية الأكثر مراعاة لاعتبارات النوع الاجتماعي، فمن المهم هنا معرفة أن التدخلات المعبرة عن الاستجابات السياساتية تحتاج إلى أنواع مختلفة من الموارد: موارد بشرية (العمل البشري، المهارات والجهد)؛ وموارد اقتصادية أو مادية (الأصول المالية والإنتاجية)؛ وموارد غير مادية أو اجتماعية (شبكات المساعدة والتضامن المتبادلين، والاتصالات السياسية، والقدرة التنظيمية) (Kabeer, 1994, 1996).

يفيدنا ما سبق مجدداً في التأكيد على ضرورة إدراك السياق المؤسسي الفلسطيني الخاص الذي تجري فيه عملية التخطيط الجندي الاستراتيجي، ومعرفة المشاكل التي تواجه مؤسسات وهيئات التخطيط الفلسطينية التي تدفعها للتصدي لمعالجتها، وما العوامل والظروف المؤثرة في تحديد أولويات الخطط الجنديّة المعتمدة، ومن هي القوى ذات المصلحة المؤثرة على صنع السياسات الجنديّة الفلسطينية. كما تفيد في ضرورة الانتباه لوجود أو عدم وجود تدخلات في الاستراتيجية الجنديّة الفلسطينية ومدى توفير ما يلزم لها من موارد بشرية ومادية وغير مادية.

5.2 المساواة والعدالة وتمكين المرأة وحوكمة التخطيط الجندي

إن عنوان الخطة الجنديّة الاستراتيجية الفلسطينية قيد الدراسة هو: "الخطة الاستراتيجية عبر القطاعية لتعزيز العدالة والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة 2017-2022"، وفي نسختها المحدثّة للأعوام 2020-2022

- القواعد، والناس، والموارد، والممارسة، والسلطة، التي تمثل الجوانب الخمس للعلاقات الاجتماعية داخل المؤسسات - حسب Kabeer، هي مهمة للكشف عن كيفية تشكيل النوع الاجتماعي وتحليل عدم المساواة الاجتماعية بشكل عام، وعدم المساواة بين الجنسين على وجه الخصوص، حيث يجري النظر إلى المؤسسات على أنها مجموعة من القواعد التي تستخدم من فاعلين محددين موجودين ضمن تسلسل هرمي للقيادة والسيطرة ولهم قيم ومعايير محددة يقومون بموجبها بمجموعة من الإجراءات والممارسات بطرق معينة، تؤثر على التوظيف المؤسسي والتخصيص والتطوير والمخرجات والعملية برمتها، حيث تحدد القواعد والموارد والممارسات المؤسسية كيفية توزيع القوة والسلطة بين أعضائها حيث تمنحهم القوة حصّة في الوضع الراهن والقدرة على الدفاع عنه. وهو ما يمكن من اظهار من يفعل ماذا وكيف ؛ ومن يحصل على ماذا ومن يستفيد (Kabeer, 1994).

اقتصر العنوان على "تعزيز المساواة بين الجنسين" (وزارة شؤون المرأة/ 2018؛ 2020). ولهذا من المهم معالجة المفاهيم المستخدمة والوقوف على مضامينها، وعلى الفروقات بينها وأستراتيجيات استخدامها المختلفة.

1.5.2 مفهوم المساواة واستخداماته في التخطيط الجندي

إن المساواة بين الجنسين تعني-حسب اليونيسكو (2003)، أن النساء والرجال يتمتعون بظروف متساوية لإعمال حقوق الإنسان الكاملة والمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والاستفادة منها، وبالتالي التقدير المتساوي من قبل المجتمع لأوجه التشابه والاختلاف بين الرجال والنساء، والأدوار التي يلعبونها. وهي تقوم على كون النساء والرجال شركاء كاملين في منزلهم ومجتمعهم المحلي والمجتمع العام، اما العدالة بين الجنسين، فهي معاملة الجنسين بإنصاف من خلال اتخاذ تدابير للتعويض عن العيوب التاريخية والاجتماعية التي تمنع النساء والرجال من العمل على قدم المساواة (اليونيسكو، 2003). وكما تقول اليونيسيف، فإن المساواة لا تعني أن النساء والرجال سيصبحون متشابهين ولكن حقوق ومسؤوليات وفرص النساء والرجال لن تعتمد على ما إذا كانوا قد ولدوا ذكوراً أم إناثاً (UNICEF, 2017). ان المساواة بين الجنسين تعني أن مصالح واحتياجات وأولويات كل من النساء والرجال والفتيات والفتيان تؤخذ في الاعتبار، مع الاعتراف بتنوع المجموعات المختلفة، وأن جميع البشر أحرار في تطوير قدراتهم الشخصية واتخاذ الخيارات دون القيود التي تضعها القوالب النمطية والأحكام المسبقة حول أدوار الجنسين. وعليه فالمساواة بين الجنسين هي مسألة حقوق إنسان وتعتبر شرطاً مسبقاً ومؤشراً للتنمية المستدامة التي محورها الإنساني (UNICEF, 2017).

ومن الواضح من خلال التدقيق بهذا التعريف أنه أقرب إلى التوجه النسوي الليبرالي السائد في التعاطي مع مسألة المساواة في المنظمات الدولية، وانه بالتالي يعطي معرفة عامة، ولا ينتج معرفة خاصة به في السياق

اللسطيني، بل يعيد ما أنتجته المعرفة النسوية الليبرالية الغربية، التي تروج استراتيجيات الإصلاح القانوني على اعتبار أن القانون أحد المعاول الرئيسة لتحقيق المساواة، بينما الحالة الفلسطينية تتطلب الأخذ بعين الاعتبار السياق الاستعماري حيث نظرة التفوق العنصرية الصهيونية وممارسات التمييز والفصل العنصري والتطهير العرقي وعدم الاعتراف بحقوق ليس الأفراد فحسب بل الشعب الأصلي أيضا (نصر، 2014).

أما العدالة، فهي فضيلة أخلاقية واجتماعية، اعتبرها الفيلسوف اليوناني ارسطو بأنها ام الفضائل، وعرفتها معاهدة جستنيان الرومانية في القرن السادس قبل الميلاد بأنها "الإرادة الدائمة والمستمرة لإعطاء كل ذي حق حقه" (Miller, 2017). ويعتقد Miller ان العدالة باعتبارها قيمة مثلى تشمل كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والقانونية والأخلاقية، لكن تطبيقها يختلف حسب الظروف، لذلك علينا أن نسأل عن الظروف التي تتطلب فيها العدالة توزيعًا متساويًا جوهريًا للمزايا، التي تجعل كل واحد يأخذ حقه، مؤكداً بأن العدالة تختلف عن المساواة، حيث أن المساواة هي المبدأ الافتراضي الذي ينطبق في غياب أي ادعاءات خاصة يمكن تقديمها كأسباب للعدالة كوجود تمييز أو ظلم وقهر أو غير ذلك، وهو ما يعني معاملة الناس معاملة متساوية على الرغم من اختلافهم الذي قد يكون طبيعي معطى أو نتيجة الظروف (Miller, 2017). ولعل هذا الفهم ارتباطا بالمساواة بين الجنسين، يوضح أهمية ضمان وجود فرص متساوية، ليس فقط عند نقطة البداية، ولكن أيضًا عند الوصول إلى خط النهاية، أي المعاملة العادلة والمنصفة لكلا الجنسين التي تأخذ في الاعتبار الاحتياجات المختلفة للرجال والنساء، والحواجز الثقافية والتمييز. وعليه فإنه إذا كانت العدالة والانصاف، هي الأسلوب والمقدمة فإن المساواة هي النتيجة (UNICEF, 2017).

إن المساواة ظاهرة متعددة الأبعاد يجب التعامل معها من خلال مجموعة معقدة من التدابير السياسية، التي تستهدف معالجة الفجوات النوعية القائمة بين الرجال والنساء في العديد من المجالات التشريعية والصحية

والتعليمية والمهنية والحياة السياسية وغيرها (حوسو، 2009)، وتعتبر المساواة حجر الأساس في حقوق الانسان، وهي تعني أن الناس سواسية أمام القانون بغض النظر عن الجنس. وهو ما تكرر في الإعلان العالمي لحقوق الانسان لسنة 1948، وفي كافة الاتفاقات الدولية ذات الشأن. لكن المساواة لا تقتصر على الحقوق، بل وتشمل المساواة في المسؤوليات والفرص بين النساء والرجال (الحمدوني، 2008). كما يشتمل مفهوم المساواة بين الجنسين على ضرورة أن تؤخذ مصالح المرأة والرجل واحتياجاتهما واهتماماتهما وأولوياتهما بعين الاعتبار. وتؤكد هذا الفهم الأمم المتحدة في ميثاقها، مشيرة إلى أن لأثر معاملة الأشخاص معاملة متساوية في أوضاع غير متساوية، إدامة للظلم، ولهذا دعا ميثاق الأمم المتحدة إلى معالجة الاختلالات التي يحدثها عدم التوازن على هذا الصعيد (الأمم المتحدة، 1999).

ان استيعاب مفهوم المساواة بشكل عميق يحتاج إلى معرفة جذور وأسباب عدم المساواة. فعدم المساواة طارئة على الوجود البشري، وذات علاقة-حسب ماركس وانجلز، تاريخيا بظهور الملكية الخاصة وما ولده تطورها من علاقات استغلال وسيطرة وتقسيم غير عادل للعمل والجنس ووجود للنظام الاجتماعي البطريركي* (الأبوي) (انجلز، 1982). ولهذا فإن الكفاح من أجل المساواة بين الجنسين يرتبط ويندمج بالكفاح من أجل تغيير علاقات الإنتاج وأشكال السيطرة والاستغلال المختلفة (انجلز وماركس، 2002). ولذا فالمسألة تتعدى المساواة أمام القانون، كما تتعدى تقنيات العدالة والانصاف الشكلية، وتتطلب النظر اليها بشمولية، بحيث تكون المساواة والعدالة القانونية، جزءا لا يتجزأ من المساواة والعدالة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

• ان البطريركية كما يراها ليرنر هي "تجلي ومأسسة للهيمنة الذكورية على النساء والأطفال في الأسرة، وتوسيع الهيمنة الذكورية على النساء في المجتمع بعامه" (ليرنر، 2013). وقد استخدم هشام شرابي مفهوم الأبوية لوصف تجليات البطريركية في المجتمع العربي، وهو لا يقصد بالنظام الأبوي الهيمنة الذكورية فحسب، بل أوسع من ذلك، ويشمل الهيمنة المطلقة للأب في صورتها البيولوجية أو الاجتماعية على مستوى العائلة ومستوى علاقة الرجل بالمرأة، ومستوى الأب في صورته السياسية ممثلا بالحاكم (شرابي، 1992). ودون الدخول في مسألة الفرق بين البطريركية أو الأبوية، فإنني سأستخدم المصطلحين للدلالة على نفس الشيء.

لقد اهتمت Sara Longwe (1991) بقضية المساواة في التنمية والتخطيط الجندي، واعتبرت ان القضية الأساسية للتنمية بالنسبة للمرأة هي قضية المساواة مع الرجل ولذا اهتمت بتطوير معايير وجدت أنها مفيدة كأساس لتحديد قضايا المرأة، وبالتالي كإطار تحليلي لفهم تنمية المرأة، وذلك من خلال توضيح أشكال ومستويات المساواة المختلفة التي تشكل التنمية. ولهذا الغرض قدمت لونغوي خمسة مستويات مختلفة ذات تراتبية هرمية من المساواة كأساس لمعايير تقييم مستوى تطور المرأة في مختلف المجالات الاقتصادية (Longwe, 1991):

1. الرفاهية: مستوى الرفاه المادي للمرأة، بالنسبة للرجل، في مسائل مثل الإمدادات الغذائية والدخل والرعاية الطبية.

2. الوصول: وصول المرأة إلى عوامل الإنتاج على قدم المساواة مع الرجل: الوصول المتساوي إلى الأرض والعمل والائتمان والتدريب ومرافق التسويق وجميع الخدمات والمزايا المتاحة للجمهور.

3. الوعي: فهم الفرق بين أدوار الجنس وأدوار الجنسين، وأن هذه الأدوار ثقافية ويمكن تغييرها؛ ويتضمن الوعي أيضًا اعتقادًا بأن التقسيم الجنسي للعمل يجب أن يكون عادلاً ومقبولاً من كلا الجانبين، ولا يشمل الجوانب الاقتصادية أو الهيمنة السياسية على جنس من قبل الآخر.

4. المشاركة: مشاركة المرأة على قدم المساواة في عملية صنع القرار وصنع السياسات والتخطيط والإدارة.

5. الرقابة (السيطرة): الاستفادة من مشاركة المرأة في عملية صنع القرار من خلال الوعي والتعبئة لتحقيق المساواة في السيطرة على عوامل الإنتاج وتوزيع المنافع.

ومن الواضح أن إطار Longwe هذا لا يبتعد كثيرا عن الاتجاه الليبرالي في النظرة إلى قضية المساواة، وهو يعتمد إلى حد كبير على إطار هارفارد الذي يتبنى مفهوم الحداثة فيما يتعلق بالتنمية في العالم الثالث. ولكن هذا الإطار مفيد لجهة تحديد التدخلات التنموية اللازمة ومجالاتها ومستوياتها ارتباطا بمسألة المساواة. ولعل

هذه الفائدة تتضح أكثر في تشديد Longwe على ضرورة إحكام المعايير ارتباطا بالمساواة، حيث ميزت Longwe بين "اهتمامات المرأة" و"قضية المرأة". فالاهتمامات كمفهوم يستخدم لوصف الأمور المتعلقة بالأدوار الجنسية للمرأة، أو أدوارها التقليدية والمرتبطة بالجنس. على النقيض من ذلك، فإن "قضية المرأة" هي قضية تتعلق بالمساواة مع الرجل في أي دور اجتماعي أو اقتصادي، وتتضمن أيًا من مستويات المساواة الخمسة المذكورة أعلاه. وبالتالي، فإن الغرض الرئيسي من المعايير الخمسة هو إظهار ما إذا كان المرء يتعامل مع "قضايا المرأة" أو "مخاوف/اهتمامات المرأة". وتعتقد لونغوي أن مشاريع تنمية المرأة المتبعة تعالج "مخاوف المرأة"، بدلاً من قضايا عدم المساواة، وبالتالي فإن تدخل المشروع يترك الهيكل العام لعدم المساواة على حاله. ومع ذلك، يحاول عدد صغير من المشاريع الحالية معالجة التنمية الحقيقية للمرأة؛ ولكن هذه المشاريع عادة ما تعمل فقط في المستويات الدنيا من الرفاهية والوصول إلى عوامل الإنتاج، ولا تواجه حاجة المرأة لمزيد من السيطرة على حياتها الاجتماعية والاقتصادية (Longwe, 1991).

2.5.2 مفهوم تمكين المرأة واستراتيجيات التمكين

في البحث عن مواجهة المشكلات التي تعترض النساء في سبيل امتلاك القوة والقدرة للسيطرة على حياتها والوصول إلى الموارد ونيل حقوقها وصولاً إلى المساواة والعدالة، خاضت النساء بالاستناد إلى الوعي بالحقوق نضالاً عنيداً من أجل تغيير أوضاعها والعلاقات السائدة التي تحد من حقوقها ودورها ومكانتها. وجرى تأطير هذه العملية في الأدب النسوي بما بات يعرف بتمكين المرأة، والذي يشمل مجالات وأبعاداً مختلفة اقتصادية واجتماعية وسياسية وقانونية، ويشكل عملية شاملة بمسارات مختلفة، من أعلى إلى أسفل، ومن أسفل إلى أعلى أيضاً، أي برفع مستوى الوعي بالحقوق لدى النساء أنفسهن وبناء استراتيجيات المناصرة والضغط والمشاركة والتغيير لتحقيق مطالب النساء، والتي تفرض استجابة الحكومات لتلك المطالب عبر تغيير آليات العمل

الحكومية والتشريعات والقوانين والارتقاء بالسياسات والاستراتيجيات المتوائمة مع واقع النساء ومع ضرورة نيل المرأة لكامل حقوقها والارتقاء بأوضاعها لتكون في مكانها الطبيعي الكامل في تنمية المجتمع. وبرأيي أنه من الأهمية بمكان بالنسبة لاستخدام مفهوم التمكين ارتباطا بمسألة المساواة والعدالة، التنبيه لضرورة التمييز بين المساواة في الجنس والمساواة في النوع الاجتماعي. فالمساواة في الجنس مستحيلة بسبب الفروق البيولوجية والفيسيولوجية والمورفولوجية بين المرأة والرجل، بينما المساواة في النوع الاجتماعي، ولأنها تقوم على ما تتركس من علاقات سيطرة اقتصادية واجتماعية أملتها عوامل محددة، قابلة للتغيير، فإنها ممكنة، بل وضرورية لتغيير أدوار النوع الاجتماعي ولإحداث التوازن المطلوب في المجتمع، من خلال إنصاف المرأة الذي يؤدي إلى تمكينها ويستثمر كامل طاقاتها في بناء المجتمع والتنمية(حوسو، 2009: 234؛ Delphy, 1993).

إنني أعتقد أن هذا التغيير المنشود في أدوار النوع الاجتماعي، يحتاج الى دراسة معمقة للعلاقات الاجتماعية السائدة في المجتمع المعني بالتغيير. وقد تناولت جوان دبليو - سكوت في دراستها المعنونة بـ "التفكيك وإعادة التفسير/ المساواة مقابل الفرق(التمييز) أو استخدامات نظرية ما بعد البنيوية للنسوية" (في ويندي كيد وبارتكوفيسكي، 2010)، أهمية وجود نظرية نسوية من أجل تحليل المجتمع الأبوي في جميع مظاهره، ولتفسير أسباب استمرار تلك المظاهر، وللدفع باتجاه التعددية والتنوع، ولتمكين من الإعراب عن طريق جديد للتفكير بالنوع الاجتماعي، والاستفادة من ذلك في الممارسة السياسية (ويندي كيد وبارتكوفيسكي، 2010). وتؤكد سكوت أنه لا بد من تفكيك المفاهيم المستخدمة في الخطاب السائد في المجتمع لتحليل بناءات المعنى وعلاقات السلطة، مبينة مفهوم "الفرق"/الاختلاف وعلاقته بـ "التمييز" وعدم المساواة.

إن مفاهيم المساواة بين الرجل والمرأة، وتمكين المرأة، والمساواة في النوع الاجتماعي، ومكافحة التمييز والعدالة والانصاف وغيرها من المفاهيم، استخدمت وتستخدم بكثرة في الأدب السائد، وثمة معالجات مختلفة لهذه المفاهيم.

فالتمكن بشكل عام ينظر له باعتباره تحرير الانسان من القيود، وتشجيع الفرد وتحفيزه، ومكافأته على ممارسة روح المبادرة والابداع (Zemke and Schaaf, 1989). ويعرف التمكين Empowerment، بأنه إستراتيجية هدفها الرئيسي إعادة التوزيع العادل للسلطة والموارد. وتشمل هذه الإستراتيجية تنظيم العمل لرفع مستوى وعي المرأة لأهمية التمييز بين الجنسين في حياتهم الشخصية، والاعتراف بالأدوار الثلاثة الرئيسية للنساء (الإنتاجية، الإنجابية، المجتمعية)، وترفض هذه الإستراتيجية استراتيجيات التنمية من أعلى إلى أسفل كوسيلة لتحقيق التغيير الاجتماعي، وتؤكد على أهمية المرأة في المشاركة في عملية التنمية (Stein,1997). أما تمكين المرأة فعرف على انه العمليات التي تساعد النساء اللاتي لا حول ولا قوة لهن من اجل الحصول على الاستقلالية والتمكن والثقة بالنفس (السيوف، 2007). وبالمفهوم الليبرالي والنيوليبرالي يعرف تمكين المرأة بأنه العملية التي بواسطتها تصبح النساء قادرات على التعرف على اوضاعهن، بحيث يتمكن من اكتساب المهارة والخبرة ويطورن قدرتهن بالاعتماد على الذات (سليمان، 2011). ومن المثالب الواضحة لهذا المفهوم للتمكين أنه يعالج التمكين الفردي وليس الجماعي. وتعود جذور تمكين المرأة، إلى الموجة النسوية الثالثة في سبعينيات القرن الماضي، حيث جرى التركيز في هذا المفهوم على زيادة قدرة النساء على اتخاذ خيارات استراتيجية متعلقة بحياتهن في إطار معين بعدما كانت قدرتهن على الاختيار منعدمة وغائبة فيما سبق (Dufflo, , 2012). لقد شاع استخدام مفهوم التمكين لتوفير القوة والقدرة اللازمة للمرأة لاتخاذ القرار للسيطرة على حياتها والتحكم بخياراتها على طريق تحقيق حقوقها. وقد تم استخدام هذا المصطلح من قبل العديد من الكتاب والمفكرين أمثال فريري ومورغن

وبوكمان وفريدمان ونارايمان في العديد من المجالات، مثل التعليم ودراسات المرأة والتنمية وغيرها من المجالات، وأصبح استخدامه شائعاً أيضاً في مجال التنمية منذ منتصف الثمانينات (Maranlou, 2014). وراج في الأدب المختص استخدام مفهوم استراتيجية تمكين المرأة.

وتعترف إستراتيجية التمكين هذه بالمرأة كعنصر فاعل في التنمية لا متلقي سلبي لها، وبالتالي تسعى الى تشجيع مشاركة المرأة في عملية إتخاذ القرار، والمشاركة في وضع الأجندة، والقضاء على كل مظاهر التمييز ضدها. بالإضافة إلى دعوة الدولة إلى تبني آليات وممارسات وإجراءات خاصة تهدف إلى تمكين المرأة من ضمنها اعتماد موازنة تستجيب لمصالح النوع الاجتماعي (Moser & Moser, 2005).

وتعتقد رومينا إستراتي (Romina Istratii) في دراستها حول "تعميم مفاهيم ونظريات النوع الاجتماعي والتنمية في التفاعل مع أنظمة المعرفة المحلية: بعض التأملات النظرية"، أن الكاتبة نائلة كبير (Naila Kabeer) قد اقترحت مفهوما مؤثرا للتمكين، حيث بالاعتماد على أمارتيا سين (Amatia Sen)، استخدمت كبير مفاهيم الموارد والوكالة والإنجازات لتعريف التمكين كعملية وهدف، حيث تعمل الموارد (المادية والاجتماعية والبشرية) على توسيع قدرة الأفراد على ممارسة وكالتهم وتحقيق نتائج ذات قيمة لهم، وأن الجوانب الثلاث للتمكين مترابطة ومتساوية الأهمية، وتجاهل أحدها أو الآخر يمكن أن يؤدي إلى استنتاجات وصنع سياسات مضللة أو غير دقيقة، وبالتالي لا يمكن الحديث عن التمكين الا إذا تم إثبات أن النساء يمارسن وكالتهن الذاتية بشكل انعكاسي، أي بوعي نقدي حول احتياجاتهن ومواقفهن، وأن أفعالهن أدت بطريقة ما إلى هدم عدم المساواة (Isrtratii, 2017).

ومن جانبها، تعتقد ساسكيا فييرينجا (Saskia Wieringa) في دراستها المعنونة ب "إعادة التفكير في التخطيط الجندي: مناقشة نقدية لاستخدام مفهوم الجندر"، أن نهج التمكين هو المنظور الأكثر فائدة في مجال

التخطيط الجندي، لأنه نهج يعترف بأهمية زيادة قدرة المرأة، ويعبر عن الحق في تحديد الاختيارات في الحياة والتأثير على اتجاه التغيير، من خلال القدرة على السيطرة على الموارد المادية وغير المادية الحاسمة، وبالتالي فإنه يسعى إلى تمكين المرأة من خلال إعادة توزيع السلطة في الداخل أيضاً، مما يترجم الآثار السياسية لتمكين المرأة، أي تحويل العلاقات بين الجنسين، إلى تخطيط جندي (Wieringa,1998).

ومن الواضح أن مفهوم Wieringa للتمكين يختلف عن مفهوم Moser و Kabeer. ويمكن تأكيد ذلك من خلال النقد الواضح الذي وجهته لنهج التمكين السائد، الذي طورته موزر وغيرها ممن يعتبرون خبراء للبنك الدولي، والذين تم اعتماد أطهرهم في التخطيط الجندي، حيث ترى أن هذا النهج يعاني من مشكلتين: المشكلة الأولى، التمييز بين مصالح المرأة العملية والاستراتيجية الذي طورته Molyneux، والذي يعتبر المصالح العملية للنوع الاجتماعي هي بشكل عام استجابة لحاجة ملحوظة فورية ولا تتطوي عموماً على هدف استراتيجي مثل تحرر المرأة أو المساواة بين الجنسين. أما المشكلة الثانية لنهج التمكين السائد-حسب Wieringa فهي أن مخططي النوع الاجتماعي يميلون نحو تفضيل الأدوات المبسطة والأهداف القابلة للقياس الكمي، وهو ما قد يجعل التمكين عملية تخطيط شكلية بمؤشرات أقرب للوصفات الجاهزة، تستخدمها البيروقراطيات الوطنية والوكالات المتعددة الأطراف الضخمة القادرة على الوصول إلى قطاع واسع من الناس، مما يؤدي إلى اختراق وكالات التنمية للعملية التحويلية الهادفة لتحقيق المساواة والعدالة، وهو ما يجعل التخطيط الجندي يحمل ثمن التخلي عن هدف التغييرات الأساسية لمصالح إصلاحات، لا تعالج قضايا المرأة الجوهرية، وتقلصها إلى مكونات اجتماعية واقتصادية، جاعلة منها قضايا غير مسيسة، مما يجعل الاضطهاد الجنسي غير مرئي.

(Wieringa, 2016).

3.5.2 العولمة الجندرية النيوليبرالية وقضايا المساواة والعدالة والتمكين

ان اختراق وكالات التنمية الدولية للعملية التحويلية الهادفة لتحقيق المساواة والعدالة، يوضح وجود حوكمة دولية تحاول ضبط هذه العملية وحصرها في قضايا الاصلاح، مما يعني أنه في إطار هذه الحوكمة الدولية يجري عدم الربط بين التمكين كعملية تحويلية وبين المساواة كغاية والعدالة الاجتماعية كأساس للوصول اليها. ففي هذا الاطار يجري التركيز على مسألة المساواة، ومن الواضح أن ذلك يستهدف إضفاء طابع قانوني على مشروع التنمية بهدف ضبط هياكل السيطرة القائمة بديلا لتغييرها المطلوب. ويبدو أن هذا التركيز يأتي من باب العولمة الجندرية النيوليبرالية، المستجيبة للتغيرات الاقتصادية العالمية الكلية، التي؛ كما تقول Moser (2014)، قد أعادت اكتشاف الفقر، كظاهرة واضحة من ظواهر عدم المساواة، واتباع منهجية تقييم تشاركية له واعتماد استراتيجيات الحد منه على المستوى القومي، وبالتالي وضع سواتر وأغطية على التخطيط الرسمي لمحاربة عدم المساواة جذريا بسبب ارتباط هياكل السلطة به، وتركيز العمل بالسياسات وعمليات التنفيذ والتقييم بعيدا عن التخطيط الجندري الشامل، الذي يتضمن ويستهدف تحرير المرأة من التبعية للرجل وتحقيقها للمساواة والانصاف والتمكين بشكل متكامل (Moser, 1993). كما يجري احالة هذا التخطيط للمنظمات غير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني المرتبطة بالتخطيط التشاركي، أي ذلك التخطيط المهتم بأخذ رأي الفئات المستهدفة من القاعدة المجتمعية أو المجتمع المحلي ومشاركتها في تحديد احتياجاتها العملية والتخطيط وتنفيذ المشاريع التي تلبي تلك الاحتياجات، مما يشعر المشاركين بملكية المشروع ومساهمتهم في صنع القرار دون هيمنة من احد، وحيث يلعب الخبراء في هذا المجال دور الميسرين لهذه العملية. وإذ يبدو هذا التخطيط "الشاركي" نموذجيا، فإنه في الواقع، يستثني الكثير من أفراد الفئات المستهدفة أو يمثلها بشكل غير مباشر، ويتحكم فيه ذوي المعرفة والمستوى التعليمي الأعلى، بسبب تفاوت الوعي والمعرفة والتعليم والمهارات لدى أفراد الفئات

المستهدفة، وهو ما يجعل للخبراء الدور الأبرز في توجيه التخطيط، مما يجعله يصب في مصلحة وكالاتهم والمنظمات غير الحكومية التي يمثلونها، ويركز العمل على التدريب لرفع مستوى الوعي وامتلاك المهارات والتقنيات الفنية في ادارة المشاريع وأعمال الضغط والمناصرة بعيدا عن السياسة وتلبية المصالح الاستراتيجية للمرأة (Smith, 1973; Moser, 2014).

ومن المهم التوضيح هنا إلى ان العولمة الجندرية النيوليبرالية المشار إليها أعلاه، تمثل جانبا من جوانب العولمة التي تشكلت عبر تدفق رأس المال العالمي والتكنولوجيا والبضائع من مراكز الرأسمالية العالمية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية إلى بقية دول العالم وخاصة النامية منها، مما أحكم سيطرتها على الاقتصاد والتجارة العالمية. ولعبت الشركات متعددة الجنسيات العابرة للحدود، دورا كبيرا على هذا الصعيد من خلال التحكم بالاستثمار في مختلف دول العالم، وشروط التجارة الدولية ونقل مصانعها إلى البلدان النامية، بحثاً عن العمالة "الرخيصة" وانخفاض تكاليف الإنتاج. وقد تميزت هذه العملية بتوزيع غير عادل للموارد بين البلدان المتقدمة والنامية، مما عمق الترابط والاعتماد المتبادل وفاقم من التفاوتات الهيكلية الموجودة مسبقاً في البلدان النامية، وفرض سياسات وقيم نيوليبرالية تركز على قوى السوق غير المقيدة تحت ذرائع مضاعفة كفاءة الاقتصاد والعمل والنمو، وذلك على حساب القيم الأخرى (Moghadam, 1999). وقد أدى ذلك إلى ازيمات اقتصادية في الدول النامية اضطرتها للإستدانة والاقتراض من صندوق النقد الدولي (IMF) والبنك الدولي (WB)، فباتت رهينة لشروطهما التي فرضت القيام بإصلاحات واتباع سياسات للتكيف الهيكلي لبناء اقتصادات منفتحة ومعولمة عن طريق خفض الإنفاق العام في مجالات الصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية الأخرى، الأمر الذي كرس القيم والمثل النيوليبرالية، والتي تجاهلت أوجه عدم المساواة بين الجنسين الموجودة مسبقاً في الوصول إلى الموارد في البلدان النامية (Beneria, Floro, Gowth and MacDonald, 2010). وقد فرضت

شروط البنك الدولي وصندوق النقد الدولي على الدول النامية خصخصة الخدمات الاجتماعية ونقل وظيفة الرعاية الاجتماعية من الدولة إلى الأسر، وخاصة الفتيات والنساء، مما أضعف من مخصصات ميزانية الحكومات التي تستهدف العناية بالأمومة والطفولة وتحسين أوضاع المرأة المعيشية. وقد أدى ذلك إلى انتشار أفكار وتنظيرات نيوليبرالية تؤنث الفقر، وتدعو بالتالي لاتباع معالجات لها توظيفات جندرية تركز على وصول المرأة لسوق العمل كونها توفر عمالة رخيصة دون اعتبار لرفاهية المرأة. وبشكل عام، قللت العولمة الاقتصادية النيوليبرالية من قدرة الدول على التصرف أو الاستجابة لاحتياجات مواطنيها، وأثرت سلباً على التوازن بين رأس المال والعمل (True, 2003). وتشير ويندي هاركورت (Wendy Harcourt) إلى أن عملية العولمة ترافقت مع عدم وجود تضامن دولي مع المرأة في القطاع غير الرسمي بسبب الحكومات التي لم تستطع وضع سياسات اقتصادية وسياسات عمالية سليمة لمعالجة ظروف العمل السيئة للنساء ضد الشركات المملوكة للأجانب (Harcourt, 2006). كما أدت العملية على الصعيد السياسي إلى تراجع قوة الدولة القومية وإضعاف سيادتها وزيادة قوة ونفوذ مؤسسات الحكم العالمي والشبكات النسوية عبر الوطنية، التي أخذت تعنى بطوير قضايا حقوق المرأة والمساواة أمام القانون، من خلال الضغط والدعوة داخل مؤسسات الحوكمة العالمية أو المنظمات الدولية لتحديد القضايا ذات الاهتمام ولتطبيق معايير الاتفاقيات الدولية ذات العلاقة بالمرأة والنوع الاجتماعي، والتركيز على قضايا العنف ضد المرأة وتمكينها الاقتصادي وحقوقها الاجتماعية والإنسانية، مركزة على المشاركة التقنية للشبكات النسوية عبر الوطنية والعقلانية التجريبية وعمليات صنع القرار المحايدة، ونشر الأطر الاقتصادية في تحليل النوع الاجتماعي بدلاً من الأطر السياسية اللازمة لتعزيز المساواة بين الجنسين والعمل من أجل تغيير علاقات القوة والسيطرة المسببة للتمييز وعدم التكافؤ بين الرجال والنساء. وهذا ما جعل من النيوليبرالية اطاراً تنظيمياً وانموذجاً لما يسمى بالحوكمة الرشيدة للدول والمؤسسات، وجعل التخطيط الجندي

والعمل النسوي غير ميسر، مما جعل من هذا التخطيط الجندي جسراً للهيمنة والسيطرة، وأبعده عن تحقيق الغايات المنشودة لتحرر المرأة ومساواتها وانصافها وتمكينها (Moghadam, 1999; Harcourt, 2006; True, 2003). وسيجري توضيح هذا الأمر بشكل أكثر تفصيلاً في القسم اللاحق من هذه الدراسة، والذي سيتناول علاقة التخطيط الجندي بالحوكمة النسوية والحاكمة العالمية.

6.2 التخطيط الجندي وتعميم منظور النوع الاجتماعي (Gender Mainstreaming)

تم عرض مفهوم تعميم منظور النوع الاجتماعي لأول مرة في مؤتمر نيروبي العالمي المعني بالمرأة عام 1985، وتم التأسيس له كاستراتيجية في السياسة الدولية للمساواة بين الجنسين من خلال منهاج عمل بيجين (PFA)، الذي تم اعتماده في مؤتمر الأمم المتحدة العالمي الرابع المعني بالمرأة في بكين عام 1995، والذي دعا للنهوض بأوضاع المرأة وتعميم منظور النوع الاجتماعي لتحقيق المساواة بين الجنسين وإيجاد آليات وطنية حكومية للقيام بذلك. وقد جرى في نهاية تسعينيات القرن الماضي -كما تقول Moser، تقارب كبير بين مختلف المنشغلين في التخطيط والتنظير الجندي حول منهج وإطار دمج النوع الاجتماعي في التيار الرئيسي للتنمية (Gender Mainstreaming). وفي تقييم التخطيط الجندي ترى Moser (2014) أهمية الوقوف على مدى تركيز أو عدم تركيز النهج المتبع على دور المخططين في اعتماد إطار عمل يخلق الوعي للأجيال الجديدة، ويوفر الأدوات المنهجية المرتبطة بالسياسات والتخطيط وصياغة المشاريع وتنفيذها، معتبرة أن إدماج النوع الاجتماعي، الذي جاء به إعلان ومنهج بيجين عام 1995، يمثل تخطيطاً من أعلى إلى أسفل، حيث أنه يتضمن أدلة ومؤشرات تخطيط نيوليبرالية معولمة سيطرت على أجندة التنمية الدولية، وأخذ يجري التعبير عنها في برامج التكيف الهيكلي والحلول الموجهة للسوق التي طرحها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والهادفة لتأسيس اقتصاديات على النمط الغربي في الجنوب العالمي (Moser, 2014).

وفي الوثيقة التي قدمتها الأمم المتحدة للمؤتمر المنعقد في بيجين عام 1995، جاء التعريف الآتي لتعميم المنظور الجندي:

"تعميم المنظور الجندي هو عملية تقييم الأثار المترتبة على النساء والرجال من أي عمل مخطط، بما في ذلك التشريعات أو السياسات أو البرامج، في جميع المجالات وعلى جميع المستويات. إنها استراتيجية لجعل اهتمامات وخبرات المرأة والرجل بعداً لا يتجزأ من تصميم وتنفيذ ورصد وتقييم السياسات والبرامج في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية حتى يستفيد الرجال والنساء على قدم المساواة ولا يستمر عدم المساواة. وان الهدف النهائي هو تحقيق المساواة بين الجنسين" (United Nations, 1997).

ويعرف مجلس أوروبا تعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي على أنه:

"إعادة تنظيم عمليات السياسة وتحسينها وتطويرها وتقييمها، بحيث يتم دمج منظور المساواة بين الجنسين في جميع السياسات على جميع المستويات وفي جميع المراحل، من قبل الجهات الفاعلة التي تشارك عادة في صنع السياسات" (Council of Europe, 2021).

ويعبر تعميم منظور النوع الاجتماعي عن الجهود المبذولة لدمج النوع الاجتماعي في المؤسسات القائمة من خلال تعميم الاهتمامات الجندرية وتحسين ملاءمة جداول أعمال التنمية تحقيقاً للمساواة بين الجنسين. وهو منظور تعتبره اليونيسكو بأنه عملية أكثر من كونه غاية، وهي عملية تسعى لجلب من يتم رؤيته مهماً إلى مركز العمل وعملية اتخاذ القرار (UNESCO'S, 2003). وتوضح Moser أن هذه العملية تشكل إستراتيجية لجعل تجارب واهتمامات المرأة وكذلك الرجل جزءاً لا يتجزأ من تصميم وتنفيذ ورصد وتقييم السياسات والبرامج في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، التي تعود بالفائدة على المرأة والرجل على

قدم المساواة بحيث يكون الهدف النهائي هو تحقيق المساواة بين الجنسين (Moser & Moser, 2005).
وقد جاء في تعريف المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة لمفهوم دمج النوع الاجتماعي ما يلي:

" إنَّ الإدماج الجنديّ (إدماج النوع الاجتماعيّ) هو استراتيجية سياسيّة وقانونيّة لمعالجة العقبات الرسميّة وغير الرسميّة التي تعترض تحقيق المساواة الجنديّة، عبر دمج منظور المساواة الجنديّة والسّلطة الجنديّة في المجالات كلّها وعلى مستويات المجتمع كافّة. "إنه عملية تقييم لانعكاسات أي إجراء مخطّط على الرّجال والنساء، بما في ذلك التشريعات أو السياسات أو البرامج في أي مجال، وعلى المستويات كافّة. وهو استراتيجية لجعل هموم النّساء والرّجال وتجاربهم جزءاً لا يتجزأ من تصميم السياسات والبرامج وتنفيذها ورصدها وتقييمها في المجالات السياسيّة والاقتصاديّة والمجتمعيّة مجتمعة، بحيث تعود بالنّفع على النساء والرّجال على قدم المساواة دون أي تمييز جندي" (سوتي ودراجي وقلبي، 2020، United Nations, 2002).

معتبرة أن إدماج النوع الاجتماعي، الذي جاء به اعلان ومنهج بيجين عام 1995، يمثل تخطيطاً من أعلى إلى أسفل، حيث أنه يتضمن أدلة ومؤشرات تخطيط نيوليبرالية معولمة سيطرت على أجندة التنمية الدولية، وأخذ يجري التعبير عنها في برامج التكيف الهيكلي والحلول الموجهة للسوق التي طرحها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والهادفة لتأسيس اقتصاديات على النمط الغربي في الجنوب العالمي (Moser, 2014).

إن ما تقدم يفيد في تقييم اطار ومنهج التحليل والتخطيط الاستراتيجي الجندي الفلسطيني، الذي كما ذكر سابقاً، يتبنى رسمياً هذا الاطار والمنهج. ومن الأهمية بمكان هنا فحص مدى قدرة هذا الاطار بشكل ملموس على جعل هموم النّساء والرّجال وتجاربهم جزءاً لا يتجزأ من تصميم السياسات والبرامج وتنفيذها ورصدها وتقييمها، ومدى معالجته للعقبات والفجوات الجنديّة، وتقييم مدى تعبير استخدامه الملموس عن حاجات النوع

الاجتماعي، أي النساء والرجال معا وانعكاس ذلك عليهما. ولعل الاشكالية الأكبر على هذا الصعيد تكمن في الكشف عن تأثيرات هذا المنهج الذي يستخدم التخطيط من أعلى إلى أسفل على منحى التخطيط الفلسطيني ومدى كونه تشاركيا أو مركزيا. وتتبع الاشكالية هنا، من أرضية ذات السؤال الرئيسي للدراسة المتمحور حول مدى انسجام التخطيط لاستراتيجي الجندي الفلسطيني مع السياق التاريخي المحدد والخصوصية الفلسطينية، وما يرتبط به من أسئلة فرعية عن مدى استجابة الاطار والمنهج التحليلي والتخطيطي لهذا الخصوصية ومدى تأثر هذا الاستجابة بالأطر والمناهج المستخدمة من وكالات التمويل ومؤسسات الحاكمة العالمية وأجنداتها. وسيجري فيما يلي استكمال توضيح هذه الترابطات من خلال فحص التوجهات الأيديولوجية والعملية التي تحكم التخطيط الجندي في المؤسسات الدولية، وعلاقة ذلك بالتخطيط الجندي على المستوى المحلي، وكيف يتأثر كل ذلك بمصالح وقيم وانحيازات المخططين والمؤسسات والوكالات والبيروقراطيات المحلية والدولية.

7.2 التخطيط الجندي والحوكمة النسوية والحاكمة العالمية

ان التخطيط الجندي كعملية سياسية مع وجود النسوية في صميمها، كما ذكر أنفا، قد تركز في المؤسسات الدولية كتخطيط من أعلى إلى أسفل رغم القول بأهمية جعله تشاركيا. ومع التوجيه الأيديولوجي الذي حكم التخطيط في المؤسسات الدولية، والذي غالب عليه الطابع الليبرالي والنيوليبرالي، تم تحويل هذا التحليل والتخطيط الجندي إلى جسر للهيمنة والسيطرة. ولقد تركزت هذه المسألة، كما رأينا سابقا في التخطيط الجندي المتعلق باستراتيجيات تمكين المرأة، والتي أخذت تفضل استخدام الأدوات المبسطة والأهداف القابلة للقياس الكمي، مما جعلها أقرب للوصفات الجاهزة، وراحت تستخدمها البيروقراطيات الوطنية مدعومة من وكالات التنمية من أجل السيطرة الاجتماعية والبقاء في إطار الإصلاحات بعيدا عن التغيير الجذري المطلوب لعلاقات السيطرة التي تركز تبعية المرأة للرجل والتمييز ضدها (Wieringa, 2016).

إن غلبة الطابع الليبرالي والنيوليبرالي على التوجه الأيديولوجي الذي حكم التخطيط في المؤسسات الدولية؛ المشار إليه آنفاً، يعود إلى أن هذا التخطيط أصلاً، وحتى على مستوى الأمم المتحدة ذاتها، كما تؤكد وثيقة "التخطيط الاستراتيجي في منظومة الأمم المتحدة المعدة من قبل "تادانوري إينوماتا"، قد صمم ويصمم، كأداة لبلورة ولاية هذه الوكالات، المحددة من قبل دول الغرب والمتنفذين في الأمم المتحدة، وكأداة أيضاً لتخصيص اعتمادات من الميزانية أو كوثائق تظهر مدى تلبية الخطط لمصالح الدول المانحة والتمويل من التنمية الممكن اتباعها في العالم عموماً ودول الجنوب بوجه خاص، مما يسهل قبولها لها وجمع الأموال منها (تادانوري، 2012). وكما تشير Moser (2014)، فإن هذا التخطيط بداية قد تركز بعد الحرب العالمية الثانية في الأعوام 1945-1968 على مجال إعادة الاعمار والتنمية، حيث تكرر عام 1947 في إطار "خطة مارشال" الأمريكية، لصاحبها وزير الخارجية الأمريكية آنذاك والتي أعلنها في جامعة هارفارد، والمؤسسة على الفكر الرأسمالي الليبرالي الهادف لتحديث الممارسات الصناعية والتجارية الأوروبية وفقاً للرؤية الأمريكية، وبحيث تجري إعادة الاعمار والبناء الاقتصادي وفقاً لنموذج الاقتصاد الرأسمالي الحر القائم على أساس حرية التملك والسوق والعمل، والانتاج والتوزيع والتبادل والاستهلاك، وما يتطلبه ذلك من حرية انتقال لرأس المال والاستثمار، وما يستدعيه من ديمقراطية ومساواة أمام القانون وتدخلات من قبل الدولة لضبط الأسواق وتقديم خدمات اجتماعية وإجراءات لمحاربة الفقر والبطالة التي سببتها الحرب، والتي تشكل تربة خصبة لانتشار الشيوعية. وهي خطة سمحت للولايات المتحدة الأمريكية بتولي زعامة العالم الرأسمالي والتحول إلى الدولة العظمى في العالم (Mee, 1985; Mills, 2008). وشهدت فترة تنفيذ مشروع مارشال في ستينيات القرن الماضي ولادة الموجة النسائية الثانية والتحول إلى منهج المرأة في التنمية (WID)، والذي في إطار التنظير له والانشداد في السبعينات لعمل المرأة في مجال الأعمال الذي اجتاحت الساحة الأمريكية، تم في ضوء ذلك صياغة أولى أطر

تخطيط تنمية المرأة في ذات الجامعة (هارفارد)، التي أعلن منها مارشال خطته. حيث تم بلورة أول إطار للتخطيط الجندري عام 1985، والمتمثل بـ "إطار هارفارد التحليلي" (Harvard Analytical Framework) المشار إليه سابقاً. وقد تمت صياغة هذا الإطار من قبل لجنة فرع واشنطن العاصمة لجمعية التنمية الدولية، وقد صمم على فكرة المساواة الليبرالية الضرورية لتحدي الذكورية في المساعدات الإنمائية، وذلك انطلاقاً من حقيقة أن المرأة في دول العالم الثالث تشكل مورداً معطلاً، وأن تشغيله، الرخيص الثمن، بسبب تدني أجور النساء في سوق العمل، يعود بفائدة استثمارية على الدول المعنية بمساهمات اقتصادية تنموية في بلدان العالم الثالث. ويات هذا الإطار التحليلي معتمداً من قبل الوكالة الأمريكية للتنمية "USAID" (Moser, 2014).

ويتضح من خلال التدقيق، أن الأطر والمناهج التخطيطية الجندرية التي جرى تطويرها لاحقاً (إطار موزر وباركر ولونغوي ونائلة كبير) قد استندت إلى إطار هارفارد، ورغم أنها اختلفت في عناصرها ومفرداتها وانتقلت لتعالج مسألة النوع الاجتماعي والتنمية (GAD) كنهج بديل، إلا أنها ظلت حتى أواسط تسعينيات القرن الماضي تدور في فلك الفكر الليبرالي. فمن خلال التمعن بخلفياتها وأبعادها وآليات عملها، يتضح أنه إلى جانب تكريسها لنماذج التحديث الغربية الليبرالية، التي قامت على تصدير النموذج الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الغربي الرأسمالي لدول العالم الثالث، فإنها كرست الليبرالية الداعية للفردانية ومعالجة عدم المساواة بين الجنسين بتشجيع وصول النساء لسوق العمل والتوظيف والتعليم وتخصيص الموارد الاجتماعية، وبالتالي العمل من خلال إجراء الإصلاحات السياسية والقانونية لتحصيل وتعزيز الحقوق والحريات في إطار هيكل المجتمع والنظام السائد، الأمر الذي يبعد العمل النسوي عن تحدي التسلسلات الهرمية الجندرية وعن العمل الجماعي لتحويل وتغيير علاقات القوة والسيطرة، مما جعل من النسوية الليبرالية نسوية للدولة، مرتبطة بالمركزية والإصلاحية، ساعية إلى التقدم الاجتماعي التدريجي والمساواة على أساس الديمقراطية الليبرالية بدلاً من الثورة أو إعادة التنظيم

الجزري للمجتمع (Maynard, 1995; Moser, 2014; Zhang, and Rios, 2022). أما بشأن إضفاء الطابع النيوليبرالي على التوجه الأيديولوجي للتخطيط في المؤسسات الدولية، فهو منحنى يعتبر امتدادا للفكر الليبرالي، المؤكد على الجوهر الاقتصادي للنظام الرأسمالي الحر، لكنه يختلف معه تجاه تدخل الدولة في الاقتصاد والخدمات الاجتماعية، ناقدا دولة الرفاه وداعيا الى تبني سياسات اقتصادية تقلل من دور الدولة وتزيد من دور القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية، وذلك تحت دواعي زيادة الكفاءة وفاعلية التنمية. وهو ما تجلى في سياسات الاصلاح واعادة الهيكلة والخصخصة التي شجعها وفرض شروطها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي (Moser, 2014). وبات هذا التوجه الأيديولوجي خطابا معولما يركز على حقوق الانسان وبناء الحكم الصالح و محاربة الفقر والدور الانتاجي للمرأة المعزز للمساواة بين الجنسين في ظل مجتمع السوق الحرة للرأسمالية المطلقة، وهو ما انعكس على الخطط التنموية المعتمدة ومنها الخطط الجندرية، والتي أخذت تبتعد شيئا فشيئا عن الاطر والمناهج ذات الطابع السياسي ليحل محلها اطار ونهج تعميم منظور النوع الاجتماعي "التقني" "غير السياسي" و"الاحترافي"، الأمر الذي يسهل اقناع الممولين بقبول الخطط وتمويلها (Moser, 2014). وتشير وثائق الأمم المتحدة أن هذا المنظور أخذ يعتمد في خططها الاستراتيجية، وأن كيانات منظومة الأمم المتحدة باتت تعمل بانتظام على تحديث نتائج عمل لجنة وضع المرأة وإدماجها في عملها في إطار ولايتها، وبحيث تشمل دعم جهود الدول الأعضاء في سبيل تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، انسجاما مع الاتفاقيات والمعاهدات والمواثيق الدولية ذات العلاقة، كاتفاقية ازالة كافة أشكال التمييز ضد المرأة "سيداو" لعام 1979 ومخرجات المؤتمر العالمي لاستعراض وتقييم منجزات عقد الأمم المتحدة للمرأة المنعقد في نيروبي عام 1985 وإطار ومنهاج عمل بيجين لعام 1995(تادانوري، 2012).

وان المنتبع لآليات التعامل من قبل المؤسسات الدولية للمعاهدات والاتفاقيات والمواثيق الدولية ذات العلاقة بالنهوض بأوضاع المرأة وتمكينها وإزالة كافة أشكال التمييز ضدها وتحقيق المساواة (منهاج بيجين وسيداو وأهداف الالفية الإنمائية وقرار مجلس الأمن 1325) يرى التشدد من قبل المؤسسات الدولية لدرجة فرض خطاب نسوي معولم، يتضمن مناهج تحليل وتخطيط ومقولات وقيم وطرائق وأساليب عمل نمطية، أسمته جانيت هالي (2019) ب "تسوية الحوكمة" (Governance Feminism)، والتي يجري قبولها بشكل أسهل وتترسخ بقوة أكثر لدى الناشطات النسويات المشاركات في إدارة المؤسسات النسوية واللواتي لهن موطئ قدم في الحكم (Halley, 2019). وبالاعتماد على ميرفت حاتم (2012)، فإن هذا التأثير يدفع باتجاه تشكيل ما يسمى ب "تسوية الدولة"، التي تحاول ابراز دفاع الدولة عن "الحداثة" و"الحضارة" من خلال تبني خطاب ظاهري مدافع عن حقوق النساء، بينما الهدف الحقيقي هو الدفاع عن مصالح الدولة، وذلك من خلال استراتيجيات مؤسسية تحوّل حقوق النساء والمنظمات النسوية غير الحكومية إلى ملحق رسمي للدولة، مما يعني سيطرة الدولة السياسية السلطوية على مؤسسات المجتمع المدني، وسيطرة أجهزة الدولة على أجندة النوع الاجتماعي (حاتم، 2012).

ويبدو من خلال التجربة التاريخية للعمل النسوي في أجهزة الدولة ان "تسوية الدولة" هذه المشار اليها من قبل ميرفت حاتم، قد وجدت مثيلاتها في الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء. وتشير اصلاح جاد (2008)، إلى أن هذا المصطلح استخدم في الدول الاسكندنافية للتعبير عن "موظفي الدولة المعنيين بالشؤون النسائية" (State Feminists)، حيث استخدم هذا المصطلح للإشارة إلى النساء اللواتي يتولين مراكز بيروقراطية في الدولة من أجل العمل للنهوض بأوضاع المرأة من خلال استراتيجيات تطويرية للتغيير تتعلق بتكافؤ الفرص ومناهضة التمييز (جاد، 2008: 20). وقد استحسن جاد استخدام مصطلح فيموقراط (Femocrats) الذي

استخدم من قبل آن بيتمان (Anne Yeatman) الاسترالية للدلالة على نسوية الدولة البيروقراطية، حيث أن الدولة تصبح مسرحاً لساحات متعددة ومنصة لخطابات متصارعة، يقدم فيها الفيموقراط أنفسهم كأصحاب استراتيجية اختراق الدولة من أجل التأثير عليها لصالح النساء، بينما تستخدمهن الدولة لأخذ الشرعية واكتساب الدعم والرضا من خلال إظهار التزامها بتحرير النساء والمساواة الجندرية وتلميع صورتها أمام المجتمع والعالم (جاد، 2008: 54، 59، 62). ولا تنطبق تسمية الفيموقراط على كل النساء العاملات في الدولة، بل ينحصر بتلك القيادات والناشطات النسويات، اللواتي يحملن استراتيجيات ذات صلة بتمكين المرأة ويتولين مراكز في مؤسسات الدولة ساعيات للنهوض بأوضاعها والتأثير على السياسات المتبعة.

ومن الواضح أن نسوية الدولة أو البيروقراطية النسوية- الفيموقراط تلعب دوراً مهماً في التخطيط الجندري الذي تحدده مؤسسات الدولة، وكذلك المؤسسات الدولية المعنية بالمرأة، وخاصة أن المنظرات النسويات اللواتي ارتبط اسمهن بالأطر التحليلية والتخطيطية العالمية شكلن ما يمكن اعتباره فيموقراط دولي، هو ذاته نسوية الحوكمة التي أشارت إليها جانيت هالي. وكما تستخدم الدولة الفيموقراط لتلبية مصالحها، فإن المؤسسات الدولية استخدمت وتستخدم نسوية الحوكمة لتلبية مصالح من تمثل من دول ووكالات تنموية. ومن المهم على هذا الصعيد التنوية لما قامت به Moser نفسها في نقد أطرها والأطر التخطيطية الجندرية الأخرى، حيث ومن خلال دراسة تجربة التخطيط الجندري العالمية، توصلت إلى استنتاج أن أطر التخطيط المختلفة بشكل عام، وأطر التخطيط الستة الأساسية بشكل خاص (إطار عمل هارفارد لأدوار النوع الاجتماعي وإطار Moser، ومصفوفة التحليل الجنساني (GAM) لراني باركر (Rani Parker's Gender Analysis Matrix)، وإطار لونجوي لتمكين المرأة، وإطار تحليل القدرات ونقاط الضعف (The Capacities and Vulnerabilities Analysis Framework) (CVA) للاستخدام في التدخلات الإنسانية والاستعداد للكوارث، وإطار العلاقات

الاجتماعية لKabeer) هي أساسا من انتاج دول الشمال وجرى تبنيها من مؤسساتها المعنية بالتنمية الدولية، وبالتالي تأثرت عمليا بسياسات تلك الدول تجاه الجنوب وبالسماة الشخصية للقائمين على المؤسسات والتخطيط وتنفيذ المشاريع، حتى أن Moser تشير إلى ان سماتها الشخصية في كل مرحلة من المراحل أثرت على رؤيتها ومنظورها للتحليل والتخطيط الجندي، وذلك إلى جانب تأثيرات أخرى كتطور الاقتصاد العالمي وما ارتبط ويرتبط به من سياسات للبنك الدولي والانتقال من التحديث الى النيوليبرالية، وكذلك تجربة التنمية ذاتها ومستوى نشاط وقوة ضغط الحركة النسوية العالمية (Moser, 2014).

ان توضيح الفرق بين التحديث والنيوليبرالية والانتقال من الأول إلى الثاني، مهم لدراستنا، لأنه يبين التموضعات الجديدة للمفاهيم والقيم والثقافة التي باتت سائدة اليوم في التعامل مع قضايا المجتمع بعامة والمرأة بشكل خاص، فالفرق بين التحديث والنيوليبرالية يكمن في أن التحديث مثل ويمثل رؤية جرى اعتمادها من قبل الغرب الرأسمالي ومنظريه الليبراليين، تقول أنه بمساعدة الغرب الرأسمالي يمكن نقل بلدان العالم الثالث من "التخلف" إلى "التنمية" و"التقدم" و"الحضارة"، بنفس الطريقة والمسار الذي سارت عليه بلدان الغرب المتقدمة والحضارية. ويتم هذا التحديث عبر التصنيع وادخال التكنولوجيا وعمليات التحضر العمراني والتعليم والدمقرطة والعلمنة. وهي في حقيقتها نظرة استعمارية حاولت وتحاول الترويج لما يسمى ب"الرسالة الحضارية" للغرب الاستعماري، والترويج كذلك لنموذج التطور الرأسمالي الغربي في مواجهة النموذج الاشتراكي وغيره من النماذج التنموية. أما النيوليبرالية، فلم يعد يهمها هذا التحديث بشكل كبير، وخاصة أنه في الكثير من الحالات قد أنتج نظما استبدادية دعمها الغرب، حيث وبعد أن انتشرت وسادت العلاقات الرأسمالية العالم بأسره نتيجة العولمة وسقوط المعسكر الاشتراكي ونظام القطبين، وهو ما اعتبره فرانسس فوكوياما انتصارا لليبرالية المعولمة ونهاية التاريخ (فوكوياما، 1993)، بات الاهتمام يتركز أكثر فأكثر على إعادة هيكلة اقتصاديات الدول لتحرير أسعار السلع والخدمات

وخصخصة القطاعات الحكومية والمرافق العامة، وإعادة النظر بدور الدولة في رعاية مواطنيها والابقاء على تدخلاتها في أدنى المستويات الضرورية، مع التأكيد على تحرير الاسواق والانفتاح من أجل السماح بتدفق استثمارات الشركات المتعددة الجنسيات العابرة للحدود، وتدفق بضائع الغرب وخاصة الاستهلاكية لأسواق البلدان النامية بشكل حر دون عوائق وتعريفات جمركة عملا باتفاقية التجارة الدولية الحرة. ومقابل دور الدولة كفاعل أساسي في التنمية، جرى الاهتمام بدور المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية، والتشديد على دور المجتمع المدني في الدفع بالاصلاحات الديمقراطية والحوكمة الرشيدة والحد من الفقر. وقد تطلبت هذه العملية نشر مفاهيم وقيم وثقافة نيوليبرالية، لتتواءم مع تلك السياسات الاقتصادية والاجتماعية في كافة المجالات، بما فيها تلك المتعلقة بتحرر المرأة والمساواة بين الجنسين، حيث اتجه المنحى النيوليبرالي إلى تفتيت قضايا المجتمع والنظر إليها من زوايا مختلفة ومنفصلة، كقضايا للمرأة، وقضايا لحقوق الانسان، وقضايا للشباب، وأخرى للبيئة، ولريادة الأعمال، ومحاربة الفقر. وهو ما يعني تجزئة القضايا وفصلها عن بعضها البعض لابعادها عن وجهتها السياسية، ووضع حقوق الأفراد قبل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وهو ما انعكس في السياسات التخطيطية التي أخذت تهتم بها المؤسسات الدولية، وتضع مقاييس ومؤشرات لمدى امتثال الدول لتطبيقها (زمام، 2007؛ عبد اللطيف، 2018؛ بشارة، 2020؛ Haddad, 2015).

كما ومن المهم هنا التنبيه لما أشارت إليه Moser عن تميز التخطيط التنموي في عقدي خمسينيات وستينيات القرن الماضي بالعماء الجندري، وأنه تحرك نحو الاعتراف بأهمية المرأة في التنمية في السبعينات والثمانينيات، إلى ان وصل في التسعينيات إلى الاعتراف بالمرأة كجندر (نوع اجتماعي)، ورغم أن سلطات الحكم في دول عديدة قد تبنته، إلا ان التجربة تبين أن ثمة تناقض في الممارسة بين التنظيرات وخطط التنفيذ على الأرض. وإجمالاً ففي ما بعد تسعينيات القرن الماضي تستخلص Moser أن ثمة تقارب حدث بين مختلف المنشغلين

في التخطيط والتنظير له حول منهج وإطار دمج النوع الاجتماعي في التيار الرئيسي للتنمية (Gender Mainstreaming)، كما ذكر سابقاً، ولكن مجمل التخطيط الجندي بات يعاني من تناقض واضح بين الأدوات السياسية والأدوات الفنية/الأدائية وبين النظرية والتطبيق، وبين التأثير القصير والطويل الأمد للخطط، وكذلك بين السياسات القائمة على الأدلة والتخطيط والإدارة القائمة على النتائج. وتعتقد Moser انه منذ أن جرى تبني دمج النوع الاجتماعي في التنمية جرى عملياً التخلي عن التخطيط الجندي لصالح التحليل الجندي، وهو بالتالي ابتعاد عن الفضاء السياسي والدفع باتجاه الانشغال بأدلة ومؤشرات التحليل والتدريب عليها، وبالتالي الابتعاد عن عملية التغيير الحقيقية التي تستهدف هياكل السلطة والتبعية نحو استراتيجيات للإدارة العامة، وبالتالي إخضاع العملية لهندسة، وتوجيهها وإنتاجها حسب رغبة المتحكمين بها، وبحيث يتحول التحليل والتخطيط الجندي إلى ما يشبه "الوصفات وحبوب منع الحمل"، فيتحول إلى ما أسماه آيدلند وموس (Aidland & Mosse) ب "أرثونكسيات متنقلة" تطبق نماذج سياسة أحادية على سياقات مختلفة (Moser, 2014).

8.2 خاتمة الفصل الثاني

تم في هذا الفصل التعرف على اطر ومناهج التحليل والتخطيط الجندي التي تم تطويرها عالمياً، حيث تبين أن تخطيط النوع الاجتماعي هو عملية سياسية مع وجود النسوية في صميمها، وأن هذه الاطر تم تصميمها وتطويرها ارتباطاً بسياقات اقتصادية واجتماعية وسياسية وبيئية وتكنولوجية وثقافية محددة، تؤثر فيها ظروف وعوامل عديدة على مكانة وأدوار المرأة الانجابية والانتاجية والمجتمعية، وعلى مستوى التمييز الموجود تجاهها، مما يتطلب معالجة علاقات السيطرة والهيمنة القومية والاجتماعية - الطبقيّة السائدة، كما أن جميع عمليات التخطيط تكون ضمن سياقات مؤسسية محددة، وتأتي استجابة للمشاكل الماثلة أمام المؤسسات المعنية، ويجري تصميمها، وتنفيذها ضمن إعدادات مؤسسية محددة، تؤثر فيها مصالح قوى ذات نفوذ وتأثير على

صانعي السياسات، ومجموعة من القيم والمعايير والإجراءات والممارسات غير الرسمية التي تؤثر أيضًا على التوظيف المؤسسي. كما تم استيضاح أن لكل إطار من أطر التحليل والتخطيط الجندي إيجابياته ونواقصه، وأن التخطيط الجندي كسياسة تغييرية وتحولية يواجه بمقاومة وانحرافات، بسبب العقليات والأيدولوجيات المسيطرة لدى المخططين والمؤسسات والوكالات والبيروقراطيات المحلية والدولية. وبناء على ذلك فإن ثمة صراع في إطار تطوير التخطيط اللازم للتعامل مع قضايا المرأة يتمحور حول رؤيتين متعارضتين، الأولى تحويلية، أي تغييرية جذرية تركز على ضرورة أن يستهدف التخطيط إحداث تغيير في علاقات التبعية والسيطرة السائدة بما يسمح بالوصول إلى تحرر المرأة التام، والثانية إصلاحية ليبرالية تطورت إلى ليبرالية جديدة لاحقًا، تركز على قضايا تمكين المرأة والتوسع في نيلها لحقوقها الاقتصادية والاجتماعية والقانونية بما لا يمس علاقات السيطرة الرأسمالية السائدة.

وقد بينت تجربة التخطيط الجندي دور الدولة المعقد والمتناقض في مسؤوليتها والتزام هيئاتها في التخطيط ودور الآليات والأدوات التي تمتلكها أو تنشئها لتلبية الحاجات العملية والاستراتيجية للمرأة، حيث أن الدولة مسؤولة بشكل كبير عن التخطيط للاحتياجات الاستراتيجية وتحقيقها، وهو أمر يجري في ظل التوزيع غير المتكافئ للموارد كنتيجة حتمية للصراع الطبقي الأساسي، والذي غالبًا ما يكون دور الدولة كآلية تكاملية فيه غير محايد لأنها تستهدف الحفاظ على مصالحها الخاصة، وهو ما يستدعي الانتباه لأهمية إدراك "الفضاء السياسي" لتلبية الاحتياجات في السياق المحدد، وخاصة من حيث رؤية مكانة وتأثيرات عناصر وعوامل أساسية كالتطبقات والعرق والدين والموقع، وأدوار كل من المرأة والرجل معًا، والأسرة والمجتمع المدني والسوق والدولة والنظام الدولي. ويتطلب اتباع سياسات واعية للنوع الاجتماعي تعتمد على دراسة الواقع، واستخدام النتائج في عملية التخطيط للمساهمة في تغيير علاقات النوع الاجتماعي، وصولًا للعدالة والمساواة، الذي يمكن الوصول

إليه من خلال تمكين المرأة عبر رفع مستوى وعيها وتنظيمها وممارسة الضغط اللازم لإجبار سلطات الدولة على وضع الخطط ورسم السياسات التي تستهدف تلبية تلك الحاجات في اطار عملية تحويلة تصلها بالمصالح الاستراتيجية.

ولقد تبينا من خلال الفصل أن أطر ومناهج التحليل والتخطيط الجندري هي أساسا من انتاج دول الشمال وجرى تبنيتها من مؤسساتها المعنية بالتنمية الدولية، وبالتالي تأثرت عمليا بسياسات تلك الدول تجاه التنمية في الجنوب وبالسماوات الشخصية للقائمين على المؤسسات والتخطيط وتنفيذ المشاريع، وذلك إلى جانب تأثيرات أخرى كتطور الاقتصاد العالمي وما ارتبط ويرتبط به من سياسات للبنك الدولي والانتقال من التحديث الى النيوليبرالية، وكذلك تجربة التنمية ذاتها ومستوى نشاط وقوة ضغط الحركة النسوية المحلية والعالمية. وقد بين تحليل التجربة العالمية للتخطيط الجندري أن مخططي النوع الاجتماعي يميلون نحو تفضيل الأدوات المبسطة والأهداف القابلة للقياس الكمي، وهو ما قد يجعل التمكين عملية تخطيط شكلية بمؤشرات أقرب للوصفات الجاهزة، تستخدمها البيروقراطيات الوطنية والوكالات المتعددة الأطراف لاختراق العملية التحويلية الهادفة لتحقيق المساواة والعدالة، وهو ما يبعد التخطيط الجندري عن هدف التغييرات الأساسية لصالح إصلاحات لا تعالج قضايا المرأة الجوهرية وتقلصها الى مكونات اجتماعية واقتصادية جاعلة منها قضايا غير ميسرة. وينعكس هذا العمل على الخطط التنموية المعتمدة ومنها الخطط الجندرية، والتي أخذت تبتعد عن الاطر والمناهج ذات الطابع السياسي ليحل محلها اطار ونهج تعميم منظور النوع الاجتماعي "التقني" "غير السياسي" و"الاحترافي"، الأمر الذي يسهل اقناع الممولين بقبول الخطط وتمويلها. وقد تبين من مراجعة الأدبيات أن اطار ونهج تعميم منظور النوع الاجتماعي، بات هو السائد والمعتمد لدى المؤسسات والوكالات الدولية والإقليمية والمحلية. وهو إطار ومنهج تخطيطي من أعلى إلى أسفل، ويتضمن أدلة ومؤشرات تخطيط نيوليبرالية معولمة سيطرت على

أجندة التنمية الدولية، يفرضها خطاب نسوي معولم، يتضمن مناهج تحليل وتخطيط ومقولات وقيم وطرائق وأساليب عمل نمطية، يسمى بـ "نسوية الحوكمة"، والتي يجري قبولها باتت تترسخ بقوة أكثر لدى الناشطات النسويات المشاركات في إدارة المؤسسات النسوية، ممن لهن موطئ قدم في الحكم (البيروقراطية النسائية- الفيموقراط). ولذا فإن مجمل التخطيط الجندي بات يعاني من تناقض واضح بين الأدوات السياسية والأدوات الفنية/ الأدائية وبين النظرية والتطبيق، وبين التأثير القصير والطويل الأمد للخطط، وكذلك بين السياسات القائمة على الأدلة والتخطيط والإدارة القائمة على النتائج. وبنتيجة ذلك بات هنالك ما يمكن تسميته بـ "الحاكمية النسوية الدولية (International Feminist Governmentality)"، التي تعتبر بمثابة نظام توجيه، تتبعه المؤسسات الدولية؛ كالبنك الدولي، للعمل في قضايا حقوق الانسان والمرأة والتنمية والإصلاح، يتضمن أدلة حوكمة تشتمل على معايير ومؤشرات لتقييم وتعزيز استراتيجيات العدالة الاجتماعية والإصلاح في جميع أنحاء العالم، تقاس بموجبها نتائج عمل منظمات المجتمع المدني والحكومات، كمؤشرات سيادة القانون والعنف ضد المرأة والتنمية الاقتصادية، وهي تستخدم لاعتبارات التمويل والمساعدة باتخاذ القرار بأماكن ارسال المساعدات الخارجية وتطوير الأعمال التجارية والاستثمار وكيفية إدارة وضبط السكان بشكل أمثل.

التخطيط الجندي الاستراتيجي على الصعيد الفلسطيني ومراجعة الأدب المحلي

1.3 مقدمة

استفادة مما ذكر سابقا عن ان التخطيط الجندي الاستراتيجي يجب ان يستند الى إطار تحليلي، يستطيع أن يتناول السياق العام في مختلف المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والقانونية والبيئية والتكنولوجية، والظروف والعوامل المؤثرة في تطور هذا السياق على المرأة ومكانتها في المجتمع وعلى دورها الثلاثي الانجابي والانتاجي والمجتمعي، والظروف والعوامل المعيقة لإزالة أشكال التمييز ضدها (Moser, 1993؛ Kabeer, 1996؛ Molineux, 1985؛ كتاب، 2000)، فسوف يجري في هذا الفصل تفحص سياق وتطور التخطيط الجندي الاستراتيجي في فلسطين، ومحاولة الوقوف على الخصوصية الفلسطينية على هذا الصعيد. وإنما أجادل هنا بأن ثمة خصوصية فلسطينية فريدة، نابعة من الآثار العميقة للاستعمار الاستيطاني والاحتلال العسكري الصهيوني على بنية المجتمع الفلسطيني وتطوره، ومن طبيعة المرحلة الانتقالية الجديدة التي طرأت على الواقع الفلسطيني بعد اتفاقية أوسلو عام 1993 وقيام سلطة فلسطينية للحكم الذاتي مقيدة وفاقدة للسيادة، تعتمد الى حد كبير على دعم وتمويل دول خارجية ووكالات دولية، تعمل في ظروف عالم معولم ووفق رؤى تنموية ليبرالية ونيوليبرالية وسياسات مرسومة لاحتواء مناطق النزاع في إطار ما يسمى ب"عملية بناء السلام". وقد أثرت هذه الظروف على مكانة المرأة وأدوار النوع الاجتماعي ومهام الحركة النسوية الفلسطينية والحركة الوطنية، وولدت احتياجات ومصالح عملية واستراتيجية من نوع محدد، وأوجدت هياكل ومؤسسات سلطة ومجتمع مدني تقودها نخب من طبعة خاصة، متباينة المصالح والقيم والرؤى، تعمل في ظروف محددة

وإمكانيات وموارد محددة وتؤثر عليها ظروف وعوامل وأطراف عديدة داخلية وخارجية، مما أثر على الخطط التنموية بشكل عام، وعلى التخطيط الاستراتيجي الجندي الفلسطيني، وأطره التحليلية والمنهجية وغاياته وأولوياته، وحدد مدى انسجامه مع السياق الفلسطيني الخاص وتوأمه مع الاحتياجات والمصالح العملية والاستراتيجية للمرأة الفلسطينية، كما حدد مقدار ومنحى تأثيره بالالتزامات الدولية أو التوأم مع مبادئ وأحكام الاتفاقيات والمعاهدات والمواثيق الدولية التي انضمت إليها "دولة فلسطين" منذ عام 2014، ومدى قدرته بالتالي على تمكين المرأة وتحقيق العدالة، وإجراء التغيير والتحويل اللازم لهياكل القوة والسيطرة وصولاً لتحقيق المساواة بين الجنسين، في مسار تحقيق غايات واهداف الشعب الفلسطيني في التحرر الوطني والانعقاد الانساني.

واستناداً الى ذلك سيجري في هذا الفصل تحليل خصوصية السياق الفلسطيني ومكانة ووضع المرأة فيه، ومحاولة الكشف عن طبيعة المرحلة الانتقالية بعد أوصلو وتأثيراتها على وضع المرأة وأجندة الحركة النسوية الفلسطينية، وعلاقة البيروقراطية والحوكمة النسوية بالتخطيط الاستراتيجي الجندي الفلسطيني، وأثر أطر ومناهج الحاكمة العالمية على هذا التخطيط وإشكالياته في الحالة الفلسطينية.

2.3 خصوصية السياق الاستعماري في فلسطين والاضطهاد المركب للمرأة الفلسطينية

ان الواقع المعاش في الحالة الفلسطينية هو سياق استعماري مركب (قسيس، 2014)، كولونيالي مباشر (استعماري يمارس الاحتلال المباشر بهدف اخضاع شعب آخر والسيطرة عليه عسكرياً واقتصادياً وسياسياً، وقد ينطوي على نقل السكان للإقليم المحتل في حال الاستعمار الاستيطاني (Edward and 7kojn, 2017)، ونيوكولونيالي غير مباشر (استعمار جديد وما بعد الاستعمار يمارس هيمنة غير مباشرة، تستخدم السيطرة الاقتصادية والثقافية والتأثير السياسي والسيطرة الجيوسياسية من خلال التنمية المعولمة والامبريالية الثقافية (Said, 1993)، يتضمن وجود سلطة حكم ذاتي فلسطينية محدودة الولاية ومقيدة، مع استمرار سيطرة سلطة

الاحتلال الإسرائيلية على كل الأرض الفلسطينية المحتلة عام 1967، وبالتالي لا بد من أن يجري فحص أثر هذا السياق الاستعماري المركب على الشعب الفلسطيني عموماً وعلى نسائه بشكل خاص.

ومن المهم في تحليل هذا السياق، أن نشير بدايةً؛ كما تؤكد أيلين كتاب إلى إن هذا السياق الاستعماري المركب وما رافقه من ثقافة وممارسة سياسية فلسطينية جديدة، قد صقل واقع حياة الفلسطينيين في مناطق السلطة (الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967) بما في ذلك علاقات النوع الاجتماعي وديناميات النوع الاجتماعي (كتاب وآخرون، 2020). ففي دراسة "تشكيلات الذكورة وديناميات النوع الاجتماعي في السياق الفلسطيني" الصادرة عن معهد دراسات المرأة في جامعة بيرزيت، والتي ساهمت فيها إلى جانب أيلين كتاب كل من نداء أبو عواد ولينة ميعاري وريما حمامي، يجري اسناد الحكم السابق على استنتاج عميق مفاده: "

إن الاحتلال الإسرائيلي كاحتلال استيطاني استعماري، يصنف كبنية متواصلة وليس حدثاً تاريخياً سابقاً أو صراعاً، أو حتى حالة ما بعد الصراع، فهو يتحكم بالحيز المكاني والموارد والأشخاص ليس فقط من خلال احتلال الأرض، وإنما كذلك من خلال إقامة نظام إقصائي واقتصادي سياسي يؤثران في صياغة تشكيلات النوع الاجتماعي لمن هم تحت الاحتلال. لذا تشكل البنية الاستعمارية إطاراً أساسياً لتحليل الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية. من ناحية أخرى، فإن مشروع السلطة الفلسطينية لبناء دولة وبناء نظام حكومي يقدم الخدمات قد خلق بنى اجتماعية وسياسية وقانونية جديدة واقتصاداً "ليبرالياً جديداً"، وتؤثر هذه البنى في المواقف والتوجهات على أساس النوع الاجتماعي في المجتمع" (كتاب وآخرون، 2020: 9).

وبقراءة متتبعية لنشأة وتطور الوجود الاستعماري الصهيوني في فلسطين، يتضح جلياً أنه وجد وتطور كمشروع استعماري استيطاني، تمت رعايته من القوى الاستعمارية الامبريالية العالمية؛ وعلى رأسها بريطانيا، يريد الاستيلاء على كل فلسطين، ولا يعير أي اعتبار لحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره على أرض وطنه، وتجلّى في الاستيلاء على الأرض واستيطانها، وشن الحرب على السكان الأصليين وارتيكاب المجازر بهدف ترويعهم وطردهم، والتي وصلت ذروتها في حرب 1948 التي استولت فيها الحركة الصهيونية على 78%

من الأرض الفلسطينية، وهي الحرب التي يعتبرها إيلان بابيه "حالة تطهير عرقي في منتهى الوضوح، وهي بحسب المعاهدات الدولية تعتبر جريمة حرب ضد الإنسانية" (بابيه، 2007: 9). وقد نتج عن تلك الحرب تدمير الكيان السياسية الفلسطينية وتشتيت الشعب الفلسطيني وخلق مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، وقيام كيان سياسي غريب في المنطقة سمي بـ "إسرائيل"؛ ذات طابع كولونيالي استيطاني (Rodinson, 1973). وقد استمرت أعمال العدوان والحرب الصهيونية ضد الشعب الفلسطيني، واستكملت دولة "إسرائيل الاستعمارية الاستيطانية" احتلال بقية الأرض الفلسطينية في حرب عام 1967، التي أدت بدورها إلى المزيد من تهجير السكان. وتعتبر عالمة الاجتماع الفلسطينية ليزا تراكي، في كتابها المُررّ "العيش في فلسطين: الأسرة والبقاء والمقاومة والتنقل في ظل الاحتلال" أن الاحتلال الصهيوني المطول لفلسطين قد مثل ويمثل "حرب طويلة الأمد" مستمرة لأكثر من قرن من الاستعمار (تراكي، 2008). وفي محاولته للمقارنة بين أشكال وأنواع الاستعمار الاستيطاني التي وجدت تاريخياً، ميز سيف دعنا بين ثلاثة أنواع هي: المستوطنة المختلطة، المستوطنة الزراعية، والمستوطنة النقية، موضحاً أن ما يميز النوعين الأولين هو استيطان الأرض فقط، واستغلال اليد العاملة المحلية (في حالة المستوطنة المختلطة) أو استيراد اليد العاملة (في حالة المستوطنة الزراعية). أما الاستعمار الاستيطاني في فلسطين فيعتبره دعنا بأنه يمثل مستوطنة نقية، تستوطن الأرض والعمل معا (دعنا، 2010).

في المشروع الاستعماري الاستيطاني الصهيوني لفلسطين، كما الغزو الاستعماري التقليدي، حيث تغلغل "الغزاة الأوروبيون في" الأراضي البكر/"المستعمرات، تم "تجنيس" هذه الأراضي وسكانها، في عملية تشبه تماماً انتهاك جسد المرأة وتجنيسها في البلدان الرأسمالية الاستعمارية ذاتها. وتقول سيلفيا فريديشي في كتابها "كاليبان والساحرة": " (هناك) ... علاقة سببية مباشرة بين الامتداد العالمي للعلاقات الرأسمالية وتصاعد العنف ضد

النساء، كعقوبة ضد مقاومتهن للاستيلاء على أجسادهن وعملهن" (في Meis, 1986). واجمالا فان نظرة المستعمرين للشعوب المستعمرة كانت نظرة عنصرية واستعلائية. وقد جُردت الشعوب من انسانيتهما وصُورت من قبل المستعمرين بأنها متوحشة ومتخلفة، وكائنات أدنى، وذلك لتبرير اضطهادها واستعمارها باعتبارها، كما زعم المستعمرون، رسالة حضارية للغرب المسيحي و"الرجل الأبيض" (في Meis, 1986). وفي السياق الفلسطيني، تؤكد نادرة شلهوب-كوفركيان ان الاستعمار الاستيطاني الصهيوني لفلسطين أنكر التاريخ الجماعي للفلسطينيين، وسبب لهم معاناة شديدة ومستمرة، معتبرا ايهم خارج التاريخ والزمن والجغرافيا ، وبالتالي خارج الإنسانية والحدثة (Shalhoub-Kevorkian, 2014). ونرى ذلك واضحا في الخطاب الصهيوني عن تفوق وتميز اليهود، وعن تخلف ووحشية العرب والفلسطينيين. وذات الرواية التي استخدمها المستعمر الأوروبي الأبيض عن رسالته الحضارية، نجدها في الرواية الصهيونية، التي زعمت أن غايتها زرع التحضر والديمقراطية والخضرة في الصحراء الموحشة التي يسكنها البدو الرحل. ومن خلال تتبع تطور المشروع الاستعماري الاستيطاني الصهيوني بعد عام 1967، يلاحظ أن هذا المشروع قد أتاح للمستعمرين الصهاينة استدخال استراتيجيات الاستعمار الاستغلالي عبر الاستفادة من قوة العمل الرخيصة التي يوفرها الفلسطينيون (Lloyd, 2012؛ حباس، 2017).

وهكذا تزوج مشروع الاحتلال الاستعماري الصهيوني الاحلالي مع الاستعمار الاستغلالي، وانعكس ذلك في سياسات وإجراءات أدت إلى الاستيلاء على الأرض ومصادرها الطبيعية ونقل السكان اليهود لاستيطانها، والعمل على تهويد وعزل القدس، وقمع حرية الفلسطينيين وتقويض البنية المجتمعية الفلسطينية وحرمان اللاجئين الفلسطينيين من حقهم في العودة للعيش والعمل في بلدهم، واحكام تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد

الإسرائيل، وشل وتدمير البنية التحتية في مجالات الصحة والتعليم والطاقة والمياه، والعمل على تقويض القيم المجتمعية الإيجابية، ليسهل تفتيت المجتمع واختراقه (الجرباوي وعبد الهادي، 1990)

إن السيطرة العسكرية والاقتصادية الاسرائيلية ونظام الهيمنة الذي فرضته دولة الاحتلال على الفلسطينيين، خلق تشوهات اقتصادية واجتماعية وسياسية بنيوية، مزقت النسيج المجتمعي الفلسطيني ووحدته الكيانية، وأوجدت شتاتا في الأسر والعائلات الفلسطينية، وأخضعت من تبقى في الوطن لاستغلال اقتصادي، حول المزارع والمهني الفلسطيني الى عامل مأجور، وفتح سوق العمل للمرأة في مجالات محددة تحت السيطرة الذكورية وامتدنية الأجر كأعمال الرعاية، وفي اطار سياسة تمييزية عنصرية، ومارس سياسة تكيلية وقمعية بحق الفلسطينيين رجالا ونساء، مما زاد من أعباء المرأة ومن استغلالها ومن معاناتها. وقد انعكست سياسات القمع والاستغلال والاضطهاد الصهيونية التي مورست ضد الشعب الفلسطيني على المرأة بشكل واضح. فقد انعكست السياسات والممارسات الاستعمارية على الأسرة الفلسطينية وواقع معاناة النساء الفلسطينيات، حيث خاض المستعمرون المستوطنون الصهاينة حربا على الأسرة لاعتبارات الديمغرافيا، وجرى استهداف أجساد النساء بشكل مُمنهج كجزء من الآليات التي تستخدمها القوة الاستعمارية لفرض الهيمنة العرقية، وللمنطق الذي تعتمده لإبادة المجتمعات الأصلانية. وقد ارتكب العنف الجنسي، في السياقات الاستعمارية، ضد أجساد النساء الأصلانيات من خلال الاغتصاب، والتحكم في قدراتهن الإنجابية، والتعذيب والقتل (ظاهر-ناشف وشلهوب-كيفوركين 2015). وعلى هذا الصعيد يمكن الإشارة إلى تعدد وتنوع حالات وتجليات ظلم واضطهاد المرأة الفلسطينية من قبل قوات وسلطات الاستعمار الاستيطاني الصهيوني، حيث تفنن المستعمرون الصهاينة في انتهاك حقوق المرأة والشعب الفلسطيني بأسره. فقد مثلت المرأة الفلسطينية بالنسبة للمستعمر والمحتل الصهيوني تهديدا وجوديا، مثلها مثل كل الشعب الفلسطيني، ولذا طالها العنف والقتل والتكيل، بشكل ممنهج، وكان لذلك

تأثير على قوتها الإنجابية، مما يعني انسجام استهدافها مع عملية التطهير العرقي التي استهدفت كل الشعب الفلسطيني (مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، 2010). وقد تجلى ذلك بشكل جلي في الحرب الشرسة التي شنها المستعمرون الصهاينة على الشعب الفلسطيني قبل النكبة وأثنائها وبعدها، والتي أدت إلى هدم منازل الفلسطينيين والاستيلاء على أراضهم ومصادر رزقهم، وتشريدهم وتحويلهم إلى لاجئين، مما أفقد مئات آلاف العائلات الفلسطينية لدورها الانتاجي، وغيب النساء عن عملهن في المزارع، وأوجد حالة واسعة من الفقر للأسر، وحول الرجال إلى عمال مأجورين، فيما لم تجد المرأة فرصة متكافئة للتعليم، أو للعمل أو اضطرت لعمل مأجور منخفض الأجر وبمهن هامشية، وباتت الكثير من النساء ربوات ومعيالات أسر نتيجة فقدان رب البيت الرجل بسبب الاستشهاد أو الأسر أو الاعاقة أو التعطل عن العمل أو الاغتراب بحثا عن عمل، وهو ما زاد الضغط الاجتماعي للجوء إلى الزواج المبكر، والتعرض للعنف، مما جعل المرأة الفلسطينية نتيجة كل ذلك تدفع ثمنها اجتماعيا وطبقيا وقوميا باهظا (زعبي، 2013؛ هوارى، 2013، ميعاري، 2007؛ تراكي، 1996).

إن معاناة المرأة الفلسطينية امتدت طوال سني الاستعمار الاستيطاني الصهيوني الطويل لفلسطين، وشملت كافة الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والنفسية، وكانت لها تداعيات وآثار واسعة على حياتها وأدوارها. ففي حين أن الاحتلال يؤثر على السكان بأكملهم؛ رجالا ونساء، وكبارا وصغارا، فإنه في الغالب ما يكون فقدان الحياة والأمن، والتشريد، وتقييد الحركة، والحرمان من الحصول على الخدمات والموارد الإنسانية أكثر شدة وذو أثر سلبي على المدى الطويل على النساء والفتيات (آيزاك، 2016).

وهكذا باتت المرأة الفلسطينية تمثل فئة ضعيفة وهشة في المجتمع الفلسطيني، تخضع للظلم والاستغلال الاجتماعي والطبقي وتتوجع وتعاني أكثر من غيرها من فئات المجتمع الأخرى، وتعاني من ضعف مركب قانوني واجتماعي في ظل غياب الحماية اللازمة (هوارى، 2013؛ ميعاري، 2007)، وبسبب هذا الوضع

الضعيف والهش*، فإن اضطهاد المرأة الفلسطينية بات مركبا، ليس بالمعنى الشائع عن اضطهاد المرأة المركب، كما في بقية المجتمعات، بل أكثر تركيبا وتعقيدا، وبدرجات مضاعفة، تتم عن حالة تراجعية للاستغلال والاضطهاد والقهر، فهو اضطهاد واستغلال اجتماعي من الذكورة والأبوة بسبب التقسيم الجنسي للعمل والعادات والتقاليد والتصورات النمطية التمييزية عن مكانتها وأدورها الجندرية، وهو اضطهاد طبقي من الفئات والشرائح الاجتماعية التي تمثل الطبقات الاستغلالية من بقايا الاقطاع والبرجوازية الناشئة من الوسطاء التجاريين (الكومبرادور) وارباب العمل الفلسطينيين والاسرائيليين، واضطهاد قومي من الاستعمار الاستيطاني والاحتلال العسكري (تراكي، 1996؛ كتاب، 2000، 2019؛ أبو غوش، 2013؛ أبو زاهر، 2013).

ويتضح هذا الاضطهاد المركب للمرأة الفلسطينية جليا بعد التوقيع على اتفاق أوسلو عام 1993، حيث أخذت سياسات الاستعمار الاستيطاني والاحتلال الاسرائيلي تتجلى بأشكال جديدة مبطنة تارة وفجة تارة أخرى. فقد تحولت مناطق الأرض الفلسطينية المحتلة عام 1994؛ حيث أقيمت سلطة حكم ذاتي فلسطينية، الى حالة جديدة معقدة، حيث وجود سلطة حكم ذاتي فلسطينية مقيدة ومحدودة الصلاحيات مع استمرار سيطرة الاحتلال وتحكمه بمصير الأرض والسكان. وقد احتجزت سيطرة الاحتلال تطور المجتمع الفلسطيني، وأضعفت البنى الانتاجية للاقتصاد الفلسطيني، وحالت دون تحقيق تنمية واقتصاد مستقلين. كما وأدت سياساته الاستعمارية

• يستخدم مفهوم الفئات الهشة بشكل واسع في الآونة الأخيرة، ويركز على تعرض الفئات المحددة كالنساء والأطفال مثلا إلى معاناة أكثر من غيرها من الفئات في مجالات الفقر والبطالة وعدم المساواة وانخفاض الأجور ونقص فرص العمل والتعليم وصعوبة التنقل والتعرض للعنف والتأثر بالحروب والتهميش وغيرها. ولمزيد من الوقوف أمام استخدامات هذا المفهوم يمكن الرجوع للمرجع التالي: CARPENTER, CHARLI (2005): "Women, Children and Other Vulnerable Groups": Gender, Strategic Frames and the Protection of Civilians as a Transnational Issue R. CHARLICARPENTER University of Pittsburgh. International Studies Quarterly (2005) 49, 295–334. Downloaded from <https://academic.oup.com/isq/article/49/2/295/1797233> by guest on 23 April 2022

الاستيطانية والقمعية لاستمرار العلاقات البطريركية الأبوية في المجتمع ذات الجذور التاريخية، وكذلك تعزيز الذكورية من خلال تعزيز التقسيم الجنسي للعمل وممارسة العنف واعمال القتل والاعتقالات التي طالت الرجال والنساء أيضا، مما أدى إلى المساس بالأسرة الفلسطينية، لكنه أثر بشكل أكبر على النساء حيث اضطرهن لتحمل مسؤولية اعادة أسرهن، وبالتالي البحث عن عمل، سواء في البيت وجواره أو خارجه، وفي سوق العمل الفلسطيني والاسرائيلي، ويمكن مقارنة هذا التحول في وضع المرأة بمفهوم الانكشاف، الذي طوره Moser لتشخيص حالة النساء المهمشات اللواتي يتصدرن خارطة الفقر، في إشارة لتزعزع رفاهيتهن ورفاهية الأسرة ويندفعن تحت هذا الوضع للعمل لتأمين لقمة العيش، ويصبحن بالتالي مترئسات للأسر، وهو ما عاجته اصلاح جاد في بحثها عن الأسر التي ترأسها نساء، حيث وجدت تشابها له مع حالة النساء الفلسطينيات، كزوجات الشهداء والأسرى والمهاجرين، اللواتي يعشن في بيئة متغيرة تشمل المجالات الحيوية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية، والتي يمكن ان تأخذ شكل هزات فجائية او اتجاهات بعيدة المدى او دورات موسمية، مما يجعلها تنطوي على مخاطر دائمة (جاد، 1999). ولا يتوقف الأمر على الانكشاف فحسب، بل وتسليع عمل المرأة*، ودفعها لقبول العمل بأجور رخيصة، حيث التمييز الواضح في الأجور بين النساء والرجال، سواء في السوق الفلسطيني أو الاسرائيلي، مما يعني خضوعها لسلطان رأس المال وأرباب العمل الذين يشترون قوة عملها ويستولون على انتاجها وما يترتب عليه من فائض للقيمة، ويتحكمون بها كسلعة خاضعة لقوانين السوق من حيث العرض والطلب، متحكمين بتوفير فرص العمل وبالأجر وأماكن العمل، الى جانب تحكم الوسطاء

• للمزيد من الاستيضاح حول مفهوم تسليع العمل وتسليع عمل المرأة، يمكن الرجوع ل: بلقرين، عبد الاله (2021): "التسليع والاستيلاء على العمل". صحيفة الخليج: <https://www.alkhaleej.ae>. وانظر كذلك:

Ertman, Martha and Williams, Joan (2005): "Rethinking Commodification: Cases and Readings in Law and Culture New York University Press.
" Book Gallery. 9. <https://digitalcommons.law.umaryland.edu/books/9>

والسماسة وكلاء رأس المال الصهيوني، وكذلك التمييز ضدها في العمل (ظاهر-ناشف وشلهوب-كيفوركيان، 2015؛ الصيرفي وسمارة، 2016؛ مؤسسة الحق وآخرون، 2014).

ولاستكمال صورة واقع المرأة الفلسطينية وعلاقات النوع الاجتماعي في فلسطين في اطار السياق الاستعماري الاستيطاني، من المهم التوقف أمام ما قدمته الدراسة الاستقصائية بشأن الرجال ومساواة النوع الاجتماعي في فلسطين؛ المشار إليها سابقا (كتاب وآخرون، 2020)، والتي تُعد أول دراسة من نوعها تلقي نظرة واسعة ومقارنة لحياة الرجال - كأبناء وأزواج وآباء - في المنزل وفي العمل، في الحياة العامة والخاصة - فهما أفضل لكيفية رؤية مواقفهم كرجال، ومواقفهم تجاه المساواة بين الجنسين، واتجاهات المرأة بشأن القضايا نفسها، وقد قامت الدراسة على مسح ميداني شارك فيه عدد (1200) رجلا، و(1199) إمراة، من قطاع غزة والضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية. حيث تبين الدراسة ان الاقتصاد السياسي الناتج عن سياق الاحتلال الاستعماري الاستيطاني في فلسطين يقوم بصياغة تشكيلات النوع الاجتماعي لكل من المحتلين ومن هم تحت الاحتلال، وإن طول أمد الاحتلال وسياساته اعادت بناء أشكال الذكورة وتركت أثرا على مختلف المؤسسات بما في ذلك هويات النوع الاجتماعي والعلاقات داخل الأسرة. وفي ضوء ذلك باتت مقاومة الاحتلال ميدانا لاعادة صياغة النوع الاجتماعي وخلق أشكال متنوعة من الذكورة والأنوثة، حيث مع غياب الدولة الفلسطينية ذات السيادة أصبحت البنى الاجتماعية الأخرى مصدرا رئيسيا للأمن والاستقرار وهو ما يظهر مثلا في قوة التضامن العائلي. ولكن العائلة الفلسطينية تتأثر أيضا بطبيعتها من حيث سيطرة الأب والذكور، وبالحالة الاقتصادية الاجتماعية وبمدى انفتاح العائلة على التحولات الاجتماعية فيما يتعلق بالمساواة، ولذا فالعائلة تعيش ظروفًا متناقضة تبقي من جهة جوانب معينة من الذكورية نتيجة استمرار المقاومة، ولكنها تساعد من جهة أخرى في التحول نحو اتجاهات ضرورية للتكيف والبقاء مثل عمل المرأة في الأنشطة الاقتصادية إلى جانب مقاومة الاحتلال اليومية،

وهو ما يساهم في تمكين المرأة اقتصاديا وسياسيا. وتتعزز هذه الاستقلالية أكثر - كما تؤكد الدراسة، عندما تكون منظمات المجتمع المدني مثل الحركة النسائية قوية، وهو ما ظهر جليا في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي، ولكن بعد أوسلو 1993 واندماج السلطة الفلسطينية في الاقتصاد العالمي النيوليبرالي المرتهن للبنك الدولي واعتماد اقتصاد السوق واتباع سياسات خصخصة الخدمات، تحولت الكثير من المجموعات النسوية إلى منظمات غير حكومية واحترافية مما نتج عنه تهميش للقاعدة الشعبية للنساء وتعزيز العمل النخبوي، فإدى ذلك إلى انفصال القيادة عن القاعدة الشعبية وجعلها تسيئ تمثيل حاجات النساء وأولوياتهن، بينما استجابت لشروط الممولين والجهات الدولية المانحة (كتاب وآخرون، 2020).

3.3 المرحلة الانتقالية بعد أوسلو 1993 والمهام الجديدة للحركة الوطنية الفلسطينية

إن الواقع الجديد، الذي نتج أساسا بعد توقيع أوسلو عام 1993، أنتج خصوصية فلسطينية فريدة. حيث أن المناطق الفلسطينية التي أقيمت عليها السلطة الفلسطينية عام 1994، باتت تعيش "حالة مركبة من الكولونيالية، جاورت زمنيا بين مرحلتين متناقضتين، هما الاستعمار الكلاسيكي، والحالة الامبريالية (الحالة الكولونيالية وما بعد الكولونيالية) (قسيس ونخلة، 2009، ص18). والحالة هذه انتقالية تجمع بين نمطين جيوسياسيين من السيطرة، أحدهما كلاسيكي يمثله الاستيطان الكولونيالي الاسرائيلي، الذي يتمتع ببؤرة جغرافية محددة، والثاني معولم، يمثله الكولونيالية وما بعد الكولونيالية الامبريالية ممثلة بدول عظمى وباحثارات عابرة للقارات ومنظمات ووكالات دولية تعمل في ظل عالم ليبرالي ونيو ليبرالي معولم. ومن خلال مراجعة كيفية التعاطي الفلسطيني مع الواقع الجديد، أتفق مع القول، إن هذه الحالة الانتقالية لم تقابلها استراتيجية فلسطينية تواجه تحديات نمطي السيطرة المذكورين، حيث لوحظ وجود ارتباك في التعامل مع هذه الحالة، ووصل الأمر إلى التكيف مع متطلباتها رسميا وشعبيا إلى حد كبير. ويشير آدم هنية (2012) إلى أن المفارقة الكامنة هنا، هي أنه رغم

إنشاء السلطة الفلسطينية ورغم ضخامة الدعم الفني والمالي لبناء مؤسسات السلطة من قبل الدول المانحة، إلا أن تنمية مناطق السلطة قد تعثرت، وإن سيطرة دولة الاحتلال الإسرائيلية قد تزايدت. ويعزى ذلك إلى أسباب عديدة، أهمها قوة آليات السيطرة الكولونيالية (الاحتلال العسكري المباشر؛ آلة القمع العسكرية والأمنية الاستخباراتية؛ الحرب وأعمال القتل؛ الاستيطان ونقل السكان؛ الفصل العنصري وعزل المناطق عن بعضها البعض وإقامة الحواجز العسكرية وجدار الضم والتوسع والفصل؛ الاستغلال المباشر للثروات الطبيعية وخاصة المياه؛ التحكم بالأسواق والعمالة واحكام تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي) والنيوكولونيالية (استثمار الاقتصاد والتبادل التجاري والدعم المالي من أجل الهيمنة وتكريس التبعية وتعزيز العلاقات الرأسمالية التابعة؛ نشر القيم والثقافة الليبرالية والنيوليبرالية القائمة على الحرية الفردية والفردانية وحرية الأسواق؛ التأثير بالرأي العام وهندسة السلوك الاجتماعي من خلال وسائل الاعلام وشبكات التواصل الاجتماعي) (أنظر Haddad,2016). كما ويعزى فشل التنمية وزيادة سيطرة الاحتلال إلى هشاشة المجتمع المدني الفلسطيني، وضعف بنية الحركة الوطنية الفلسطينية وترهلها وانقسامها، وأزمة النظام السياسي الفلسطيني وعجز سياساته التنموية (جراد، 2021).

إن تعثر التنمية المشار اليه بين أن وجود السلطة الفلسطينية لم يغير كثيرا من واقع علاقات النوع الاجتماعي في السياق الفلسطيني. فقد ظل المجتمع الفلسطيني في ظل السلطة يعاني من تأثير البنية الاستعمارية والاستعمارية الجديدة؛ وذلك إلى جانب معاناته كغيره من المجتمعات العربية، من أنماط الثقافة والتقاليد الذكورية والأبوية المسيطرة، التي تحدد أدوارا مختلفة للرجال والنساء تقوم على تقسيم عمل يكرس الدور القيادي للرجل وتبعية المرأة له، ويحصر دور النساء في العمل الانجابي والمنزلي ويميز ضدها مكرسا عدم المساواة، وبالتالي يظهر أن للنساء ثمة احتياجات إنسانية مختلفة عن احتياجات الرجال ونقاط ضعف قائمة على أساس النوع،

وهو ما ترجعه آن أوكلي الى التصنيف الاجتماعي والتقسيم غير المتكافئ اجتماعيا للذكورة والأنوثة، والذي يكرس مُثلاً ثقافية وقوالب نمطية تقوم على التمييز ضد المرأة في فرص العمل والوظائف وفرص الترقية (Okley, 1974). وقد كرست السلطة ذلك باعتمادها اقتصاد السوق الحر الرأسمالي، والتبعية للاقتصاد الاسرائيلي، كما وكرسته من خلال العقلية الأبوية والذكورية التي هيمنت على مؤسسات وهياكل السلطة، والتي لجأت لأساليب الاستزلام لكسب الولاءات واحتضنت العشائرية والقبلية والعائلية، ولم تتبع سياسات تنمية تخلخل هياكل السيطرة الاجتماعية القديمة (Ezbidid and Amindsom, 2004). وقد تركز ذلك من جهة أخرى، بسبب استمرار الاحتلال الاسرائيلي طويل الأمد، الذي ترك آثاراً عميقة على بنية المجتمع وتطوره وظل يؤثر عليه، حيث أن فلسطين لم تحقق استقلالها الوطني في دولة مستقلة ذات سيادة، وبقي الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة عام 1967 يعيش تحت سلطة حكم ذاتي فلسطيني مع بقاء السيطرة والسيادة بيد سلطات الاحتلال الإسرائيلي الكولونيالي، الذي استمر باتباع سياسات واتخاذ إجراءات تقيد الرجال والنساء وتؤثر عليهم بطرق مختلفة، تحدد أدوار النوع الاجتماعي والعلاقات في المجتمع الفلسطيني في اطار مستويات متفاوتة للوصول إلى الموارد والفرص. وقد شلت العوامل ذات الصلة التي تحدد التأثيرات المختلفة للاحتلال أنواع شتى من انتهاكات حقوق الإنسان، كالححد من حرية التنقل، والاعتقال، وممارسة العنف والتعذيب والقتل، والتهمجير والتشريد القسري، والحرمان من الوصول للخدمات الصحية، وتدمير المساكن والمزارع وسبل العمل والعيش، إضافة إلى ممارسة التمييز العرقي والديني (الاسكوا، 2018). وإذا ما أضيف ذلك إلى وجود سلطة فلسطينية ورثت تركة ثقيلة من الاحتلال الى جانب التقاليد والموروث الاجتماعي، وهي سلطة تفتقر للإمكانيات، وتعيش على مساعدات وتمويل خارجي، يأتي معظمه من الغرب الامبريالي وعبر منظمات غير حكومية او مؤسسات مالية دولية تفرض أجنداث الممولين على المشاريع والبرامج والسياسات، مما جعل مناطق السلطة من اكثر

المناطق في العالم اعتمادا على المساعدات الخارجية (هنية، 2012)، وبالإضافة إلى ذلك، وجود تشريعات وقوانين تمييزية وغير موحدة وهجينة (الهيئة المستقلة لحقوق الانسان، تشرين اول 2016) ، وعدم سيطرة فعلية للسلطة القائمة على القدس ومناطق "ج"، وانقسام سياسي يكاد أن يصل الى انفصال تام بين الضفة الغربية وقطاع غزة، فإن كل ذلك عقد العلاقات الجندرية وفاقم من فجوات الحماية القانونية والسياسية والاجتماعية للمرأة، حيث استمر تعرض المرأة لانتهاك حقوقها من قبل الاحتلال دون رادع، ودون قيام السلطة بالايفاء بمسؤولياتها والتزاماتها في تأمين وتنفيذ القوانين والتشريعات والسياسات الضرورية لحمايتها، ومكافحة التمييز والعنف الواقع عليها، وتعزيز مشاركتها السياسية وتغيير البنى والهياكل الذكورية والبطيريركية وانماط الثقافة التمييزية السائدة وتحقيق التنمية التي تلبي احتياجاتها ومصالحها الاقتصادية والاجتماعية، وهو ما أبقى على اضطهادها مركبا، قوميا وطبقيا واجتماعيا (كتاب، 2000؛ مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، 2014).

وقد أوضح توفيق حداد (2013) في دراسته النقدية لمسار التجربة الفلسطينية بعد عشرين عاما على اتفاقية أوسلو، أن ما جرى على صعيد الصراع الفلسطيني الإسرائيلي بعد أوسلو يحتاج لفهم الاقتصاد السياسي لعملية السلام التي أنتجت الوضع القائم حاليا، وحافظت عليه، والذي يوضح ارتباط ما جرى هنا بنطاق هياكل السلطة المسيطرة التي تنظم وضع العالم والمنطقة وتؤثر فيه، والمتمثلة أساسا بالولايات المتحدة الأمريكية، الحليف الاستراتيجي لإسرائيل، التي سعت لضمان مصالحها من خلال العمل على اعتماد سياسات التكييف والهندسة الاجتماعية على الأطراف المحلية وديناميكيات السوق والعلاقات البنوية، وذلك من خلال طرح فكرة الدولة الفلسطينية القابلة للضبط بحيث تكون "دولة نيوليبرالية تتمتع ببنية تحتية إدارية قادرة على إدارة موجباتها المدنية والأمنية بمهارة، وتوجيه هواجسها التنموية نحو نمو محلي وعالمي على حد سواء، محفّز من القطاع الخاص" (حداد، 2013).

إن سياسة التكييف والهندسة المذكورة، قد تعززت أيضاً نتيجة للإنشداد الرسمي الفلسطيني الكبير لمسألة الدولة الفلسطينية وعدم ربطها كهدف ببقية الحقوق الفلسطينية، ما جعل "براديجم" الدولة ومتطلبات بنائها يتعزز على حساب براديجم التحرير - حسب هنيدي غانم (2016)، الأمر الذي أخذت بالتالي تتعزز معه طروحات تنموية جديدة وقيم جديدة واتجاهات وسلوك جديد أيضاً، وصولاً إلى التعامل العملي مع الحالة الجديدة كـ "دولة ما بعد النزاع"، وهو المصطلح الذي شاع في الأدب الليبرالي المعولم لتوصيف المرحلة الجديدة التي دخلتها بعض الدول إثر سقوط النظام الاشتراكي وسقوط الديكتاتوريات الحاكمة. ويؤكد Haddad (2016) أن التنمية في ظل السلطة الفلسطينية بعد أوسلو مثلت رؤية المجتمع الدولي النيوليبرالي للتحرر الوطني الذي يأخذ شكل الدولة ما بعد النزاع، المراد ضبطها والتحكم بها في السياق النيوليبرالي. وقد تم من أجل هذه العملية ضخ رؤوس أموال ضخمة من قبل الدول الغربية ووكالات التمويل الأجنبية لهذا الغرض (Haddad, 2016). ففي فترة تأسيس السلطة 1994-1999 بلغت المساعدات الدولية المقدمة للسلطة ما قيمته 3.62 مليار دولار أمريكي، ووصل مجموعها للفترة ما بين 1993 و2014 إلى ما يقارب 30 مليار دولار (حداد، 2017). ويشير توفيق حداد إلى أن المساعدات الدولية التي تدفقت على السلطة الفلسطينية بعد قيامها تعاملت مع الوضع كمرحلة «ما بعد النزاع»، رغم أن النزاع قائماً ومستمر، حيث هدفت إلى تغيير الواقع القائم في علاقات الاحتلال مع المحتل وبنية الحكم الفلسطيني والعلاقات الاجتماعية الفلسطينية الداخلية. واستخدمت لتكييف وإدارة العوامل الخارجية والتعقيدات الناتجة عن الاحتلال المستمر، والواقع العنصري الزاحف بدلاً من استخدامها كأداة للحل أو الضغط للتوصل إلى حل للنزاع السياسي، والمساهمة في بناء الدولة الفلسطينية المستقلة. ولذا اعتبرها حداد بمثابة مسكنات للاحتياجات الفلسطينية، واتخذت طبيعة محفزة وتحويلية لاستمرار سيطرة الاحتلال على الفلسطينيين تحت ذرائع ومبررات الاستقرار وتعزيز زخم العملية السلمية، فركزت بشكل كبير على إنشاء

نوع من الحكم الذاتي من خلال الهيكلية الجديدة السلطة الفلسطينية وإجراء ترتيبات حوكمة جديدة في الأراضي الفلسطينية المحتلة في ظل استمرار الاحتلال الإسرائيلي بسياساته وإجراءاته الاستيطانية والقمعية على الأرض، مما جعل تلك العملية بمثابة "مصفوفة سيطرة" كما أسماها الكاتب الإسرائيلي الأمريكي جيف هالبر، وبحيث حصرت الفلسطينيين في جزر من الحكم الذاتي المحدود وبما يشابه «البانتوستانات» في عصر الفصل العنصري في جنوب إفريقيا (حداد، 2017).

منذ بدايات قيام السلطة الفلسطينية حاول العديد من الخبراء والمختصين الفلسطينيين أن يثيروا إلى ضرورة اتباع سياسات تنموية توائم المرحلة الجديدة، وتحدث التغيير المنشود في تغيير هيكل القوة والسيطرة وبالتالي في علاقات النوع الاجتماعي، التي يمكن أن تقضي إلى تمكين المرأة وتعزيز دورها الوطني والمجتمعي الفاعل. ففي دراسته عن المرأة والتنمية في فلسطين، أكد نادر سعيد (1998) على ضرورة دمج النساء في التنمية باعتباره حقاً، موضحاً أن تحقيق المساواة بما يضمن تكافؤ الفرص يحتاج لدور فاعل ومبادرات دون انتظار التحولات الكبرى، وذلك عبر ارساء هذا العمل على أساس تنمية شمولية تعتمد المشاركة ودمج منظور النوع الاجتماعي كهدف للتخطيط التنموي وإشراك النساء في عملية اتخاذ القرار (سعيد، 1998). ويحذر نادر سعيد من خطر الانفصال بين العمل المهني "المحايد"؛ الذي أخذت تركز عليه منظمات المجتمع المدني في المرحلة الجديدة، وبين الأهداف السياسية والضغط لتأمين غير مشروط للحقوق الوطنية، منوهاً أن هذا يحتاج إلى الربط بإحكام بين العلاقات المهنية وبين تحقيق الأهداف السياسية التحررية للشعب الفلسطيني والضغط بشكل كافي على الشركاء الدوليين (سعيد، 1998).

أما عزت عبد الهادي، فقد بين بعد دراسة واقع التنمية ودور المنظمات الأهلية فيها، أن هناك غياباً لخطة وطنية تنموية ومجتمعية واضحة ومتفق عليها بين الأطراف المختلفة تربط بين الاستجابة للاحتياجات

والأولويات وبين رؤية تنموية متوسطة وبعيدة المدى يشكل البعد الديمقراطي عنصراً هاماً فيها (عبد الهادي، 2004). ويرجع عزت عبد الهادي هذا الغياب إلى ضبابية الرؤية حول التنمية في المرحلة الجديدة التي تتطلب المواءمة بين الديمقراطي والوطني، وضعف التنسيق المأمس بين المنظمات الأهلية والسلطة وكذلك ضعف العلاقة مع المجتمع المحلي (عبد الهادي، 2004). ولعل ما يفسر ذلك هو تعامل السلطة الفلسطينية وداعميها الدوليين مع المرحلة الجديدة كحالة "دولة ما بعد النزاع".

إن التعامل مع الواقع الفلسطيني الجديد بعد قيام السلطة الفلسطينية كحالة "دولة ما بعد النزاع"، أدى إلى الاهتمام بالمسائل المتعلقة بالبناء المؤسسي والاقتصادي والاجتماعي، وهو ما دفع الحركة النسوية الفلسطينية للعمل أكثر فأكثر في مجال التنمية وما يرتبط بها من مطالب متعلقة بحقوق المرأة وعدالة النوع الاجتماعي وحقوق الإنسان والديمقراطية، وكان ذلك على حساب قضية التحرير الوطني والخلاص من الاحتلال الإسرائيلي (Kuttab, 2016). وفي ظل هذا الواقع راحت السلطة؛ حتى وهي في طور التشكيل، تؤدي وظائفها كمشبه دولة، ساعية لبناء مجتمع متخيل تعاد فيه صياغة العلاقات والمواقف والسياسات، لتلائم الحقبة الجديدة، بما في ذلك علاقات وقضايا النوع الاجتماعي (جاد، 2008). وقد اعتمدت السلطة اقتصاد السوق الحر المنضبط لشروط رعاية عملية التسوية السياسية ورؤيتها الخاصة لعملية التنمية، وامتثلت لمتطلبات التمويل الأجنبي وأجهزة الأمم المتحدة للاهتمام بقضايا النوع الاجتماعي وتضمينها في كل مشاريعها، مظهرة لغة ودية تجاه قضايا المرأة، ولكن دون أي التزام بتحقيق التغيير المطلوب بعلاقات النوع الاجتماعي ولا حتى بواجباتها تجاه الأمومة ورعاية الطفولة والعائلة، تاركة إياها كواجب على المجتمع نفسه (جاد، 2008). وقد ساعد المانحون الأجانب المنظمات غير الحكومية الفلسطينية التي نشأت قبل قيام السلطة وبعد قيامها في هذا التحول، وساهم التمويل

المقدم من قبلهم لهذه المنظمات في فرض أجنداتهم الخاصة على مجالات عملها وبرامجها وأنشطتها (إسماعيل، 2018؛ حنفي وطبر، 2006).

وفي دراسته لأثر التمويل الاوروبي في تمكين المرأة الفلسطينية، استنتج حيدر عوض الله (2011) أن هذا التمويل خلق نخبا جديدة وقيما جديدة داخل الحركة الاجتماعية بشكل عام والحركة النسائية بشكل خاص، مما عزل قضايا المرأة عن السياق الوطني، حيث أن البرامج والأولويات باتت منسجمة أكثر مع متطلبات واحتياجات التمويل وأكثر ابتعادا عن الانسجام مع احتياجات النساء والمجتمع، وهو ما حول الكثير من المال والجهد إلى "التمكين" والذي من خلال مشاريعه جرى الصرف على تشكيل نخب بيروقراطية ساهمت في تفتيت قضايا المرأة إلى جزيئات تطلبها التمويل الخارجي (عوض الله، 2011).

إن ما ساعد على تكريس هذا المنحى في التعامل مع أجندات الممولين وقضايا المرأة، هو انقسام الحركة النسوية الفلسطينية. فمنذ بداية عملية التسوية السلمية قبيل مؤتمر مدريد عام 1991 انقسمت الحركة النسوية الفلسطينية، حيث قامت الناشطات المنتميات للقوى السياسية المؤيدة لعملية التسوية وبعض الأكاديميات المستقلات بتشكيل طاقم شؤون المرأة، وشاركن في مساعدة الفريق الفلسطيني المفاوض، واستطعن-حسب زهيرة كمال (مقابلة شخصية، 2022/3/27) من زيادة عدد النساء المشاركات في الفريق المفاوض وفرق الدعم الفنية من 6 نساء الى 66 من ما مجموعه 366 مشاركا ومشاركة؛ فيما لم تشارك النساء المحسوبيات على قوى المعارضة، واستمر هذا الخلاف بعد تشكل السلطة عام 1994.

وترى سمر هواش (2004: 77) أن الحركة النسوية لم تنقسم الى مشاركن في السلطة ومعارض لها، بل الى ثلاث اتجاهات: اتجاه يركز بشكل رئيسي على البعد المهني والاجتماعي وتمثله بعض المراكز المتخصصة، واتجاه ثاني يركز على البعد الوطني ويعتبره في سلم الأولويات، وتمثله الأطر السياسية النسوية. واما الاتجاه

الثالث فحاول الموازنة ما بين الوطني والاجتماعي من جهة والمأسسة والحفاظ على البعد الجماهيري من جهة أخرى، ويتمثل في المؤسسات التي انبثقت عن أحزاب سياسية وتحولت إلى منظمات غير حكومية.

ومن الملاحظ- كما تشير آيلين كتاب (1996: 146)، أنه قبل قيام السلطة الفلسطينية لم يكن لدى الحركة الوطنية الفلسطينية، بما فيها الحركة النسائية، أية إستراتيجية أو برنامج نسوي، فيما كان التمييز ضدها جليا. ولكن بعد أوسلو، وفي اطار التحضيرات لقيام السلطة وبناء مؤسساتها، وتبدل الظروف والمهام، لجأت الناشطات النسويات للتوافق على أجندة نسوية للنهوض بأوضاع المرأة وتوضيح حقوقها، كما جاء في وثيقة حقوق المرأة، التي أصدرها الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية عام 1993، والتي ظلت تعدل ويؤكد عليها الى أن استقرت بصيغتها النهائية عام 2012 (كمال، 1997؛ وزارة شؤون المرأة الفلسطينية، 2012)، وهي وثيقة جرى ويجري الاستناد اليها في التخطيط الجندي الفلسطيني، رسميا وشعبيا. لكن الانقسام المذكور داخل الحركة النسوية الفلسطينية لم ينته تماما، حيث أن العديد من نساء المجتمع المدني النشيطات سابقا تحولن الى موظفات في مؤسسات السلطة، وتطلب العمل النسوي في المرحلة الجديدة نوعا من المركزية والمأسسة والتخصص. ومما ساعد على ذلك ترافق نشأة السلطة مع الدعوة لمؤتمر بيجين الذي انعقد عام 1995، والذي شارك فيه وفد فلسطيني موسع من ممثلات المؤسسات النسوية وخاصة الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية الذي يضم ممثلات عن كافة القوى السياسية. وقد دعا إعلان ومنهاج عمل بيجين الصادر عن المؤتمر لتشكيل آليات وطنية للنهوض بأوضاع المرأة، مطالباً الدول المختلفة بإعداد خطط عمل وطنية لتنفيذ منهاج العمل بالتركيز على تعزيز تمكين المرأة ومشاركتها في الحياة العامة وصنع القرار والعمل على الغاء كافة القوانين والتشريعات التي تتضمن تمييزاً ضد المرأة واتخاذ كافة الاجراءات اللازمة لضمان المساواة في الحقوق في كافة المجالات

(<https://www.un.org › daw › beijing › pdf>). فأنشأت السلطة الفلسطينية آليات للنهوض بأوضاع

المرأة مثل الإدارة العامة لتخطيط وتطوير مشاركة المرأة في وزارة التخطيط والتعاون الدولي، ومن ثم تشكلت دوائر للمرأة في الوزارات عام 1996 (12 دائرة من بين 24 وزارة ومؤسسة حكومية) ولجنة تنسيق حكومية للنهوض بأوضاع المرأة، ولجنة دائمة للتربية والقضايا الاجتماعية والمرأة في المجلس التشريعي، ووحدة احصاءات المرأة والرجل في دائرة الإحصاء الفلسطينية، وصولاً لإنشاء وزارة شؤون المرأة عام 2003. وهو الأمر الذي جعل العديد من الناشطات النسويات بمن فيهن محسوبات على التيار الوطني وبعض اليسار، يخرطن في عمل الوزارة ودوائر شؤون المرأة في الوزارات، وكانت منهن زهيرة كمال أول وزيرة لشؤون المرأة، فيما تحولت منظمات نسوية أخرى إلى صفوف المعارضة السياسية والاجتماعية، ولكن ضعف الأحزاب السياسية وتهميش دور المرأة في الأحزاب والسيطرة الذكورية، والحاجة للتعبير عن الأجندة النسوية، دفع إلى المزيد من تأسيس منظمات وجمعيات نسائية مختصة، تركز على أنشطة الضغط والمناصرة ورفع القدرات والتمكين ومناهضة العنف ضد المرأة والدعوة لتعزيز مشاركتها في صنع القرار (حنفي وطبر، 2006).

إن هذا التحول المشار إليه في مواقع بعض الناشطات النسويات واستمالتهن من قبل السلطة وانخراطهن في هيكلها البيروقراطية، هو مسار شبيه لمسار النسويات اللواتي تأثرن بالحوكمة النسوية التي تحدثت عنها Halley (2019)، وهو ذات مسار تشكل "نسوية الدولة" الذي أشارت إليه ميرفت حاتم (2012)، والذي أنتج في تطوره اللاحق ما أسمته اصلاح جاد ب "البيروقراطية النسائية- فيموقراط" (جاد، 2008)، وهو المسار الذي من خلاله حاولت الناشطات النسويات استخدام مواقع السلطة للدفع باتجاه تبني قضايا المرأة، فيما استخدمته السلطة لتحويل حقوق النساء والمنظمات النسوية إل ملحق رسمي للدولة، مما يسهل عليها السيطرة

على المجتمع المدني وأجندة النوع الاجتماعي، فأدى إلى تدجين الحركة النسوية الفلسطينية وأضفى عليها طابعاً إصلاحياً.

في ظل الواقع الجديد بعد نشأة السلطة الفلسطينية توفرت فرصة للحركة النسوية الفلسطينية كي تربط بين التحرر الوطني والتحرر الجندي استراتيجياً وأيديولوجياً (حمامي وكتاب، 1998)، ولكن السعي للتكيف مع المرحلة الجديدة، من أجل تحسين واقع المرأة وتمثيلها في الهيئات والمؤسسات ومشاركتها في الحياة السياسية، دفع الأطر النسوية- كما يقول غازي الصوراني إلى الانتقال للعمل المؤسسي والنقابي المطليبي (الصواني، 2011). وقد دلت التجربة أن جل الحركة النسوية؛ والكثير من القوى السياسية التي تقف وراءها، وخاصة التي وصلت إلى السلطة وباتت تتحكم بها، قد بنت واقعها على فرضية أن الاحتلال قد انتهى وإن مرحلة بناء الدولة ومؤسساتها تستدعي الوقوف عند المطالب الذاتية المؤجلة عبر الاتجاه المطليبي لإصدار تشريعات منصفة وتعزيز الحقوق والديمقراطية، وقد أدى ذلك إلى التركيز على برامج التوعية والتمكين والابتعاد عن القاعدة الشعبية تحت دواعي المهنية (المصري، 2014). ويبدو أن منظمات الحركة النسوية الفلسطينية، مثلها مثل منظمات كثيرة في المجتمع المدني الفلسطيني، قد ارتبكت أو فقدت البوصلة، لأنها لم تكن قادرة على موازنة مهمتي التحرر الوطني والبناء الاقتصادي والاجتماعي، مما جعلها تتحرك نحو الأجندات الليبرالية للمنظمات غير الحكومية الممولة من الخارج، التي تكيفت مع متطلبات العولمة (جاد، 2014).

4.3 علاقة البيروقراطية والحوكمة النسوية بالتخطيط الجندي الفلسطيني

إن التخطيط الجندي- كما تبين Moser (1993) هو نوع من التخطيط "يتضمن العديد من الخصائص الهامة: أولاً، إنه سياسي وتقني بطبيعته. ثانياً، يفترض الصراع في عملية التخطيط. ثالثاً، أنه ينطوي على عمليات تحويلية. رابعاً، يوصف التخطيط بأنه "جدال"، ولا بد وأن يتناول أدوار واحتياجات النساء والرجال معا في

المجتمع، مع إدراك أن المخططين أنفسهم هم خبراء يقدمون مشورة "مثقلة بالقيمة"، إلى جانب الجهات الفاعلة الأخرى، وبالتالي فهم ليسوا محايدين، وأن الهدف من التخطيط الجنساني هو تحرير المرأة، وبالتالي فالطبيعة السياسية لتقليد التخطيط الجندي يجب ان تكون واضحة، بحيث يكون البعد السياسي للتفاوض هو شاغلها الرئيسي. وبناء على ذلك تعتقد Moser، أنه بالاستناد إلى منهجية الاقتصاد السياسي، يمكن فهم هذا التخطيط باعتباره عملية لإعادة توزيع الموارد استنادًا إلى نموذج الصراع في المجتمع، حيث ان التوزيع غير المتكافئ للموارد هو النتيجة الحتمية للنزاع الطبقي الأساسي، والذي غالبًا ما يكون فيه دور الدولة كآلية تكاملية غير محايد لأنها تستهدف الحفاظ على مصالحها الخاصة (Moser, 1993). وحيث أن التخطيط الجندي يركز على النوع الاجتماعي، أي العلاقات الاجتماعية لعدم المساواة بين الرجل والمرأة، وان الهدف منه هو تحقيق كل من الاحتياجات الجندرية الاستراتيجية والعملية، وأن غايته هو تحرير المرأة من التبعية للرجل، وتحقيق المساواة والإنصاف والتمكين، فهو إذن لا بد وأن يدرس في سياق العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الجارية ذات العلاقة بالطبقة والعرق والدين والموقع، المؤثرة في التحول الاجتماعي، الذي يتم بإعادة توزيع السلطة والموارد داخل الأسر والمجتمع المدني والدولة والنظام العالمي. ولا شك بأن عملية التحول هذه في الطرف الفلسطيني لها خصوصيتها الفريدة، التي يجب أن يتم الوقوف عليها.

فمع قيام السلطة الفلسطينية بعد أوسلو، طرا تغيير كبير على الحركة النسوية الفلسطينية، جعل جزءا منها يتحول الى نخبة سلطوية (تعمل من داخل السلطة)، فيما تحول جزء آخر إلى نخبة مدنية (تعمل في إطار المجتمع المدني)، وجرى التركيز من الطرفين على قضايا التنمية، وأخذ طابع المنظمات النسوية يتراجع تدريجيا عن طابعه الجماهيري القاعدي متحولا تحت مبررات المهنية والتخصص الى مؤسسات نخبة غير حكومية ممولة من الخارج (جاد، 2014). وترى آيلين كتاب، أن هذا التحول شكل أبرز التحديات التي واجهتها الحركة

النسوية الفلسطينية (Kuttab, 2010). ويؤكد ساري حنفي وليندا طبر هذا الاستنتاج، ويعزيان ذلك كنتيجة لتأثير التمويل الخارجي، الذي خلق العديد من المنظمات غير الحكومية، محولا إياها إلى ما أسماه "النخبة المعولمة" (Hanafi and Tabar, 2004). وقد لعبت المؤسسات والجمعيات والمنظمات غير الحكومية والأهلية ذات الطابع المهني والمتخصص، التي نشأت في مرحلة ما قبل قيام السلطة الفلسطينية، والتي كانت امتدادات تنظيمية جماهيرية للقوى السياسية بعامة ولليسار بشكل خاص، دورا كبيرا في الابتعاد عن الأدوات الجماهيرية والقواعد الشعبية تحت غطاء المهنية والتخصص لتعزيز المقدره على التصدي للمهام الجديدة. وتعزو اصلاح جاد ذلك الى الجمود والتحجر الفكري والتنظيمي للتنظيمات والأحزاب السياسية الفلسطينية، والذي أدى إلى اتجاه كادرات منها للعمل في منظمات غير حكومية، والتي استغل وجودها بعد قيام السلطة، منسجما مع المنحى الغربي المنظم لتفريغ تلك التنظيمات والأحزاب من طاقات كادراتها المجربة (جاد، 2007). وتناولت إصلاح جاد بالتفصيل ظاهرة المنظمات غير الحكومية، وعزتها إلى ما أسمته بـ "الأنجزة- NGO-ization"، حيث شرعت المنظمات النسائية بالعمل بطرق مرتبطة بالإعلام، وورش العمل، والمؤتمرات، والدعوة والمناصرة، وغيرها من أشكال العمل التي هي "أدوات عولمة، بدلا من الأدوات المحلية" (Jad, 2007). أما على صعيد طبيعة ودور المؤسسات النسوية، فقد جرى التحول من الطابع الأهلي، الإغاثي والتنموي، المعتمد على الجهود التطوعية إلى طابع المنظمات غير الحكومية الممولة من الخارج، مما جعل تلك المؤسسات تتأثر بأجندات الممولين فتركز على المسائل المتعلقة بحقوق النساء والديمقراطية تاركة مسألة التحرر الوطني جانبا (Jad, 2007)، كما تحولت من منظمات جماهيرية إلى منظمات متخصصة، مما غلب عليها الطابع النخبوي (Kuttab, 2016). وقد فسح هذا الواقع المجال لبروز الحركة النسوية الاسلامية، والتي استمرت تطرح تعزيز الدور النضالي الوطني المقاوم للمرأة لمواجهة الاحتلال وسياساته، والعمل على تمكينها اجتماعيا

واقتصاديا وتعليميا، محافظة على ارتباط وثيق بالقواعد الشعبية، وهو ما شكل التحدي الأبرز للحركة النسوية العلمانية (جاد، 2008). وقد عزت اصلاح جاد النفوذ المتزايد للاسلاميين الى تراجع الحركة الوطنية وانسحاب المنظمات والأطر الجماهيرية من تقديم الخدمات، وانتشار المنظمات غير الحكومية وانقطاع صلاتها بالقواعد الشعبية، الى جانب إسباغ الصفة "الوطنية" على الإسلام و"أسلمة" الهوية الوطنية الفلسطينية، الذي عبرت عنه حركة المقاومة لاسلامية "حماس" (جاد، 2008: 147).

ان هذا الواقع المشار اليه، لم يكن ليتحقق، لولا طبيعة السلطة الفلسطينية التي نشأت نتيجة لاتفاق أوسلو القائم أساسا على هندسة وجودها كحكم ذاتي يعطي انطباعا بأن المسألة الاستعمارية قد انتهت وانتهت معها مهمة التحرر الوطني الفلسطيني، وبات الواقع الجديد أشبه ب "دولة ما بعد الصراع"، تقوم بعمل تنموي للنهوض بالمجتمع وبناء المؤسسات بشروط الممولين، مما أنتج ثقافة وممارسة سياسية ساهمت مع استمرار سيطرة العلاقات الاستعمارية في التحكم بديناميات النوع الاجتماعي، ودفعت باتجاه الهيمنة على المجتمع المدني وتدجين الحركة النسوية، وأخضعت عملية التخطيط الجندري ومجمل مسار الحركة النسوية الفلسطينية العلمانية لتأثيرات الحاكمة النسوية النيوليبرالية.

ويؤكد هذا المسار ما ذهب إليه Moser وما أوضحته Wieringa عن كيفية تأثير الحوكمة الدولية على العمليات التحويلية لعلاقات النوع الاجتماعي، والتي تجزيء قضايا المرأة وتضفي طابعا قانونيا على مشروع التنمية بهدف ضبط هياكل السلطة القائمة بديلا لتغييرها المطلوب (Moser, 2014; Wieringa, 2016). وتدرجيا بات هذا المسار سائدا، ويتقدم في وظيفته ودوره على حساب قضية التحرر الوطني والخلاص من الاحتلال، فأخذت معه تتعزز ظروفات تنموية جديدة وقيم جديدة واتجاهات وسلوك جديد يحاكي حالة "دولة ما بعد النزاع"، وهو ما كان له تأثير بالغ على التخطيط الجندري الفلسطيني.

إن هذا المسار تعمم على كل عمل السلطة الفلسطينية، التي منذ نشأتها راحت تتعامل كشبه دولة. وانعكس ذلك على تكوينها الطبقي وسياساتها الاقتصادية والاجتماعية والادارية. حيث أن طبيعة تشكلها في الظروف المشار اليها، المتعلقة بهندسة العملية السلمية على اسس نيوليبرالية وتدخلات دولية سمحت باستمرار وجود الاحتلال وسيطرته، مع وجود حكم ذاتي فلسطيني بقيادة دخلت العملية السلمية وهي مأزومة ومحاصرة، وبانت تتحكم بولاية قانونية وادارية على الاقليم المحدد باتفاقية أوسلو وبدعم خارجي، جعلها تتشكل كتحالف بين البرجوازية الوطنية ذات السمات الكومبرادورية والطفيلية والطبقة الوسطى الجديدة من الموظفين البيروقراطيين الحكوميين وذوي الدخل المتوسط، الذين استغلوا مركزهم في السلطة لتكوين مصالح طبقية تجعلهم حريصين في الحفاظ على الوضع القائم، المفروض بقوة الحاكمة العالمية المتحكمة بالعملية السياسية الجارية (الخالدي، 2015). ولعل هذه الحالة شبيهة بحالة البرجوازية الوطنية في دول ما بعد الاستقلال من الاستعمار، التي تحدث عنها فرانز فانون، والتي كما أكد رجا الخالدي، أنه ومع فقدانها لقوتها الانتاجية المحلية ومهادنتها وتقاربها مع رأس المال الاستعماري والدولي، لديها "الاستعداد للتخلي عن الأهداف الاجتماعية والاقتصادية لمرحلة الثورة مقابل التنافس على تولي الوظائف والاستحواذ على الموارد الوطنية وتوزيعها بين كوادرات الحزب الحاكم والأمن والنخب المتنفة". وهو ما يعني برأي الخالدي؛ استنادا لفانون، وصول الثقافة والعقيدة الليبرالية إلى مرحلة من الهيمنة على المصالح الخاصة والعامه، وكأن التحرر والاستقلال قد تحققا فعلاً، بينما يتمدد الاستعمار الاستيطاني على الأرض ويحول دون "وطن" يمكن تحريره بالمفهوم الاعتيادي للتحرير (الخالدي، 2015).

وأمام الحاجة إلى الاستمرارية وكسب الشرعية والمحافظة على الاستقرار وإثبات الذات أمام رعاة العملية السياسية والمانحين، راحت السلطة الفلسطينية الناشئة تتبع سياسة نزعة الهيمنة واحتواء المجتمع المدني واحتكار الحيز

العام بواسطة هياكل بيروقراطية ونظام سياسي تسوده سمة الزبائنية اعتمادا على النظام الريعي التابع الذي تأسست عليه. وتتمثل هذه السمة باستخدام المال المتأتي من المانحين ومن جباية الضرائب واستثمار كون السلطة هي المشغل الأساسي، لكسب الولاءات والمؤيدين بمنح العطايا والهبات والامتيازات والمناصب والتشغيل واللاحق بأجهزة الدولة، أو تسهيل الاستثمار وامتلاك أعمال خاصة واحتكارية (الأزرع، 1996؛ هلال، 1998؛ Khan and Hilal, 2004; Baumgarten, 2002). وبفضل هذا النظام الزبائني، الى جانب القيود الخارجية وسياسات العولمة النيوليبرالية المفروضة على التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية، وضرورات استيعاب السلطة لكوادر وعناصر منظمة التحرير العائدين مع قيادتها، وكوادر الحزب الحاكم (فتح) وكذلك الذين كانوا يعملون مع الادارة المدنية الاسرائيلية سابقا، ومعهم عدد من أرباب العمل وأبناء العائلات التقليدية، ونشطاء مجتمع مدني مساييرين للسلطة، جرى بنتيجة كل ذلك تشكيل فئة بيروقراطية واسعة من موظفي القطاع العام، شملت النساء أيضا. وهي فئة استثمر العديد من أفرادها مناصبهم لتحقيق مصالح شخصية وخاصة (Khan & Hilal, 2004). وشكل كبار الموظفين، أصحاب المناصب الرفيعة، ومعهم القيادات المتنفذة في السلطة، ورجال الأعمال المتحالفين معها، والمدراء من مقاولي العمل غير الحكومي والمدني النيوليبرالي المعولم، شكلوا نخبة جديدة تعتمد في موقعها على إرادة قوة أجنبية، تملك بطاقات "الشخصيات المهمة" (VIP) وتعمل وتعتاش من الوساطة والسمسة والوكالات الأجنبية وأعمال الدعاية والتسويق والإعلان والتخليص الجمركي والنقل وغيرها من أعمال خدماتية ولوجستية، مما انتج شريحة طبقية بورجوازية كومبرادورية وبيروقراطية ومالية، طفيلية وتابعة، لا تتقاطع مصالحها مع استقلال ناجز أو تنمية حقيقية ولا مع نظام ديمقراطي حقيقي، وجل همها المحافظة على امتيازاتها وزيادتها، وبالتالي استمرار العملية الجارية لاعادة انتاج

علاقات القوة والسيطرة السائدة وتمكين النظام التسلسلي القائم والمهيمن على المجتمع المدني والمهادن للاحتلال (الأزر، 1996؛ هلال، 2002).

لقد انعكس هذا التحول على طبيعة أدوات وآليات السلطة الفلسطينية الناشئة، التي تصدت لمعالجة قضايا النهوض بأوضاع المرأة، والتخطيط الجندي. وتشير اصلاح جاد إلى أنه مع بداية تشكل مؤسسات السلطة منح نفوذ في الحركة النسوية للنخب الجديدة، والتي انخرط جزء منها في أجهزة ومؤسسات السلطة لتشكيل "بيروقراطية نسائية-فيموقراط" (جاد، 2008: 20). وباستثناء القيادات النسوية التي خاضت تجربة العمل النسوي والنضالي قبل قيام السلطة، واللواتي تم كسب عدد منهم للالتحاق بمؤسسات وأجهزة السلطة، تشير اصلاح جاد إلى ان البعض ممن تبوأ مركزا رفيعا قد تم استقطابهم من خلال علاقات الاستتباع والاستزلام وليس نظرا لمؤهلاتهن كنسويات، أي بطرق الوساطة والمحسوبية لكسب ولاءتهن للقيادة والسلطة والحزب الحاكم، ولتوسيع القاعدة الاجتماعية واكتساب الشرعية منها والتحكم بمواقفها في مواجهة المعارضة (جاد، 2008: 63).

ولعل هذا التشكيل للبيروقراطية النسائية- الفيموقراط وما تضمنه من اختلاف وتنوع (ناشطات وقيادات نسويات ذات تاريخ نضالي وانتماءات حزبية مختلفة؛ نخب من المنظمات غير الحكومية المهنية والمتخصصة؛ كادرات تم استقطابهن لكسب الولاء)، قد أثر على السياسات الجنديرية التي اتبعتها السلطة الفلسطينية. ففي وزارة شؤون المرأة، التي تم إنشاؤها عام 2003، كان لمشاركة قيادات نسائية فلسطينية لها تاريخ نضالي في إدارة وزارة شؤون المرأة ووحدات المرأة في الوزارات الأخرى، دورا مهما للتأثير في خطط وسياسات السلطة تجاه قضايا المرأة. وتذكر زهيرة كمال بهذا الصدد، أن وجودها في الوزارة أعطاها مجالا أكبر لطرح المسائل المتعلقة بالنهوض بأوضاع المرأة وحقوقها على الحكومة وأهمية أن يكون ذلك سياسة وليس مزاجا، وهو ما مكن من

ادماج قضايا النوع الاجتماعي في الخطط والسياسات وانشاء دوائر للمرأة تهتم بالسياسات ومراقبة عمل الوزارة على هذا الصعيد (زهيرة كمال، مقابلة شخصية 2022/3/27). لكن هذا الموقع في الإدارات العليا للسلطة، ورغم انه كان مهما للتعبير عن احتياجات وهموم المرأة الفلسطينية وضرورات تمكينها، قد ترافق أيضا مع وجود بيروقراطيات نسائية سعت لاستخدام وجودها في السلطة وصلاتها بقياداتها من أجل ليس مصلحة النهوض بأوضاع المرأة، بل من أجل مصالحها الذاتية (جاد، 2008: 63)، وهكذا فإن من أراد من نساء النخبة المدنية أن يقوم بدور صاحب استراتيجية اختراق مؤسسات السلطة من أجل التأثير عليها لصالح النساء وقضاياها وحقوقها، قد اصطدم بالباحثات والباحثين عن الامتيازات التي اتاحها التوظيف في السلطة عموما وفي المراكز الرفيعة بشكل خاص، ناهيك عن الاصطدام بطبيعة السلطة ذاتها، التي نشأت في اطار هندسة عملية السلام بالطريقة الأمريكية، واعتمدت النظام الاقتصادي الليبرالي الحر، وارتضت بتضمين أجنادات الممولين في السياسات والبرامج والمشاريع التنموية، ولذا فقد قيد ذلك حرية القيادات النسوية ومواقفها وكبلها بالتزامات السلطة وسياساتها العامة.

وهكذا اصطدم عمل القيادات النسوية الداعي لتمكين المرأة والمساواة والعدالة، بطبيعة السلطة ودورها وبقيم وانحيازات المتنفذين أصحاب القرار فيها، الذين تولوا مراكزهم بسبب انتمائهم للحزب الحاكم الملتزم باتفاقيات أوسلو وما ترتبه من التزامات على الطرف الفلسطيني، والذين باتوا ينشدون لمصالحهم الخاصة وامتيازاتهم التي منحها إياهم السلطة ومواقفهم الطبقيّة الجديدة ومواقفهم السياسية المرتبطة بانخراطهم في عملية تسوية سياسية وبناء مؤسسات سلطة، منسجمة من حيث المفاهيم والبدائل التي تتحكم بها مع المنظورات والسياسات النيوليبرالية، المطلوب اتباعها من قبل الممولين والدول المتحكمة بهذه العملية. وأرى هنا ضرورة الأخذ بعين الاعتبار في محاكمة هذه المشاركة ما تؤكد لوري براند (في حاتم، 2012) عن ضرورة النظر للدولة باعتبارها

فاعلاً معقداً، وليس فاعلاً موحداً، تتنافس داخله المصالح الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للتأثير لصالح أو ضد فاعلين بعينهم أو اهتمامات بعينها، وإن الدولة أو القيادة التي تفتح الطريق أمام مشاركة النساء والدفاع عن بعض مصالحهن تضم نفس مجموعة الشخصيات والعلاقات والمؤسسات التي تعتبر الحارس النهائي للبنى التي تقهر النساء (حاتم، 2012). ولعل هذا الحكم، يجد ما يسنده في الواقع الفلسطيني، حيث أن مؤسسات السلطة الفلسطينية الناشئة استوعبت فدائيين سابقين وكوادر منظمة التحرير الفلسطينية ومناضلي الانتفاضة وأسرى محررين، من شتى الانتماءات، بما فيها من اليسار والإسلاميين. وحتى في إطار الحكومات الفلسطينية وجد من يمثل بعض قوى اليسار والقوى الديمقراطية الشعبية كحركة "فدا" وجبهة النضال الشعبي، وحزب الشعب ولاحقاً الجبهة الديمقراطية. ومن الطبيعي في مثل هذه التركيبة، أن تجد من يدافع عن حقوق النساء ويسعى جادا للنهوض بأوضاع المرأة وتمكينها وتعزيز مشاركتها وانصافها، ومن يعيق ذلك وينحاز الى مصالحه الطبقية وامتيازاته التي منحه اياها موقعه في السلطة ويتشبث بالأعراف والتقاليد والثقافة البطريركية والذكورية السائدة.

ان مشاركة المرأة الفلسطينية في التخطيط الجندري الاستراتيجي في ظل السلطة الناشئة، قيده وتحتكت به ظروف نشأة وتطور السلطة ذاتها والظروف المحيطة وتطورات الصراع الداخلي والخارجي. فقد حاولت السلطة الفلسطينية منذ نشأتها وضع خطط تنموية، فوضعت خطة للنهوض بأوضاع المرأة عام 1997، اعتمدت أساساً على "الرؤية الاستراتيجية للمرأة" التي صاغتها الحركة النسوية قبل نشأة السلطة، والتي تركزت على مهمة التحرر الوطني (جاد، 2014). ثم وضعت السلطة خطة للتنمية للأعوام 1998-2003، وتبعتها خطط طوارئ وإغاثة عامي 2003 و2004. وقد لاحظت حنين جاد الله (2007) أن هذه الخطط عانت من عدم حساسيتها لقضايا النوع الاجتماعي الذي تجلّى في رصد موازنة هامشية ومحدودة جداً لوزارة شؤون المرأة، وذلك

إلى جانب إخفاق السلطة في إشاعة الحكم الرشيد في بنيتها وأداء مؤسساتها، فأبعد تنظيمها وأساليب ادارتها عن معايير الشفافية والنزاهة والعدالة والمساواة وسيادة القانون والرؤية الاستراتيجية، الأمر الذي انعكس سلبا على مجمل عملية التخطيط التنموي، بما فيه التخطيط الجندي. أما خطة وزارة شؤون المرأة لعام 2004، فقد ظهر واضحا تأثيرها بخطاب بناء الدولة الذي أخذ يزداد ليصبح لاحقا خطابا سائدا. كما ولحظت جاد الله أن خطة التنمية متوسطة المدى 2005-2007، وبسبب مشاركة القطاع الخاص والمؤسسات الأهلية في وضعها، جاءت حساسة في أهدافها لقضايا النوع الاجتماعي، وذلك ارتباطا بالتوجهات الدولية ودعم البنك الدولي (جاد الله، 2007)، والتي تطلبت اصلاح هياكل وسياسات السلطة وحوكمتها، انسجاما مع خارطة الطريق لعام 2003، مشترطة ان يكون الاهتمام بقضايا النوع الاجتماعي مسارا رئيسيا وان يجري أخذ ذلك بعين الاعتبار في مختلف المشاريع المنفذة (جاد، 2008). وفي تحليلها لأسباب اختلاف حساسية خطط المرأة لقضايا النوع الاجتماعي وتبدل أهدافها وتركيزها، بينت اصلاح جاد (2014) أن ذلك يعود الى أن النساء اللواتي التحقن بالسلطة وتمتعن بامتيازات قريهن من أصحاب النفوذ، تأثرن بخطاب بناء الدولة وأخذن يساهمن في إعادة انتاجه وتعميمه، وانحزن بالتالي للمفاهيم والثقافة الليبرالية والنيوليبرالية الجديدة التي تركز على الحريات الفردية والعمل بالمشاريع وخاصة الصغيرة منها المدرة للدخل ومشاريع تمكين المرأة سياسيا من خلال الالتحاق بالوظيفة العامة والمناصب السياسية، وذلك دون اعتبار لمنحى الوضع العام الذي يؤثر سلبا على نجاح واستدامة هذه المشاريع نتيجة وجود الاحتلال. ومقابل هذا الخطاب، أخذ يصعد خطاب منافس ومعارض، متمثلا بخطاب النسوية الاسلامية، الذي يربط بين حقوق النساء والاحتياجات الوطنية والاجتماعية للشعب الفلسطيني، والداعي لعدم تجاهل المحنة التي يواجهها الشعب بمجموعه تحت الاحتلال، والمناهض للنزعة الفردية والمستند للتكامل بين المرأة والرجل والمساواة الجندرية في العمل العام حيث تقوم المرأة بخدمة الشعب على أساس الأخلاق والقيم

الاسلامية (جاد، 2008). وقد سعد هذا الخطاب مقابل تراجع التيار اليساري العلماني، واستمرت معه الحركة النسوية الاسلامية ترفع شعارات المقاومة وتقوم بتنفيذ نشاط اجتماعي - سياسي يركز على تمكين وتعليم وتدريب النساء وخوض معتزك الحياة السياسية والانتخابات المحلية والتشريعية (المصري، 2014؛ الجعبري، 2004). وقد ازداد دور النسوية الاسلامية تدريجيا في الحركة النسوية الفلسطينية، ووصلن مع حركة "حماس" الى السلطة بعد انتخابات عام 2006، وتسلم عدد منهن مقاليد إدارة وزارة شؤون المرأة، وهو ما انعكس على الخطط التي وضعت للنهوض بأوضاع المرأة، وخاصة في وزارة شؤون المرأة بغزة، وذلك في منحى منسجم مع نهج المرأة في التنمية (WID) وإعطاء أولوية للتحرر الوطني، مقابل نهج النوع الاجتماعي والتنمية (GAD)، الذي ساد في خطط الوزارة في الضفة الغربية (جاد، 2014).

5.3 أثر اطر ومناهج الحوكمة الدولية على التخطيط الاستراتيجي الجندري الفلسطيني

في الإطار الأوسع للتنمية في مناطق السلطة الفلسطينية، أدت السياسات الرسمية المتبعة إلى تكريس الاقتصاد الحر الذي يعمل بآليات السوق المعززة للفردية، والمقيد بشروط وتدخلات الممولين والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي واتفاقية التجارة الحرة الدولية، والتي تعاون معها وروج لها بعض الاقتصاديين والخبراء الفلسطينيين وقيادات سياسية فلسطينية مقررة في الحكم، واعتُبر الالتزام بها شرطا مسبقا لتحقيق الاستقلال.

وفي هذا الإطار أحييت القضايا التنموية المتصلة بهذه العملية لمنظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، لتتسغل بمفاهيم وأنشطة التمكين والدعوة للحوكمة الرشيدة والديمقراطية وحقوق الانسان والمرأة وسيادة القانون، بعيدا عن قضايا التحرر الوطني الجماعية (الخالدي وسمور، 2011).

وقد درست حنين جاد الله (2007) التخطيط الرسمي الفلسطيني لتنمية وتفعيل المشاركة السياسية للمرأة وإشاعة الحكم الرشيد المفضي للتنمية المستدامة. ولكن دراستها هذه اقتصرت على مستويين: مستوى التخطيط التنموي

الرسمي ومستوى البنية التشريعية والقانونية. واستنتجت جاد الله أن الجهد الرسمي على هذا الصعيد وبالرغم من تحقيق بعض النجاحات إلا أنه كان متواضعا وهو يحتاج لرؤية سياسية واضحة مؤمنة بأهمية المشاركة السياسية للمرأة عبر تخطيط تنموي شامل، كما يحتاج لوجود حركة نسوية ضاغطة تقوم بإثارة الوعي حول قضايا النوع الاجتماعي.

ودرست سمية عامر (2007) دور المؤسسات النسوية في التخطيط التنموي في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967، وركزت على بعض الجوانب التي تساعد النساء الفلسطينيات على المشاركة في رسم السياسات والخطط الاستراتيجية. وفي الدراسة استعراض للاستراتيجيات التي اتبعت من قبل الحركة النسوية الفلسطينية لتعزيز المشاركة السياسية، ومنها: استراتيجية التعبئة والتأثير، واستراتيجية التمكين، واستراتيجية بناء وتطوير الوعي المجتمعي حول قضايا المرأة، واستراتيجية تقديم الخدمات التنموية، واستراتيجية البناء والتطوير المؤسسي وتنمية الموارد البشرية، واستراتيجية بناء قواعد المعلومات، واستراتيجية التنسيق والتشبيك (عامر، 2007). واستنتجت سمية عامر أن ضعف المشاركة في رسم السياسات والخطط الاستراتيجية يعود في جانب أساسي منه إلى عدم وجود مظلة نسوية جامعة مسؤولة عن خطاب نسوي اعلامي موحد واستراتيجية نسوية موحدة مدركة للمصالح المرتبطة بالنوع الاجتماعي (عامر، 2007: 65-66).

ولعل غياب هذه المظلة الموحدة والخطاب الموحد والاستراتيجية الموحدة أيضا، ساهم في تجزئة قضايا المرأة، وفي تقدم الخطاب الجندي السلطوي. وهو ما أفضى بدوره إلى أخذ التخطيط الجندي إلى مناحي التمكين والتركيز على مسألة المشاركة والمساواة أمام القانون. ولقد تعزز المنحى المذكور بسبب ما طرأ من تغيير ملموس على المشاركة السياسية للمرأة في ظل السلطة. فلأول مرة تخوض المرأة الفلسطينية جنبا إلى جنب مع الرجل انتخابات لسلطة تشريعية برلمانية فلسطينية عام 1996، وتكررت التجربة عام 2005 و2006. ورغم

المستوى المتدني للنسب التي حصلت عليها المرأة، إلا ان المشاركة في الانتخابات شكلت تجربة للمرأة الفلسطينية وشجعتها على طرح مطلب تعزيز المشاركة السياسية للنساء والمشاركة في صنع القرار.

وإن تتبع سلوك ونشاط الحركة النسوية الفلسطينية لاحقاً، وبكل اتجاهاتها، يظهر أن ثمة تركيز على هذا المنحى من مطالب ونشاط الحركة النسوية، أي تعزيز المشاركة في الانتخابات سواء على المستوى الوطني أو المحلي، وهو ما عزز من هيمنة المفهوم الليبرالي الضيق، المستند في فهمه للمواطنة على مسألتي الانتخاب والترشيح فحسب، وهو ما عني في التخطيط الجندي هيمنة الخطاب الحقوقي والدعوة لتمكين المرأة من خلال زيادة مشاركتها السياسية ووصولها الى مراكز صنع القرار (أبو دحو، 2016؛ مكاي، 2002).

ولقد خضعت التنمية في مناطق السلطة الفلسطينية لتأثرات سياسات واجندات المانحين التي تهيمن عليها النماذج الليبرالية للتمكين. ولذا، فقد جرى تحول في استخدام المفهوم فلسطينياً، كما تلاحظ أيلين كتاب (2010)، حيث تم الانتقال من استخدام هذا المفهوم بشكل واضح لوضع إطار للنضال من أجل العدالة الاجتماعية ومساواة المرأة وتسييره من خلال تحويل الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، الى استخدام المفهوم الضيق للتمكين وتفسيره على أنه "المشاركة في صنع القرار"، وزيادة الوصول إلى الإنتاجية والموارد، و"الخيارات الموسعة" لفرادى النساء بدل التمكين الجماعي، أي باستخدام المنهج التقليدي لتمكين المرأة تنموياً (WID)، مما أدى إلى تغيير الأولويات وسيادة النهج الاصلاحى بديلاً للنهج الراديكالي، كما أدى أيضاً إلى ما أسمته كتاب ب"امتثال لاواعي لجداول الأعمال العالمية" (Kuttab, 2010).

ويشبه هذا تماماً بما توصلت اليه بوبافاك في تحليلها لمداخلات المجتمع والمنظمات الدولية لتمكين المرأة في البوسنة في إطار سياق تمكين مجتمعات دول ما بعد الصراع (بوبافاغ، 2005). وفي بحثها المعنون ب" التمكين كمقاومة: بناء مفهوم تمكين المرأة الفلسطينية"، وبعد أن درست وثائق الحركة النسوية الفلسطينية والتقت

مجموعة من ممثلاتها الفاعلات، تستنتج أيلين كتاب أن هناك فهما واضحا بين المنظمات النسائية الفلسطينية لمفهوم التمكين، ولكنها تستخدمه بطريقة مرنة، مما يعكس مجموعة واسعة من المعاني. تتناول الأنواع الثلاثة الرئيسية من التمكين: التمكين السياسي والاقتصادي والقانوني، ومجموعة واسعة من القضايا، مع التركيز في الغالب على النساء فرادى وليس النساء كمجموعة.

ومن خلال تتبعي للاستخدامات المختلفة للتمكين السياسي للمرأة الفلسطينية، تجدي متفقة مع ما لاحظته أيلين كتاب في دراستها، مؤكدة أن التمكين السياسي يتركز تناوله فلسطينيا في أبعاد ومؤشرات المشاركة في صنع القرار والوصول الى مراكز صنع القرار والمشاركة في الانتخابات وفي الكوتا النسائية. كما واتفق معها في أن مثل هذا التركيز يعني الوقوع في حبال الفهم النيوليبرالي للتمكين السياسي للمرأة، حيث أن الظرف الفلسطيني يجب ألا يتم التعامل معه كمرحلة ما بعد الصراع، بل كاستمرار للظرف الكولونيالي والنيوكولونيالي، وبالتالي فإن ثمة حاجة في السياق الفلسطيني إلى ربط التمكين بالمقاومة اليومية للاحتلال الاستعماري ورؤيته كجزء من عملية شاملة تربط المقاومة الوطنية بالاستقلال الاجتماعي والاقتصادي (Kuttab, 2010).

ان هذا الفهم للتمكين الذي تقدمه Kuttab ينسجم مع اعتبار أن تمكين المرأة هو ليس فرديا، بل جماعيا، وأنه ليس عملا منفردا ومنعزلا عن عملية التغيير الكلية على المستوى الوطني. ولعل الأمر في السياق الفلسطيني على صلة بالمعوقات والتأثيرات السلبية للاحتلال على تطور ونمو المجتمع الفلسطيني ككل بما فيه المرأة، وهو التطور والنمو الذي لا يستقيم إلا بالخلاص من الاحتلال ونيل الحرية والاستقلال، التي في ظلها يصبح التطور والنمو حرا.

وهكذا فإن تطورات الظروف الذاتية والموضوعية في ظل السلطة، ورغم أنها اتاحت الفرصة لتغيير الصورة النمطية عن أدوار النوع الاجتماعي وفسحت المجال للانتقال من تلبية الحاجات العملية إلى تلبية الحاجات

الاستراتيجية الهادفة لتغيير علاقات القوة والسيطرة بين المرأة والرجل أو التغيير ببنية النظام الذكوري، (جاد، 2006)، إلا ان هذه الفرصة لم تستثمر جيدا ولم يتحقق بالتالي هدف تلبية الحاجات الاستراتيجية. حيث أفضت الظروف إلى سيادة خطاب بناء الدولة وما يرتبط به من تخطيط تنموي سلطوي، بما فيه التخطيط الجندي والخطاب القانوني النسوي. ولعل النموذج الأوضح على هذا التوجه التنموي السلطوي، نجده في سياسة حكومة سلام فياض وبرنامجها لإقامة الدولة بحلول عام 2011.

فقد تسلم فياض رئاسة الحكومة الفلسطينية في حزيران/ يوليو 2007 بعد اعلان حالة الطوارئ من قبل الرئيس الفلسطيني محمود عباس إثر سيطرة حركة المقاومة الإسلامية "حماس" على السلطة في غزة، بعد أن ووجه نجاحها بالحصول على أغلبية عضوية المجلس التشريعي في انتخابات عام 2006 وتشكيلها للحكومة، بممانعة لاستلامها السلطة فعليا من قبل قيادة السلطة سابقا التي كانت تتأسسها وتسيطر عليها حركة "فتح".

طرح فياض برنامجا لحكومته بعنوان "إقامة مؤسسات الدولة خلال عامين"، ولقيت حكومته دعما خارجيا ورضا إسرائيليا، وكان الهدف من وراء ذلك احداث هدوء أمني وإعادة بناء مؤسسات السلطة بشروط الحوكمة الدولية مقابل الدعم وبقاء الانقسام وحصار حماس والمقاومة في غزة (صالح، 2010).

وقد اعتبر رجا الخالدي وصبحي سمور (2011) برنامج حكومة فياض بأنه "يعيد تعريف النضال التحرري الفلسطيني ويحرف مساره" عن مقاومة وتحدي الاحتلال، وأنه عاجز عن أن يشكل "قابلاً قانونية للاستقلال، أو استراتيجية للتنمية الاقتصادية الفلسطينية".

ويشير الخالدي وسمور (2011) أن "خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية" لسنة 2008-2010، تعكس أجندة السياسة الاقتصادية المعلنة في عقيدة ما اصطلح على تسميته "إجماع ما بعد واشنطن"¹ (PWC)، الذي

تجسده مؤسسات بريتون وودز (BWI)² ومجموعة البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، منذ أواخر تسعينيات القرن الماضي.

في ظل رئاسة سلام فياض للحكومة الفلسطينية في الفترة الممتدة بين تموز/ يوليو 2007 وحتى 6 حزيران/ يونيو 2013، تم اتخاذ قرار تحويل وحدات ودوائر شؤون المرأة في وزارات السلطة الى وحدات للنوع الاجتماعي بناء على قرار مجلس الوزراء رقم (05/13/م.و.س.ف) لعام 2009، و تم دمج النوع الاجتماعي في عملية اعداد الموازنة، وتشكيل فريق وطني للتخطيط الجندري من القطاع الحكومي والقطاع غير الحكومي والخاص، وفريق فني من كادر وزارة شؤون المرأة، ليضع مقترحات للخطة الاستراتيجية للمرأة ترفع للتقرير بها من قبل وزارة التخطيط والفريق الوطني الوزاري. وفي نفس الفترة تم إنشاء اللجنة الوطنية لمناهضة العنف ضد المرأة عام 2008 (وزارة شؤون المرأة، 2013). ومن الملاحظ، كما تشير الى ذلك، نفس الخطط الجندرية التي وضعت في هذه الفترة، كالخطة الاستراتيجية لمناهضة العنف ضد النساء للأعوام 2011-2019، والخطة القطاعية للنوع الاجتماعي عام 2010، أو التي مهد لوضعها كالخطة الوطنية عبر القطاعية لتعزيز المساواة وتمكين المرأة 2014-2016، ان جميع الخطط وضعت بمشاركة مؤسسات من المجتمع المدني، وبالشراكة التامة مع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (اليونيفيم سابقاً). وفي الخطة ما قبل الأخيرة

1. اجماع واشنطن عبارة عن مجموعة من عشر وصفات للسياسة الاقتصادية تعتبر بمثابة حزمة إصلاح "معيارية" تم الترويج لها للبلدان النامية وما يسمى بالدول الفاشلة المنكوبة بالأزمات من قبل المؤسسات التي تتخذ من واشنطن العاصمة مقراً لها مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ووزارة خزانة الولايات المتحدة. وتم استخدام المصطلح لأول مرة في عام 1989 من قبل الاقتصادي الإنجليزي جون ويليامسون. (<https://www.britannica.com/topic/Washington-consensus>).

2. اتفاقية بريتون وودز: تم إنشاؤها في مؤتمر لدول الحلفاء عام 1944، التزمت بموجبها بنوك الدول بالحفاظ على أسعار صرف ثابتة بين عملاتها والدولار، الذي حدد بقيمة 35 دولاراً لكل أونصة واحدة من الذهب (KIMBERLY AMADEO (2020): Bretton Woods System and 1944 Agreement: How)

Bretton Woods Introduced a New World Order. **Error! Hyperlink reference not valid.**

(2014-2016) شاركت الى جانب اليونفيم، مؤسسات دولية عديدة كبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، واليونسكو، ومكتب المساعدة الفنية للمفوضية الأوروبية، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومكتب الممثلة الهولندية، والأونروا، والبنك الدولي، وصندوق الأهداف الإنمائية للألفية ومنظمة العمل الدولية (وزارة شؤون المرأة، 2013). وتمثلت المشاركة هذه بإرسال خبراء للتدريب على التخطيط الجندي وقضايا النوع الاجتماعي وكتابة التقارير وتقديم الاستشارات للمخطط الفلسطيني. ومن الواضح أن لهذه المشاركة تأثير كبير على مفاهيم ومضامين وأولويات الخطط التي وضعت. حيث تركزت الرؤية التي تتطلع الاستراتيجية الجنديّة 2014-2016 لتحقيقها على التمتع بحقوق المواطنة والمساواة، فيما تركزت السياسات على قضايا المشاركة والتمكين ودمج قضايا النوع الاجتماعي في السياسات والبرامج، وحددت أولويات لا تلحظ المسألة الوطنية التحررية وتتناول قضية الاحتلال في سياسة فرعية تتحدث عن مساءلته في إطار هدف "خفض العنف ضد المرأة"، واعطي حيز كبير في التخطيط للجانب التقني والفني عبر مصفوفة لمؤشرات قياس الأداء تتضمن (5) أهداف و(13) سياسة و(145) تدخلا (وزارة شؤون المرأة، 2013).

ويبدو هذا التأثير على أجندة التخطيط الجندي الفلسطيني من قبل مؤسسات الأمم المتحدة والهيئات الدولية الحكومية وغير الحكومية، أكثر وضوحاً بعد أن نالت دولة فلسطين عضوية مراقب في الأمم المتحدة عام 2012، وشرعت بالانضمام للاتفاقيات والمعاهدات والمواثيق الدولية، ومنها تلك المتعلقة بالمرأة كاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة "سيداو"، واتفاقية مناهضة العنف والقرار 1325، مما رتب عليها تقديم تقارير للهيئات الدولية المعنية عن تنفيذها للاتفاقيات والمعاهدات والمواثيق للهيئات المعنية بمتابعة التزامات الدول، وذلك الى جانب تقارير ظل تقدمها مؤسسات المجتمع المدني، مطلوب فيها الاستجابة لملاحظات تلك الهيئات وتلبيتها في الخطط والسياسات اللاحقة ضمن معايير ومؤشرات تضعها تلك الهيئات، وهي معايير

ومؤشرات لا تأخذ الخصوصية الفلسطينية بعين الاعتبار، وتتعامل مع فلسطين وكأنها دولة مستقلة مثلها مثل غيرها من دول العالم المنضمة لهذه الاتفاقيات والمعاهدات.

اليوم وبعد مرور أكثر من ربع قرن على أوسلو، و(19) عاما على تشكل وزارة شؤون المرأة، يبدو أن تغييرا كبيرا قد طرأ على التفكير والتخطيط الاستراتيجي الجندي الفلسطيني. وهو الأمر، الذي يتجلى بوضوح في تغيير مضامين استراتيجيات وزارة شؤون المرأة في السلطة الفلسطينية، ونسبيا استراتيجيات المنظمات النسوية المعارضة رغم الاختلافات حول عديد القضايا الوطنية والاجتماعية والحقوقية. وقد تتبعت إصلاح جاد (2014) تطور أولويات الاستراتيجيات المختلفة التي اعتمدها وزارة شؤون المرأة الفلسطينية، مبينة كيفية تغير أولوياتها، وانتقالها من رؤية نسوية جامعة ركزت على قضية التحرر الوطني ودور النساء في مواجهة الاحتلال وفضح انتهاكاته بحق النساء الفلسطينيات، كما في "الإستراتيجية الوطنية للمرأة الفلسطينية" لعام 1997، إلى رؤية يجري التركيز فيها على إعطاء أولوية لمشاركة المرأة في قطاع العمل، ومناهضة العنف ضد المرأة بما فيه عنف الاحتلال، ومشاركة المرأة في صنع القرار، وتعزيز وصول المرأة إلى الخدمات دون تمييز، ودمج وتعميم النوع الاجتماعي على المستوى الوطني، كما في الخطة الاستراتيجية عبر القطاعية لتعزيز المساواة والعدالة بين الجنسين وتمكين المرأة للفترة 2014 – 2016. وهذا يعني تكريس نزعة التعامل مع الطرف الفلسطيني كسياق ما بعد النزاع، والتأثر بمناهج التخطيط النيوليبرالية والحوكمة النسوية الدولية. أي تم الذهاب أبعد فأبعد نحو التركيز على الفعل التنموي على حساب الفعل الوطني التحرري (جاد، 2014).

في الخطط الأخيرة المستندة لأجندة السياسات الوطنية 2017 – 2022، بدا واضحا أن ثمة اتجاه أكثر فأكثر نحو التركيز على مواءمة الخطط والقوانين والتشريعات الوطنية مع مبادئ وأحكام الاتفاقيات والمعاهدات والقرارات الدولية التي انضمت إليها دولة فلسطين مؤخرا، وخاصة اتفاقية "سيداو" للقضاء على كافة أشكال التمييز ضد

المرأة، وقرار مجلس الأمن رقم 1325 لسنة 2000 (عدوان، 2020). ففيما يتعلق بالاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة "سيداو" لعام 1979، أصدر مجلس وزراء السلطة الوطنية الفلسطينية في عام 2005 قرارا بتبني هذه الاتفاقية، وبموجب المرسوم الرئاسي رقم (19) لسنة 2009، تقدمت فلسطين بإعلان أحادي الجانب بموافقتها على الانضمام إلى اتفاقية "سيداو" (الوقائع الفلسطينية، 2009). وبعد أن نالت دولة فلسطين صفة المراقب في هيئة الأمم المتحدة بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 19/67 لعام 2012، قامت فلسطين في الأول من نيسان لعام 2014 بالانضمام رسميًا لاتفاقية "سيداو" دون التحفظ على أي من موادها، وهي الدولة الوحيدة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي قامت بذلك (مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، 2020). وقد درست ريم نزال هذا التوجه الجديد للمواءمة مع الاتفاقيات والقرارات الدولية بعد انضمام دولة فلسطين إلى تلك الاتفاقيات والمعاهدات بدءًا من عام 2014، وأجد نفسي من خلال مراجعة هذا التوجه متفقة مع نزال في حكمها على هذا التصرف الفلسطيني إزاء اتفاقية سيदाو، فالانضمام للاتفاقية والمواءمة معها هو كالشبح، يحضر في الخطاب لإرضاء المجتمع الدولي والممولين، ويغيب في الممارسة والجوهر (نزال، 2018).

إن الاندفاع من قبل السلطة الفلسطينية نحو مواءمة التشريعات والقوانين المحلية مع الاتفاقيات والمواثيق والقرارات الدولية، قد أدى إلى السقوط في حبال الخطاب النسوي الذي بات يسيطر في المنظمات غير الحكومية الدولية والمؤسسات والهيئات الدولية المعنية بشؤون المرأة والتنمية في العالم الثالث، بما فيها مؤسسات وهيئات الأمم المتحدة، والذي يظهر وجود "حوكمة" للخطاب النسوي، تحصر العمل النسوي في أنماط تفكير ومقولات وقيم وطرائق وأساليب عمل نمطية، كتمكين المرأة ومكافحة الفقر ومواءمة التشريعات ومناهضة العنف ضد المرأة والمشاركة في صنع القرار والتدريب الجندري واعداد الخطط وتقديم التقارير واتباع مؤشرات الحوكمة وعقد

المؤتمرات والندوات ونسج العلاقات والتشبيك وإعداد الموازنات الحساسة للنوع الاجتماعي، وهو ما يعني انسجامها مع ما سمي بـ"نسوية الحوكمة" لدى المؤسسات الدولية، التي تستخدم خطاباً نسوياً معلوماً يتضمن مناهج تحليل وتخطيط ومقولات وقيم وطرائق وأساليب عمل نمطية (هالي، 2006).

فإلى أي مدى أدى تبني المخطط الفلسطيني لمنظور تعميم النوع الاجتماعي ومفاهيم مناهضة التمييز والعنف ضد المرأة، والحديث عن العمل لتمكينها والوصول إلى العدالة والمساواة، وإشراك ممثلي مؤسسات المجتمع المدني في اللجان الوطنية العامة المعنية بالتخطيط الجندي وتنفيذ الاتفاقيات الدولية، إلى أخذ ذلك المنحى المشار إليه، من حيث تبني خطاب ظاهري والسيطرة على مؤسسات المجتمع المدني وأجندة النوع الاجتماعي؟ وستحاول الدراسة أن تجيب على هذا السؤال، من خلال تتبع وفحص التحولات التي طرأت على توجهات القيادات النسوية الفلسطينية التي انخرطت في هياكل السلطة الفلسطينية والتي انشغلت في خطاب النهوض بأوضاع المرأة والتحليل والتخطيط الجندي، والوقوف على ما إذا أصبحت جزءاً من هياكل بيروقراطية السلطة وأثرت عليها الامتيازات الممنوحة للعاملين في هذه الهياكل، فانسأقت بحكم توجهات السلطة السياسية والاقتصادية والاجتماعية التنموية التي شرعت اقتصاد السوق الحر، واعتمدت على التمويل الخارجي، نحو ذات نهج الحكم الذي يحاول ضبط المجتمع المدني والحاقه بسياسات السلطة. وستستفيد الدراسة في هذا المجال من تحليل ما طرأ على بنية هذا المجتمع من تحولات أدت إلى الانتشار المتزايد للمنظمات غير الحكومية التي تقودها النخبة المعولمة، التي أشير إليها سابقاً، والتي تعززت بما طرأ على عملية التنمية من انحطاط في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967، حيث تم إنتاج ما أسماه آدم هنية بـ"سماسة صناعة التنمية"، الذين تحولوا إلى نخبة جديدة في المجتمع الفلسطيني، تابعة للشبكات المعولمة لتدفق المساعدات الدولية (هنية، 2020).

إن استخدام المؤشرات وأدلة الحوكمة قد طال ليس الحكومات والشركات فحسب- كما أوضحت سالي أنجل ميري (Merry, 2009)، بل ومنظمات المجتمع المدني بما فيها المؤسسات النسوية. ويعد ذلك تربة خصبة له لدى الهيئات الحكومية العاملة في إطار تعميم النوع الاجتماعي، باعتباره نهج تخطيط من أعلى، يلبي شروط "نسوية الحوكمة" التي أشير إليها آنفاً. وهكذا فإن "نسوية الحوكمة" و"نسوية الدولة" تلتقيان لتنفيذ متطلبات ما أسمته ريما حمامي بـ "الحاكمة العالمية" (Global Governmentality)، التي تفرض رؤيتها ومناهج تحليلها وتخطيطها على الأجندات الوطنية (Hammami, 2019). ويتضح تأثير هذه الحاكمة في فلسطين، ليس فقط في انتشار الخطاب القانوني النسوي فحسب، بل وفي المناهج المتبعة لأطر التحليل والتخطيط الجندي، التي تجري بناء على الموثيق والاتفاقيات والقرارات الدولية (اتفاقية القضاء على كل أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) لعام 1979، وإعلان الأمم المتحدة بشأن القضاء على العنف ضد المرأة لعام 1993 وإعلان فيينا لعام 1993، ومنهج بيجين لعام 1995، وقرار مجلس الأمن رقم 1325 لعام 2000، وبرنامج الألفية الإنمائية للأمم المتحدة وأجندة التنمية المستدامة 2030)، وما تفرضه من التزامات وترتبه من مسؤوليات على الدول وآلياتها الوطنية للنهوض بأوضاع المرأة وإزالة التمييز ضدها ومنع ومكافحة العنف وتحقيق العدالة والمساواة بين الجنسين (جراد، 2021).

وكما أشارت ريما حمامي (2019)، فإن تأثير هذه الحاكمة العالمية واضح وجلي في فرض مناهج مسح وتحليل العنف ضد المرأة في فلسطين، والمدعومة بسخاء من قبل المنظمات الدولية، والذي انشغلت به لجان وطنية ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات النسوية الفلسطينية وباحثين فلسطينيين كثير، وتلقى اهتماماً وانتشاراً واسعاً في وسائل الإعلام العالمية والإسرائيلية، يتورط في الدخول بحبال أجندات الممولين، مما يفسح المجال للمبالغة بظاهرة العنف الاسري، خالفاً منطق "العنف الوهمي" وخاصة بين الأزواج، حيث يجري التعاطي معه

كظاهرة واسعة ودائمة في السياق الفلسطيني، حتى يعطي ذلك مبررا للتدخلات الخارجية، وتدخلات السلطة الحاكمة، التي تتعاطى مع السياق الفلسطيني كشبيه بدول تحولات ما بعد الصراع/ النزاع أو بناء السلام، وحتى يتم الترويج لهذه المسألة باعتبارها أبرز مشكلة اجتماعية للمجتمع الفلسطيني ومشكلة عنف خاصة به، مما لا يسمح بالتركيز على الاحتلال الإسرائيلي، أو استعمار وعنف المستوطنين المتطرفين. وهكذا تتحول مسألة البحث في ظاهرة العنف الاسري في فلسطين الى مجال أساسي ل "برمجة النوع الاجتماعي" المنفذة من قبل المؤسسات الدولية التنموية والإنسانية العاملة في فلسطين المحتلة، في إطار من الحاكمية العالمية، التي تفرض الحوكمة الليبرالية على دول الجنوب، وتتعاطى معها كدول فاشلة، الأمر الذي يسمح باستمرار السيطرة عليها من خلال نمط جديد ل "الانتداب" و"الوصاية" يأخذ بيد شعوبها عبر تطوير "ملكية وطنية" للإصلاح والتدريب وإعادة الهيكلة الاقتصادية وحوكمة المؤسسة الأمنية والمدنية وإصلاحها وتمكين النساء وبناء "الانسان الجديد"* وفي هذه الاطروحة سيجري فحص مدى تأثير طبيعة تشكل السلطة الفلسطينية نتيجة اتفاقات أوسلو، وتعقيدات ذلك التشكل، وتأثيرات سياسات الدول الإمبريالية الغربية الكبرى لاحتواء مناطق النزاع في فترة ما بعد الحرب الباردة من خلال التدخلات "المأذون بها دوليا" في إطار ما يسمى ب"عملية بناء السلام"، التي تعتمد في تنفيذ تدخلاتها على مجموعات واسعة وقابلة للتكيف من المؤسسات الدولية والمنظمات غير الحكومية والمقاولين من القطاعين الخاص والحكومي والوكالات الأمنية وخبراء التنمية والعاملين في المجال الإنساني الذين تم جلبهم إلى "إدارة عمليات الانتقال بعد انتهاء الصراع" (Hammami, 2019). ولقد بدا واضحا أن هذه العملية قد

• الانسان الجديد أو الفلسطيني الجديد تعبير استخدمه الجنرال كيت دايتون، المنسق الأمني الأمريكي بين اسرائيل والسلطة الفلسطينية، الذي تولى الاشراف على تدريب قوات الأمن الفلسطينية. وقد جاء ذلك على لسانه في ندوة له في معهد واشنطن لسياسة الشرق الأوسط بتاريخ 7 أيار 2009، والمقصود بالانسان الفلسطيني الجديد، ذلك الفلسطيني المدرب، والمأهل والمدجن، القانع والمؤمن بالسلام، القابل بوجود دولة اسرائيل والمساند للعيش بأمن وسلام معها ومع الدول الصديقة المجاورة، والقادر على القيام بما يحفظ الأمن والنظام ويصون القانون، ويحفظ السلام والاستقرار. أنظر: فلسطين اليوم، 09 حزيران/ يونيو 2009.

تسارعت وجرى التركيز عليها بعد أن دخلت العملية السياسية الجارية في مأزق بعد عام 2000، وهو ما عبر عن نفسه في إطلاق ما سمي بـ "خارطة الطريق" من قبل الرباعية الدولية عام 2003، التي تركز على ضرورة إجراء إصلاحات واسعة في السلطة الفلسطينية تجعلها مقبولة إذا ما استوفت شروطها بما يسمح بأن تتحول إلى دولة معترف بها من المجتمع الدولي. وفي هذا السياق جاء الاهتمام بمسألة العنف ضد المرأة في فلسطين، وجرى التأثير باتجاه تبني مقياس تكتيكات الصراع (CTS)*، كي يصبح الانشغال بها نوعاً من التكوين المعرفي للسلطة والمجتمع، فتنشغل بها ظاهرياً كواجب وطني، بينما هو في الحقيقة عمل جيوسياسي واسع يستهدف تصوير "مشكلة العنف" في فلسطين بأنها مشكلة فلسطينية، تعبر عن مرض متأصل في المجتمع الفلسطيني، ما يؤكد أساطير الرواية الامبريالية عن العنف البطريركي العربي/ المسلم، بينما يتم تغييب عنف السيادة الاستعمارية من الواجهة، فتصبح المسؤولية في مناهضته على السلطة والمجتمع لا على الاحتلال الإسرائيلي. وهكذا فإنه في هذه العملية، يتم إنشاء الوصاية في موقف المنقذ للنساء الفلسطينيات من العنف المنزلي والمجتمعي، بدلاً من تمكين النساء والمجتمع لمواجهة العنف السيادة الإسرائيلي (Hammami, 2019).

وأما فيما يتعلق بالوضع العام في الأراضي المحتلة عام 1967، أوضحت تطورات الظروف المحيطة بالقضية الفلسطينية في السنوات الأخيرة بشكل جلي وهم الحديث عن مرحلة الدولة ما بعد النزاع. فبعد تبني الكنيست الإسرائيلي لقانون أساس القومية اليهودية بتاريخ 2018/7/19، الذي يحتكر حق تقرر المصير على أرض

• مقياس أو مؤشر تكتيك الصراع أو النزاعات (CTS) هو مقياس صممه موراي أ. ستراوس عام 1979 لقياس العنف المنزلي، وله نسختين بالإضافة للأصلية؛ نسخة مطورة (CTS2) ونسخة أخرى (الوالدين- الطفل) (CTS PC). وتم استخدامه على نطاق واسع في الولايات المتحدة الأمريكية، ولكن وجهت له انتقادات كثيرة لأنه يستبعد متغيرات ودوافع تساعد في فهم أحداث العنف. وقد حذر المعهد الوطني للعدالة في الولايات المتحدة الأمريكية من استخدام هذا المؤشر لكونه غير مناسب لأبحاث العنف بين الشركاء "لأنه لا يقيس السيطرة أو الإكراه أو الدوافع إلى وسائل النزاع" (Russell and Emerson, 2017).

فلسطين الانتدابية للشعب "اليهودي"، وبعد الاعتراف الأمريكي بالقدس الموحدة عاصمة لدولة إسرائيل ونقل السفارة إليها، وبعد الإعلان عما يسمى بـ"صفقة القرن" من قبل الرئيس الأمريكي ترامب في 28 كانون ثاني/يناير 2020، التي تعطي إسرائيل الحق بالسيطرة العسكرية والأمنية على كل الأرض والحدود والأجواء، والتي شكلت أساساً لمخطط ضم مناطق واسعة من الضفة الغربية وفرض السيادة الإسرائيلية عليها، والذي أعلن عنه نتنياهو والليكود وأدرج في برنامج ائتلاف حكومة الطوارئ الإسرائيلية بزعامة نتياهو - غانتس في 20 نيسان 2020، وفي ضوء تشريع الاستيطان ورفض حق عودة اللاجئين الفلسطينيين، تتكشف بشكل واضح أطماع الاحتلال الكولونيالي الاستعماري الصهيوني المسنود أمريكياً في تأبيد سيطرته وسيادته على الأرض الفلسطينية وقلدها القدس، وهو ما يعني أن لا وجود لدولة فلسطينية مستقلة، وأن مرحلة "ما بعد النزاع" لا زالت بعيدة عن الواقع الفلسطيني، وأن الشعب الفلسطيني لا زال في مرحلة التحرر الوطني من أجل انتزاع الاستقلال والسيادة، وهو بهذا الطرف بأمر الحاجة لتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني بشكل عام والنساء والفتيات الفلسطينيات والأطفال الفلسطينيين بشكل خاص، وضرورة تفعيل آليات الأمم المتحدة لمساءلة الاحتلال الإسرائيلي عن انتهاكاته لحقوق النساء الفلسطينيات اللواتي يقع عليهن عبء كبير جراء جرائم إسرائيل واعتداءاتها على حقوق النساء والفتيات الفلسطينيات، والتي تشمل القتل والإبادة كما حدث في قطاع غزة خلال الحروب الماضية (2008، 2012، و، و2014، و2021) وخلال مسيرات العودة السلمية أو الاعتداء على الحقوق الأساسية كالحق في الحياة، والتمتع بالأمن الشخصي، وحرية التنقل، والعمل أو التعليم، والوصول لخدمات الرعاية الصحية، وممارسة الأنشطة التجارية والصناعية، وحرية الوصول للأماكن المقدسة وممارسة الشعائر الدينية، إلى جانب الانتهاكات المتواصلة من قبل الاحتلال العسكري الإسرائيلي، والتي تتضمن الاعتقال والحجز التعسفي، والتوغلات العسكرية المتكررة؛ وتدمير الممتلكات وهدم البيوت، وحصار قطاع غزة، والتهمير

القسري، وفصل التجمعات الفلسطينية وعزلها وتجزئتها الخ. والتي تنعكس على النساء وتعاين من أثارها بشكل مباشر وغير مباشر (كتاب، 2006؛ مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، 2010؛ تقرير حول انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي على المرأة الفلسطينية، 2014؛ الإسكوا، 2018). ومثل هذا الواقع، يوضح بشكل جلي أن المرأة الفلسطينية، لديها هموم ومصالح تتعلق بالتمتع بحقوقها كإنسان، كإمرأة يقع عليها عبء ثقيل جراء وجود الاحتلال وسياساته وإجراءاته، ولها حقوق جماعية أيضا باعتبارها جزءا من شعب يخضع للاحتلال. وهي بحاجة إلى حماية اجتماعية سياسية وقانونية شأنها شأن الشعب الفلسطيني الأمر الذي يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار من قبل المخططين الفلسطينيين.

والى جانب هذا الواقع السياسي المستجد، الذي يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار من قبل المخطط الفلسطيني، فإن واقع المرأة الفلسطينية واحتياجاتها في ظل هذا السياق الخاص، هو ما يجب أن يجري الانتباه له. ومن أجل استيفاء صورة هذا الواقع، من الأهمية بمكان أن نقف على بعض المعطيات الاحصائية حول واقع النساء في مناطق السلطة الفلسطينية. فقد بلغ عدد سكان الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية في منتصف عام 2021 حسب بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، حوالي 5.23 مليون نسمة، منهم 2.66 مليون ذكرا و2.57 مليون أنثى، و10.9% من النساء ربات أسر، ونسبة المشاركات من النساء في القوة العاملة 16.1% مقابل 65% للذكور، ويعمل ما نسبته منهن 45.7% في القطاع العام المدني، وما نسبته 6.8% في النشاط الزراعي، فيما يعمل ثلاثة ارباع النساء العاملات في قطاع الخدمات، ويعمل ما نسبته 25.1% في القطاع غير المنظم، فيما تعمل 11% من النساء العاملات في اسرائيل والمستوطنات، ويعمل ما نسبته 8.1% من النساء بدون أجر، وتعمل ما نسبته 25% من النساء دون عقد عمل، و30% يتقاضين أقل من الحد الأدنى للأجور، وتصل نسبة البطالة بين النساء 40.1% ونسبة الفقر 29.7% (الجهاز المركزي

للاحصاء الفلسطيني، 2021). وبناء على الاحصائيات حتى بداية آذار عام 2022، بلغت نسبة النساء الموظفات في القطاع العام 47%، فيما استمرت الفجوة في الحاصلات على مدير عام فأعلى حيث وصلت نسبتهم 14% فقط مقابل 86% للرجال، وثمة وجود لفجوات عديدة في نسب مشاركة النساء مقابل الرجال في مراكز صنع القرار كعضوية مجلس وزراء السلطة والمحافظين وعضوية اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير والمجلس الوطني وإدارة المجالس المحلية وغيرها من الوظائف القيادية العامة (الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، 2022).

7.3 خاتمة الفصل الثالث

تم في هذا الفصل تحليل خصوصية السياق الفلسطيني ومكانة ووضع المرأة فيه، ومحاولة الكشف عن طبيعة المرحلة الانتقالية بعد أوسلو والمهام الجديدة للحركة الوطنية، وعلاقة البيروقراطية والحوكمة النسوية بالتخطيط الاستراتيجي الجندي الفلسطيني، وأثر أطر ومناهج الحاكمة العالمية على هذا التخطيط وإشكالياته في الحالة الفلسطينية.

ومن خلال تحليل الأدب المحلي والمعطيات المتوفرة، بينت الدراسة أن ثمة خصوصية فلسطينية فريدة، نابعة من الآثار العميقة للاستعمار الاستيطاني والاحتلال العسكري الصهيوني على بنية المجتمع الفلسطيني وتطوره، ومن طبيعة المرحلة الانتقالية الجديدة بعد اتفاقية أوسلو عام 1993 وقيام سلطة فلسطينية للحكم الذاتي مقيدة وفاقدة للسيادة، تعتمد الى حد كبير على دعم وتمويل دول خارجية ووكالات دولية، تعمل في ظروف عالم معولم ووفق رؤى تنموية ليبرالية ونيوليبرالية وسياسات مرسومة لاحتواء مناطق النزاع في إطار ما يسمى ب"عملية بناء السلام". وقد ولدت هذه الظروف مهام جديدة للبناء الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والقانوني لم تستطع الحركة الوطنية والمجتمع المدني والحركة النسوية، مواءمة العمل بها مع المهام مع الكفاح من اجل

استكمال التحرر الوطني للخلاص من الاحتلال، وطغى على تعاملها معها وكأنها مرحلة "ما بعد النزاع" رغم استمرار الاحتلال. وقد أثرت الظروف الجديدة على مكانة المرأة وأدوار النوع الاجتماعي، فكرست وضع الاضطهاد المركب، الاجتماعي والطبقي والقومي، الذي تعيشه المرأة الفلسطينية. وقد تولدت احتياجات ومصالح عملية واستراتيجية للمرأة في الطرف الجديد مرتبطة بتلبية متطلبات المعيشة والعمل والالتحاق بالوظيفة العامة والتعليم، والتشريع والحقوق والحريات العامة، وضرورات الحماية الاقتصادية والاجتماعية والقانونية لها وللشعب الفلسطيني عموماً جراء استمرار السياسات الاستعمارية الاستيطانية والانتهاكات الاسرائيلية لحقوق الانسان وحروبه ضد الشعب الفلسطيني. وشجعت الظروف الجديدة التوسع في تشكيل منظمات غير حكومية؛ تحت دواعي المهنية والتخصص، فوقت أسيرة العولمة النيوليبرالية في سياساتها وخططها وبرامجها وأشكال عملها. وقد عبرت السلطة الفلسطينية في بنيتها الطبقية عن تحالف للبرجوازية الوطنية والكومبرادور وطبقة وسطى من النخب التي التحقت بها، كونت مصالح طبقية وحصلت على امتيازات جعلتها أسيرة شروط الدول الداعمة ووكالات التمويل الدولية في استراتيجياتها التنموية وسياساتها وبرامجها، بما فيها المتعلقة بالاستراتيجيات الجندرية وسياسات النهوض بأوضاع المرأة وتمكينها. وقد انخرط العديد من النساء في اطار هياكل ومؤسسات السلطة والآليات التي أنشأتها بموجب السياسات الدولية للنهوض بأوضاع المرأة، ومنها وزارة شؤون المرأة عام 2003، مشكلة ما يعرف ب "بيروقراطية نسائية - فيموقراط"، مما أثر على التخطيط الاستراتيجي الجندري الفلسطيني، وأطره التحليلية والمنهجية وغاياته وأولوياته. وقد تأثر هذا التخطيط بهياكل القوة والسلطة والسيطرة في ظل السلطة، كما تأثر بالخلاف داخل الحركة الوطنية والحركة النسائية، والذي تطور ليحدث انقساماً بين غزة التي تسيطر عليها حركة "حماس" الاسلامية، والضفة الغربية التي تسيطر عليها حركة "فتح". وقد أثرت الحاكمة النسوية العالمية النيوليبرالية على التخطيط الاستراتيجي الجندري الفلسطيني، ليتضح ذلك في انتشار

الخطاب القانوني النسوي والمناهج المتبعة لأطر التحليل والتخطيط الجندي، التي تجري بناء على المواثيق والاتفاقيات والقرارات الدولية (اتفاقية القضاء على كل أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) لعام 1979، وإعلان الأمم المتحدة بشأن القضاء على العنف ضد المرأة لعام 1993 وإعلان فيينا لعام 1993، ومنهج بيجين لعام 1995، وقرار مجلس الأمن رقم 1325 لعام 2000، وبرنامج الألفية الإنمائية للأمم المتحدة وأجندة التنمية المستدامة 2030)، وما تفرضه من التزامات وترتبه من مسؤوليات على الدول وآلياتها الوطنية للنهوض بأوضاع المرأة وإزالة التمييز ضدها ومنع ومكافحة العنف وتحقيق العدالة والمساواة بين الجنسين، وخاصة بعد أن انضمت دولة فلسطين للاتفاقيات والمعاهدات الدولية منذ بداية عام 2014.

منهجية الدراسة

1.4 المنهج المستخدم وجمع البيانات

اعتمدت الدراسة على المنهج الكيفي في معالجة الموضوع المطروح، وذلك باستخدام أسلوب المقابلات الكيفية المعمقة/ شبه المنظمة مع ممثلي الهيئات والأطر الرسمية والأهلية الشريكة، المعنية بالتخطيط الاستراتيجي الجندي. وإلى جانب ذلك تم استخدام مقاربات متنوعة كتحليل الخطاب التخطيطي الجندي وتحليل المضمون لوثائق ومنشورات خاصة بالسلطة الفلسطينية ووزارة شؤون المرأة، والهيئات الدولية المعنية، والوقوف على مدى تأثير القواعد الشعبية النسوية ومنظمات المجتمع المدني الشريكة في الأطر العامة للتخطيط في هذا الخطاب وأهداف قيم وأوليات التخطيط.

وتمثل المقابلات الكيفية المعمقة/ شبه المنظمة أكثر الطرق المستخدمة في البحث العلمي الكيفي من أجل جمع بيانات موثوقة من المبحوثين، وهي طريقة أكثر تنظيماً لاعتمادها على دليل مقابلات بأسئلة معدة مسبقاً وواضحة، ولكنها في نفس الوقت مرنة حيث تتيح الفرصة للمحاور لتوضيح المسائل والقضايا المثارة، كما تتيح تعديل الأسئلة بناء على القضايا والمسائل التي تظهر أثناء المقابلة، وهي بحاجة إلى معرفة جيدة بموضوع البحث والغرض من المقابلة ومهارات خاصة للحوار وإعداد جيد (Bryman, 2012).

وفيما يتعلق بالإطار المنهجي التحليلي، تم استخدام التحليل المبني على النوع لاجتماعي في تحليل القضايا التي وردت في الإشكالية وأسئلة واطروحة البحث، المتمثلة بأن ثمة سياق وخصوصية فلسطينية، تتطلب فحص

مدى انسجام التخطيط الاستراتيجي الجندي الفلسطيني معها، ومدى قدرته على تحقيق وتلبية احتياجات النساء العملية ومصالحهن الاستراتيجية، المتمثلة بتحررها التام من علاقات السيطرة وفي مقدمتها السيطرة الاستعمارية الكولونيالية وتحقيق مساواتها الكاملة بالرجل، وما هي الفواعل والاطراف والمؤسسات والمصالح والقيم التي تؤثر في هذه العملية، وتعيق هذه القدرة او تحفزها، في ظل ظروف تشكل وعمل سلطة الحكم الذاتي الفلسطينية، الخاضعة لسيطرة الاحتلال، والمعتمدة على دعم وتمويل المانحين الخارجيين والوكالات الدولية في العالم المعولم. ويستند هذا التحليل الى التنظيرات النسوية حول التحليل والتخطيط الجندي وأطره ومناهجه، وحول التمييز بين أدوار المرأة وبين احتياجاتها ومصالحها العملية والاستراتيجية، والى التنظيرات ذات العلاقة بقضايا النوع الاجتماعي في السياق الاستعماري والمراحل الانتقالية، وما يتصل بذلك من تأثيرات الرؤى والمناهج الليبرالية والنيوليبرالية والحوكمة النسوية.

كما جرى استخدام أسلوب الملاحظة، وذلك بحكم وظيفتي، حيث قمت بالمشاركة في اجتماع الهيئات الوطنية واللجان المعنية برسم وتحديث الخطط الاستراتيجية الوطنية وعبر القطاعية، وحضور أنشطة وفعاليات المنظمات النسائية ذات الصلة بالتحليل والتخطيط الاستراتيجي الجندي، مثل اللجنة الوطنية العليا لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية، والفريق الوطني للتدقيق التشاركي من منظور النوع الاجتماعي، والاتلافات النسوية الوطنية والأهلية للدفاع عن المرأة، وتطبيق اتفاقية "سيداو"، وتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 1325؛ ومناهضة العنف ضد المرأة، والعدالة والمساواة، ومكافحة الفقر والفريق الوطني لمتابعة أهداف التنمية المستدامة، واللجنة الوطنية لتنفيذ الهدف الخامس وغيرها. وقد اتاحت لي هذه المشاركة امكانية توثيق وتسجيل الملاحظات واستكشاف المناهج والديناميكيات التي تميز المقاربات التحليلية والتخطيطية المتبعة وللتوصل إلى مزيد من التبصر حولها (أنظر/ي ملحق رقم 1).

2.4 مجتمع الدراسة

ولأن الدراسة تستهدف أساسا تحليل التخطيط الاستراتيجي الرسمي الفلسطيني للنوع الاجتماعي، فإن مجتمع الدراسة قد تعين بالجهة أو الجهات والأشخاص الذين يقومون بالإشراف على مجمل مراحل التخطيط على هذا الصعيد، وهم الفريق الوطني المشكل بقرار من وزيرة شؤون المرأة، والذي يتكون من (20) مندوبا ومندوبة عن وزارات السلطة، و(9) مندوب ومندوبة عن مؤسسات المجتمع المدني الشريكة، إلى جانب الأمانة العامة لمجلس الوزراء أي ما مجموعه 30 (أنظر/ي ملحق رقم "2"). واستدراكا لأي خلل أو نقص قد يعتري مجتمع الدراسة هذا من حيث الشمول، وخاصة في ظل الانقسام السياسي والمنحى المختلف في منهج عمل الاتجاه النسوي الإسلامي تجاه قضايا المرأة (جاد، 2014)، لا بد من أن يشمل مجتمع الدراسة أيضا الاتجاه الإسلامي، وعليه تم اضافة عدد (4) نساء اليه يمثلن عضوات المجلس التشريعي المنتخبات عام 2006 عن حماس، وعدد (2) ممثلات عن منظمات نسوية إسلامية (الرابطة الإسلامية للمرأة الفلسطينية، وجمعية الخنساء) وممثلة عن وزارة شؤون المرأة بغزة ومؤسسة نسوية من غزة أيضا، أي ما مجموعه (8). ونظرا لدور وزيرات شؤون المرأة المسؤول في التخطيط لقضايا المرأة على الصعيد الفلسطيني فقد أضيف لمجتمع الدراسة عدد (5) وزيرات شغلن هذا المنصب منذ قيام السلطة الفلسطينية عام 1994 وحتى الآن. ونظرا لأهمية أخذ رأي ممثلات ومستشارات التخطيط الجندي لدى المؤسسات الدولية العاملة في فلسطين، وخاصة هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (اليونيفيم سابقا) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، ومكتب المساعدة الفنية للمفوضية الأوروبية، وصندوق الأهداف الإنمائية للألفية. لذا أضيف عدد (4) أيضا. وبهذا تكون مجموع مجتمع الدراسة من (47) مؤسسة (ملحق رقم "3").

3.4 عينة الدراسة

تم اختيار عينة قصدية ممثلة لمجتمع الدراسة، تغطي تمثيل المؤسسات الرسمية وغير الرسمية والدولية، وتتضمن قائمين وفاعلين في عملية وضع الخطط الجندرية المختلفة، وتشمل الضفة الغربية (بما فيها القدس)، وقطاع غزة، ومنها عدد (3) زيارات وعدد (5) وزارات (الأمانة العامة لمجلس الوزراء ووزارة شؤون المرأة ووزارة التنمية الاجتماعية ووزارة الداخلية ووزارة الخارجية) وعدد(1) عن وزارة شؤون المرأة بغزة و(3) مؤسسات مدنية شريكة في فريق التخطيط (الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، وطاقم شؤون المرأة و"مفتاح")، وعدد (1) مؤسسة نسوية من غزة (جمعية الدراسات النسوية الفلسطينية التنموية/ غزة) ومؤسسة نسوية عدد (1) من الاتجاه الإسلامي (الرابطة الإسلامية للمرأة الفلسطينية)، وممثلين عن الهيئات الدولية عدد (2)، أي ما مجموعه (16) مؤسسة. وقد تم اعداد دليل للمقابلات (ملحق رقم 5)، وإجراء مقابلتين تجريبيتين، لاختبار وفحص الأسئلة التي تتضمنها الدليل، الأولى بتاريخ 2021/8/16 مع (س ح)/مختصة بالنوع الاجتماعي في وزارة التنمية الاجتماعية، والثانية مع مديرة وحدة النوع الاجتماعي في الأمانة العامة لمجلس الوزراء.

ولم تجر خطة العمل للوصول الى كامل عينة الدراسة المفترضة بشكل سهل، حيث واجهتني صعوبات متعلقة بظروف الحجر الصحي نتيجة جائحة كورونا واصابة عدد من المراد مقابلتهم/م بالمرض، كما واقفال بعض المؤسسات، وهو ما اضطرني للتأجيل بانتظار سماح الظروف. كما أن البعض اعتذر بسبب انشغاله وظروفه الشخصية والمحيطه وخاصة بعض ممثلات الاتجاه الاسلامي، كما واعتذرت ممثلة جمعية الدراسات النسوية الفلسطينية التنموية/ غزة بسبب السفر. كما واعتذرت وزيرة شؤون المرأة الحالية أيضا الدكتورة آمال حمد، لكنها أحالنتي لمدير عام التخطيط بالوزارة الذي تمت مقابله. وأضيف إلى المقابلات وزيرة التنمية الاجتماعية سابقا، وتمت احدى المقابلات مع اثنين معا في نفس الوقت وبذلك يكون العدد الكلي للمبوحثين (16)(ملحق رقم 4).

1.5 المقابلات المعمقة

حرصا على ضبط عملية اجراء المقابلات المعمقة وتوثيقها، قمت باعداد كشف بعناوين وارقام الاتصال والبريد الالكتروني لأفراد العينة، وحرصت على الاتصال بهن/م مسبقا لوضعهن/م بصورة الموضوع قيد الدراسة، وتم أخذ موافقتهن/م على اجراء المقابلات والاتفاق معهن/م على مواعيد مسبقة للقاء لاجرائها. وقد حرصت على اجراء مقابلات مباشرة مع الجميع، وحيث تعذر ذلك بسبب ظروف الانقسام وصعوبة السفر الى قطاع غزة (رغم أنني حاولت الحصول على ذلك بشكل حثيث عن طريق هيئة الشؤون المدنية الفلسطينية) تم اجراء المقابلات مع افراد العينة من غزة عن طريق تقنية الاتصال الالكتروني ZOOM. وفعلا تم اجراء جميع المقابلات المخطط لها مع جميع أفراد العينة. وقد تراوح وقت كل مقابلة بين حد أدنى 45 دقيقة وحد أقصى 90 دقيقة، حيث طلب البعض المزيد من الوقت لتوضيح بعض المسائل المتعلقة بالاجابة على أسئلة المقابلات. ومن أجل استيفاء الدراسة حقها، والاجابة على سؤالها الرئيس وأسئلتها الفرعية تضمنت أسئلة المقابلات المواضيع التالية: تعريف التخطيط الجندي وعلاقة المؤسسة بالتخطيط الاستراتيجي الجندي الفلسطيني وكيفية الاسهام بذلك؛ وجود أو عدم وجود إطار ومنهج تحليلي وتخطيطي استراتيجي جندي محدد يعتمد المخطط الفلسطيني ومدى توافقه مع الخصوصية الفلسطينية؛ كيفية تأثير السياق الفلسطيني والخصوصية الفلسطينية على واقع المرأة الفلسطينية، وهل يأخذ المخطط الفلسطيني ذلك بعين الاعتبار؛ دور مؤسسات وهيكل السلطة الفلسطينية في التخطيط الجندي، والعوامل والأطراف، الداخلية والخارجية، ومصالح وقيم القائمين على التخطيط وانحيازاتهم وغيرها من العوامل المؤثرة على اتجاهات وخيارات التخطيط الجندي الفلسطيني؛ دور العاملين في وزارة شؤون المرأة والوزارات الشريكة، واللجان الفنية والتنسيقية العليا في التأثير على توجهات السلطة الفلسطينية بشأن التخطيط الجندي الاستراتيجي؛ مدى تأثير توجهات التخطيط الجندي الفلسطيني بأطر ومناهج التحليل

والتخطيط المتبعة من مؤسسات ووكالات الممولين والأمم المتحدة والحاكمة العالمية؛ اتجاه منحى التخطيط الجندي الفلسطيني ومدى تشاركيته أو مركزيته، ومدى تأثير الحركة النسوية الفلسطينية ومؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني والقواعد الشعبية في قيم واتجاهات التخطيط الجندي الرسمي؛ طبيعة وماهية الهموم والاحتياجات والمصالح العملية والاستراتيجية للمرأة الفلسطينية، وهل تلبى الخطط الاستراتيجية الجندية الفلسطينية هذه الهموم والاحتياجات والمصالح في الواقع الفلسطيني المعاش؛ أولويات التخطيط الاستراتيجي الجندي في فلسطين؛ وتقييم عام للخطة الاستراتيجية الفلسطينية لتحقيق العدالة والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة 2017-2020 وتحديثها في استراتيجية تحقيق المساواة بين الجنسين 2020-2022، وهل هي قادرة على تحقيق الغاية المحددة فيها في ظل الواقع الفلسطيني الخاص ام لا (ملحق رقم 5).

نتائج الدراسة عن واقع التخطيط الاستراتيجي الجندي في فلسطين

سيجري في هذا الفصل عرض وتحليل نتائج الدراسة من الأدوات الثلاث المستخدمة: تحليل الوثائق والأدب المحلي؛ المقابلات؛ والملاحظة الشخصية. وسأحاول في هذا العرض والتحليل أن أقف على الاجابة الواقعية للسؤال الرئيسي الجوهرى للدراسة، الذي يتركز على مدى انسجام "الخطة الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز المساواة والعدالة بين الجنسين وتمكين المرأة 2017-2022" ونسختها المحدثه (الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز المساواة بين الجنسين 2020-2022"، ومجمل عملية التحليل والتخطيط الاستراتيجي الجندي الفلسطيني، مع السياق التاريخي المحدد والخصوصية الفلسطينية ومدى تعبيرها عن الاحتياجات والمصالح الاستراتيجية للمرأة الفلسطينية المتمثلة بتحررها التام من علاقات السيطرة وفي مقدمتها السيطرة الاستعمارية الكولونيالية وتحقيق مساواتها الكاملة بالرجل. ويشمل ذلك الاجابة على ما قد حددت بالدراسة من أسئلة فرعية تنبثق عن هذا السؤال الرئيس، والمتعلقة بالإطار والمنهج التحليلي والتخطيطي الاستراتيجي الجندي المعتمد، ودور البيروقراطية الحكومية في التخطيط الجندي، والعوامل والأطراف، الداخلية والخارجية، والقيم المؤثرة على اتجاهات وخيارات التخطيط الاستراتيجي الجندي، ودور العاملين في وزارة شؤون المرأة والوزارات الشريكة، واللجان الفنية والتنسيقية العليا في التأثير على توجهات السلطة الفلسطينية بشأن التخطيط الجندي الاستراتيجي، ومدى التأثير بأطر ومناهج التحليل والتخطيط المتبعة من مؤسسات ووكالات الممولين والأمم المتحدة والحاكمة العالمية، وفحص منحى التخطيط ومركزيته أو لا مركزيته وطبيعته من حيث مدى مشاركة النساء فيه، وصولاً للإجابة عن مدى تلبية الخطط الاستراتيجية الجندي الفلسطينية للمهموم والمصالح العملية

والاستراتيجية للمرأة الفلسطينية، وتحقيق غايتها المتمثلة بتحقيق المساواة والعدالة بين الجنسين وتمكين المرأة في ظل الواقع الفلسطيني الملموس.

1.5 محتوى الخطة الاستراتيجية لتعزيز المساواة بين الجنسين 2020-2022 وتسميتها

ثمة علاقة ارتباطية بين محتوى الخطط الاستراتيجية الجندرية وغاياتها. ومن المفترض، كما توضح في مراجعة الأدب العالمي المتعلق بالتخطيط الجندري أن تستند الخطط الى إطار تحليلي يربط المستويات المختلفة الكلية والوسيطية والجزئية في السياق المحدد، وبحيث يبين فجوات النوع الاجتماعي، كي يستطيع تعميم النوع الاجتماعي وربطه بالاحتياجات العملية للمرأة ليشكل عملية تحويلية لتلبية احتياجات النوع الاستراتيجية (Kabeer, 1994, 1996)، وبحيث تتضمن الخطة الجندرية تحليل ومراجعة لخيار السياسات المتبعة والعلاقات المؤسسية والمشاريع، ويمهد لاستجابات سياساتية تُستتبع بتدخلات، مع ضرورة تحديد الموارد الاقتصادية والمادية وغير المادية لانجاز التدخلات وتحقيق التغيير المطلوب (Kabeer, 1994, 1996).

ومن خلال مراجعة الاستراتيجية الوطنية لتحقيق المساواة بين الجنسين 2020-2022، نتبين أن الخطة تتضمن (6) أقسام. حيث يحتوي القسم الأول على تقديم وتعريفات وتحديد المرجعيات الدولية والوطنية والأطراف ذوي العلاقة والشركاء المحتملين. ويتناول القسم الثاني تحليل الواقع من حيث السياق العام، والعوامل المؤثرة على تعزيز المساواة بين الجنسين، وتقييم النتائج المحققة للفترة 2017 - 2019. أما القسم الثالث فيوضح الرؤية القطاعية والأدوار ورسالة الوزارة، بينما يتناول القسم الرابع الأهداف الاستراتيجية والنتائج المتوخاة، ويعدد أبرز التدخلات ومؤشرات قياس الأداء. ويتوقف القسم الخامس عند الأهداف الاستراتيجية وصلتها بأجندة السياسات الوطنية وغايات التنمية المستدامة. ويتضمن القسم السادس

بيان الموازنة المقدره لتنفيذ الخطة من حيث برامج الموازنة الحكومية والموارد المتاحة للقطاع للأعوام 2020 - 2022.

ومن الملاحظ ان أقسام الاستراتيجية قلت، حيث كانت في خطة 2017 - 2022 عشرة أقسام، بينما في الجديدة ستة أقسام، حيث جرى تجاوز الأقسام المتعلقة ببيان سياسة البرامج الخاصة بالوزارة وخطة العمل وخطة الإدارة. ورغم ذلك، فإن العناوين الأساسية لمحتوى الخطة لم تتغير، وحتى الحجم بقي متقاربا، حيث كانت الخطة الأصلية بواقع (72) صفحة، بينما جاءت الجديدة بواقع (66) صفحة.

أما بالنسبة لتسمية الخطة، فيلاحظ أنه بينما كانت خطة 2017 - 2022 معنونة ب "الخطة الاستراتيجية عبر القطاعية لتعزيز المساواة والعدالة بين الجنسين وتمكين المرأة"، فإن الخطة الجديدة المحدثة اقتصرت على عنوان تعزيز المساواة بين الجنسين، وجاءت تحت عنوان "الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز المساواة بين الجنسين". وتبرر الوزارة ذلك، بهدف تعزيز "الغاية النهائية للاستراتيجية وهي المساواة بين الجنسين" (وزارة شؤون المرأة، يناير 2020: 3). لكن المسألة الملفتة للنظر، أن المضمون لم يتعدل جوهريا، حيث بقي يتناول المسائل الثلاث، المساواة والعدالة والتمكين، بنفس المعالجة السابقة، بل ان الخطة تكرر ذات التسمية التي تشمل المساواة والعدالة والتمكين في أكثر من موضع وهي تتحدث عن الخطة الجديدة، كما في الصفحات 49، 55، و62. كما وتذكر المسائل الثلاث على لسان المشاركين في عملية التخطيط ممن أجريت معهن/م المقابلات أيضا (ويستخلص من ذلك أن الخطة الحالية نسخت السابقة دون التمعن في المضمون، انشادا لتقديم الخطة سريعا لمجلس الوزراء، الذي أصدر تعليمات لتحديث الخطط والاسراع في تقديمها من أجل التمكن من اعداد موازنة عام 2021 التي تبدأ في نيسان/ أبريل (وزارة شؤون المرأة، يناير 2020: 5). وتذكر الخطة الوطنية عبر القطاعية 2017-2022 إلى

أنها عدلت لتشمل 6 سنوات بدلا من 3 سنوات ولكن اعداد الموازنات يتم كل 3 سنوات (2017-2019)،
2020-2022) (وزارة شؤون المرأة، 2018: 4). ومن الواضح أن التعديل الحكومي في 3 أيلول/ سبتمبر
2019 لعب دورا في ذلك، حيث اعتمدت الحكومة الثامنة عشرة خطة تنموية جديدة (الانفكاك من الاحتلال
والتنمية بالعناقيد)* اطلقتها في أيار/ مايو 2019، واطلقت عملية تحديث الخطط بتاريخ 29 تشرين أول/
أكتوبر 2020، طالبة الاسراع في تحديث الخطط حتى تستطيع تقديمها ل "الشركاء الدوليين" كما تؤكد
وثيقة الخطة الوطنية للتنمية الصادرة عن مكتب رئيس الوزراء في ص 22. وكان قد عقد اجتماع تمهيدي
لهذه الغاية في مقر وزارة شؤون المرأة بتاريخ 17 شباط/ فبراير 2020 بحضور خبيرة برامج ودعم قضايا
النوع الاجتماعي في الاتحاد الأوروبي (من ملاحظات الباحثة التي شاركت في الاجتماع بصفتها رئيسة
وحدة النوع الاجتماعي في وزارة العدل/ ملحق رقم 1). ومن المهم الاشارة هنا الى أن خطة التنمية الحكومية
الجديدة وضعت مجموعة من المرتكزات للتحديث، وطلبت من وزارة شؤون المرأة وبقية الجهات الرسمية
المشاركة في عملية تحديث الخطط أن تلتزم بها، ومنها "التزامات دولة فلسطين تجاه المعاهدات والاتفاقيات
الدولية" (مكتب رئيس الوزراء/ الخطة الوطنية للتنمية 2021-2023: 21) مركزة في الأولويات والسياسات
العامة على الالتزام بتنفيذ أجندة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2030 (مكتب رئيس الوزراء/ الخطة
الوطنية للتنمية 2021-2023: 49). ومن المعروف أن أجندة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2030
تركز في الهدف الخامس على المساواة بين الجنسين، وهو ما أكدته بدورها "الاستراتيجية الوطنية عبر

-
- الانفكاك من الاحتلال والتنمية بالعناقيد هي خطة تنموية جديدة للحكومة الفلسطينية للأعوام 2021-2023، وهي، كما جاء في الخطة، مفهوم جديد للتنمية يتيح الاستفادة من الميزة التنافسية لكل محافظة وتعظيم هذه الميزات من الناحية الاقتصادية على أساس التكامل وبما يصب في الانفكاك عن الاحتلال، وتعني تحزيم الجغرافيا الفلسطينية وما عليها من نشاط اقتصادي ومؤسسي وتعليمي وغيره من عناقيد مترابطة، من أجل الوصول إلى الهدف الوطني العام ومساهمة الجميع في تحقيقه بمشاركة جميع شركاء التنمية وهم الحكومة والهيئات المحلية والقطاع الخاص والأهلي والجامعات والمانحون (دولة فلسطين/ مكتب رئيس الوزراء/ الخطة الوطنية للتنمية 2021-2023).

القطاعية للمساواة بين الجنسين 2020-2022" (وزارة شؤون المرأة، يناير 2020: 9). ويبدو ان التركيز على موضوع المساواة واستبعاد العدالة والتمكين من التسمية، له علاقة بالتغيير الذي طرأ على وزارة شؤون المرأة، حيث تولت مسؤوليتها الدكتورة آمال حمد بديلا للدكتورة هيفاء الأغا، ورغم أن كليهما من قطاع غزة، إلا أن وزارة المرأة في غزة، التي شاركت سابقا في وضع خطة 2017-2022، لم تشارك في تحديث الخطة حسبما ذكرت أميرة هارون الوكيل المساعد لوزارة شؤون المرأة في غزة (أميرة هارون، 22، 2022/2/23، مقابلة شخصية). ومن الواضح ان تغييب وزارة المرأة عن المشاركة في تحديث الخطة يرجع الى الانقسام السياسي والخلاف الحاد بين المجموعات النسوية التابعة للسلطة والعلمانيات اللواتي تمثلهن وزيرة شؤون المرأة الجديدة، وهي من غزة، مع النسويات الاسلاميات اللواتي تمثلهن حماس وتعتبر وكالة الوزارة في غزة، أميرة هارون، من منظراتها. ومن المعروف أن اتجاه الحركة النسوية الاسلامية المسيطر في غزة، يركز على دور المرأة الوطني التحرري واحتياجاتها العملية، وخاصة تمكينها في مجالات التعليم والعمل وتحسين مستوى المعيشة، وهو أقرب إلى نهج المرأة في التنمية (WID) رغم عدم وجود خلفية ليبرالية له (جاد، 2008، 2014). وهكذا فإن التواءم مع شروط وأجندات دعم الممولين ومع الاتفاقيات والمواثيق الدولية، كان دافعا أساسيا في التحديث السريع للخطة، وهو بمنحاه النيوليبرالي يعفي الدولة/السلطة من مسؤولياتها في التمكين والرعاية، وإن تغيير تسميتها منسجم مع السياسات العامة الرسمية الملزمة بأجندة التنمية المستدامة 2030، وقد لعب تغيير الحكومات وشخص الوزراء دورا في ذلك، إلى جانب غياب مساهمة الاتجاه الاسلامي النسوي في صياغة الخطة المحدثة.

2.5 المرجعيات القانونية للخطة

أ. جرى إعادة ترتيب في المرجعيات الوطنية والدولية التي تستند إليها الوزارة والشركاء في الفريق الوطني، حيث كان الترتيب في خطة 2017 - 2022 يعطي الأولوية للمرجعيات الدولية وفي مقدمتها اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة "سيداو" لسنة 1979، ويتدرج بها وصولاً إلى الوثائق والقرارات الوطنية وآخرها (رقم 11) وثيقة حقوق المرأة الفلسطينية لسنة 2008 (وزارة شؤون المرأة، 2018: 10-12). وقد تم قلب الترتيب في الخطة الجديدة 2020 - 2022 ليبدأ بوثيقة اعلان الاستقلال ومن ثم بقية الوثائق الوطنية وصولاً في النهاية إلى الموثيق والاتفاقيات الدولية وآخرها (رقم 11) أهداف التنمية المستدامة 2030 (وزارة شؤون المرأة، 2020: 8-9). وقد أدى هذا المنحى إلى موجة نقد واسعة من قبل أصحاب الفكر النسوي الإسلامي وخاصة المحسوبين على حزب التحرير الإسلامي، وحتى من بعض العلمانيين، أصحاب وجهة نظر معارضة لسمو الاتفاقيات الدولية على القانون والتشريع الوطني وخاصة أن السلطة وافقت على الانضمام لتلك الاتفاقيات دون أي تحفظات. ويبدو أن التعديل قد جاء بعد أن احتدم الجدل في الساحة الفلسطينية حول مكانة ودرجة سمو الاتفاقيات الدولية وعلاقتها بالدستور والقانون الوطني، والذي نتج عن ارتباك المحاكم الفلسطينية بشأن بعض الدعاوى المرفوعة إليها بشأن مدى انطباق أو عدم انطباق القانون الفلسطيني على الكيانات العاملة في دولة فلسطين كوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الأوروا، التي رفعت عليها قضية في محكمة جنين لمقاضاتها بسبب إهمالها لحقوق اللاجئين وتقصيرها في أداء مسؤوليتها المترتبة عليها بموجب ولايتها القانونية الدولية تجاه اللاجئين الفلسطينيين (وحدة القانون الدستوري بجامعة بير زيت، 2017)، وكذلك النقاش الذي دار حول اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة "سيداو" وعدم التحفظ على

بعض الأمور فيها كما فعلت دول عربية أخرى، وبينما طالب جزء من الحركة النسوية الفلسطينية نشر المصادقة على "سيداو" في الجريدة الرسمية لتصبح سارية المفعول ولها صفة سمو على القانون الوطني، والمطالبة بالترام دولة فلسطين بتعديل القوانين والتشريعات الوطنية وخاصة قانون العقوبات وقانون الاحوال الشخصية وقانون العمل واصدار قوانين جديدة غير تمييزية بما ينسجم مع اتفاقية "سيداو" وكذلك المصادقة على البروتوكول الاختياري للاتفاقية، عارض ذلك جزء آخر وخاصة من الاتجاهات الاسلامية المحسوبة على حزب التحرير تحديداً، والذي استطاع أن يجيش معه حراكا عشائريا داعما له وخاصة في محافظة الخليل (الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية والإئتلاف الأهلي النسوي لتطبيق اتفاقية "سيداو" في دولة فلسطين تحت الاحتلال، 2018: 4، 20، 29، 32، 33). ولم تحسم السلطة أمر نشر اتفاقية "سيداو" في الجريدة الرسمية، ولجأ وزير العدل لطلب تفسير من المحكمة الدستورية حول مكانة الاتفاقيات الدولية لحقوق الانسان من الدستور الفلسطيني والقوانين والتشريعات الوطنية، فناقشته المحكمة وتم حسمه بقرار صادر عنها رقم 2017/4، ويقضي بأن سمو في التشريعات الوطنية هو لوثيقة إعلان الاستقلال يليها بمرتبة أدنى القانون الأساسي للسلطة، أما الاتفاقات والمعاهدات الدولية فهي تعلق على التشريعات الوطنية الداخلية العادية بعد المصادقة عليها ونشرها بالجريدة الرسمية، وإن من واجب دولة فلسطين مواءمة قوانينها وتشريعاتها مع الاتفاقيات الدولية بما لا يتعارض مع الهوية الوطنية والدينية والثقافية للشعب الفلسطيني. وأكدت المحكمة الدستورية هذا الرأي في قرار لاحق بتاريخ 12 آذار (مارس) 2018 (دولة فلسطين/ المحكمة الدستورية العليا، 2018: 87، 93، 94).

ويمكن الاستنتاج من اقدام المحكمة الدستورية على اتخاذ هذه القرارات واعطاء هذا التفسير، أن السلطة الفلسطينية قد باتت محرجة أمام ضغط الحركة النسوية المطالبة بنشر الاتفاقيات الدولية في الجريدة الرسمية لتصبح سارية المفعول وتسمو على القوانين والتشريعات الوطنية التمييزية، وأمام ضغط الشارع والاسلاميين والحراك العشائري أيضا، وموقف بعض الموالين للسلطة من أصحاب الفكر والثقافة التقليدية، ولذا جاءت القرارات والتفسيرات وسطية.

ب. ولكن من الملاحظ أنه رغم إعادة ترتيب المرجعيات، وتأكيد سمو وثيقة إعلان الاستقلال، ظل المنحى العام في الخطة، كما في السابق، يركز على مواءمة القوانين والتشريعات مع الاتفاقيات والمواثيق والقرارات الدولية، دون نكر لعدم تعارض ذلك مع الهوية الوطنية والدينية والثقافية للشعب الفلسطيني، كما قررت المحكمة الدستورية، وتحديدا بالنسبة للمرأة مع مبادئ واحكام اتفاقية "سيداو". ويبدو جليا ان قرارات المحكمة الدستورية المشار اليها لم تؤد إلى حسم خيارات المخطط الفلسطيني وأصحاب القرار في السلطة، وظل السلوك أقرب إلى "التحفظ" على الاتفاقيات الدولية، أي محاكاة لسلوك بعض الأنظمة العربية والاسلامية ودول أخرى، التي تحفظت على بعض البنود في اتفاقية "سيداو" لتعارضها مثلا مع الشريعة الاسلامية، وخاصة في تضمين الدساتير نص عن المساواة الكاملة وازالة اي شكل من اشكال التمييز في القوانين والتشريعات الوطنية في اي مجال، أو ما يتعلق بأي تعارض مع الشريعة الاسلامية وأحكامها، وخاصة قضايا الزواج والعلاقات الأسرية والملكية والميراث والقوامة والولاية وقضايا الانجاب من حيث عدد الأولاد والفاصل الزمني بينهم، وغير ذلك (منظمة العفو الدولية، 2004/11/3). وهو الأمر الذي كان من المفترض أن يتم قبل او اثناء الانضمام الى الاتفاقية (وحدة القانون الدستوري بجامعة بير زيت، 2017؛ نزال، 2018)، ناهيك عن أنه وحسب المادة (27) من اتفاقية فينا لقانون

المعاهدات لسنة 1969، لا يمكن للدول أن تتذرع بقوانينها الوطنية لمخالفة التزاماتها الدولية (جامعة منيسوتا، ب.ت)، وهذا الى جانب أن اتفاقية "سيداو" لم تنشر بعد في الجريدة الرسمية الفلسطينية حتى تصبح نافذة المفعول، وبالتالي لا يمكن الاحتجاج بها على المواطن أو أي شخص آخر (وحدة القانون الدستوري بجامعة بير زيت، 2017). وقد اعتبرت مؤسسة الحق في تقريرها المقدم للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة بشأن التقرير الرسمي الأولى لدولة فلسطين، أن قرارات المحكمة الدستورية وتفسيراتها هي بمثابة تحفظ عام على "سيداو"، وأنها تعني أنه لا يمكن تطبيق الاتفاقية فلسطينيا الا اذا تم اصدارها بقانون عن المجلس التشريعي أو قرار بقانون عن الرئيس الفلسطيني ونشرها في الجريدة الرسمية، وهو الأمر الذي لم يتم حتى الآن (مؤسسة الحق، حزيران 2018). وعليه فإنني اتفق مع ريماء نزال في حكمها على هذا التصرف الفلسطيني إزاء اتفاقية سيداو، فالانضمام للاتفاقية والمواءمة معها هو كالشبح، يحضر في الخطاب لإرضاء المجتمع الدولي والممولين، ويغيب في الممارسة والجوهر (نزال، 2018).

ت. بمراجعة المرجعيات القانونية للخطط الاستراتيجية القطاعية وعبر القطاعية بدءا من خطة عام 2007 وحتى الأخيرة 2020-2022، يتضح أن لتغير الحكومات وشخص الوزراء وقيمهم وانحيازاتهم، إضافة الى توجهات السلطة وتقديرات صاحب القرار فيها للظروف المحيطة، قد لعب دورا في تبديل وتغيير المرجعيات. وعلى سبيل المثال، فإن "وثيقة الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز المساواة والعدالة بين الجنسين وتمكين المرأة 2011-2014"، والتي صدرت في ظل الحكومة الثالثة عشرة ووجود الوزيرة ربيحة ذياب، التي قادت في السابق قبل قيام السلطة اطارا نسويا لحركة "فتح" كان لعمله طابعا وطنيا تحريريا، حددت المرجعيات أولا بوثيقة اعلان الاستقلال وبعدها القانون الأساسي وصولا

للوثيقة الحقوقية للمرأة لعام 2008، ولم تأت على ذكر الاتفاقيات الدولية ذات العلاقة بالمرأة كمرجعيات محددة، بل أدرجتها ضمن الاستراتيجية الوطنية للمرأة لعام 2007، ذاكرة اعتمادها على وثائق المؤتمرات الدولية والاقليمية ومنها "سيداو" (وزارة شؤون المرأة، 2012: 32). وتتضح الفروق والاختلافات أيضا من أصول وانتماءات وطبيعة عمل شخوص رؤساء الوزراء المتعاقبين: سلام فياض الذي جاء للسلطة كخبير للبنك الدولي، والدكتور رام الحمد الله رئيس جامعة النجاح الوطنية سابقا الأقرب للتكنوقراط الأكاديمي والمستقل سياسيا، والدكتور محمد اشتية، الذي جاء من أوساط الحركة الطلابية المناضلة في جامعة بير زيت زمن الاحتلال قبل قيام السلطة، والذي يشغل منصب عضو اللجنة المركزية لحركة "فتح" حتى الآن.

3.5 مصدر المعرفة بالتخطيط الجندي والاطر والمنهج التحليلي والتخطيطي المعتمد

1.3.5 حول فهم التخطيط الجندي ومصدر معرفته

في المقابلات مع من شاركوا/وا سابقا أو لا زلن/ يزلوا يشاركن/ ون في التخطيط الجندي الفلسطيني، تنوعت الاجابات حول تعريف التخطيط الجندي، ويبدو أن مستوى المعرفة بالتخطيط ودراسته والانشغال به والتجربة، لعبت دورا في التعبير عن فهمه وتعريفه. فتعرفه زهيرة كمال، أول وزيرة للمرأة الفلسطينية وممن ساهمن في وضع اللمسات الأولى للتخطيط الاستراتيجي الجندي في فلسطين، بأنه:

"التخطيط الذي يأخذ بعين الاعتبار قضايا واحتياجات النوع الاجتماعي للرجال والنساء، وبما يشمل التعرف على واقع المرأة والأدوار التي تلعبها واحتياجاتها والموارد المتاحة، مما يمكن من وضع السياسات لسد الفجوات الموجودة بين الرجال والنساء، وصولا للمساواة بين الجنسين".

وهذا يعني تركيز على مبدأ المساواة وليس العدالة والتمكين. وتعرفه هيفاء الأغا وزيرة شؤون المرأة السابقة بإنه: "هو التخطيط الذي يأخذ بعين الاعتبار النساء والرجال معا عند وضع القرارات و التشريعات والسياسات والبرامج في كافة الأمور

سواء السياسية والاجتماعية والإقتصادية"، أي بمنهج أقرب إلى تعميم منظور النوع الاجتماعي Mainstreaming. وأما أمين عاصي مدير عام التخطيط في وزارة شؤون المرأة فيعرفه بأنه: "التخطيط القادر على أن يتلمس احتياجات النوع الاجتماعي وتقديم الحلول المناسبة لجسر الفجوات بين الجنسين في شتى مجالات التنمية"، وهذا مفهوم أقرب في تركيزه على مسألة المساواة. ومن الواضح أن ممثلة هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة Unwoman (اليونيفيم سابقاً) إيناس مرجية، كانت الأكثر توضيحاً وشرحاً لمفهوم التخطيط الجندي، حيث عرفتته ب:

"أنه التخطيط المستجيب للنوع الاجتماعي، والمعبر عن تحليل السياق من منظور النوع الاجتماعي يستهدف رسم سياسات وتدخلات ووضع أولويات تعنى بتلبية احتياجات النوع الاجتماعي من خلال عدسة جندرية تواكب العملية في كل مراحلها من تشخيص وتحليل ورصد ومتابعة وتقييم، مما يجعله تخطيطاً مستمراً ويسعى لدمج النساء في كافة هذه المراحل".

وهذا فهم يركز على منهج تعميم النوع الاجتماعي Mainstreaming.

وأما ريما نزال عضو الامانة العامة للاتحاد العام للمرأة الفلسطينية منسقة الائتلاف الوطني لتنفيذ القرار 1325، فعرفتته بأنه:

"هو التخطيط الذي يأخذ في الاعتبار تأثير السياسات والبرامج على تحقيق التوازن بين الجنسين، والذي يحاول بصورة إيجابية معالجة أوجه عدم التوازن في العلاقات الجندرية. ويعني ذلك، ضرورة الأخذ في الاعتبار، عند التخطيط، الاختلاف في النوع. بعبارة أخرى، ضرورة أن تشمل عملية التخطيط مشاركة المرأة في جميع مراحل التخطيط للتنمية، وذلك ابتداء من مرحلة تحديد المشكلة، وتوجيه الأهداف. حتى تشمل التنمية لمواجهة مشاكل المرأة والرفع من مستوى حياتها الاجتماعية والاقتصادية" (نزال، 2021/9/4، مقابلة شخصية). وهذا فهم يدمج ما بين المساواة والتمكين.

وإجمالاً فإن موضوع عناية التخطيط الجندي بسد الفجوات بين الجنسين قد تكرر في اجابات المبحوثين/ات عن تعريف التخطيط الجندي، كما ويلاحظ أيضاً أن البعض انشد في التعريف لطبيعة عمله، حيث أشار

مأمون زيادة ومحمود الهبل، ممثلاً وزارة الداخلية إلى أنه التخطيط المعزز لدور النوع الاجتماعي داخل المؤسسة الأمنية، فيما أضافت منال أبو رمضان، مدير التخطيط في وزارة التنمية الاجتماعية، إلى التخطيط الجندي عنايته بالفئات الهامشية إلى جانب مراعاة النوع الاجتماعي، وأوضحت وزيرة التنمية الاجتماعية السابقة ماجدة المصري في التعريف أن هذا التخطيط باعتباره تطبيقاً لتعميم منظور النوع الاجتماعي يعنى بالمرأة بشكل خاص لأن المرأة هي محل وموضع الثغرات في البنية المجتمعية وقضية، أما اعتماد وشاح من مركز شؤون المرأة/غزة فاعتبرته بأنه التخطيط الذي يدمج النوع الاجتماعي في البرامج والأنشطة ووضع استراتيجيات تراعي النوع الاجتماعي في مختلف مجالات التنمية. وأما أميرة هارون ممثلة وزارة شؤون المرأة بغزة فركزت على ضرورة قيام التخطيط الجندي الاستراتيجي على منطلقات ومبادئ تحترم طبيعة المجتمع المسلم والفطرة التي جبلت عليها المرأة، أي اختلاف وظائفها عن الرجل تبعاً لطبيعتها البيولوجية مع مساواتها الانسانية به، والعمل بما يحقق النهوض بأوضاع المرأة والحماية الاجتماعية وصولاً لامرأة قوية ومجتمع مستقر وحصول المرأة على حقوقها. وهذا فهم يركز على التمكين والعدالة ولذا فهو أقرب لمنهج المرأة في التنمية WID. وهو ما يؤكد ما ذهب إليه اصلاح جاد حول اختلاف مناهج التعاوي مع قضايا المرأة من قبل النسوية الاسلامية في غزة، الأقرب في عملها إلى هذا المنهج (جاد، 2008، 2014).

أما بالنسبة لمصدر المعرفة بالتخطيط فإن ما نسبته 40% ممن أجريت معهن/م المقابلات أكد أن المصدر هو التجربة والخبرة التاريخية، فيما أكد ما نسبته أيضاً 40% أنه اكتسب المعرفة بالتخطيط من الدورات التدريبية، فيما عبر 20% عن أن المصدر هو الدراسة الأكاديمية ومراجعة الأدب العالمي المتعلق بقضايا الجندر. وفي هذا الإطار أشارت ايناس مرجية إلى مصادر محددة كنانة كبير وموزر وغيرها ممن كتبوا في التخطيط، فيما أشارت ماجدة المصري إلى الأدب والفكر الماركسي بحكم انتمائها وعضويتها ومكانتها القيادية

في الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، وذات الشيء ينطبق على ريماء نزال ذات الخلفية والانتماء اليساري. وأكدت هيفاء الأغا، وهي الحاصلة على الدكتوراه من جامعة هافارد في الولايات المتحدة الأمريكية، أنها تعرفت على التخطيط الجندري من اطلاعها على الأدب العالمي والاقليمي والمحلي. ومن الملفت للانتباه على صعيد مصدر المعرفة بالتخطيط وتلبية احتياجات النوع الاجتماعي ما قدمته كل من أميرة هارون وزهيرة كمال. فهارون راحت تشرح موقفها من طروحات الفكر النسوي ومدارسه المختلفة الليبرالية والنيوليبرالية والاشتراكية والاسلامية والتنويرية، موضحة انها مطلعة على مختلف المدارس، وتمثل نهجا خاصا ينطلق من الفكر الاسلامي القائم على احترام الفطرة، أي الأخذ بعين الاعتبار الاختلاف البيولوجي بين الرجل والمرأة، كما وضع سابقا، والمتاسب مع منشأ الحضارة والتسامح والقيم الاخلاقية، القائمة على العدالة، والذي يقود إلى إمارة قوية ومجتمع مستقر يضمن حقوق المرأة ودورها الفاعل في المجتمع بما يحافظ على الخصوصية الثقافية والقيم الأخلاقية والاجتماعية النابعة من الشريعة والعادات المجتمعية الاسلامية، مع الانفتاح على آراء الآخرين. وتؤكد هارون أن لديها ولدى من تمثل من نساء نهج يتفهم الحديث عن الجندر وأدوار النوع الاجتماعي وضرورات العمل لسد الفجوات الاقتصادية والاجتماعية والحقوقية، ولكن هذا المنهج لا يتفق مع النظرة النيوليبرالية للمساواة ولتمكين المرأة التي تركز على الفردانية، والجانب الحقوقي، وأشكال وأساليب العمل التقنية المعولمة، والتي لا تأخذ الخصوصية بعين الاعتبار. وتشير هارون إلى أن "تأثيرات الواقع الصعب الذي تعيشه المرأة الفلسطينية بغزة جراء الاحتلال والحصار، يُجبرها على دفع استحقاقات مركبة" تطال حقوقها في التنقل والتعليم والعلاج"، وأن هذا "الواقع الاجتماعي يُضيف معاناة للمرأة الفلسطينية مرتبطة بثقافة سلبية وعادات مُجحفة بحق النساء ومكانتهن"، ولذا فإن وزارتها "تقود مساعٍ لضمان وجود منظومة قانونية وحقوقية مُنصفة

للمرأة"، فضلا عن "سياسات تقرّها لتمكين النساء نفسيا واقتصاديا واجتماعيا" تأخذ بعين الاعتبار خصوصية الواقع المعاش.

أما زهيرة كمال فبينت كيف اكتسبت المعرفة بالتخطيط الجندي من تجربتها الغنية في الحركة النسوية منذ سبعينيات القرن الماضي، والتي بدأتها دون معرفة بالتخطيط الجندي، وراحت تتعرف عليه تدريجيا أثناء عملها في معهد معلمات المرأة في رام الله والتزامها وبقية المعلمات بالبرنامج التدريبي الميداني، الذي من خلاله تعرفن على واقع النساء واستمعن بشكل مباشر منهن في مواقع سكنهن في القرى والمخيمات لهمومن واحتياجاتهن ومطالبهن، والمختلفة من منطقة إلى أخرى ومن فئة إلى أخرى أيضا، وما استدعاه ذلك من تشكيل للجان وأطر نسوية تعنى بقضايا المرأة ودورها وحقوقها كلجان العمل النسائي، وما استدعاه ذلك أيضا من إنشاء مشاريع لتمكين النساء تلبية الأولويات. وقد دفعها كل ذلك للبحث في قضايا المرأة عبر الاطلاع على الأدب العالمي وخاصة الماركسي، فتعرفت على أطر ومناهج المرأة في التنمية والمرأة والتنمية والنوع الاجتماعي والتنمية، وعلى أطر التحليل والتخطيط الجندي المختلفة والممارسة في المؤسسات الدولية، وهو ما تعمق لديها بعد ذلك خلال عملها مع برنامج الأمم المتحدة للتنمية UNDP والتعرف على تجارب حركات نسوية عربية ودولية، والمزيد من القراءات المتعمقة والاطلاع على أطر التخطيط العالمية المعتمدة لدى المؤسسات الدولية، وصولا إلى امتلاك الاطار النظري حول التخطيط الجندي.

وبالنظر إلى ان من أجريت معهن/م المقابلات متفاوتات/ين بالعمر والتجربة والانتماء السياسي والفكري، كما ويختلفون في مكانتهم من فرق ولجان التخطيط والهيئات التي تعده وتشرف عليه، فالبعض مثل ناشطات نسويات وقيادات من المجتمع المدني جاءت للمؤسسة الرسمية ومثلت فعلا الفيموقرط الحامل لاستراتيجية اختراق السلطة السياسية للمطالبة بحقوق المرأة (جاد، 2014)، وآخرون هم موظفون مكلفون بالمهمة وخضعوا

لتأهيل وتدريب أكسبهم معرفة بالأطر التحليلية والتخطيطية الدولية المعتمدة من الجهات التي قدمت التدريب، وهي في معظمها جهات دولية كانت تتبنى نهج هارفارد كوكالة التنمية الأمريكية، أو نهج Moser و Kabeer كوكالة الأمم المتحدة للتنمية UNDP، والبنك الدولي، وباتت مؤخرًا تتبنى تعميم منظور النوع الاجتماعي، وهو ما طال بتأثيره أيضا من عمل مع هذه المؤسسات أو اطلع على أطرها ومناهجها المستخدمة، فإن ذلك يعني غلبة تأثير الأطر والمناهج النسوية المعولمة والحوكمة النسوية. ولعل التطور التاريخي في اكتساب المعرفة بالتخطيط الجندي يؤكد ان وجود النظرية وحده لا يكفي، بل يتطلب ايضا فحص ذلك بالممارسة كما تؤكد ويندي كيد وبارتكوفيسكي (2010). ومن الواضح من خلال تعريف التخطيط الجندي من قبل من اجريت معهن/م المقابلات أن ما نسبته 87.5% يتبنى منهج تعميم منظور النوع الاجتماعي، وبالتالي ثمة تأثير واضح لهذا الاطار النيوليبرالي المعولم على فرق التخطيط الجندي الفلسطيني. وإذ يستثنى من ذلك الاتجاه الاسلامي الذي عبرت عنه أميرة هارون، الا أن ما عبرت عنه لا يستبعد استخدام تعميم النوع الاجتماعي مع تكييفه لمتطلبات نهج المرأة في التنمية (WID) الطاغي على سياسة الاتجاه الاسلامي النسوي الفلسطيني (جاد، 2014). ويبدو الأمر ضروريا في الواقع الفلسطيني، حيث- كما تشير هارون، ثمة حاجة للإنصاف والعدالة ولتمكين النساء وخاصة المهمشات والفقيرات والمترنسات للأسر، ورفع مستوى وعيهم وتنظيمهم الاجتماعي وتعزيز انخراطهن في الحيز العام، على قاعدة التكامل ورفض السلطة الذكورية في العائلة، وضرورة تعميم الشورى في السلوك الاجتماعي، بعيدا عن الفردانية والاعترا ب، وبحيث يجري تعزيز دور النساء في التحرر الوطني، الذي يتطلب "وحدة الجماعة وتضحية الفرد". ولكن هذا الأمر الأخير، وكذلك ما ظهر من تركيز البعض على مسائل لها علاقة بالتمكين وبالمرأة في التنمية وخاصة فيما يتعلق بمسألة الإنصاف والعدالة

والمساواة، يؤكد ما ذهبت إليه Moser حول اختلاط نهجي المرأة في التنمية والجنس والتنمية في كثير من الأحيان لدى ممارسي التخطيط الجندي، والذي اتبعته هي نفسها، كما ذكر سابقا (Moser, 1993).

فيما أشارت ايناس مرجية لوجود اطار ومنهج تحليلي وتخطيطي جندي متمثل ب "تعميم النوع الاجتماعي Gender Mainstreaming"، وهو أمر منسجم مع كونها تمثل مؤسسة دولية، أكدت الوزيرة السابقة هيفاء الأغا:

"في الحقيقة وعلى حسب معرفتي بالواقع على الأرض فلا يوجد منهج تحليلي وتخطيطي استراتيجي جندي محدد معتمد لدى الوزارات او المؤسسات التابعة للسلطة الوطنية الفلسطينية وبالشكل المفروض ان يكون. لذا نجد ان هناك بعض المشاكل التي تواجه المرأة في العمل داخل المؤسسات الحكومية والدوائر الرسمية وهي اكثر وضوحا فيها من المشاكل الموجودة في مؤسسات المجتمع المدني".

ويأتي هذا القول من واقع التجربة، ليؤكد أن المرأة العاملة في مؤسسات السلطة، والتي قد تكون جزءا من البيروقراطية النسائية- الفيموقراط، تعاني من وجود معوقات لعملها ومن عقبات بسبب وجود عقليات تقليدية وثقافة ذكورية في أوساط قيادات السلطة وإداراتها العليا، وحتى من ضعف الوعي بحقوق النساء من بعض النساء العاملات أنفسهن. وهو ما يؤكد على أهمية تعبئة النساء للدفاع عن مصالحهن والضغط على أصحاب القرار المتنفذين، كما ويؤكد أن غياب منهج تحليلي وتخطيطي استراتيجي جندي فلسطيني، يدفع باتجاه التأثير بالمناهج المتبعة من قبل المانحين والمؤسسات الدولية الشريكة التي تمول عملية اعداد الخطط ويشارك خبراءها في الاشراف عليها، ومتابعة مدى انسجامها مع أحكام الاتفاقيات الدولية وتوصيات المؤتمرات والهيئات الدولية. وتقول ماجدة المصري:

"بتقديري ان المخطط الفلسطيني على المستوى الرسمي لا أساس فكري عنده لهذا الموضوع، ولذا فإنه يمكن أن يتأثر بضغوط الجهات المانحة".

ومن الواضح أن لهذا ما يسنده في الواقع، حيث أن غياب وجود وعي أو تصور فكري لمعالجة قضايا المرأة بناء على الظرف الملموس، يدفع إلى لجوء صاحب القرار الفلسطيني بالتخطيط الجندري للاستعانة بخبراء الوكالات الدولية والاعتماد على مناهج عملهم، وبالتالي القبول بأجنداتهم، وهو ما يؤكد الاستنتاج السابق عن دور هيئة الأمم المتحدة للمرأة في التأثير على سياسات صاحب القرار والمؤسسات المعنية بالتخطيط الجندري ومتابعة قضايا المرأة.

ونقول ربما نزال:

"في اعتقادي لا يوجد إطار مانع جامع لمنهج تخطيطي لكافة مفاصل التنمية في فلسطين يؤسس الى دمج وتأسيس مفاهيم وقضايا النوع الاجتماعي في الخطط والسياسات التنموية في فلسطين. هناك محاولات ولكنها ناقصة تحضر في قطاعات وتغيب في قطاعات، لذلك لا تكون النتائج شاملة وواضحة ومؤثرة وهذا بالضرورة انعكس على واقع المؤسسات الحكومية والاتحادات كذلك على عمل المنظمات الاهلية".

وتؤكد نزال بدورها، أنه نتيجة هذا النقص، يكون تأثير الأطر والمناهج المتبعة من الممولين والوكالات الدولية أكبر، حث يجري توجيه المشاريع والأنشطة إلى قطاعات محددة ومجالات عمل محددة، كمسائل حماية المرأة من العنف والدعم النفسي، ومسائل تدريبية مكررة لرفع مستوى الوعي والقدرات والمهارات، فيما قد تكون-كما تشير نزال، هناك حاجة للتركيز على قضايا أخرى تفرضها تطورات الصراع مع الاحتلال وتبعات انتهاكاته لحقوق الشعب الفلسطيني والمرأة تحديدا.

ومن الواضح ان منهج تعميم منظور النوع الاجتماعي هو المنهج المعتمد رسميا في التخطيط الجندي الاستراتيجي الفلسطيني، أما الحديث عن عدم وجود إطار محدد من قبل البعض، فمرده أن الممارسة الفلسطينية توضح ضعف القدرات والخبرات وغياب ارادة سياسية ومنهج مثابر في موضوع ازالة كافة أشكال التمييز ضد المرأة، وأن تبني تعميم منظور النوع الاجتماعي من قبل السلطة والجهات المعنية بالتخطيط جاء تلبية لشروط الجهات الداعمة والممولين أكثر منه كقناعة لدى أصحاب القرار . ويدفع هذا الحال بالجهات الرسمية صاحبة القرار بالتخطيط الجندي للاعتماد على خبراء المؤسسات الدولية، للقيام بتدريب الطواقم على الاطار الذي تتبناه وكأن الأمر قضية فنية يجب التدريب عليها دون اشراك حقيقي للنساء او اخذ مصالحهن المختلفة بعين الاعتبار، وهو ما يكرس كونه تخطيطا من أعلى ويبعده عن طابعه التشاركي المفترض الذي يراعي الخصوصية والظروف المعاشة.

2.3.5 الاطار والمنهج التحليلي والتخطيطي المعتمد رسميا

في مقابل مصادر المعرفة والآراء الشخصية المشار اليها، من الواضح أن المخطط الفلسطيني يعتمد على مصادر المعرفة الدولية وما بلورته من أطر تحليلية وتخطيطية، حيث تتحدث الخطة الوطنية عبر القطاعية لتعزيز العدالة والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة 2017-2022 وتحديثها لأعوام 2020-2022، عن اعتماد إطار ومنهج تعميم النوع الاجتماعي (Gender Mainstreaming). وعلى الرغم من ان الخطة تتضمن تضمين منظور النوع الاجتماعي في السياسات والاجراءات وآليات العمل، من أجل ما أسمته بمواجهة التحديات وسد الفجوات، الا انها تبتعد عن المساس بهياكل السلطة والقوة المسيطرة، حيث لا يظهر التحليل أي بعد طبقي ويكتفي التخطيط بذكر اهداف استراتيجية وسياسات عامة وتدخلات لا تستدعي اعادة الاعتبار للتححر الوطني في ظل الخطر على وجود الشعب الفلسطيني جراء صفقة القرن وسياسات الاحتلال وتهويد

القدس ومخطط الضم، كما يذكر في خطة 2020-2022. بل وتكتفي الخطة بالقول أن الأمر "يتطلب التزام الدول الاطراف بالعمل على انهاء الاحتلال الاسرائيلي وتطبيق قرارات الشرعية الدولية باقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس وحق اللاجئين في العودة بناء على القرار 194، والمساهمة في تمكين المجتمع الفلسطيني بمؤسساته الحكومية وغير الحكومية بتحقيق الاجندة التنموية" (وزارة شؤون المرأة، 2020: 15). ومن الملاحظ ان الخطة تهتم بصياغة اهداف استراتيجية وسياسات وتدخلات تركز على ما يمكن اعتباره قضايا غير مسببة، مثل تبني تشريعات عادلة وزيادة مشاركة المرأة في مراكز صنع القرار ومأسسة قضايا المساواة والعدالة وتعزيز مشاركة المرأة في القطاع الاقتصادي وتحسين نوعية الحياة للأسر الفقيرة والمهمشة (وزارة شؤون المرأة، يناير 2020: 44). وفي البحث عن جذر هذا التوجه، نجد أن الخطة العامة الأساسية التي انطلقت منها الاستراتيجيات الجنديرية الفلسطينية الأخيرة، ألا وهي أجندة السياسات الوطنية 2017-2022، تؤكد التزامها بالمرجعيات الدولية ومؤشراتها، التي تسعى دولة فلسطين إلى إحراز تقدم مستمر على ضوءها. وقد تشمل مؤشرات البنك الدولي للحكومة، ومؤشرات الأمم المتحدة للتنمية البشرية ومؤشرات أهداف التنمية المستدامة (دولة فلسطين، 2016). ويؤكد هذا ما حذرت منه Wieringa (2016) من انحراف التخطيط عن اهدافه الجوهرية واتخاذها منحى اصلاحي ونيوليبرالي وتقني وفني. ويتضح ذلك بشكل جلي مع تركيز الخطة على وجود مصفوفة لاهداف الاستراتيجية والتدخلات والنتائج ومؤشرات قياس، واقصار التدخلات على قضايا ذات علاقة برفع مستوى الوعي والتمكين الاقتصادي وبناء القدرات وتعزيز المهارات والقيام بحملات وتوطين المفاهيم والمصطلحات (وزارة شؤون المرأة، 2020: 46-57)، ونظرا لأن التخطيط الجندي الفلسطيني يشهد انفصاما بين النظرية والتطبيق العملي- كما أكدت هيفاء الأغا وزيرة شؤون المرأة السابقة (هيفاء الأغا، 2022/2/23، مقابلة شخصية)، فإنه يمكن الاستنتاج أن الخطة أقرب للتحليل والاستخدام التقني والفني. وهو ما يؤكد فعلا

على الطابع الاحترافي والتقني وغير السياسي لاطار ومنهج تعمم منظور النوع الاجتماعي، وأنه يكرس عمليا منحى تخطيطي من أعلى إلى أسفل (Moser, 2014)، بحيث يمكن أصحاب القرار ومسؤولي التخطيط من ضبط السياسات الجندرية والاجراءات والتدخلات المتبعة، كي لا تضر بنهج السياسة المتبع ومنحاه القائم على أساس الالتزام والارتباط بعملية السلام والتعايش مع الاحتلال، وبتلبية توجيهات وتوصيات المؤسسات الدولية، وبالحرص المعلن عن الالتزام بمواءمة الاستراتيجيات والسياسات الوطنية مع الاتفاقات والمعاهدات الدولية.

من الملفت للنظر أن المعالجات في الخطة الاستراتيجية لتعزيز المساواة بين الجنسين 2020-2022 تكاد تقتصر على الضفة الغربية، فيما يهمل قطاع غزة ولم يوفر القائمون على الخطة أية معطيات تتعلق بالتدخلات في غزة والموازنات اللازمة لذلك، ناهيك عن عدم أخذ خصوصية غزة بعين الاعتبار. ومن الجدير بالإشارة إليه على هذا الصعيد، أن الرؤية والرسالة المصاغة من المخطط الفلسطيني صاحب الخطة المحدثة للأعوام 2020-2022، تختلف عن تلك المتبعة من قبل القائمين على التخطيط الجندري في قطاع غزة. ففي الخطة الرسمية 2020-2022 جاء أن رؤيتها تقوم على الوصول إلى "مجتمع فلسطيني يتمتع فيه النساء والرجال والفتيات والفتيان بحقوق المواطنة والفرص المتساوية، في المجالين العام والخاص"، وأن رسالتها تقوم على سعي وزارة شؤون المرأة والمؤسسات الشريكة "من أجل تحقيق الحياة الكريمة لجميع الفلسطينيين من الرجال والنساء والفتيان والفتيات"، عبر "تمكين المرأة" كغاية ووسيلة "لتحقيق الاستقلال والأمن والرفاه للأسرة والمجتمع في مجتمع ديمقراطي تسوده العدالة الاجتماعية"، باعتبار أن "أساس الديمقراطية هو الوصول إلى انهاء الاحتلال الاسرائيلي ومسائلته دولياً على جرائمه المختلفة، وقيام الدولة الفلسطينية المستقلة كاملة السيادة تعزز الاستثمار في كافة المواطنين والمواطنات من أجل تحقيق تنمية عادلة ومستدامة تساهم في توسيع خيارات الناس ويشارك فيها ويحصد ثمارها جميع أفراد المجتمع" (وزارة شؤون المرأة، 2020: 43)، بينما جاء في

"التقرير السنوي لانجازات وزارة المرأة لعام 2021" الصادر عن وزارة شؤون المرأة في غزة، أن رسالة الوزارة تتمثل ب "تمكين وتعزيز المرأة لتشارك وتسهم في بناء وتنمية الوطن الفلسطيني وترسيخ مجتمع مدني تحكمة القيم الاسلامية والوطنية" وأن استراتيجيتها تتمثل ب "النهوض بالمرأة الفلسطينية وصقل وإطلاق قدراتها من خلال تحفيزها ودعمها وتمكينها للمشاركة في بناء المجتمع الفلسطيني، كذلك تسعى الوزارة إلى تطوير أدوارها وضمان حقوقها والدفاع عن مصالحها من خلال برامج ومشاريع تهدف إلى تعزيز روح الانتماء وتنمية الشخصية وترسيخ الثقة بالنفس وتهدف أيضا إلى تمكينها اقتصاديا وفكريا" (وزارة شؤون امرأة-غزة، 2021).

يشير هذا الاختلاف، في الرؤى والمناهج والمعالجات، إلى عمق الانقسام القائم في النظام السياسي الفلسطيني، وعمق التخطيط الفلسطيني القائم على المركزية التي لا تأخذ خصوصيات الأقاليم والمناطق الجغرافية بعين الاعتبار، والمفتقد للإرادة السياسية التي تدرك احتياجات البلد وتعد العزم على تحقيق أهدافه التنموية بتوازن وشمولية (قسيس، 2014).

وإذا ما أخذ بعين الاعتبار، كما ذكر في بداية هذه الدراسة، ان النهج الطاغي في التعامل مع قضايا المرأة والتنمية في غزة هو نهج المرأة في التنمية (WID) بينما النهج المتبع من قبل وزارة المرأة في الضفة هو نهج النوع الاجتماعي والتنمية (GAD)، فإن التخطيط الاستراتيجي المعتمد، وبغض النظر عن النوايا، يصب في تكريس الانفصال بين غزة والضفة، وخاصة ان هذا السلوك يقابل بمثل له من قبل "حكومة حماس" التي ظلت مسيطرة على ادارة قطاع غزة بعد عام 2007، وتديره من خلال لجنة متابعة ادارية حكومية من وكلاء الوزارات في غزة، واستنادا الى سياسات وتشريعات وقوانين يختلف الكثير منها عما هو معمول به في الضفة الغربية، ناهيك عما أدى إليه الانقسام من انفصال مؤسساتي واختلاف النظام السياسي والسياسات التنموية وتعمق الفجوة بين الضفة الغربية وقطاع غزة، والذي ازداد وتفاقم بسبب الحصار الاسرائيلي المفروض على غزة،

ونتيجة الحروب الاسرائيلية المدمرة على القطاع، التي أدت إلى تدمير البنى التحتية وممتلكات الأفراد والمنشآت الاقتصادية، وسببت زيادة المعاناة والفقر والبطالة (حرب، 2020؛ جاد الله، 2019).

ومن الواضح أن للانقسام السياسي تأثير سلبي واضح ليس فقط على التخطيط الاستراتيجي الجندي الفلسطيني، بل وعلى مجمل سياسات وأولويات السلطة الفلسطينية تجاه قضايا المرأة.

وفي هذا المجال يؤكد تقرير الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية والإئتلاف النسوي الأهلي لتطبيق اتفاقية "سيداو" في دولة فلسطين تحت الاحتلال، المقدم عام 2018 للجنة المعنية بمناهضة كافة أشكال التمييز ضد المرأة "سيداو"- جنيف، أن الانقسام السياسي الفلسطيني منذ عام 2007 "عكس نفسه سلبياً على أوضاع النساء، مما أدى الى تراجع قضايا النساء في أولويات الدولة" (الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية والإئتلاف النسوي الأهلي لتطبيق اتفاقية سيداو في دولة فلسطين تحت الاحتلال، 2018: 6).

ويشير التقرير؛ على سبيل المثال، أنه ومنذ الانقسام تم إصدار نحو 770 من المراسيم والقرارات بقانون من قبل رئيس دولة فلسطين وأغلبها غير ذات صلة بحقوق النساء، باستثناء عدد قليل أبقى على مستوى المساواة غير الرسمية، وهو ما يؤشر إلى "أن قضايا النساء والفتيات وتوفير الحماية اللازمة لهن لا تتدرج ضمن أولويات والتزامات دولة فلسطين". كما ويشير التقرير إلى ان الانقسام ترك بصماته أيضاً في عدم اقرار وتوحيد القوانين ذات الصلة الوثيقة بقضايا النساء وحقوقهن، وخاصة قانوني الاحوال الشخصية والعقوبات (الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية والإئتلاف النسوي الأهلي لتطبيق اتفاقية سيداو في دولة فلسطين تحت الاحتلال، 2018: 6).

4.5 مدى مراعاة التخطيط الجندري للسياق الفلسطيني الخاص والاحتياجات والأولويات

1.4.5 مدى الانسجام مع الخصوصية والسياق

يجمع كل من تمت مقابلته من عينة الدراسة أن هناك خصوصية فلسطينية وهي تؤثر على واقع التخطيط الجندري في فلسطين. فنقول هيفاء الأغا:

"ان المشكلة الكأداء التي تواجهنا وعلى جميع المستويات والأصعدة هي الإحتلال الإسرائيلي الذي يؤثر سلبا على جميع مناحي الحياة السياسية والإقتصادية والإجتماعية. فممارساته التعسفية من اعتقالات للجنسين رجال ونساء واعاقة التحرك داخل مدن وقرى الضفة او المنع من السفر لكثير من المواطنين من الجنسين بالإضافة الى الإعتقالات والقتل والتهمير وتجريف الأراضي الزراعية او الإستيلاء عليها كل هذه تعيق تنفيذ الخطط الإستراتيجية التي تضعها المؤسسات سواء الخطط الجندرية او أي خطط تنموية تطويرية اخرى".

ورغم هذا الاعتراف بتأثير الاحتلال السلبي، إلا أن الأغا لا تذكر كيف يعالج التخطيط الجندري هذه المشكلة، وما إذا كان ذكرها والتأكيد عليها يجري التعامل معه كمبرر لتغطية على فشل التخطيط. ولعل هذا ما توضحه ريماء نزال، كقيادية نسوية يسارية. تنتقد وتعارض سياسات وممارسات السلطة، حيث تركز على كيفية تعامل القيادة الفلسطينية مع الخصوصية في استراتيجيات التنمية، مؤكدة على عدم انتهاجها للوجهة الصحيحة للصراع مع الاحتلال، وفشلها أيضا في تجاوز الانقسام الذي يؤثر على كل مناحي الحياة، حيث تقول:

"لا شك أن غياب الاستراتيجية الواضحة عن نهج وأداء القيادة الفلسطينية على مدى العقود الماضية قد جلب نتائج كارثية على الشعب والقضية الوطنية، وكان من بين أهم عوامل التراجع والإخفاقات التي منيت بها الثورة الفلسطينية، والغريب أن الجماهير الفلسطينية التي تضم خيرة العقول والكفاءات والمفكرين، والقيادة السياسية صاحبة التجربة المبررة والخبرة الطويلة، لم تتوصل لصياغة استراتيجية شاملة بعيدة المدى، بحيث توجه الصراع بالاتجاهات الصحيحة، وتقرب ساعة النصر، أو على الأقل تقلل

من حجم الخسائر . وبالتالي هذا الواقع السياسي انعكس على الواقع الاقتصادي والاجتماعي فكل خطط التنمية في فلسطين يعيقها الاحتلال وساهم فيها أيضا الانقسام الفلسطيني مما انعكس على كل مناحي حياة الفلسطيني رجالا ونساء .

أما امين عاصي، ومن موقعه في وزارة المرأة، فيتناول تأثير الاحتلال من زاوية انعكاس نتائج سياساته المتبعة واجراءاته على أولويات المخطط الفلسطيني وعلى قدرة المؤسسة الفلسطينية على تنفيذ الخطط والبرامج، فيقول:

"واقع الاحتلال يؤثر على أي نوع من التخطيط، ولكن الاحتلال بشكل رئيسي يحد ويعيق من عدة نواحي: تبدل الاولويات الناتجة عن سياسات واجراءات الاحتلال والتي تحد من قدرة العمل على الارض لتنفيذ السياسات والوصول الى مصادرنا الطبيعية المتاحة لتوظيفها، وكذلك المعوقات والاجراءات التي يضعها أمام مجتمعنا لاسيما في المناطق "ج".

ومن جانبها تعتقد أميرة هارون، أن تأثير وتبعات الاحتلال والحصار كبيرة على المرأة الفلسطينية، وهي تقاوم من وضعها الصعب، مما يضطرها لدفع استحقاقات مركبة". وبيّنت هارون أن الحروب الاسرائيلية المتتالية على الشعب الفلسطيني وخاصة على قطاع غزة فاقمت من وضع النساء الفلسطينيات، حيث نتج عنها دمار هائل شمل هدم واسع للبيوت وتشريد للعائلات، وهو الى جانب الحصار المستمر منذ عام 2007، نجم عنه تدهور كبير في الأحوال الاقتصادية والمعيشية، حيث ازدادت البطالة وحالات الفقر المدقع، التي تُلقى بظلال سلبية على المرأة التي تُدير شؤون الأفراد والأطفال، ويقع على عاتقها مسؤولية توفير الاحتياجات الأساسية للمنزل، ما يشكّل ضغوطا مضاعفة عليها". وأما في الضفة الغربية، فإن المرأة تعاني، بحسب هارون، من أشكال قاسية من العدوان الإسرائيلي، جرّاء الانتهاكات المتعددة، ومنها التهجير القسريّ أو سقوط شهداء وجرحى وأسرى في صفوفهن. وتضيف هارون الى هذا الواقع الدور السلبي للانقسام على العمل للنهوض بأوضاع المرأة. وبناء على هذا الواقع، توضح هارون، أن وزارة شؤون المرأة في غزة تأخذ هذا الواقع بعين الاعتبار،

وتعمل بسياسات وبرامج وتدخلات على كافة الصعد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والنفسية والتشريعية من أجل معالجة قضايا المرأة.

وبمراجعة الوثائق ومقارنتها مع ما وضحته المقابلات حول مدى انسجام التخطيط الجندي المتبع مع السياق الفلسطيني الخاص، نستطيع أن نسجل الملاحظات التالية:

أ. في توضيح السياق العام لمراجعة الخطة الاستراتيجية السابقة 2017-2022 ووضع الخطة

الاستراتيجية الجديدة 2020-2022، يلاحظ ضعف تحليل السياق في استراتيجية 2017-2022

واقصره على تشخيص تأثيرات النمو السكاني والوضع الاقتصادي ومسائل الفقر والعنف ضد

المرأة، فيما يجري حديث عام عن تأثير سياسات الاحتلال وانتهاكاته لحقوق الانسان الفلسطيني

وكذلك عنف المستوطنين ضد المواطن الفلسطيني (وزارة شؤون المرأة، 2018: 8-9). أما في

استراتيجية 2020-2022 فيجري إعطاء أولوية للشق السياسي والمتمثل بصفحة القرن وسياسات

الاحتلال الاستعمارية وانتهاكاته لحقوق الانسان الفلسطيني وحقوق المرأة، ومخططاته لتهويد القدس

وضم الأغوار. كما وتجري الإشارة في السياق لتأثيرات تلك السياسات والإجراءات الاحتلالية على

النساء في القدس والريف الفلسطيني والمناطق البدوية وقطاع غزة المحاصر وعلى الأسيرات

الفلسطينيات في سجون الاحتلال وعلى اللاجئات الفلسطينيات (وزارة شؤون المرأة، 2020: 15-

16). ولا شك أن هذا يعتبر تطوراً في التحليل. لكن ورغم هذا التركيز والتطور، ووضع موضوع

الاحتلال وسياساته في مقدمة الحديث عن السياق العام، فإن ذلك لم يعكس نفسه على الأهداف

الاستراتيجية للخطة والسياسات المرسومة والتدخلات المطلوبة، حيث ان خطة الوزارة خلت من أي

تدخلات لاخذ السياق السياسي والوطني العام بعين الاعتبار، وتم اقتصار التدابير المؤسساتية

والتوجهات على وضع الخطة الوطنية لتنفيذ القرار 1325 موضع التنفيذ للمطالبة بحماية المرأة ورصد وتوثيق انتهاكات الاحتلال ومساءلته (وزارة شؤون المرأة، 2020: 47)، وذلك دون ربط تنفيذ هذا القرار بالتوصية رقم (30) لاتفاقية سيداو التي تؤكد انطباقه على حالة النساء تحت الاحتلال. ومن المعلوم بان القرار 1325 ورغم أهميته، إلا انه لا يتحدث عن النساء في حالة الاحتلال الأجنبي، وقد دلت التجربة على صعوبة قبول الأمم المتحدة لأية مشاريع قرارات فلسطينية لإدانة الاحتلال ومساءلته ومعاقبته، ناهيك عن أن دولة الاحتلال لا تعير أهمية لتلك الشكاوى وتجد دعماً وانحيازاً كبيراً من جانب الإدارة الأمريكية، التي استخدمت وتستخدم حق النقض "الفيتو" في مجلس الأمن ضد أية قرارات تدين سياسات وممارسات دولة الاحتلال أو تدعوها لتطبيق قرارات الشرعية الدولية، وقد مارست ذلك - حسب واثق أيوب، أكثر من 40 مرة للفترة ما بين 1973 وحتى نهاية كانون أول/ديسمبر عام 2017 (واثق أيوب، 2017/12/31). وحتى بالنسبة لتنفيذ القرار 1325، فقد دلت التجربة بعد عشرين عاماً على صدوره، ورغم طلب الجانب الفلسطيني من الأمين العام للأمم المتحدة إصدار قرار يؤكد انطباق 1325 على النساء تحت الاحتلال بمن فيهم نساء فلسطين، إلا أن مجلس الأمن الدولي، ورغم إصداره للعديد من القرارات اللاحقة المرتبطة بالقرار 1325، لم يصدر أي قرار يشير إلى انطباقه على النساء تحت الاحتلال (مركز الأبحاث والاستشارات القانونية والحماية للمرأة، 2021/2/3). ولذا فإن المنحى المفترض للتعامل فلسطينياً مع القرار لا بد وان يتغير، بحيث يركز على الخلاص من الاحتلال وفضح عنفه وانتهاكاته الجسيمة لحقوق الإنسان والشعب الفلسطيني وانعكاسه على السلوك الاجتماعي الفلسطيني بعامه والنساء على وجه الخصوص، لا أن يركز على العنف الأسري والداخلي، وكذلك ضرورة ربط

القرار بالتوصية (30) لاتفاقية سيداو التي تؤكد انطباق القرار على حالة النساء تحت الاحتلال (نزال، 2018؛ عدوان؛ 2020).

ب. رغم أن تحليل السياق العام يتناول مختلف المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والقانونية والبيئية والتكنولوجية، وهو ما يشير الى تطور في قراءة السياق العام والعوامل المؤثرة على المرأة ومكانتها في المجتمع وعلى دورها الثلاثي الانجابي والانتاجي والمجتمعي، والمعيقة لإزالة أشكال التمييز ضدها، والذي يمكن اعتباره استفادة من أطر التحليل والتخطيط الجندرية العالمية كإطار Moser (1993)، ورغم أن التحليل يتناول تأثير "السوق المفتوح"، وكذلك الثقافة "المجتمعية"، إلا أن ذلك يبقى قاصراً، لأنه لا يتناول ولا يعالج علاقات السيطرة والهيمنة القومية والاجتماعية - الطبقية السائدة، وبالتالي لا يكشف عن عمق وتعدد أشكال الاضطهاد المركب الذي تعاني منه المرأة الفلسطينية، القومي والطبقي والاجتماعي، السياسي والاقتصادي والاجتماعي (كتاب، 2000)، وبالتالي فإنه قد يعالج احتياجات النساء العملية، وقد يلامس شكلاً بعض المصالح الاستراتيجية، لكنه يبقى قاصراً عن الوصول إليها. وبمنظرة فاحصة للاستراتيجية عبر القطاعية لتعزيز المساواة بين الجنسين 2020-2022، يتضح جلياً أنها في معظم أهدافها والنتائج المتوخاة منها والتدخلات، يجري التركيز على احتياجات النساء العملية مثل: رفع مستوى الوعي وبناء القدرات وتطوير وتعزيز المهارات القيادية والادارية؛ تمكين المرأة اقتصادياً بدعم مشاريع الانتاج الصغيرة وترويج وتسويق منتجاتها؛ وترخيص المشاريع المنزلية وتنظيم حماية العمل غير الرسمي؛ تعزيز صندوق النفقة ودعمه مالياً؛ تحسين نوعية الحياة للأسر الفقيرة والمهمشة؛ بناء واصلاح المساكن المهدامة، وتوفير اسكانات ميسرة ومراكز صحية قريبة من التجمعات السكانية؛

تنظيم ودعم برامج وانشطة وحملات الحد من العنف وحماية النساء المعنفات وتطوير عمل البيوت الآمنة؛ تعزيز وصول النساء إلى العدالة، وتطوير البرامج الاعلامية الخاصة برفع مستوى الوعي، وتعزيز الخطاب الديني لتمكين المرأة من الوصول إلى الميراث (وزارة شؤون المرأة، 2020). ومن الملاحظ في هذا المجال، فإن الخطة قد أهملت النساء في الريف والنساء في مضارب البدو والأغوار ونساء القدس والمتضررات من بناء جدار الفصل العنصري، كما أهملت النساء اللاجئات في المخيمات، وكذلك النساء الأسيرات، وتعاملت مع الجميع كأنهن فئة واحدة، دون الأخذ بعن الاعتبار أوضاعهن الاجتماعية والطبقية ومستوى التهميش في واقعهن المعاش. ويعتبر هذا متناقض ليس فقط مع ضرورة التعامل مع تأثير علاقات القوة والسيطرة السائدة على اختلاف ظروف النساء وفئاتهن، بل ومع الحديث عن الاحتلال وسياساته وصفقة القرن ومخطط الضم وخطورتها على الوجود، والتي تحتاج الى استراتيجية لمقاومة الاحتلال والعمل على الخلاص منه، ولا يمكن أن يتم ذلك بالحديث فقد عن انفاذ خطة 1325 ورصد وتسجيل انتهاكات الاحتلال وتحضير ملفات لتقديمها لمحكمة الجنايات الدولية (كتاب، 2000؛ حمامي، 2019؛ جراد، 2021). وأما نقد وجود السوق المفتوح، أي السوق الرأسمالي الحر، كعامل أساسي مؤثر سلبا على واقع النساء وأدوارهن ومسبب للفقر والتهميش والاضطهاد المركب، فيحتاج لاستراتيجية تخلخل علاقات القوة والسيطرة الموجودة، التي تظهر تجلياتها في الدولة والسوق والمجتمع والأسرة، وتحتاج للتركيز على البعد السياسي لعمل المؤسسات وربط كل المستويات: الكلي (Macro) / المجتمع الدولي، والوسيط (Meso) / الدولة والسوق، والمستوى الجزئي (Micro) / المجتمع والأسرة ، بما يسمح بتخطيط واعٍ وحساس للنوع الاجتماعي يتعامل مع تلبية الاحتياجات العملية للمرأة كعملية

تحويلية لتلبية احتياجات النوع الاجتماعي الاستراتيجية المتمثلة بالمساواة (Kabeer, 1994). ومع أن بعض الأهداف والتدخلات المذكورة في الخطة تحاول أن تلامس هذا البعد الاستراتيجي، وذلك من خلال الإشارة إلى العمل لازالة التمييز المؤسسي وتعديل ومراجعة التشريعات والقوانين واصدار قوانين جديدة غير تمييزية، إلا أن ذلك غير كاف.

ومن الجدير بالتنويه على هذا الصعيد، أن "الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز المساواة والعدالة بين الجنسين وتمكين المرأة 2014-2016"، كانت أقرب الى تحديد الاستراتيجيات البديلة الأكثر نجاعة في ضوء تحليل السياق العام، حيث أكدت على بسط السيطرة الفلسطينية على أرض دولة فلسطين ومواردها وتطويرها؛ استكمال بناء مؤسسات الدولة وإعادة بناء النظام السياسي الديمقراطي الفعال؛ وتعزيز الاقتصاد الوطني المستقل ومكافحة الفقر وتعزيز العدالة الاجتماعية، وتأكيد حضور دولة فلسطين عربيا واقليميا ودوليا (وزارة شؤون المرأة، 2017: 43-55). وكما يجدر التنويه بأن تحديد الاهداف والتدخلات في استراتيجية 2017-2022 وتحديثا للأعوام 2020-2022، لا ينسجم مع ما جاء في الخطة التنموية للحكومة (التنمية بالعناقيد) والتي وضعت هدف الانفكاك من الاحتلال وتعزيز الصمود في عنوانها وحددت سياسات لتجسيد الدولة وتعزيز وتنمية مكانة القدس كعاصمة وفك الحصار عن غزة، وتجسيد وحدة الأرض والشعب، وربطت التنمية المستدامة بالخلاص من الاحتلال وبإعادة هيكلة مؤسسات السلطة وتغيير دورها الوظيفي وحوكمتها (مكتب رئيس الوزراء/ الخطة الوطنية للتنمية 2021-2023). وقد لامست هذه الخطة متطلبات السياق الوطني أكثر من سابقتها، حيث دعت إلى إعادة تشكيل الهيكل الاقتصادي الفلسطيني والسياسات الاقتصادية للخلاص من البنى الكولونيالية ومن التبعية

الاقتصادية لاسرائيل، وتعديل النموذج التنموي والاقتصادي الفلسطيني على أساس وحدة اقليم دولة فلسطين وتوحيد النشاط الاقتصادي والبنى التحتية والفوقية بين الضفة وغزة، وتغيير طبيعة الملكية بالمجتمع، وتخفيف الاعتماد على سوق العمل الاسرائيلي وأموال المانحين، والعمل على ازالة كافة أشكال التمييز ضد المرأة وازالة العوائق التي تحول دون مشاركتها في التنمية الاجتماعية والاقتصادية العامة (مكتب رئيس الوزراء/ الخطة الوطنية للتنمية 2021-2023). وبغض النظر عن تقييم خطة التنمية بالعناقيد، وهو ليس موضوع هذه الرسالة، إلا أن الملاحظ أن الاستراتيجية الوطنية لتعزيز المساواة بين الجنسين 2020-2022 لم تعكس تلك السياسات ولم تتطرق اليها الا بشكل جزئي ومنقوص، حيث خلت من الأهداف الاستراتيجية والسياسات والتدخلات ذات العلاقة بفكفة البنى الكولونيالية الاحتلالية، وتغيير طبيعة الملكية بالمجتمع وتوحيد العمل على المستوى الوطني بين الضفة وغزة. ويبدو أن خطة التنمية ذاتها، كما استراتيجية تعزيز المساواة بين الجنسين أيضا، لا تجد الارادة السياسية لتطبيقها بحكم الطبيعة التطبيقية للسلطة ومصالح أصحاب القرار والفئات البيروقراطية المنتفذة وسعيها للحفاظ على امتيازاتها، المتأتية من وجودها في السلطة في ظل الهندسة القائمة لما يسمى بعملية السلام، والتي يمكن أن تتضرر في حال الصدام مع الاحتلال وانحراف غايات وأهداف التخطيط الاستراتيجي الجندي الفلسطيني عن أجندة الممولين. وقد أشارت استراتيجية تعزيز المساواة بين الجنسين 2020-2022 الى غياب هذه الارادة السياسية كعامل مؤثر على تحقيق غايات وأهداف الخطة، لكنها أقصرت التأثير السلبي لها على التلكؤ والبطء والتسويق في تعديل التشريعات والقوانين واعتماد قوانين جديدة غير تمييزية (وزارة شؤون المرأة، 2020: 18). كما وأكد ما نسبته 56.3% من المبحوثين على قناعة العديد

من ممثلي المؤسسات المشاركة بفريق التخطيط الجندي الوطني غياب الارادة السياسية في تطبيق الخطط الجنديرية الاستراتيجية وفي تعزيز العمل لتلبية الاحتياجات الاستراتيجية للمرأة. ويؤكد ما سبق صحة ما ذهب اليه رجا الخالدي وتوفيق حداد عن طبيعة التكوين الطبقي للسلطة الفلسطينية وأثر الدعم والتمويل الدولي عليها وعلى سياساتها (الخالدي، 2015، حداد، 2017).

ت. رغم أن تحليل السياق يلحظ التأثير السلبي لغياب المجلس التشريعي الفلسطيني، إلا ان العلاج المطروح يكتفي بالمطالبة ب"التركيز على اصدار التشريعات الأكثر إلحاحاً واهمية لمعالجة المشكلات الحالية وتأجيل التشريعات الأقل تأثيراً على حقوق النساء" (وزارة شؤون المرأة، يناير 2020: 18)، بينما المطلب الحقيقي من المفترض أن يكون بإجراء انتخابات تشريعية فلسطينية لإعادة الاعتبار لدور المجلس التشريعي في سن القوانين والرقابة على السلطة التنفيذية، وهو الأمر الذي من شأنه اتاحة الفرصة لتعزيز مشاركة النساء ووضع القرارات الوطنية المؤكدة على المساواة الكاملة والمشاركة في الهيئات بما لا يقل عن نسبة 30% موضع التطبيق العملي والامتحان الوطني. ومن الواضح ان استبعاد المطالبة بانتخابات للمجلس التشريعي تنسجم مع منحى السياسة المتبعة لاستمرار هيمنة السلطة التنفيذية ومنظومة الرئاسة الفلسطينية على السياسات والتشريعات ومجمل الحياة السياسية والحيز العام، وغياب القناعة والايمان بالشراكة الوطنية، التي تطالب بها المعارضة الاسلامية والعلمانية، والتي يمكن أن تتعزز في حال فوز هذه المعارضة بأغلبية مقاعد المجلس التشريعي، كما حصل في انتخابات عام 2006، عندما فازت "حماس" بالأغلبية، وواجهت رفضاً شديداً لتجسيد الشراكة في المؤسسات الوطنية وممانعة شديدة أيضا في تسليم حكومتها

لمقاليد الأمور في الوزارات والادارات العامة لمؤسسات السلطة، وجوبت بحصار ومقاطعة من قبل الجهات الراعية لعملية التسوية السلمية والممولين (Seewald, 2008).

ث. رغم أن تحليل السياق العام شمل، كما ذكر آنفا، كل المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والقانونية والبيئية والتكنولوجية، وهو الأمر المنسجم مع اعتبار الاستراتيجية عبر قطاعية، إلا ان منحى المعالجة والتدخلات، قد أقصر الأمر على مسؤولية وزارة شؤون المرأة وبعض الوزارات الأخرى كوزارة الصحة والعدل والزراعة ووزارة العمل والتنمية المجتمعية، كما ورد بالتحديد في القسم السادس المتعلق ببرامج الموازنة الحكومية (وزارة شؤون المرأة، 2020: 59-64)، الدالة فعليا على المسؤوليات المحددة، ولم يشر الى مسؤولية وزارات ومؤسسات أخرى مؤثرة ومن المفترض أن تتحمل مسؤوليتها في تعزيز المساواة والعدالة بين الجنسين وتمكين المرأة كوزارة الداخلية والاقتصاد الوطني والحكم المحلي ووزارة التربية والتعليم ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وغيرها من الوزارات والمؤسسات المدنية والأمنية.

2.4.5 أولويات التخطيط وتلبية الاحتياجات والمصالح العملية والاستراتيجية للمرأة

ان مسألة تحديد الاحتياجات والمصالح العملية والاستراتيجية للمرأة أمر مهم في التخطيط الجندي. وبغض النظر عن الاختلافات في النظر الى تلك الاحتياجات والمصالح أو الى استخدام المصطلح الأمثل للتعبير عنها وعن جدليتها، والارتباط بينها، كما اتضح من نقاشات وسجلات المنظرات النسويات (Molyneux, 1991; Longwe, 1996; Kabeer, 1994, 1993, 1991; Moser, 1985)، فإنها مهمة جدا في التخطيط الجندي، حيث انها ذات صلة وثيقة بالمساعدة في تحقيق المساواة كمصلحة استراتيجية كما هي مهمة في تغيير أدوار النوع الاجتماعي وتحدي علاقات التبعية والسيطرة. وحتى تحقق ذلك فإن من الأهمية

بمكان ان يجري ربطها معا، بحيث يصب تحديد الاحتياجات والمصالح (أو الاهتمامات/المخاوف) العملية في بناء العملية التخطيطية كعملية تحويلية لتغيير هياكل السيطرة الموجودة واحداث التغيير اللازم وصولا للمساواة كمصلحة استراتيجية (Kabeer, 1996). وسنتبين من خلال المقابلات مدى ادراك هذه المسائل والمعاني فلسطينيا.

فمن جانبها تؤكد هيفاء الأغا أن "المرأة الفلسطينية هموم واحتياجات وامال واهداف تتمنى ان تتحقق بتطبيق العدالة والمساواة بين الجنسين في التوظيف الحكومي سواء عند التعيينات او الترقية او الخدمات المقدمة للمرأة العاملة وحقوقها وخصوصيتها".
وتضيف:

"في الحقيقة وبدون تجميل للكلمات فإن الخطط الإستراتيجية الجندرية المعمول بها الآن لا تلبي احتياجات ولا تفي وتعالج هموم المرأة العاملة في المؤسسات الوطنية".

ولا شك أن هذا الحكم على الخطط الاستراتيجية الجندرية الفلسطينية المعمول بها من قبل وزيرة سابقة لشؤون المرأة، ينجم عن تجربة تلمست فيها الأغا عدم نجاعة الخطط وعدم وجود ارادة حقيقية لتلبية احتياجات ومصالح المرأة بحكم المصالح والعقليات السائدة المهيمنة على القرار والتي تستطيع رسم ما يلزم من سياسات لتحديد اكثر ملموسية للاحتياجات وتنظيم التدخلات واتخاذ اجراءات لانفاذ الخطط وتحقيق ما تتطلبه حاجات النساء العملية والاستراتيجية.

أما أمين عاصي ومن موقعه في وزارة شؤون المرأة، فإنه يدعو للتمييز بين الدور المتوقع والدور الممارس في تلبية الاحتياجات والمصالح العملية والاستراتيجية للمرأة، وهو ما يعني انه قد تحدد الخطط احتياجات ومصالح ولكن جهات التنفيذ لا تعمل على تحقيق ذلك عمليا، فيبقى في اطار الوثائق والخطاب، مما يخلق فجوة بين

النظرية والتطبيق. ولكن عاصي يشير إلى أن المخطط الفلسطيني ممثلاً بوزارة شؤون المرأة حريص على تلبية ما يلزم لتمكين المرأة وتحقيق المساواة وجسر الفجوات وتوفير الكادر اللازم لضمان تنفيذ هذه الرسالة.

وفي هذا الحديث لعاصي، محاولة لاعطاء صورة ناصعة عن الوزارة التي يمثلها، ولكن الاشكالية في حديثه تتمثل أنه يعتبر وزارة شؤون المرأة هي المخطط الفلسطيني في حين انه من المعروف، أن دور الوزارة تنسيقي وفني وتقني وان ما تعده من مشاريع ومسودات خطط يرفع لصاحب القرار ممثلاً بمجلس الوزراء، الذي قد يصادق او لا يصادق على الخطط المرفوعة، وقد يجري او لا يجري تعديلات عليها، وهو من يكلف من يراه مناسباً لاجراجها بصيغتها النهائية.

وترى اعتماد وشاح ان هموم ومصالح المرأة كثيرة، وهي بالنسبة لغزة ذات صلة بالتشريعات الغائبة وبحالة الانقسام وتغييب اللحمة الوطنية وبحالة الحريات وتأمين الامن والاستقرار. وتؤكد منى الخليلي أن هموم ومصالح المرأة الفلسطينية هي جزء من هموم ومصالح الشعب الفلسطيني التواق للخلاص من الاحتلال الذي تتعكس سياساته على الرجل والمرأة معاً، ولكن له انعكاس مركب على النساء. وتضيف الخليلي ان من الهموم والمصالح مسألة تعديل ومواءمة التشريعات الفلسطينية لتخليصها من فجوات التمييز. وتؤكد حياة بزار ان هموم ومصالح المرأة تشمل كافة القضايا التي تتصل بالمساواة وتمكين المرأة وتوسيع مشاركتها في المجتمع وصنع القرار، وكسر القوالب النمطية تجاه ادوار النوع الاجتماعي. ويؤكد أمين عاصي أن لكل قطاع من قطاعات المجتمع احتياجات وهموم تختلف عن بقية القطاعات وهو ما يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار.

ومن الواضح ان ثمة اختلاف في تحديد المصالح العملية والاستراتيجية للمرأة، لكن الخلاف يتركز أكثر على المصالح العملية حيث ان المصلحة الاستراتيجية الاساسية المتمثلة بتحقيق المساواة أمر متفق عليه بين الجميع بغض النظر عن كيفية تعريف المساواة وحدودها والاجتهادات حولها. ومن الطبيعي ان يكون هناك اختلاف

في تحديد الاحتياجات والمصالح، لأنها كما ذكر سابقا تتشكل وتتغير في بيئات وسياقات اجتماعية واقتصادية وثقافية وسياسية متغيرة وتبعاً لاختلاف الموقع من السلطة، وهي بالتالي محددة ثقافياً ومتعينة تاريخياً وذات طبيعة متضاربة ومتناقضة بحكم تأثير عوامل عديدة عليها كالجنس والموقع الطبقي والعمر والتفضيل الجنسي وعلاقات القمع والسيطرة السائدة (Wieringa, 1998). ومن الواضح ان ثمة اختلافات بين ذوي العلاقة بالتخطيط الاستراتيجي الجندي الفلسطيني حول تحديد الاحتياجات والمصالح العملية، فمنهم من يربطها بتلبية متطلبات المعيشة الملحة، ومنهم من يربطها بتمكين اجتماعي او اقتصادي او قانوني كطلب تعديل التشريعات والقوانين او اعطاء الحقوق ذات الصلة بالزوجة والابناء والميراث وغيرها من المسائل المثارة في الساحة الفلسطينية، والتي تسبب الجدل حولها في تأجيل نشر الاتفاقيات الدولية في الجريدة الرسمية وتعطيل اصدار بعض القوانين كقانون الاحوال الشخصية وقانون حماية المرأة من العنف.

وأما فيما يتعلق بالأولويات، فعدد أمين عاصي الأولويات العشرة للتخطيط الاستراتيجي الجندي في فلسطين كما جاءت في الخطة الاستراتيجية عبر القطاعية 2017-2022، والتي انبثق عنها (30) سياسة وطنية و(121) تدخلا سياساتيا. أما هيفاء الأغا فتشير إلى أن من اولويات التخطيط الجندي في فلسطين هو عمل توازن بين تمثيل المرأة والرجل في المناصب القيادية او التوظيف، وايضا في الترقيات. ونقول أنه من المؤسف ان تكون نسبة النساء في مواقع صنع القرار، أي من مدير عام الى وكيل وزارة هو فقط 19 % من اجمالي العدد مقابل 81 % رجال، وكثيرا يفضل اختيار رجل للسفر الى خارج الدولة في بعثات تعليمية او للمشاركة في مؤتمرات دولية او اقليمية وتستبعد النساء. وتضيف الاغا أن من اولويات التخطيط الإستراتيجي الجندي هو تقديم خدمات وتسهيلات للمرأة العاملة كوجود حضانة للأطفال إما في المؤسسة او قريبة منها وتسهيل خروج الأم المرضعة كساعة الرضاعة او توفير المواصلات وتسهيل الوصول الى مكان العمل. أي تلبية

احتياجات عملية ذات علاقة بالرعاية الاسرية ودور الانجاب ورعاية الأمومة والطفولة، والتي توفر الجهد والوقت اللازم لقيام المرأة بأدوارها الأخرى في الانتاج والعمل المجتمعي العام. واما ماجدة المصري فتري ان الاولويات مرتبطة بتحصيل الحقوق الفردية كحق العمل وتكافؤ الفرص وتساوي الأجور وعدالة التوظيف والترقية، اضافة لتلبية الاحتياجات الاجتماعية داخل الاسرة وكذلك التشريعات الكافلة للحقوق والتي لا تتضمن تمييزا ضد النساء. وتري زهيرة كمال أن الأولويات يجب النظر اليها بترابط العمل السياسي الوطني والعمل الاجتماعي، وبحيث يسيران معا، حيث ان الوطني يضع اولويات لمواجهة الاحتلال والاجتماعي للمسائل المتعلقة بتمكين المرأة وتلبية مصالحها العملية، وهي التي تحتاج لتدريب ورفع مستوى الوعي وتطوير المهارات، واحداث تغيير في المجتمع يساعد على حماية المرأة وتعزيز المشاركة.

أما أميرة هارون فتشير الى وجود اولويات عديدة للمرأة تفرضها حالة الاحتلال والحصار والانقسام، التي تولد حاجات ملحة تتطلب التعامل معها. وتؤكد هارون أن وزارة شؤون المرأة بغزة تقوم باجراء تدخلات تراعي تلك الاحتياجات والأولويات، حيث تعمل لفضح انتهاكات إسرائيل بحق المرأة، وتجري ورش وحلقات عمل مع مؤسسات دولية، ضمن مشروع أطلق عليه اسم "لنحميها"، وتسعى الوزارة لمعالجة تبعات الاحتلال والحصار، وقد استطاعت أن تصبح عضوا للمرة الأولى في لجنة الإعمار الحكومية، فطالبت بمراعاة حاجات المرأة التي تضرر منزلها، وإعطائه الأولوية في الإعمار، وهي تقود وتشرف على مبادرات لدعم النساء والأسرة، في عدة برامج يتم تنفيذها عبر مؤسسات معنية بالدعم النفسي، كما وتعمل في مجال التمكين الاقتصادي وتدريب النساء صاحبات المشاريع الصغيرة، وقد تم انشاء صندوق خاص للتمكين الاقتصادي للمرأة في غزة، يوفر منحا وقروضا لدعم فرص العمل الخاصة بالنساء. ولكنها، كما أكدت، يجري العمل بطموح لتوفير سياسات دائمة يتم تنفيذها تلقائيا وفق قانون ينظم ذلك، وليس بعمل فردي لحالات فردية. وأضافت هارون أن الوزارة تقود

مساعي من أجل تطوير المنظومة الحقوقية لحماية المرأة، وتوفير بيئة كريمة لها من خلال ترتيب جملة من السياسات العامة، وقد تقدمت الوزارة بعدة مقترحات قوانين جديدة للمؤسسات المعنية، منها المطالبة بسن قانون "أحوال شخصية"، مناسب لقطاع غزة، يُعالج مناطق الضعف التي تسبب الظلم للمرأة وللمجتمع بأكمله، و"قانون الصلح الجزائي" من أجل تقديم حلول عادلة لجرائم القتل التي تتعرض لها النساء بالذات.

ومن الواضح ان اولويات التخطيط الاستراتيجي الجندي الفلسطيني على صلة وثيقة بمدى قدرة المخطط الفلسطيني على تقدير وتحديد المهام المختمرة في الواقع الملموس والاحتياجات العملية والاستراتيجية الملحة للمرأة في الواقع الفلسطيني المتغير، والتي جرى توضيح جدليتها في البند السابق. ولكن الملاحظ هنا هو تركيز من اجريت معهن/م المقابلات على اولوية المسائل المتعلقة بالاحتياجات والمصالح العملية، متمثلة بفرص العمل وتحسين مستوى المعيشة والتمكين والرعاية والحماية القانونية ومعالجة آثار الحرب والدمار. وتكاد تغيب في التخطيط الرسمي الأولويات المتعلقة بالعمل السياسي سواء تلك الناتجة عن واقع الانقسام والسيطرة السلطوية وتأثيرها على ممارسة الحريات وضمان الحقوق/ أو تلك المتعلقة بسياسات الاحتلال وانتهاكاته لحقوق الانسان والشعب الفلسطيني وحروبه وجرائمه التي ولدت احتياجات ووضعت أولويات جديدة على أجنحة المرأة الفلسطينية والمجتمع الفلسطيني والقوى والمؤسسات الوطنية، كالمسائل المتعلقة بمواجهة تبعات الاستيطان وعريضة المستوطنين وتهويد وعزل القدس والحرمين من التنقل والسفر ولم الشمل، والدمار الذي لحق بالبنية التحتية في قطاع غزة وارتفاع مستوى الفقر والبطالة وتحول اعداد كبيرة من النساء الى ربات أسر نتيجة استشهاد الأزواج او اعتقالهم او سفرهم، وغير ذلك من مسائل ذات علاقة ترتب اولويات جديدة باستمرار، من المفترض بالمخطط الفلسطيني ان يأخذها بعين الاعتبار.

ومن خلال الدراسات السابقة وتحليل وثائق التخطيط الاستراتيجي الجندي في فلسطين (جاد، 2014؛ جاد الله، 2007؛ عامر، 2007؛ لباد، 2016؛ جراد، 2021، وزارة شؤون المرأة، 2011، 2013، 2018، 2020)، يمكننا أن نتتبع تطور أولويات الاستراتيجيات المختلفة التي اعتمدها وزارة شؤون المرأة الفلسطينية، ويمكن تلخيص ذلك إلى ما يلي

- في العام 1997 أقرت وزارة شؤون المرأة الفلسطينية ما سمي بـ "الإستراتيجية الوطنية للمرأة الفلسطينية" وقامت على رؤية نسوية جامعة ركزت على قضية التحرر الوطني ودور النساء في مواجهة الاحتلال وفضح انتهاكاته بحق النساء الفلسطينيات.
- في العام 2004، في ظل الحكومة السابعة برئاسة أحمد قريع، ووجود زهيرة كمال كوزيرة لشؤون المرأة، طرا تغيير على هذه الاستراتيجية، حيث جرى التركيز على "بناء وتنمية الوطن الفلسطيني الديمقراطي، وترسيخ مجتمع مدني فاعل تحكمه القيم الوطنية والحضارية والإنسانية" (جاد، 2014)، أي انه تم الانتقال من التركيز على مهمة التحرر الوطني المندمجة مع التحرر الاجتماعي، إلى التركيز على مهمة بناء الوطن/الدولة.
- في الاستراتيجية التي تبنتها الوزارة للفترة ما بين 2005-2007، جرى التركيز على مهام متعلقة بأولويات تعليم المرأة والتدريب المهني والتقني ووصول المرأة لمواقع صنع القرار ومحاربة الفقر، أي تم الذهاب أبعد فأبعد نحو التركيز على الفعل التنموي على حساب الفعل الوطني التحرري.
- في عهد الحكومة العاشرة برئاسة اسماعيل هنية، ووجود وزيرات من الاتجاه الاسلامي على رأس وزارة شؤون المرأة، جرى التكيف مع الأستراتيجيات والرؤى الموجودة عبر الاقرار بوجود قضية للنساء جوهرها التمييز ضدهن في المجتمع، وضرورة ايلاء اولوية لقضايا المساواة والعنف واصلاح القوانين. ولكن

اضيف عنصر جديد يتعلق بالتوجه العملي لدعم النساء بالتركيز على الشباب والشابات ونساء الشهداء والمعتقلين والاسرى، اي التركيز على الشرائح الاجتماعية التي تسعى حركة حماس لكسبها. وظل هذا المنحى معمولاً به في وزارة شؤون المرأة بغزة تحت حكم حركة "حماس".

- في استراتيجية وزارة شؤون المرأة للفترة 2008 – 2010، التي جاءت بعد الانقسام واستيلاء حماس على السلطة في غزة، وتسلم سلام فياض رئاسة الحكومة وخلود دعبس وزارة المرأة، تم التركيز على ذات الأولويات السابقة مع إضافة أولوية تتعلق بالعنف ضد المرأة، والذي وضعت استراتيجية خاصة لمكافحته للفترة 2011 – 2015، وهو ما يعني التركيز على العنف الأسري وإهمال عنف الاحتلال. وقد تضمنت الاستراتيجية الجديدة الإشارة لقرار مجلس الامن رقم 1325 لعام 2000 الخاص بالمرأة والأمن والسلام، من حيث استخدامه كألية للقانون الدولي لرفع شكاوى ضد انتهاكات الاحتلال، إلا ان الاستراتيجية لم توضح كيفية القيام بذلك.

- في الخطة الاستراتيجية للفترة 2011 – 2013، تغيرت الأولويات، حيث تم ادخال قضايا متعلقة بالتححر الوطني، وتمت الإشارة الى النساء المقدسيات لجهة دعم حقهن بالإقامة والتنقل والمواطنة في القدس، كما تمت الإشارة الى النساء الأسيرات كشريحة تستحق الدعم. وكانت تتولى وزارة شؤون المرأة في هذه الفترة ربيعة ذياب.

- اعيد ترتيب الأولويات في الخطة الاستراتيجية عبر القطاعية لتعزيز المساواة والعدالة بين الجنسين وتمكين المرأة للفترة 2014 – 2016، والتي أقرت في عهد الحكومة الخامسة عشرة برئاسة رامي الحمد الله، حيث جرى إعطاء أولوية لمشاركة المرأة في قطاع العمل، ومناهضة العنف ضد المرأة بما

فيه عنف الاحتلال، ومشاركة المرأة في صنع القرار، وتعزيز وصول المرأة إلى الخدمات دون تمييز، ودمج وتعميم النوع الاجتماعي على المستوى الوطني (وزارة شؤون المرأة، 2013).

● استناداً إلى أجندة السياسات الوطنية 2017 - 2022، التي أقرتها الحكومة السابعة عشرة، وضعت وزارة شؤون المرأة الفلسطينية خطة استراتيجية عبر قطاعية للفترة 2017 - 2022 جاءت تحت عنوان "الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز المساواة والعدالة بين الجنسين وتمكين المرأة 2017 - 2022"، وقد تم التركيز فيها على مناهضة العنف ضد المرأة، وزيادة مشاركة المرأة في مواقع صنع القرار، ومأسسة قضايا النوع الاجتماعي، وتعزيز مشاركة المرأة في القطاع الاقتصادي، تحسين نوعية الأسر الفقيرة والمهمشة. كما وتم التركيز فيها على مواءمة القوانين والتشريعات الوطنية مع مبادئ وأحكام الاتفاقات والمعاهدات والقرارات الدولية التي انضمت إليها دولة فلسطين مؤخراً، وخاصة اتفاقية "سيداو" للقضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة، وقرار مجلس الأمن رقم 1325 لسنة 2000 (وزارة شؤون المرأة، 2018).

● لم يطرأ أي تغيير على ترتيب الأولويات في الخطة الاستراتيجية لتعزيز المساواة بين الجنسين 2020-2022، ويستدل من ذلك بترتيب الأهداف الاستراتيجية وما يرتبط بها من سياسات وتدابير وتدخلات، حيث جاء في المرتبة الأولى "القضاء على كافة أشكال التمييز والعنف ضد المرأة"، تماماً كما في خطة 2017 - 2022، وتتبعه "زيادة مشاركة النساء في مواقع صنع القرار في المؤسسات الحكومية وغير الحكومية"، ومن ثم "مأسسة قضايا المساواة والعدالة بين الجنسين وتمكين المرأة في المؤسسات الرسمية" و"تعزيز مشاركة المرأة في القطاع الاقتصادي"، وأخيراً "تحسين نوعية الحياة للأسر الفقيرة والمهمشة" (وزارة شؤون المرأة، 2020).

- يتناقض هذا التعامل مع الأولويات مع تحليل السياق العام للوضع الفلسطيني الذي يبرز تأثير صفقة القرن وسياسات الاحتلال وانتهاكاته ومخططاته للضم والسيطرة. والغريب أن المسألة الوطنية التي غيبت من الخطة المحدثة، تم زج بعض المسائل ذات العلاقة بها، في إطار الهدف الاستراتيجي الأول للخطة أي "القضاء على كافة أشكال التمييز والعنف ضد المرأة"، ويعتبر هذا تكريسا لسياسة اعتبار العائق الرئيس أمام النهوض بأوضاع المرأة هو داخلي فلسطيني، فيما يهمل أو يغيب الدور المقرر للمشروع الاستعماري الصهيوني وعنف الاحتلال الاسرائيلي الذي يحتجز التنمية الوطنية وينعكس سلبا على الرجل والمرأة وكل الشعب الفلسطيني.

5.5 السياق المؤسسي والظروف والعوامل والأطراف المؤثرة في التخطيط

1.5.5 دور هياكل ومؤسسات السلطة والمؤسسات الشريكة في التخطيط الجندي

يتفاوت موقع المؤسسات المشاركة في التخطيط الاستراتيجي الجندي من السلطة ومواقع صنع القرار، وتختلف تبعاً لذلك الأدوار بين التقرير وتقديم المشورة، ومن حيث الفاعلية أو غيابها.

وفي هذا المجال يؤكد جميع من تمت معهن/م المقابلات صلة مؤسساتهم بالتخطيط الجندي الاستراتيجي في فلسطين، وكل من موقعه، حيث الوزيرات السابقات كن يمثلن الجانب الاشرافي على التخطيط وقيادة لجان وفرق العمل المعنية بشكل مباشر به، وأكدت ممثلة الأمانة العامة بمجلس الوزراء مسؤولية المجلس بالمصادقة على الخطط وقيام الادارة العامة للتخطيط بالمتابعة والتقييم والرصد وقياس الاهداف ورفع النتائج والتوصيات، فيما أكد ممثلو وممثلات بقية الوزارات أن وزاراتهم تعتبر شريكة في التخطيط وتسهم فيه من زاوية اختصاصها، كما تقوم بتنفيذ الخطط المعتمدة وصياغة خطط تشغيلية للقطاع المعني. ومن الملاحظ أن وزارة التنمية الاجتماعية تفقر لوجود وحدة للنوع الاجتماعي وتكتفي بوجود ادارة عامة للمرأة. وقد أوضحت إيناس مرجية

أن اسهامات هيئة الأمم المتحدة للمرأة في فلسطين لها صلات مباشرة مع مجلس الوزراء ووزارة شؤون المرأة. وتشمل هذه الاسهامات مجال التدريب وتقديم الاستشارات في عملية التخطيط والرصد والتقييم، ودعم وتنفيذ مشاريع تمكين المرأة وتعزيز المساواة بين الجنسين، وتقديم مساعدات لوجستية، وتمويل أنشطة ومؤتمرات وورش عمل وندوات، ومتابعة تنفيذ الأولويات التي تتضمنها (12) خطة عمل قطاعية. وتشير مرجية أن الهيئة شكلت فريق خبراء بالتعاون مع مكتب رئيس الوزراء المسؤول وهي تتابع تنفيذ مؤشرات التنمية، وكان للهيئة جهد في دمج النوع الاجتماعي في الموازنة الفلسطينية. وكما تؤكد ايناس مرجية فإن النهج المتبع من قبل هيئة الأمم المتحدة للمرأة، والذي يجد انعكاسا له في هذه المساهمات، هو نهج تعميم منظور النوع الاجتماعي الذي تتبناه وكالات الأمم المتحدة وهيئاتها المختلفة. وتبين النقطة التالية هذا الأمر بشكل أوضح.

ويوضح ما سبق أن هيئة الأمم المتحدة للمرأة في فلسطين تلعب دورا مؤثرا على التخطيط الجندي الفلسطينية وفي مجل عمل السلطة المتعلق بقضايا المرأة.

ومع تأكيده على شراكة مؤسسات السلطة في التخطيط الاستراتيجي الجندي الفلسطيني، واسهامها في عكس احتياجات النوع الاجتماعي والالتزام بالتوجيهات لسد الفجوات في مجالات عملها، يشير أمين عاصي إلى مسألة على غاية من الأهمية في اعاقه مثل هذه الشراكات والاسهامات والالتزامات ألا وهي عدم توفر ارادة سياسية لتحقيق ذلك، حيث يقول:

"أن مؤسسات السلطة هي شريك في التخطيط الاستراتيجي الجندي وهي لاعب أساسي لضمان أن يراعي التخطيط البعد الجندي، كما أنها تلعب دورا رئيسيا في تحقيق رؤيتنا عبر التزامها بالتوجيهات وبمبدأ ان لا تكون هناك فجوات، كما أنها مسؤولة عن فهم وتحليل القطاع الذي تعمل به، وعكس الاحتياجات في استراتيجياتهم، وأن هذا الدور يمكن أن يكون رئيسيا اذا ما توفرت ارادة سياسية لوجود تخطيط مراعي للنوع الاجتماعي، ويمكن ان يشكل ذلك تحديا وانجازا لتحديد التخطيط الجندي في فلسطين".

وأما ريما نزال فتزى أن الدور المقرر بالتخطيط يعود للحكومة وما دور وزارة شؤون المرأة إلا دورا تنسيقيا وتشبيكيا ورقابيا بالنسبة لوحدات النوع الاجتماعي في الوزارات، لكنه دور مهني تجاه الحكومة يضع تصورات فنية حول عمل الوزارة نفسها وحول كيفية دمج منظور النوع الاجتماعي في السياسات والبرامج والأنشطة. حيث تقول ريما نزال:

"أن جهد التخطيط الجندي منوط بالحكومة الفلسطينية، التي عليها أن تضع السياسات الحساسة للنوع الاجتماعي، ويقع العمل على هذا الصعيد أساسا على عاتق وزارة شؤون المرأة التي تقدم للحكومة تصورا فنيا حول عمل الوزارة وكيف ستعمل مع الوزارات الشريكة لتكريس ودمج البعد والمنظور الجندي في خطط الحكومة بشكل عام ووزارة المرأة بشكل خاص. وبالتالي فإن مهمة وزارة المرأة التنسيق والتشبيك مع كافة الوزارات ومراقبة ومتابعة تطبيق هذا المنظور وعقد شراكات مع الوزارات المختلفة والإشراف على عمل وحدات النوع الاجتماعي التي تأسست في كل وزارات الحكومة بهدف العمل على ماسسة عمل كل وزارة من منظور جندي للبرامج والمشاريع بحيث تراعي الحقوق المتساوية للطرفين".

وتتفق منى الخليلي مع ريما نزال حول دور الحكومة ومسؤولية مؤسسات السلطة عن التخطيط الاستراتيجي الجندي، ولكنها تعتقد أن للمؤسسات النسوية دورا على هذا الصعيد وخاصة على صعيد تحديد الاحتياجات والأولويات في مجالات عملها.

ومن الجدير بالذكر والتوقف أمامه ما أكدته الوزيرة هيفاء الأغا حول ضعف تأثير العاملين في وزارة شؤون المرأة والوزارات الأخرى في توجهات السلطة، حيث أن التوجهات والتصورات التي يقترحونها تبقى حبيسة الأدراج ولا تجد انعكاسا لها في القرارات والسياسات المتبعة. وقد ورد على لسانها ما يلي:

لا دور مؤثر وكبير وواضح أو فاعل للتأثير من قبل العاملين في وزارة شؤون المرأة أو الوزارات الشريكة على توجهات السلطة الفلسطينية، وليس لديهم رؤية واضحة بمتطلبات التخطيط الجندي. هم يطالبون ويقدمون التصورات والتوجهات وتبقى حبيسة الأدراج أو في اروقة المكاتب للتشاور والدراسة.

ومن الأمثلة التي ساقتها الأغا لتأكيد وجهة نظرها حول اهمال صاحب القرار الفلسطيني للتصورات والتوجهات الموصى بها من قبل الوزارات، هي مسألة توطين الجندر، أي توفير فهم وتطبيق فلسطيني للمفهوم ولآليات تطبيقه الفاعلة فلسطينيا، كإنشاء وحدات للنوع الاجتماعي في الوزارات مثلا، حيث ان هذه الوحدات لم تحقق الاهداف والغايات التي أنشئت من أجلها، وجرى تغييب دورها التخطيطي والرقابي، لدرجة أن بعض الوزارات لم تعمل على تشكيلها، كما وجرى تبهيت دورها وتغييبها عن المشاركة الفاعلة في وضع الموازنات الحساسة للنوع الاجتماعي. ولذا ظل التنغي بوجودها له مهمة كسب رضا المجتمع الدولي الداعم للسلطة. وتؤكد الباحثة هذا الأمر من ملاحظاتها الشخصية، حيث جرى الاعتراض في وزارتها على مشاركتها في اجتماع لجنة الموازنات الذي دعت له وزارة شؤون المرأة تحت حجة أن هذا الأمر يعود للمدير المالي في الوزارة وليس لرئيسة وحدة النوع الاجتماعي.

وتشير أميرة هارون إلى "أن هناك محاولات لتقليد تجارب أخرى وانصياح أعمى لشروط الممولين، ومبالغة في الحديث عن مواءمة القوانين والتشريعات والسياسات مع الاتفاقات الدولية، وهو ما ينعكس سلبا على عمل المؤسسات والهيئات المعنية بقضايا المرأة"، وتضيف أنه من المفترض العناية أكثر باحتياجات وأولويات المرأة الفلسطينية الناجمة عن التغيرات الطارئة على المجتمع جراء الصراع مع الاحتلال ومتطلبات بناء المجتمع.

ويمكن من خلال ما تقدم استخلاص أن ثمة تناقض بين الاطار النظري الذي يوطر مأسسة النوع الاجتماعي في السلطة الفلسطينية، والمؤكد على وجود آليات مؤسساتية فاعلة لتعميم منظور النوع الاجتماعي والنهوض بقضايا المرأة والمساواة بين الجنسين، وعلى الدور القيادي لوزارة شؤون المرأة في التخطيط الاستراتيجي وعلى دور الشراكة لوحدة النوع الاجتماعي، وبين الممارسة العملية، التي تبهت هذه الأدوار والمسؤوليات، والتي تؤكد غياب الارادة السياسية، وأن اللجوء لتشكيل الآليات المؤسسية ليس إلا محاولة لتقديم صورة لائقة عن

المؤسسة الفلسطينية وايفائها لالتزاماتها تجاه طلبات وتوصيات المؤسسات الدولية ومبادئ وأحكام الاتفاقيات والمواثيق الدولية، وهو ما يؤكد صحة ما ذهبت اليه ميرفت حاتم وجاد اصلاح حول تبني السطات الحاكمة في دول نامية لخطاب ظاهري من خلال كسبها للبيروقراطية النسائية لابرار صورتها الحضارية وكسب الشرعية وتلميع صورتها لدى المجتمع الدولي (حاتم، 2012؛ جاد، 2008)، كما تؤكد ما ذهبت اليه ريم نزال في حديثها عن أن الانضمام للاتفاقيات والمواثيق الدولية يحضر في الخطاب لارضاء المجتمع الدولي، ويغيب في الممارسة العملية (نزال، 2018).

وأما حول دور وزارة شؤون المرأة في التخطيط الاستراتيجي الجندي الفلسطيني وفي قضايا المرأة عموماً، فإن دورها لا يتعدى دور التنسيق والتشبيك. وتتفق نتائج الدراسة هنا مع ما استنتجته دراسة ميادة لبادة (2016) ودراسة حنين جادالله (2007) من أن وزارة شؤون المرأة ورغم مساهمتها في اعداد مشاريع الخطط الجندرية، إلا أن طبيعة عملها هي أقرب إلى كونها وزارة خدماتية أكثر منها سياسية وان اهتماماتها بتعميم النوع الاجتماعي وتمكين المرأة والتوعية بالحقوق والمطالبة بالوصول الى مواقع صنع القرار، هي سياسة وممارسة إصلاحية، لا تجعلها قادرة على تغيير السياسات المركزية التي يتحكم بها صاحب القرار الفلسطيني.

2.5.5 العوامل والظروف المؤثرة على التخطيط الاستراتيجي الجندي

تتعدد العوامل والظروف المؤثرة على التخطيط الجندي، فمنها ما هو داخلي يتصل بالظرف الموضوعي ومنها ما هو ذاتي يتعلق بالمؤسسة الرسمية وصاحب القرار والعاملين في المؤسسات، ومنها ما هو خارجي يتعلق بالأطراف المؤثرة على التطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي والتكنولوجي في البلد المعني وعلى المسؤوليات المترتبة على سلطات الدولة وفرض هذا النمط او ذاك من التنمية والتخطيط لاطره ومناهجه وقوابله النمطية المعتمدة في المؤسسات الدولية.

وبالرغم من تأكيد من تمت معه المقابلة أن هناك ظروفًا وعوامل عديدة تؤثر على التخطيط الجندي الفلسطيني، إلا أن ثمة اختلاف في تحديد درجة تأثير تلك الظروف والعوامل وهل هي معيقة أم محفزة للتخطيط وجودته. فمن جهتها تؤكد هيفاء الإغا على عوامل معيقة للتخطيط الجندي الفلسطيني، ومنها بعض أصحاب القرار غير المقتنعين بالجنس والتخطيط الجندي، وكذلك العادات والتقاليد السائدة والثقافة الذكورية للمجتمع الفلسطيني، والنظرة النمطية والتقليدية للمرأة، وكذلك المعارضة من قبل بعض المتشددين الإسلاميين، وذلك إلى جانب تأثيرات الاحتلال".

وأما ربما نزال فتعدد مجموعة أخرى من الظروف والعوامل كالوضع السياسي العام الناتج عن الصراع مع المحتل وتفاعلات القضية الفلسطينية، والانقسام السياسي بين غزة والضفة المؤثر سلبًا، والذي نتج عنه تطبيق سياسات مختلفة تتعلق بالتهوؤ بأوضاع المرأة، وغياب إرادة الحكومة في فلسطين مفاهيم النوع الاجتماعي، أي موضعها في السياق الفلسطيني وبما ينسجم ويلائم الثقافة والمصالح الوطنية واحتياجات المرأة الفعلية. كما وتشير نزال إلى عدم تخصيص الحكومة للميزانيات الكافية لتنفيذ الخطط الجنديرية وهو ما ينعكس سلبًا على خطط التنمية الصديقة لواقع النساء وعلى فعالية دور وزارة شؤون المرأة.

وترى نزال أن لطبيعة شخوص الوزراء وأعضاء الحكومة دورًا في اتجاهات التخطيط، حيث وجود مواقف متباينة لهم تجاه قضايا المرأة وحقوقها، مؤكدة أن تبدل الحكومات يؤثر سلبًا وخاصة فيما يتعلق بتحديد الأولويات وتعديل وقرار التشريعات والقوانين. وتعطي نزال مثالًا على ذلك الموقف من اقرار قانون حماية الأسرة من العنف، حيث يتحمس البعض له بينما يعارضه البعض ويتلأ في اقراره، الأمر الذي أدى إلى عدم صدوره حتى الآن.

وتؤيد أميرة هارون واعتماد وشاح وعبير عبد الحق وماجدة المصري التأثير السلبي للانقسام على التخطيط الجندي الفلسطيني. وتركز هارون على وجود الاحتلال وسياساته واجراءاته بما فيها حصار غزة على المرأة الفلسطينية، منوهة ايضا الى خصوصية قطاع غزة الناتج عن الحصار والحروب المدمرة والتي تقع تبعاتها أكثر على كاهل المرأة، التي تدفع استحقاق العدوان والاستشهاد والاسر والفقر والحصار والبطالة. وأما حياة بزار فتعدد مجموعة من العوامل والظروف المؤثرة وهي كالتالي:

“الموارد المتاحة التي تسمح بالتخطيط والتنفيذ؛ الوقت متاح؛ مهارة المخططين والقدرة على ادارة الخطة؛ أنواع الفجوات الجندية؛ الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية؛ مرونة ومدى استجابة الخطة لقضايا النوع الاجتماعي”.

وتنوه كل من عبير عبد الحق ومنال ابو رمضان الى التأثير السلبي للثقافة المجتمعية التقليدية الأبوية السائدة، وكذلك الاختلافات الفكرية في المؤسسات النسوية (اسلامية وعلمانية) حيث يساهم ذلك في عدم توفير توافق على قضايا الجندر. اما ماجدة المصري فتؤكد على تأثير الرؤى الفكرية والسياسية لاصحاب القرار، وكذلك الرؤية السياسة والفكرية لدى الطرف الخارجي الدولي المقرر.

وفي حديثها عن تأثيرات الاحتلال على التخطيط الاستراتيجي الجندي الفلسطيني، ومع اقرارها بالتأثير الكبير للاحتلال على هذا الصعيد، تعتقد ايناس مرجية أنه يجب عدم التذرع بوجود الاحتلال لضعاف الاهتمام بقضايا المرأة وانجاز المطلوب فلسطينيا على صعيد ازالة أشكال التمييز ضد المرأة وتمكينها وتحقيق المساواة بين الجنسين. فتؤكد ايناس مرجية:

“أنه مع الأخذ بعين الاعتبار لوجود الاحتلال كعامل أساسي مؤثر على التخطيط الاستراتيجي الجندي الفلسطيني إلا أن على المؤسسات المعنية بالتخطيط أن تعمل وكأن الاحتلال غير موجود، ولا يعني هذا نسيان الاحتلال ومسؤوليته، بل

كمنحى تحدي عملي براغماتي واستثمار الفرص المتاحة تماما مثل المعاق الذي يجب ان لا تحبطه اعاقته عن التحدي والعمل".

ولكن مرجية تسأل بشكل استنكاري: "هل عملية التنمية واردة في ظل احتلال؟ هل تطبيق أجندة التنمية المستدامة واردة في ظل احتلال؟ وتؤكد مرجية أنه لا اجابة واحدة على هذا السؤال.

ونستخلص مما تقدم أنه رغم تأكيد الجميع على الأثر السلبي الكبير للاحتلال الاسرائيلي على أوضاع الشعب الفلسطيني بعامة والنساء بخاصة، إلا أن ثمة تفاوت في رؤية تأثير العوامل والظروف الأخرى الذاتية والموضوعية والداخلية والخارجية.

ومن بين العوامل والظروف المهمة المؤثرة سلبا على التخطيط الجندي، حسب رأي من تمت مهن/م المقابلات، تأتي الثقافة التقليدية والعقلية وأنماط التفكير الذكورية والأبوية، والتي تجد تجليا في ثقافة وتفكير وممارسات جزء من المسؤولين في السلطة، مما يعيق وضع استراتيجيات جنديرية فاعلة واتباع سياسات مثابرة في ازالة أشكال التمييز ضد المرأة والعمل لتحقيق المساواة بين الجنسين. ولعل الاشارة الى موضوع الخلافات بين النساء الاسلاميات والعلمانيات واختلاف الرؤى الفكرية أيضا بين المعنيين بقضايا المرأة والمساواة، لهو اشارة واضحة على ضرورة العمل على تقريب وجهات النظر داخل الحركة النسوية الفلسطينية وايجاد توافقات تعزز من امكانية الضغط على صاحب القرار وتعزيز مشاركة القواعد الشعبية النسوية في التخطيط الجندي الذي يلبي احتياجات ومصالح النساء الفلسطينيات العملية والاستراتيجية. أما موضوع الانقسام السياسي، فهو من العوامل ذات التأثير الكبير على تحديد الأولويات في التخطيط الجندي، بل هو عامل مهم ذو تأثير سلبي كبير على مجمل سياسات السلطة الفلسطينية تجاه قضايا المرأة عموما.

3.5.5 الأطراف والجهات الداخلية والخارجية المؤثرة على اتجاهات وخيارات التخطيط

ان التخطيط الاستراتيجي الجندي الفلسطيني لا يجري في فراغ، بل في ظرف تتواجد فيه أطراف وجهات داخلية وخارجية لها أدوار وتأثيرات متباينة على التخطيط وتوجهاته وخياراته. وعلى هذا الصعيد، تؤكد حياة بزار ان الاطراف والجهات الداخلية والخارجية المؤثرة على اتجاهات وخيارات التخطيط الجندي تتمثل بصناع القرار الفلسطيني؛ الممولين؛ ومؤسسات المجتمع المدني.

ويلحظ أمين عاصي دور مؤسسات الأمم المتحدة والشركاء الدوليين في التأثير على اتجاهات وخيارات التخطيط الفلسطيني، إلى جانب دور مؤسسات السلطة ممثلة بوزارة شؤون المرأة ووحدات النوع الاجتماعي في الوزارات. وتؤكد اميرة هارون ان للتخطيط واقع وبيئة ملموسة تؤثر فيها اطراف داخلية وخارجية عديدة، ومنها الاحتلال ومؤسسات الحكومة والمؤسسات النسوية والممولين واجندات العولمة والتدويل لقضايا المرأة.

ومن جانبها ترى ريم نزال أن الأطراف الداخلية تتمثل ب: الحكومة، والقضاء الشرعي، ووزارة المرأة، والمؤسسات النسوية الأهلية. أما الخارجية فهي برأي نزال تتمثل بالسياسات التمويلية التي يفرضها الممول أحيانا تجاه خطط التنمية ورغبة بعض الممولين تفرض برامج ليست ذات أولوية ولا حاجة ماسة للنساء الفلسطينيات بها.

ولعل هذا التحديد والتمييز في رؤية نزال، والاشارة الى الاوقاف الفلسطينية تحديدا، له علاقة باختلاف مواقف الاطراف والجهات الداخلية والخارجية. حيث اظهرت التجربة أنه بينما قد تأخذ الحكومة أو وزارة شؤون المرأة توجهها ما تجاه قضايا المرأة كتعديل قانون او اقرار تشريعات عادلة وخالية من التمييز، فإن هذا التوجه والخيار يعاق وتوضع في وجهه عراقيل بسبب معارضة بعض وجوه العشائر والاقواق والقضاء الشرعي تحت حجج مخالفته للشريعة الاسلامية، كما هو الحال مع قانون حماية الأسرة من العنف وقانون الأحوال الشخصية وقانون

العقوبات، وكذلك مسألة نشر اتفاقية سيداو وغيرها من المواثيق والاتفاقيات المتعلقة بالمرأة في الجريدة الرسمية الفلسطينية. وما يؤكد صحة هذا القول، هي المواقف التي عبر فيها قاضي القضاة الشرعي الفلسطيني عن تعارض مسودة قانون حماية الاسرة من العنف مع الشريعة الاسلامية وتأكيد ان الشريعة الاسلامية تسمو على كل القوانين وهي فوق "سيداو"، وتطمينه لرجال العشائر بأنه لن يصدر اي قانون يتعارض مع الشريعة الاسلامية، وهو موقف توافق معه إلى حد ما مفتي فلسطين أيضا، وهو ما دعى الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية لمطالبة الرئيس الفلسطيني بمحاسبة قاضي القضاة الشرعي (دنيا الوطن، 2020/1/14؛ رام الله الاخباري، 2020/9/1؛ وكالة فلسطين 24 الاخبارية، 2019/12/23).

ومن الواضح ان من اجريت معهن/م المقابلات يلحظن/ون التأثير الكبير لدور الممولين الخارجيين والاطراف الدولية الداعمة للسلطة في التأثير على توجهات وخيارات التخطيط الجندي الفلسطيني. ولعل هذا الحديث يتفق مع ما ذكر في الاطار النظري وفي السياق الفلسطيني حول تأثير التمويل الدولي على انتهاج سياسات تخطيطية ليبرالية ونيوليبرالية تجسدها برامج اعادة الهيكلة والاصلاح التي ينتهجها البنك الدولي.

4.5.5 مدى تأثير الحركة النسوية الفلسطينية والقواعد الشعبية

يجمع من اجريت معهن/م المقابلات أن منحى التخطيط الفلسطيني الاستراتيجي الجندي هو من أعلى إلى أسفل. ويشير البعض الى مشاركة من المجتمع المدني ممثلا بالمؤسسات المشاركة في الفريق الوطني المسؤول عن التخطيط، فيما يرى آخرون ان هذا التمثيل أصلا بعيد عن القواعد الشعبية وبالتالي فهو يغيب اتجاه التخطيط من أسفل إلى أعلى.

تشير منى الخليلي ان منحى التخطيط تلعب فيه دورا المؤسسة الرسمية وكذلك المؤسسات الاهلية، وهي تؤكد على ضرورة مشاركة المؤسسات الاهلية، باعتبارها تمثل القواعد الشعبية، من اجل تعزيز المنحى التشاركي

للتخطيط الجندي الفلسطيني. وتؤكد زهيرة كمال على أهمية تكامل منحيي التخطيط بحيث يكون من أعلى إلى أسفل ومن أسفل إلى أعلى، حيث إن التخطيط الجيد كما تقول، يتطلب إشراك المنظمات النسوية الأهلية وذوي الاختصاص والأكاديمين، وكذلك المرأة في مواقع العمل لتبين احتياجاتها والنواقص والفجوات الموجودة وأن تشعر بأن لها دور في التخطيط ورسم السياسات حتى تتشجع على تطبيقها لاحقاً. وقد استعانت هي شخصياً؛ كما تذكر في المقابلة، بخبيرات وخبراء محليين ممن يعملون في جامعات فلسطينية ومؤسسات مجتمع مدني كجامعة بيرزيت، أمثال صلاح جاد وأيلين كتاب وتقيدة جرباوي وعزت عبد الهادي ونبيل قسيس وفيحاء عبد الهادي، والذين عملوا معها دون مقابل مادي، وقد استفادت منهم كثيراً في تخطيط ورسم السياسات وتصحيح مسارات العمل.

أما أميرة هارون فتؤكد على أهمية إشراك المرأة ومؤسساتها النسوية في التخطيط، وخاصة إن هناك فروقات في الظروف المعاشية وبالتالي في الاحتياجات، كما هو الحال بين غزة والضفة الغربية، منوهة إلى أن المشاركة التي تمت في أعداد استراتيجية 2017-2022 كان لها أثراً إيجابياً في صياغة الاستراتيجية نفسها وفي تطبيقها لاحقاً، لكن اللجوء إلى المركزية في تحديث الخطة وصياغة استراتيجية 2020-2022، حيث جرى استبعاد مشاركة وزارة المرأة في غزة في تحديث الخطة، يكرس الانقسام ولا يصب في تعزيز الشراكة الوطنية ووحدة الخطاب. كما وتشير هارون إلى أن وزارة المرأة في غزة تهتم كثيراً بإشراك النساء من كافة القطاعات والمناطق في رسم السياسات واختيار البرامج المعنية بقضايا المرأة وفي تحديد الأولويات، مما يجعل الخطط تعبر عن واقع حقيقي واحتياجات حقيقية.

وتؤكد منال أبو رمضان أن التخطيط الفلسطيني هو من أعلى إلى أسفل، منوهة إلى "لو أن التخطيط يأتي من أسفل إلى أعلى لكان وضع البلد مختلف".

ومن الواضح أن ثمة خلل في منحى التخطيط الجندي الرسمي الفلسطيني، حيث أن الدور الأساسي في اعداد الخطط الجنديرية الاستراتيجية وتحديثها يجري بقرار حكومي وفرق تحدد عضويتها مركزيا وتتركز أساسا في الأمانة العامة لمجلس الوزراء والمعنيين بالتخطيط ووحدات النوع الاجتماعي في الوزارات، وأما مشاركة مؤسسات المجتمع المدني الشريكة، فلا يمكن اعتبارها مشاركة للنساء في القاعدة الشعبية، حيث أن المؤسسات المشاركة هي أصلا نخبوية ومهنية متخصصة وتعتمد في عملها على التمويل الخارجي مثلها مثل السلطة نفسها، بل وأكثر من السلطة كما تبين معطيات الموازنات المخصصة المذكورة سابقا، التي تؤكد "أن 81.5% من حجم التمويل الذي يصل الدولة الفلسطينية لصالح المرأة الفلسطينية ينفذ من خلال مؤسسات الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني" (وزارة شؤون المرأة، 2020: 66). وإذا ما أضفنا إلى ما تقدم غياب ممثلات الاتجاه النسوي الاسلامي عن المشاركة في التخطيط الرسمي في ظل الانقسام المستمر، واعتماد إطار ومنهج تعميم منظور النوع الاجتماعي، الذي يعتبر منهجا تقنيا وفنيا وغير ميسر (Moser, 2014)، فإن كل ذلك يشير إلى أن التخطيط الاستراتيجي الجندي الفلسطيني مركزي ومنحاه من أعلى إلى أسفل.

6.5.5 تأثير مؤسسات ووكالات الممولين والأمم المتحدة والمنظمات الدولية

اشار ما نسبته 75% من المبحوثين الى تأثير مؤسسات ووكالات الممولين والامم المتحدة والمنظمات الدولية على التخطيط الجندي الاستراتيجي في فلسطين، وخاصة لجهة فرض الاجندات وشروط التمويل لمشاريع محددة ولمناطق محددة ايضا، الى جانب ما تتضمنه الاتفاقيات والمعاهدات الدولية من أحكام والتزامات، وما ينتج عن الاجتماعات والمؤتمرات ذات العلاقة بها من توصيات ومن تحميل للالتزامات ومسؤوليات للدول الاطراف فيها وواجب التواءم معها والايفاء بها وتقديم ما يسند ذلك في التقارير الرسمية المفترض ان تقدم لهيئات الامم المتحدة، الى جانب تقارير الظل من مؤسسات المجتمع المدني. واذ لا تنكر ايناس مرجية تأثير

المؤسسات الدولية على التخطيط، فإنها تدعو للتمييز بين أولويات وأجندات الممولين وبين الأولويات الكونية التي أنتجتها الأمم المتحدة وشاركت بصنعها دول العالم والمؤسسات النسوية كذلك الواردة في اعلان ومنهاج عمل بيجين والبنود الستة عشرة التي تتضمنها اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة "سيداو"، وما ترتبه هذه المواثيق والمعاهدات الدولية من التزامات على الدول الاطراف.

وإذ تعترف أميرة هارون بأن هناك ما يمكن الاستفادة منه من المؤسسات والمنظمات الدولية وخاصة مؤسسات وهيئات الأمم المتحدة، ولكنها تؤكد على ضرورة عدم الانجرار والركض وراء سياسات الغرب والتحديث الليبرالي والقيم والممارسات التي لا تتفق مع الثقافة والعادات والتقاليد والدين، وضرورة الابتعاد عن البرامج والخطط التي لا تلبى احتياجات المرأة الفلسطينية والشعب الفلسطيني. وتؤكد هارون أنه بعد التوقيع على سيداو بات المخطط الفلسطيني ملزما بأحكام الاتفاقيات وأجندة التنمية المستدامة والتدابير التي أقرتها الأمم المتحدة، ووجد ذلك انعكاسا له بالطلب من الطرف الفلسطيني اجراء تعديلات محددة بالقوانين كما هو الحال مع قانون العقوبات. وتؤكد هارون رفضها لأن تفرض على المخطط الفلسطيني مخرجات مسبقة كما تفعل المؤسسات والهيئات الدولية، والتي لا تأخذ الخصوصية بعين الاعتبار.

وأما اعتماد وشاح، فأكدت أن المؤسسة التي تمثلها، وهي مؤسسة مجتمع مدني، تعتمد على التمويل الخارجي في عملها ومشاريعها، مشيرة إلى ان هذا هو حل مؤسسات السلطة أيضا. ولكن وشاح أكدت أن بعض المؤسسات الدولية التي تمول وتنفذ مشاريع في مناطق السلطة تفرض شروطا مجحفة، ومنها ما يتعلق بالمواقف الوطنية، كما هو حال وكالة التنمية الأمريكية، التي تشترط ادانة الارهاب والتوقيع على تعهد بذلك. كما وأشارت إلى لجوء وكالات ومؤسسات أوروبية مؤخرا لمثل ذات السلوك المتبع من الوكالة الأمريكية.

وبناء على ما ذكر يمكن الاستنتاج ان ثمة تأثير واضح لمؤسسات ووكالات التمويل والامم المتحدة والمؤسسات الدولية على التخطيط الجندي الفلسطيني، حيث تتطلب برامج التمويل الاجنبي مشاريع وبرامج تموية لا تتسجم مع الاولويات الوطنية، وأن هيئات الامم المتحدة والمؤسسات الدولية ذات العلاقة بقضايا المرأة تراقب عمل مؤسسات السلطة الفلسطينية والتخطيط الجندي الفلسطيني وتطلب ايفاء الطرف الفلسطيني بالتزاماته بموجب انضمامه للمعاهدات والاتفاقيات الدولية، وهي تراقب وتساؤل مستوى التزام الجهات الرسمية والاهلية الفلسطينية بأحكام ومبادئ تلك الاتفاقيات والمعاهدات، وكذلك مدى تنفيذ قرارات وتوصيات هيئات الامم المتحدة، وتطلب منها دوريا تقديم تقارير رسمية وتقارير ظل تبين فيها مدى التقدم في الاستجابات والتغييرات المطلوبة. وهكذا فإن المخطط الفلسطيني واقع تحت ضغط الممولين ووكالات وهيئات الامم المتحدة، وفي الممارسة العملية نجد ان المخطط الفلسطيني، كما ذكر سابقا، ينصاع لشروط واجندات الممولين، ويسعى لان يعطي صورة عن التخطيط الجندي الفلسطيني وتنفيذه بما يحقق رضا الاطراف الدولية ويشجعها على الاستمرار بدعم السلطة وادامة التمويل وزيادته. وقد اتضح في الآونة الأخيرة، أنه أمام تراجع التمويل الدولي، كما تذكر خطة "التممية بالعناقيد" وكما تذكر استراتيجية تعزيز المساواة بين الجنسين 2020-2022، فإن صاحب القرار الفلسطيني والمخطط الفلسطيني يؤكد انه يقوم بمواءمة القوانين والتشريعات والسياسات مع الاتفاقيات الدولية، مبدية استعداده وتحمله للمسؤولية وكفاءته في تنفيذ ذلك كواجب، مستجديا استمرار وزيادة الدعم والتمويل (مكتب رئيس الوزراء/ الخطة الوطنية للتنمية 2021-2023: 110؛ وزارة شؤون المرأة، 2020: 19).

7.5.5 عوائق ودوافع تحقيق أهداف التخطيط الاستراتيجي الجندي

يجري التخطيط الجندي في ظروف تتفاعل فيها قوى وأطراف ومصالح متعددة، وكذلك هياكل سلطة سياسية معقدة، وأنماط تفكير وسلوك وثقافة مختلفة ومتنوعة، وحتى فئات نسائية مختلفة ومتفاوتة في احتياجاتها ووعياها

وامكانية وصولها للموارد. ومن الطبيعي في مثل هذا الواقع ان تنبري عوائق في وجه التخطيط الجندي تؤثر عليه سلبا او تحرفه عن مساره، كما وتنبري دوافع ومصالح تحفز التخطيط وترتقي بجودته وفاعليته. ولا شك ان في فلسطين التي تعيش واقعا معقدا تتجلى هذه العوائق والدوافع في أشكال وتجليات عديدة، سنحاول فحص مدى تلمسها وادراكها من قبل المبحوثات والمبجوثين.

فمن جهتها ترى ربما نزال أن ثمة عوائق كثيرة أمام تحقيق أهداف التخطيط الاستراتيجي الجندي الفلسطيني، وفي مقدمتها:

"التوزيع غير المتكافئ للسلطة والموارد بين الرجال والنساء، والأنظمة القانونية التمييزية ضد حقوق المرأة في الملكية؛ والقواعد والسلوكيات الاجتماعية التي تعزز العنف ضد المرأة، وتعزز تفوق الرجال على النساء، وتُهين وضع المرأة ودورها؛ والقوانين التمييزية التي عفا عليها الزمن والتي تحُول دون وصول المرأة إلى العدالة من خلال تعزيز الصور والأدوار النمطية للرجال والنساء وإنكار حق النساء في نيل حقوقهن وعيش حياة كريمة خالية من العنف".

وتضيف نزال الى المعوقات:

"وجود الاحتلال الإسرائيلي الذي يتسبب في الاستيلاء على الأراضي، وعدم اختصاص دولة فلسطين بولاية قانونية على القدس الشرقية ومناطق "ج" مما يمنع الحكومة من تقديم الخدمات للنساء والسكان ككل هناك؛ وكذلك نقص تمثيل المرأة في القيادة والمشاركة السياسية وعملية صنع السلام؛ وانخفاض مستوى وعي النساء بحقوقهن وبالخدمات المتاحة لهن، ومحدودية فرص الوصول إلى تلك الخدمات؛ والأزمة المُطوّلة لغياب الحماية وتردّي الأوضاع الإنسانية بسبب الاحتلال الذي طال أمده".

وترى حياة بزار ان العوائق تتمثل ب "عدم توفر التمويل اللازم؛ عدم وجود قناعة تامة في بعض قضايا النوع الاجتماعي؛ والاحتلال الاسرائيلي".

وترى منى الخليلي:

"ان الدوافع تتمثل في حاجة المجتمع والمشاركة ووجود سياسات واستراتيجيات تحمل المفهوم، بينما المعوقات فيأتي في مقدمتها الاحتلال والانتقام وغياب المجلس التشريعي ووجود منظومة تشريعية مختلطة ومشوهة".

وتوضح هيفاء الأغا من خبرتها كوزيرة لشؤون المرأة أنه "قد تكون القيادة العليا تؤمن بالفكر الإستراتيجي وبالتخطيط الجندري الإستراتيجي وتتبناه، بل وتدعمه، ولكن ربما يكون الاهتمام محدود أو مرتبط بدعم الفكرة عند بدايتها ولكن ومع مرور الوقت لا تتخط تلك القيادات كثيراً في عمليات الإشراف ومتابعة التنفيذ وإزالة العوائق التي تواجه تنفيذ الخطة الإستراتيجية، وهذا ما يعيق تطبيق الخطة بدرجة عالية من الكفاءة والفعالية".

وتقول الأغا أنه "من المؤسف أننا نرى أن العديد من القائمين على التخطيط خصوصاً في عدد من الجهات الحكومية ليسوا من أهل الاختصاص وليس لديهم الخبرة الكافية في الإعداد أو الإشراف على تنفيذ الخطط الإستراتيجية، وبالتالي يتم وضع خطط تتصف بالطابع النظري ويصعب تطبيقها على أرض الواقع خاصة واقعنا الفلسطيني وتحت الإحتلال البغيض الذي يعتمد عرقلة أي تقدم او تطور في المؤسسات الفلسطينية".

وترى زهيرة كمال ان التجربة الفلسطينية راكمت خبرة تساعد في التخطيط الجندري، وانه نتيجة لنضالات الحركة النسائية وما جرى من عملية تنموية؛ بغض النظر عن نواقصها ومثالبها، رفعت من مستوى تعليم المرأة وتأهيلها وعززت مشاركتها في سوق العمل والوظيفة العامة رغم عدم الوصول للطموح المطلوب على هذا الصعيد الذي ينصف المرأة، كما وانتشرت المفاهيم المتعلقة بتمكين المرأة وحقوقها ومناهضة العنف ضدها، وباتت هذه المفاهيم متقبلة اليوم بينما كان الحديث عنها سابقاً مغيباً وشبه محرم، كمسألة الميراث مثلاً، كما وتوجد اليوم مؤسسات وهيكل رسمية تعمل في مجال النهوض بأوضاع المرأة كوزارة شؤون المرأة ووحدات النوع الاجتماعي في الوزارات ومؤسسات نسوية عديدة ومنتشرة الى جانب منظمات غير حكومية مهنية.

ونستنتج مما تقدم ان معوقات التخطيط الاستراتيجي الجندي الفلسطيني والمؤثرة سلبا على الارتقاء به عديدة، ويأتي في مقدمتها الاحتلال وسياساته واجراءاته التي تزيد من معاناة المرأة وتؤثر سلبا على حمايتها وتقاوم من المعاناة الانسانية، والانقسام الفلسطيني، وغياب المجلس التشريعي ووجود منظومة تشريعية فلسطينية مختلطة ومشوهة ومنها قوانين وتشريعات تمييزية، ووجود أنماط تفكير وممارسات وثقافة تقليدية تركز الذكورية والأبوية وتتعامل مع المرأة بدونية، ووجود سلطة مقيدة فاقدة السيادة والسيطرة على كل المناطق، ولا تتوفر لها الامكانيات والتمويل اللازم لتلبية الاحتياجات وتكاليف البرامج والانشطة، وتتواجد في صفوفها عناصر وقيادات ذات مواقف متناقضة ومنها ما هو معارض للمساواة بين الجنسين ومتأثر بالثقافة وأنماط التفكير والممارسات التقليدية، وفيها قيادات غير مثابرة في الحماس لتلبية استحقاقات تعميم منظور النوع الاجتماعي والتخطيط الاستراتيجي الجندي الذي يستهدف الوصول إلى المساواة، ووجود عدد من الجهات الحكومية ممن ليسوا من أهل الاختصاص وليس لديهم الخبرة الكافية في الإعداد أو الإشراف على تنفيذ الخطط الإستراتيجية، وكذلك نقص تمثيل المرأة في القيادة وضعف مشاركتها السياسية؛ وانخفاض مستوى وعي النساء بحقوقهن.

ولكن في مواجهة هذه المعوقات ثمة دوافع ايجابية كنضوج الحاجة الموضوعية في ظل عملية التنمية الجارية لضرورة التخطيط الاستراتيجي الجندي، وانتشار القناعة بأهمية هذا التخطيط وضرورة اللجوء اليه، وارتفاع مستوى تعليم المرأة الفلسطينية وانخراطها في سوق العمل والمجال العام، ومراكمة الخبرات، ووجود آليات حكومية ومؤسسات أهلية ومهنية تعمل في المجال، رغم كل الملاحظات التي يمكن تسجيلها على كفاءة وفاعلية عملها.

وإذا ما تجاوزنا العوائق والدوافع الايجابية، فإن ما تقدم، يوضح أيضا مدى تأثير تناقض الاختلافات بين الفرقاء المنغمسين في قضية التخطيط على مضمونه وأولوياته ومنحاه. فثمة فارق في الايدولوجية (وطنية/إسلامية)، وفارق في التجربة النضالية، وفارق في الأجيال، وفارق في المستوى التعليمي والمعرفي، وفارق مجال العمل المؤسسي (حكومي، حزبي، غير حكومي محلي ودولي)، وفارق في المكانة من السلطة باللحظة المحددة (موالاة أو معارضة)، وفارق بين النساء والرجال من المخططين، وفارق بين رؤى وفكر أصحاب القرار أنفسهم تجاه قضايا المرأة وحقوقها. كما ويوضح أيضا ان مصالح البعض المتعلقة بامتيازات الموقع الوظيفي أو المكانة الاعتبارية تغطي على نظرتهم للتخطيط وتعاملهم مع القضايا المطروحة ذات الصلة بحقوق المرأة.

6.5 موازنة الخطة الاستراتيجية الجندرية الفلسطينية

تشير الخطة الى تخصيص مبالغ كبيرة من الموازنة الحكومية لقضايا المرأة، كما تشير إلى ان الخطة السابقة والخطة الحالية قد تم اعدادها بدعم من هيئة الأمم المتحدة للمرأة وبتمويل من منظمات دولية وبالشراكة والتعاون معها(وزارة شؤون المرأة، 2018: 1، 5، 14، 60). وهذا ما تمت الاشارة اليه سابقا من أن جميع الخطط وضعت بمشاركة مؤسسات من المجتمع المدني، وبالشراكة التامة مع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (اليونيفيم سابقا)، وإلى جانبها مؤسسات دولية عديدة كبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، واليونيسكو، ومكتب المساعدة الفنية للمفوضية الأوروبية، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومكتب الممثلة الهولندية، والأونروا، والبنك الدولي، وصندوق الأهداف الإنمائية للألفية ومنظمة العمل الدولية (وزارة شؤون المرأة، 2013)، ويضاف إليها، كما تؤكد البرامج والانشطة المنفذة من قبل وزارة المرأة ووحدات النوع الاجتماعي كل من وكالة التنمية السويدية والالمانية والايطالية والاسبانية والشرطة الأوروبية وبرنامج مساعدات التنمية الأمريكية US Aid (ملحق رقم 1). ويجري التعويل في تنفيذ الخطط والتدخلات على هذا التمويل الأجنبي.

حيث يذكر في استراتيجية 2017-2022 أن الدول المانحة خصصت مبلغاً وقدره (3,392,731) دولار أمريكي و(20,277,300) شيكل و(2,743,500) يورو للأعوام 2018-2023 (وزارة شؤون المرأة، 2018: 65). كما وتؤكد وزارة شؤون المرأة أن ما يقارب 29 مليون و700 ألف دولار تخصص سنوياً من الدول المانحة ووكالات التمويل الأجنبية لتنفيذ مشاريع الخطة، منها 81% تأتي من مؤسسات الأمم المتحدة والمؤسسات غير الحكومية الدولية، ويخصص للوزارة منها ما نسبته 9.5% من المجموع الكلي، وتشكل المشاريع المحولة على موازنة الحكومة الواردة من الدول المانحة 9% بينما تذهب البقية للمنظمات غير الحكومية (وزارة شؤون المرأة، 2018: 66). وبالعودة إلى مجالات الصرف المبينة للموازنة والأنشطة والنتائج المتوخاة لتنفيذ الاستراتيجية. يلاحظ أن المجالات تتركز على مسائل ثانوية أو ذات صلة بحوكمة التخطيط الجندي مثل التوعية حول مناهضة العنف وحماية المعنفات، وتعزيز وصول النساء للخدمات الصحية وتعزيز الوعي والثقافة المجتمعية ودور وسائل الإعلام، والتوعية البيئية، وتوطين المصطلحات، وتعديل الكتب المدرسية، وتقديم خدمات للأسر الفقيرة ودعم المشاريع النسوية الصغيرة والمبادرات الاقتصادية، وزيادة مشاركة النساء في سوق العمل، وتعزيز البناء المؤسسي من خلال استحداث دائرة الميراث ودعم مراكز الحماية التدريب واعداد تقارير وتقييمات وتنفيذ التدقيق التشاركي. وتلحظ الخطة في برامج الموازنة والأنشطة والتدخلات المرافقة القيام بمسائل تكاد لا تذكر وعامة جداً، وغير قابلة للقياس، تستهدف تلبية مصالح استراتيجية للمرأة، كتعديل التشريعات القائمة وتبني تشريعات جديدة ورفع نسبة المشاركة في مراكز صنع القرار، وتبني قرار كل عام من قبل الأمم المتحدة لمساءلة الاحتلال عن جرائمه. فهل تصب هذه التدخلات في تعزيز المساواة بين الجنسين؟ وهل تصب في تحقيق المصالح الاستراتيجية للمرأة الفلسطينية في التحرر من أشكال الاضطهاد المركب؟ ومن الواضح،

ودون عناء، أن أي تقييم علمي رصين، سيجيب بالسلب على هذين السؤالين لأنه وكما ذكر سابقاً، لا تلحظ هذه السياسات والتدخلات ضرورة تفكيك واخللة البنى الكولونيالية والاجتماعية الطبقيّة السائدة.

إن التمتع بالموازنة ومصادرها وأوجه صرفها وطبيعة الأنشطة والتدخلات، يؤكد ما ذهب إليه معظم من تم الحديث عن كتاباتهم بشأن تأثير التمويل الأجنبي على خطط التنمية ومنحى عمل مؤسسات المجتمع المدني ومؤسسات السلطة، والذي يغلب الطابع الليبرالي والنيوليبرالي للتنمية والخطاب النسوي والتخطيط الجندي النيوليبرالي المعولم (Haddad and Tabar, 2004؛ عوض الله، 2011؛ جاد، 2014؛ اسماعيل، 2018، وجراد، 2021).

7.5 تقييم الاستراتيجية الفلسطينية لتحقيق المساواة بين الجنسين 2020-2022.

ان الهدف من وضع هذا العنوان والسؤال توخى الحصول على اجابات إجمالية عن السؤال الرئيسي للدراسة وما يرتبط به من أسئلة فرعية، والمتمثل بمدى انسجام الخطة الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز المساواة والعدالة بين الجنسين وتمكين المرأة 2017-2022" وتحديثها للأعوام 2020-2022، ومجمل عملية التحليل والتخطيط الاستراتيجي الجندي الفلسطيني، مع السياق التاريخي المحدد والخصوصية الفلسطينية الفريدة، ومدى تعبيرها عن الاحتياجات العملية والاستراتيجية للمرأة الفلسطينية وتلبيتها لتلك الاحتياجات التي تحقق في نهاية المطاف التحرر التام للمرأة من علاقات السيطرة وفي مقدمتها السيطرة الاستعمارية الكولونيالية وتحقيق مساواتها الكاملة بالرجل.

في الاجابة على هذا السؤال اعتذر البعض عن الاجابة، فيما كانت بعض الاجابات للأسف عامة جدا وتعطي صور وردية ذات طابع تقويمي وقياسي جمالي أو أحكام قيمية وتقديرية، كالقول بأن الاستراتيجية الفلسطينية لتحقيق المساواة بين الجنسين 2020-2022، ممتازة وجيدة جدا ورائعة. ويمكن احالة ورد استخدام مثل هذه

الأحكام الى قدرات المعنيين التقييمية للتخطيط الاستراتيجي الجندي او لانحيازاتهم وموقعهم من السلطة. وقد تمت المحاولة في المقابلات للحصول على إجابات أوفى وأكثر وضوحا. ومما جرى استخراجه من الجدل والنقاش، تبين أن البعض ممن استخدم تلك الأحكام كمنى الخليي ومنال أبو رمضان وعير عبد الحق وحياء بزار، أعطى مضمونا لها يتعلق بأن الخطة الاستراتيجية الجندي الفلسطينية تعتبر نظريا بهذا المستوى، ولكنها بحاجة لتدليل العقبات في التطبيق العملي. وتستخلص الخليي من ذلك، بأن الخطة المعتمدة لا تحقق 50% مما تطمح له. وقد جاءت بعض الاجابات لتؤكد هذه الفجوة بين النظرية والتطبيق في التخطيط الاستراتيجي الجندي الفلسطيني.

أما حياة بزار فتؤكد التالي:

"الخطة الاستراتيجية للمساواة والتمكين قادرة على تلبية بعض جوانب قضايا النوع الاجتماعي، ولكنها بحاجة لتوسيع قاعدة الشراكة والعمل الجماعي وتوفير آليات تنفيذ واضحة حيث أن الاستراتيجية وضعت لتكون متوائمة في بعض القضايا بهدف دفع عملية التنمية والتشريعات والقوانين لتكون مستجيبة لقضايا النوع الاجتماعي نحو العدالة والمساواة والتمكين ولو بشكل نسبي ولكنها استجابة عامة نسبيا وبحاجة لتوسيع الشراكة من أجل أن تكون أكثر تعينا وملوسية.

الملفت للنظر أن وزيرة شؤون المرأة سابقا هيفاء الأغا قد عبرت عن أسفها لعدم اطلاعها على استراتيجية 2020-2022 التي جرى تحديثها، ويبدو ان السبب تركها للوزارة وعدم اهتمام أصحاب القرار بالاستفادة من خبرتها والمراكمة على التجربة المحققة والتطور بالأراء المختلفة لذوي الاختصاص والكفاءة.

أما حول تقييمها للخطة وللتنظيم الاستراتيجي الفلسطيني اجمالا فتشير هيفاء الاغا إلى وجود قيادات تؤمن بالتخطيط الجندي الإستراتيجي ووجود العديد من المؤسسات المهمة به، ولكن ليس لديها القدرة على إعداد الخطط وتنفيذها، وبالتالي تتصف الخطط بطابع نظري فيما يصعب تطبيقها على أرض الواقع، كما أن بعض

المؤسسات تركز في التخطيط على مؤشرات ومقاييس في جوانب محددة مرتبطة بالتطور التكنولوجي وتنمية الموارد البشرية بينما تغفل احتياجات الجندر الواقعية مما يعتبر خلا كبيرا في بناء الخطة.

وترى الاغا أن الخطط الإستراتيجية الجندرية يجب ان تكون مستمدة من واقع الحال الفلسطيني، وأن تعكس الحالة الفعلية للمؤسسة، بحيث تكون مبنية على تحليل كل من نقاط القوة والضعف وأيضا التحديات المستقبلية، وان تحافظ على توازن جندي بشكل يضمن العدالة وتلبية الحاجات الملحة. ومن أجل استيفاء ذلك وانجاح التخطيط الاستراتيجي تؤكد الأغا على ضرورة المشاركة الفاعلة في صناعة الخطة الإستراتيجية الأمر الذي يعزز القناعة بها ويساعد في الحرص على تنفيذها.

وكحالة شبيهة بمسألة غياب المشاركة في تحديث الخطة، أكدت أميرة هارون أن وزارة شؤون المرأة في غزة قد شاركت في اعداد استراتيجية 2017-2022 ولكنها لم تشارك في تحديثها، مؤكدة أن الوزارة في غزة عملت على تنفيذ الخطة الأصلية وحققت انجازات في تنفيذها وتم تقييمها من قبل مختصين وخبراء، قدروا أن نسبة تنفيذها بلغت 86.6%. وترى هارون أن هذه النسبة غير مرضية لطموحها. وأشارت أميرة هارون إلى انها لا تتكرر الجهود المبذولة من وزارة شؤون المرأة في تنفيذ خطة 2017-2022 عموما، وما حققته من بعض الانجازات على الصعيد الوطني، لكنها تدعو لتعزيز المشاركة وتجاوز الانقسام والاختلاف بعين الاعتبار ان الجميع تحت الاحتلال، مشيرة إلى ان الأنقسام قد عطل تحقيق الكثير من أهداف الخطة، وتعطي مثلا على ذلك وجود 15 مشاريع قوانين جرت المطالبة بتعديلها وتقديم مقترحات شأنها، لم تقر، ويلعب الانقسام دورا أساسيا في هذه النتيجة.

وكإجمال لما تقدم يمكن التأكيد بأنه ثمة رضا وقبول معقول من المشاركين بفرق التخطيط الرسمي الجندري عن الخطة الاستراتيجية لتعزيز العدالة والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة 2017-2022، وأن الجميع قد

شارك في اعدادها وتحمس لتنفيذها، ولكن الخطة المحدثة للأعوام 2020-2022 لم يشارك البعض في اعدادها وخاصة وزارة شؤون المرأة في غزة، ويعود السبب للانقسام والخلافات السياسية والفكرية. ويلعب الانقسام دورا سلبيا يعيق الارتقاء بالتخطيط الجندي الفلسطيني، كما ويعيق تحقيق أهدافه وغاياته. وكإجمال أيضا يظهر أن البعض يهتم بالجوانب التقنية والفنية للخطة الاستراتيجية الجنديرية ويهتم بتضمينها بعض القضايا المنصوص عليها في الأدلة التدريبية، التي قد اعدت من خبراء بتمويل من هيئة الامم المتحدة للمرأة او وكالات التمويل الدولية، ولذا فهي اقرب للمخططات النظرية المنمقة التي تلقى رضا الممولين والهيئات الدولية، لكنها لا تجد تطبيقها العملي، وبسبب عدم تعبيرها الفعلي عن الاحتياجات الجنديرية الملموسة في السياق الفلسطيني فهي قاصرة عن تحقيق الغايات المحددة فيها، والغايات المفترضة من التخطيط الاستراتيجي الجندي على المدى البعيد والهادفة لتغيير هيكل القوى والسيطرة الكولونيالية والنيوكولونالية والاجتماعية والطبقية المسيطرة وصولا للخلاص من الاحتلال والاستعمار الاستيطاني وبناء المجتمع الديمقراطي المحقق لحرية المرأة والعدالة والمساواة بين الجنسن.

8.5 استنتاجات

في ضوء ما تقدم سنتوقف أمام نتائج الدراسة على مستويين: المستوى النظري العام ومستوى التخطيط الاستراتيجي الجندي الفلسطيني.

1.8.5 على الصعيد النظري العام

1.1.8.5 إن تخطيط النوع الاجتماعي هو عملية سياسية مع وجود النسوية في صميمها، وهي عملية تجري ضمن أطر يتم تصميمها وتطويرها ارتباطاً بسياقات اقتصادية واجتماعية وسياسية وبيئية وتكنولوجية وثقافية محددة، تؤثر فيها ظروف وعوامل عديدة على مكانة وأدوار المرأة الانجابية والانتاجية والمجتمعية، وعلى مستوى التمييز الموجود تجاهها، مما يتطلب معالجة علاقات السيطرة والهيمنة القومية والاجتماعية - الطبقيّة السائدة. وإلى جانب السياق الموضوعي المرتبط بالبنى والهيكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فإن جميع عمليات التخطيط تجري ضمن سياقات مؤسسية محددة، وتأتي استجابة للمشاكل الماثلة أمام المؤسسات المعنية، ويجري تصميمها، وتنفيذها ضمن إعدادات مؤسسية محددة، تؤثر فيها مصالح قوى ذات نفوذ وتأثير على صانعي السياسات، ومجموعة من القيم والمعايير والإجراءات والممارسات غير الرسمية التي تؤثر أيضاً على التوظيف المؤسسي. وثمة أطر ومناهج تحليلية وتخطيطية جندرية تم تطويرها في الغرب الامبريالي، باتت سائدة في عمليات التدخل التنموية في دول لعالم الثالث، ولكل اطار ومنهج منها ايجابياته ونواقصه، وأن التخطيط الجندي كسياسة تغييرية وتحولية يواجه بمقاومة وانحرافات، بسبب العقليات والأيديولوجيات المسيطرة لدى المخططين والمؤسسات والوكالات والبيروقراطيات المحلية والدولية، التي تعدة وتنفذه أو تؤثر عليه.

2.1.8.5 إن أطر ومناهج التحليل والتخطيط الجندي السائدة، والتي هي أساسا من انتاج دول الشمال، جرى تبنيها من مؤسساتها المعنية بالتنمية الدولية، وبالتالي تأثرت عمليا بسياسات تلك الدول تجاه التنمية في الجنوب وبالمسات الشخصية للقائمين على المؤسسات والتخطيط وتنفيذ المشاريع، وذلك إلى جانب تأثيرات أخرى كتطور الاقتصاد العالمي وما ارتبط ويرتبط به من سياسات للبنك الدولي والانتقال من التحديث الى النيوليبرالية، وكذلك تجربة التنمية ذاتها ومستوى نشاط وقوة ضغط الحركة النسوية المحلية والعالمية. وقد بين تحليل التجربة العالمية للتخطيط الجندي أن مخططي النوع الاجتماعي يميلون نحو تفضيل الأدوات المبسطة والأهداف القابلة للقياس الكمي، وهو ما قد يجعل التمكين عملية تخطيط شكلية بمؤشرات أقرب للوصفات الجاهزة، تستخدمها البيروقراطيات الوطنية والوكالات المتعددة الأطراف لاختراق العملية التحويلية الهادفة لتحقيق المساواة والعدالة، وهو ما يبعد التخطيط الجندي عن هدف التغييرات الأساسية لصالح إصلاحات لا تعالج قضايا المرأة الجوهرية وتقلصها الى مكونات اجتماعية واقتصادية جاعلة منها قضايا غير ميسية. وينعكس هذا العمل على الخطط التنموية المعتمدة ومنها الخطط الجنديّة، والتي أخذت تبتعد عن الاطر والمناهج ذات الطابع السياسي ليحل محلها اطار ونهج تعميم منظور النوع الاجتماعي "التقني" "غير السياسي" و"الاحترافي"، الأمر الذي يسهل اقناع الممولين بقبول الخطط وتمويلها.

3.1.8.5 إن تجربة التخطيط الجندي تؤكد أهمية دور الدولة وهيئاتها في التخطيط ودور الآليات والأدوات التي تمتلكها او تنشئها لتلبية الحاجات العملية والاستراتيجية للمرأة، وأهمية إدراك "الفضاء السياسي" لتلبية تلك الاحتياجات في السياق المحدد، وخاصة من حيث رؤية مكانة وتأثيرات عناصر وعوامل أساسية كالطبقات والدين والموقع، وأدوار كل من المرأة والرجل معا، والأسرة والمجتمع المدني والسوق والدولة والنظام الدولي. ويتطلب ذلك اتباع سياسات واعية للنوع الاجتماعي تعتمد على دراسة الواقع، واستخدام النتائج في عملية

التخطيط للمساهمة في تغيير علاقات النوع الاجتماعي، وصولاً للعدالة والمساواة، الذي يمكن الوصول إليه من خلال تمكين المرأة عبر رفع مستوى وعيها وتنظيمها وممارسة الضغط اللازم لإجبار سلطات الدولة على وضع الخطط ورسم السياسات، التي تستهدف تلبية تلك الحاجات، في إطار عملية تحويلية توصل تلبية الحاجات العملية بالاحتياجات والمصالح الاستراتيجية.

4.1.8.5 إن إطار ونهج تعميم منظور النوع الاجتماعي (Gender Mainstreaming)، بات هو السائد والمعتمد لدى المؤسسات والوكالات الدولية والإقليمية والمحلية. ويمثل هذا المنهج استراتيجية سياسية وقانونية لمعالجة العقبات الرسمية وغير الرسمية التي تعترض تحقيق المساواة الجندرية، عبر دمج منظور المساواة الجندرية والسلطة الجندرية في المجالات كلها وعلى مستويات المجتمع كافة. وهو عملية تقييم لانعكاسات أي إجراء مخطط على الرجال والنساء، واستراتيجية لجعل هموم النساء والرجال وتجاربهم جزءاً لا يتجزأ من تصميم السياسات والبرامج وتنفيذها ورصدها وتقييمها في المجالات السياسية والاقتصادية والمجتمعية مجتمعة، بحيث تعود بالنفع على النساء والرجال على قدم المساواة دون أي تمييز جندي.

5.1.8.5 إن تعميم منظور النوع الاجتماعي هو إطار ومنهج تخطيطي من أعلى إلى أسفل، ويتضمن أدلة ومؤشرات تخطيط نيوليبرالية معولمة سيطرت على أجندة التنمية الدولية، يفرضها خطاب نسوي معولم، يتضمن مناهج تحليل وتخطيط ومقولات وقيم وطرائق وأساليب عمل نمطية، يسمى بـ "تسوية الحوكمة"، والتي يجري قبولها بشكل واسع، وتترسخ بقوة أكثر لدى الناشطات النسويات المشاركات في إدارة المؤسسات النسوية، ممن لهن موطئ قدم في الحكم (البيروقراطية النسائية-الفيموقراط). ولذا فإن مجمل التخطيط الجندري بات يعاني من تناقض واضح بين الأدوات السياسية والأدوات الفنية/ الأدائية وبين النظرية والتطبيق، وبين التأثير القصير والطويل الأمد للخطط، وكذلك بين السياسات القائمة على الأدلة والتخطيط والإدارة القائمة على النتائج. وبنتيجة

ذلك بات هنالك ما يمكن تسميته ب "الحاكمية النسوية الدولية (International Feminist Governmentality)", التي تعتبر بمثابة نظام توجيه، تتبعه المؤسسات الدولية؛ كالبناك الدولي، للعمل في قضايا حقوق الانسان والمرأة والتنمية والاصلاح، يتضمن أدلة حوكمة تشتمل على معايير ومؤشرات لتقييم وتعزيز استراتيجيات العدالة الاجتماعية والإصلاح في جميع أنحاء العالم، تقاس بموجبها نتائج عمل منظمات المجتمع المدني والحكومات، كمؤشرات سيادة القانون والعنف ضد المرأة والتنمية الاقتصادية، وهي تستخدم لاعتبارات التمويل والمساعدة باتخاذ القرار بأماكن ارسال المساعدات الخارجية وتطوير الأعمال التجارية والاستثمار وكيفية إدارة وضبط السكان بشكل أمثل.

6.1.8.5 ان مسألة تحديد الاحتياجات والمصالح العملية والاستراتيجية للمرأة أمر مهم في التخطيط الجندي. وبغض النظر عن الاختلافات في النظر الى تلك الاحتياجات والمصالح أو الى استخدام المصطلح الأمثل للتعبير عنها وعن جدليتها، والارتباط بينها، كما اتضح من نقاشات وسجلات المنظرات النسويات، فإنها مهمة جدا في التخطيط الجندي، حيث انها ذات صلة وثيقة بالمساعدة في تحقيق المساواة كمصلحة استراتيجية كما هي مهمة في تغيير أدوار النوع الاجتماعي وتحدي علاقات التبعية والسيطرة. وحتى تحقق ذلك فإن من الأهمية بمكان ان يجري ربطها معا، بحيث يصب تحديد الاحتياجات والمصالح (أو الاهتمامات/المخاوف) العملية في بناء العملية التخطيطية كعملية تحويلية لتغيير هياكل السيطرة الموجودة واحداث التغيير اللازم وصولا للمساواة كمصلحة استراتيجية. وإن الاحتياجات والمصالح الجنديرية العملية والاستراتيجية تتشكل وتتغير في بيئات وسياقات اجتماعية واقتصادية وثقافية وسياسية متغيرة، وتبعاً لاختلاف الموقع من السلطة، وهي بالتالي محددة ثقافياً ومتغيرة تاريخياً، وذات طبيعة متضاربة ومتناقضة، بحكم تأثير عوامل عديدة عليها، كالجنس والموقع الطبقي والعمر والتفضيل الجنسي وعلاقات القمع والسيطرة السائدة.

7.1.8.5 تتعدد العوامل والظروف المؤثرة على التخطيط الجندي، فمنها ما هو داخلي يتصل بالظرف الموضوعي ومنها ما هو ذاتي يتعلق بالمؤسسة الرسمية وصاحب القرار والعاملين في المؤسسات ومصالحهم وقيمهم وانحيازاتهم، ومنها ما هو خارجي يتعلق بالأطراف المؤثرة على التطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي والقافي والتكنولوجي في البلد المعني، وعلى الالتزامات والمسؤوليات المترتبة على سلطات الدولة وفرض هذا النمط او ذاك من التنمية والتخطيط لاطره ومناهجه وقوالبه النمطية المعتمدة في المؤسسات الدولية.

8.1.8.5 تلعب القيم دورا مهما في التخطيط الجندي، وأن القيم التي تحكم هذا المجال قد تتفق مع قيم التخطيط الاستراتيجي بشكل عام، ولكنها ذات خصوصية تتعلق بأهداف وغايات التخطيط الجندي، المتعلق بهدف تحرير المرأة وانعتاقها من اسر هياكل القوة والسيطرة وقوالب التفكير النمطية الذكورية والأبوية، والمؤكدة على السعي من اجل تحقيق المساواة بين الجنسين. وتوضح لتجربة أثر قيم الحداثة الليبرالية والعولمة النيوليبرالية على التخطيط الجندي وقضية المرأة والمساواة بشكل عام، وانعكاساتها على التخطيط الجندي وحره عن مساره المنشود في تغيير علاقات القوة والسيطرة، كما وثمة تأثير لقيم المخططين أنفسهم في مدى تعاملهم بوعي او حياد تجاه قضايا النوع الاجتماعي، وهي قيم تؤثر ايجابا في حال اعترافها بمصالح الرجال والنساء معا في جعل التخطيط الجندي عملية تحويلية لتحقيق المساواة بين الجنسين. وفي مجال القيم التخطيطية الجندي إجمالاً هنالك أهمية لقيم المساواة والعدالة والانصاف والشراكة والعمل الجماعي والاعتراف بالاختلاف، كما ثمة أهمية لها في التوظيف المؤسسي للتخطيط الجندي والتأثير على منحى العمل تجاه قضايا المرأة. وتكون القيم للاطر التخطيطية نفسها او لشخص المخططين والممارسين، كالايمان بالمساواة وتكافؤ الفرص والعدالة والشراكة والمشاركة، واحترام الرأي والرأي الآخر والتعددية والاختلاف والتنوع، واحترام العمل الجماعي

والاختيارات والاستقلالية والمبادرات الفردية، ووضع المصلحة العليا للشعب والوطن فوق المصالح الذاتية والقوية.

9.1.8.5 يجري التخطيط الجندري في ظروف تتفاعل فيها قوى وأطراف ومصالح متعددة، وكذلك هياكل سلطة سياسية معقدة، وأنماط تفكير وسلوك وثقافة مختلفة ومتنوعة، وحتى فئات نسائية مختلفة ومتفاوتة في احتياجاتها ووعيها وإمكانية وصولها للموارد. ومن الطبيعي في مثل هذا الواقع ان تتبري عوائق في وجه التخطيط الجندري تؤثر عليه سلبا او تحرفه عن مساره، كما وتتبري دوافع ومصالح تحفز التخطيط وترتقي بجودته وفاعليته.

2.8.5 على مستوى التخطيط الاستراتيجي الجندري الفلسطيني

1.2.3.5 ثمة خصوصية فريدة لعلاقات النوع الاجتماعي في السياق الفلسطيني، ناجمة عن حالة مركبة من استمرار الاستعمار الاستيطاني والاحتلال العسكري طويل الأمد مع وجود أنماط من الثقافة والتقاليد الذكورية والأبوية المسيطرة، ووجود علاقات سيطرة اجتماعية وطبقية وسياسية جديدة في ظل سلطة حكم ذاتي فلسطيني مقيدة وتفترق الى السيادة والإمكانات، ومرتبطة وجودها واستمراريتها بعملية هندسة سياسية لعملية سلام ترعاها وتمولها قوى امبريالية تسيطر على النظام الدولي، تسعى للحفاظ على مصالحها واستمرار بقاء هيمنة الاستعمار الاستيطاني والاحتلال الإسرائيلي الكولونيالي.

2.2.8.5 إن الاستعمار الاستيطاني الصهيوني والاحتلال العسكري الإسرائيلي استخدم ويستخدم سياسات تطهير عرقي وفصل عنصري تجاه الشعب الفلسطيني، واتبع ويتبع سياسات للسيطرة والهيمنة أثرت وتؤثر على الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في مناطق السلطة الفلسطينية. ونتيجة ذلك فرضت ظروف وقبود

على الرجال والنساء تؤثر عليهم بطرق مختلفة، تحدد أدوار النوع والعلاقات في المجتمع الفلسطيني في اطار مستويات متفاوتة للوصول إلى الموارد والفرص. وتشمل العوامل ذات الصلة التي تحدد التأثيرات المختلفة للاحتلال أنواع شتى من انتهاكات حقوق الإنسان، كالحد من حرية التنقل والاعتقال وممارسة العنف والتعذيب والقتل والتهجير والحرمان من الوصول للخدمات الصحية وتدمير المساكن والمزارع وسبل العمل والعيش، إضافة إلى ممارسة التمييز العرقي والديني. وإذا ما أضيف ذلك إلى وجود سلطة فلسطينية تعيش على مساعدات وتمويل خارجي، يأتي معظمه من الغرب الامبريالي وعبر منظمات غير حكومية او مؤسسات مالية دولية تقرض أجنداث الممولين على المشاريع والبرامج والسياسات، في وجود تشريعات وقوانين تمييزية وغير موحدة وهجينة، وعدم سيطرة فعلية للسلطة القائمة على القدس ومناطق "ج"، وانقسام سياسي يكاد يصل الى انفصال تام بين الضفة الغربية وقطاع غزة، فإن كل ذلك يعقد العلاقات الجندرية ويفاقم من فجوات الحماية القانونية والسياسية والاجتماعية للمرأة، ويبقي على اضطهادها مركبا، قوميا واجتماعيا وطبقيا. وهو ما يتطلب منهجا أكثر شمولية وسياسات أكثر ملموسية في معالجة قضية النوع الاجتماعي والتنمية في السياق الفلسطيني.

3.2.8.5 ثمة وهم مسيطر على الاستراتيجيات الجندرية الفلسطينية عموما، ومنها استراتيجية 2017-2022 ونسختها المحدثة للأعوام 2020-2022، متمثلا باستمرار القناعة والتصرف على أساس وجود دولة من خلال وجود السلطة الوطنية الفلسطينية، مما جعل من أولويات النوع الاجتماعي في القطاع الحكومي الفلسطيني، أولويات شبيهة بأولويات مرحلة الدولة ما بعد النزاع، واخرجها بالتالي من سياقها الوطني الملموس، فجعلها تركز على مناهضة العنف ضد المرأة وعلى بناء الآليات الحكومية لتمكين المرأة والنهوض بأوضاعها، وهو تركيز لا يربط تمكين المرأة والنهوض بأوضاعها بهيكل السلطة وعلاقات السيطرة والاستغلال الوطنية والكولونيالية الماثلة، ويجري العمل به في ظل تعدد وتنافس المؤسسات ومنظمات المجتمع المدني ووجود

انقسام سياسي، واستمرار حال الخضوع للممولين الخارجيين في التنمية ولأجنداتهم في تمكين المهمشين والفقراء والمرأة بمناهج نيوليبرالية، مما يشنت الجهود وبيعها، وبالتالي يضعف تأثيرها المجتمعي ولدى صاحب القرار.

4.2.8.5 يوجد ضعف واضح في تحليل السياق الفلسطيني الخاص في الخطة الاستراتيجية 2017-2022 والخطة الاستراتيجية الجديدة 2020-2022، حيث يقتصر التحليل على تشخيص تأثيرات النمو السكاني والوضع الاقتصادي ومسائل الفقر والعنف ضد المرأة، فيما يجري حديث عام عن تأثير سياسات الاحتلال وانتهاكاته لحقوق الانسان الفلسطيني وكذلك عنف المستوطنين ضد المواطن الفلسطيني. وبينما توضح في استراتيجية 2020-2022 مخاطر صفقة القرن وسياسات الاحتلال الاستعمارية وانتهاكاته لحقوق الانسان الفلسطيني وحقوق المرأة، ومخططاته لتهويد القدس وضم الأغوار، وتأثيرات تلك السياسات والإجراءات الاحتلالية على النساء في القدس والريف الفلسطيني والمناطق البدوية وقطاع غزة المحاصر وعلى الأسيرات الفلسطينيات في سجون الاحتلال وعلى اللاجئات الفلسطينيات، إلا أن ذلك يبقى قاصرا، لأنه لا يتناول ولا يعالج علاقات السيطرة والهيمنة القومية والاجتماعية - الطبقية السائدة، وبالتالي لا يكشف عن عمق وتعدد أشكال الاضطهاد المركب الذي تعاني منه المرأة الفلسطينية، القومي والطبقي والاجتماعي، السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وبالتالي فإنه قد يعالج بعض احتياجات النساء العملية وقد يلامس شكلا بعض المصالح الاستراتيجية، لكنه يبقى قاصرا عن الوصول إليها. ومن الملاحظ أن الخطة تهمل النساء في الريف والنساء في مضارب البدو والأغوار ونساء القدس والمتضررات من بناء جدار الفصل العنصري، كما تهمل النساء اللاجئات في المخيمات، وكذلك النساء الأسيرات، وتتعامل مع جميع النساء كأنهن فئة واحدة، دون الأخذ بعن الاعتبار تمايز أوضاعهن الاجتماعية والطبقية ومستوى التهميش في واقعهن المعاش. كما وتبين الخطة أنها لا تتسجم مع ما جاء في الخطة التنموية للحكومة (الانفكاك من الاحتلال والتنمية بالعناقد 2021-

2023) والتي وضعت هدف الانفاك من الاحتلال وتعزيز الصمود في عنوانها وحددت سياسات لتجسيد الدولة وتعزيز وتنمية مكانة القدس كعاصمة وفك الحصار عن غزة، وتجسيد وحدة الأرض والشعب، وربطت التنمية المستدامة بالخلاص من الاحتلال وبإعادة هيكلة مؤسسات السلطة وتغيير دورها الوظيفي وحوكمته.

5.2.8.5 ثمة اختلافات بين ذوي العلاقة بالتخطيط الاستراتيجي الجندي الفلسطيني حول تحديد الاحتياجات والمصالح العملية، فمنهم من يربطها بتلبية متطلبات المعيشة الملحة، ومنهم من يربطها بتمكين اجتماعي او اقتصادي او قانوني كمطلب تعديل التشريعات والقوانين او اعطاء الحقوق ذات الصلة بالزوجة والابناء والميراث وغيرها من المسائل المثارة في الساحة الفلسطينية، والتي تسبب الجدل حولها في تأجيل نشر الاتفاقيات الدولية في الجريدة الرسمية وتعطيل اصدار بعض القوانين كقانون الاحوال الشخصية وقانون حماية المرأة من العنف. ومن الواضح ان اولويات التخطيط الاستراتيجي الجندي الفلسطيني على صلة وثيقة بمدى قدرة المخطط الفلسطيني على تقدير وتحديد المهام المخترمة في الواقع الملموس والاحتياجات العملية والاستراتيجية الملحة للمرأة في الواقع الفلسطيني المتغير. ولكن الملاحظ هو تركيز من اجريت معهن/م المقابلات على اولوية المسائل المتعلقة بالاحتياجات والمصالح العملية، وتكاد تغيب في التخطيط الرسمي الأولويات المتعلقة بالعمل السياسي سواء تلك الناتجة عن واقع الانقسام والسيطرة السلطوية وتأثيرها على ممارسة الحريات وضمن الحقوق/ أو تلك المتعلقة بسياسات الاحتلال وانتهاكاته لحقوق الانسان والشعب الفلسطيني وحروبة وجرائمه التي ولدت احتياجات ووضعت أولويات جديدة على أجندة المرأة الفلسطينية والمجتمع الفلسطيني والقوى والمؤسسات الوطنية، كالمسائل المتعلقة بمواجهة تبعات الاستيطان وعريضة المستوطنين وتهويد وعزل القدس والحرمان من التنقل والسفر ولم الشمل، والدمار الذي لحق بالبنية التحتية في قطاع غزة وارتفاع مستوى الفقر والبطالة وتحول اعداد كبيرة من النساء الى ربات أسر نتيجة استشهاد الأزواج او اعتقالهم او سفرهم، وغير ذلك

من مسائل ذات علاقة ترتب اولويات جديدة باستمرار، من المفترض بالمخطط الفلسطيني ان يأخذها بعين الاعتبار.

6.2.8.5 استنادا إلى أجندة السياسات الوطنية 2017 - 2022، التي أقرتها الحكومة السابعة عشرة وضعت وزارة شؤون المرأة الفلسطينية خطة استراتيجية عبر قطاعية للفترة 2017 - 2022 جاءت تحت عنوان "الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز المساواة والعدالة بين الجنسين وتمكين المرأة 2017 - 2022"، وقد تم التركيز فيها على مناهضة العنف ضد المرأة، وزيادة مشاركة المرأة في مواقع صنع القرار، ومأسسة قضايا النوع الاجتماعي، وتعزيز مشاركة المرأة في القطاع الاقتصادي، تحسين نوعية الأسر الفقيرة والمهمشة. كما وتم التركيز فيها على مواءمة القوانين والتشريعات الوطنية مع مبادئ وأحكام الاتفاقات والمعاهدات والقرارات الدولية التي انضمت اليها دولة فلسطين مؤخرا، وخاصة اتفاقية "سيداو" للقضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة، وقرار مجلس الأمن رقم 1325 لسنة 2000. ورغم تحديث الخطة للأعوام 2020-2022 بعد 3 سنوات من تنفيذ الخطة الأصلية، فإنه لم يطرأ أي تغيير على ترتيب الأولويات في الخطة الاستراتيجية المحدثة، وهو ما يتناقض مع تحليل السياق العام للوضع الفلسطيني الذي يبرز تأثير صفقة القرن وسياسات الاحتلال وانتهاكاته ومخططاته للضم والسيطرة. والغريب أن المسألة الوطنية التي غيبت من الخطة المحدثة، تم زج بعض المسائل ذات العلاقة بها، في إطار الهدف الاستراتيجي الأول للخطة أي "القضاء على كافة أشكال التمييز والعنف ضد المرأة"، ويتعبر هذا تكريسا لسياسة اعتبار العائق الرئيس أمام النهوض بأوضاع المرأة هو داخلي فلسطيني، فيما يهمل او يغيب الدور المقرر للمشروع الاستعماري الصهيوني وعنف الاحتلال الاسرائيلي الذي يحتجز التنمية الوطنية وينعكس سلبا على الرجل والمرأة وكل الشعب الفلسطيني.

7.2.8.5 يتضح أن لتغير الحكومات وشخص الوزراء وقيمهم وانحيازاتهم، إضافة الى توجهات السلطة وتقديرات صاحب القرار فيها للظروف المحيطة، قد لعب دورا في تبديل وتغيير المرجعيات. ويمكن الاستنتاج من اقدام المحكمة الدستورية على اتخاذ هذه القرارات واعطاء هذا التفسير، أن السلطة الفلسطينية قد باتت محرجة أمام ضغط الحركة النسوية المطالبة بنشر الاتفاقيات الدولية في الجريدة الرسمية لتصبح سارية المفعول وتسمو على القوانين والتشريعات الوطنية التمييزية، وأمام ضغط الشارع والاسلاميين والحراك العشائري أيضا، وموقف بعض الموالين للسلطة من أصحاب الفكر والثقافة التقليدية، ولذا جاءت القرارات والتفسيرات وسطية. كما قررت المحكمة الدستورية، وتحديدًا بالنسبة للمرأة مع مبادئ واحكام اتفاقية "سيداو". ويبدو جليا ان قرارات المحكمة الدستورية المشار اليها لم تؤد إلى حسم خيارات المخطط الفلسطيني وأصحاب القرار في السلطة، وظل السلوك أقرب إلى "التحفظ" على الاتفاقيات الدولية. وعليه يتضح أن الانضمام للاتفاقية والمواءمة معها هو كالشبح، يحضر في الخطاب لإرضاء المجتمع الدولي والممولين، ويغيب في الممارسة والجوهر.

8.2.8.5 تعتمد الخطة الوطنية عبر القطاعية لتعزيز العدالة والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة 2017-2022 وتحديثها لأعوام 2020-2022، إطار ومنهج تعميم منظور النوع الاجتماعي (Gender Mainstreaming)، وعلى الرغم من ان الخطة تتضمن تضمين هذا المنظور في السياسات والاجراءات وآليات العمل، من أجل ما أسمته بمواجهة التحديات وسد الفجوات، الا انها تبتعد عن المساس بهياكل السلطة والقوة المسيطرة، حيث لا يظهر التحليل أي بعد طبقي ويكتفي التخطيط بذكر اهداف استراتيجية وسياسات عامة وتدخلات لا تستدعي اعادة الاعتبار للتححرر الوطني في ظل الخطر على وجود الشعب الفلسطيني جراء صفقة القرن وسياسات الاحتلال وتهويد القدس ومخطط الضم، كما يذكر في خطة 2020-2022. بل وتكتفي الخطة بالقول أن الأمر "يتطلب التزام الدول الاطراف بالعمل على انهاء الاحتلال الاسرائيلي وتطبيق قرارات

الشرعية الدولية باقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس وحق اللاجئين في العودة بناء على القرار 194، والمساهمة في تمكين المجتمع الفلسطيني بمؤسساته الحكومية وغير الحكومية بتحقيق الاجندة التنموية". ومن الملاحظ ان الخطة تهتم بصياغة اهداف استراتيجية وسياسات وتدخلات تركز على قضايا غير مسيسة. ومن الواضح من خلال تعريف التخطيط الجندي من قبل من اجريت معهن/م المقابلات أن معظمهم يتبنى منهج تعميم منظور النوع الاجتماعي، وبالتالي ثمة تأثير واضح لهذا الاطار النيوليبرالي المعولم على فرق التخطيط الجندي الفلسطيني. وإذ يستثنى من ذلك الاتجاه الاسلامي، الا أن الأخير لا يستبعد استخدام تعميم النوع الاجتماعي مع تكييفه لمتطلبات نهج المرأة في التنمية (WID) الطاغي على سياسة الاتجاه الاسلامي النسوي الفلسطيني.

9.2.8.5 يتضح جليا من الخطة الاستراتيجية الجندية الفلسطينية المتبعة التزامها بالمرجعيات الدولية ومؤشراتها، التي تسعى دولة فلسطين إلى إحراز تقدم مستمر على ضوءها، ولذا فهي تشمل مؤشرات البنك الدولي للحكومة، ومؤشرات الأمم المتحدة للتنمية البشرية ومؤشرات أهداف التنمية المستدامة، مما يؤشر إلى انحرافها عن اهدافها الجوهرية واتخاذها منحى اقرب إلى التحليل، اصلاحي ونيوليبرالي وتقني وفني، مما يؤكد فعلا على الطابع الاحترافي والتقني وغير المسيس لاطار ومنهج تعميم منظور النوع الاجتماعي، وأنه يكرس عمليا منحى تخطيطي من أعلى إلى أسفل، بحيث يمكن أصحاب القرار ومسؤولي التخطيط من ضبط السياسات الجندية والاجراءات والتدخلات المتبعة، كي لا تضر بنهج السياسة المتبع ومنحاه القائم على أساس الالتزام والارتباط بعملية السلام والتعايش مع الاحتلال، وبتلبية توجيهات وتوصيات المؤسسات الدولية، وبالحرص المعلن عن الالتزام بمواءمة الاستراتيجيات والسياسات الوطنية مع الاتفاقات والمعاهدات الدولية.

10.2.8.5 يتضح من المقابلات أن خطة التنمية ذاتها، كما استراتيجية تعزيز المساواة بين الجنسين أيضا، لا تجد الارادة السياسية لتطبيقها بحكم الطبيعة التطبيقية للسلطة ومصالح أصحاب القرار والفئات البيروقراطية المتنفذة وسعيها للحفاظ على امتيازاتها، المتأتية من وجودها في السلطة في ظل الهندسة القائمة لما يسمى بعملية السلام، والتي يمكن أن تتضرر في حال الصدام مع الاحتلال وانحراف غايات وأهداف التخطيط الاستراتيجي الجندري الفلسطيني عن أجندة الممولين. ويظهر غياب هذه الارادة السياسية في التكوّن والبطء والتسويق في تعديل التشريعات والقوانين واعتماد قوانين جديدة غير تمييزية، استبدال ذلك بمراسيم وقرارات رئاسية بقانون تعالج مسائل جزئية وطارئة، بينما يغيب مطلب إجراء انتخابات تشريعية فلسطينية لإعادة الاعتبار لدور المجلس التشريعي في سن القوانين والرقابة على السلطة التنفيذية.

11.2.8.5 من الملفت للنظر أن المعالجات في الخطة الاستراتيجية لتعزيز المساواة بين الجنسين 2020-2022 تكاد تقتصر على الضفة الغربية، فيما يهمل قطاع غزة ولم يوفر القائمون على الخطة أية معطيات تتعلق بالتدخلات في غزة والموازنات اللازمة لذلك، ناهيك عن عدم أخذ خصوصية غزة بعين الاعتبار. ومن الجدير بالإشارة اليه على هذا الصعيد، أن الرؤية والرسالة المصاغة من المخطط الفلسطيني صاحب الخطة المحدثة للأعوام 2020-2022، تختلف عن تلك المتبعة من قبل القائمين على التخطيط الجندري في قطاع غزة، ويشير هذا الاختلاف، في الرؤى والمناهج والمعالجات، إلى عمق الانقسام القائم في النظام السياسي الفلسطيني، وعمق التخطيط الفلسطيني القائم على المركزية التي لا تأخذ خصوصيات الأقاليم والمناطق الجغرافية بعين الاعتبار، والمفتقد للإرادة السياسية التي تدرك احتياجات البلد وتعقد العزم على تحقيق أهدافه التنموية بتوازن وشمولية. ومن الواضح أن للانقسام السياسي تأثير سلبي واضح ليس فقط على التخطيط الاستراتيجي الجندري الفلسطيني، بل وعلى مجمل سياسات وأولويات السلطة الفلسطينية تجاه قضايا المرأة.

12.2.8.5 مع التأكيد على شراكة مؤسسات السلطة في التخطيط الاستراتيجي الجندي الفلسطيني، واسهامها في عكس احتياجات النوع الاجتماعي في مجالات عملها القطاعية وقيامها بتنفيذ الخطط المعتمدة وصياغة خطط تشغيلية للقطاع المعني، إلا ان وحدات النوع الاجتماعي في الوزارات والمؤسسات العامة لم تحقق الاهداف والغايات التي أنشئت من أجلها، وجرى تغييب دورها التخطيطي والرقابي، لدرجة أن بعض الوزارات لم تعمل على تشكيلها، كما وجرى تبهيت دورها وتغييبها عن المشاركة الفاعلة في وضع الموازنات الحساسة للنوع الاجتماعي. ويعود الدور المقرر بالتخطيط للحكومة، أما دور وزارة شؤون المرأة فهو لا يتعدى دور التنسيق والتشبيك، وأنه رغم مساهمتها في اعداد مشاريع الخطط الجنديّة، إلا أن طبيعة عملها هي أقرب إلى كونها وزارة خدماتية أكثر منها سياسية وان اهتماماتها بتعميم النوع الاجتماعي وتمكين المرأة والتوعية بالحقوق والمطالبة بالوصول الى مواقع صنع القرار، هي سياسة وممارسة إصلاحية، لا تجعلها قادرة على تغيير السياسات المركزية التي يتحكم بها صاحب القرار الفلسطيني. كما وتوضح المعطيات المتوفرة أن هنالك دورا متزايدا لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في فلسطين في التأثير على التخطيط الجندي وفي مجال عمل السلطة المتعلق بقضايا المرأة.

13.2.8.5 إن ثمة تناقض بين الاطار النظري الذي يؤطر مأسسة النوع الاجتماعي في السلطة الفلسطينية، والمؤكد على وجود آليات مؤسساتية فاعلة لتعميم منظور النوع الاجتماعي والنهوض بقضايا المرأة والمساواة بين الجنسين، وعلى الدور القيادي لوزارة شؤون المرأة في التخطيط الاستراتيجي وعلى دور الشراكة لوحدات النوع الاجتماعي، وبين الممارسة العملية، التي تبهت هذه الأدوار والمسؤوليات، والتي تؤكد غياب الإرادة السياسية، وأن اللجوء لتشكيل الآليات المؤسسية يظهر وكأنه ليس إلا محاولة لتقديم صورة لائقة عن المؤسسة الفلسطينية وإيفائها لالتزاماتها تجاه طلبات وتوصيات المؤسسات الدولية ومبادئ وأحكام الاتفاقيات والمواثيق

الدولية، وهو ما يؤكد أن السلطات الحاكمة في فلسطين مثل الكثير من السلطات الحاكمة في دول العالم الثالث تتبنى خطابا ظاهريا من خلال كسبها للبيروقراطية النسائية- الفيموقراط لابراز صورتها الحضارية وكسب الشرعية وتلميع صورتها لدى المجتمع الدولي.

14.2.8.5 أن الممارسة الفلسطينية توضح ضعف القدرات والخبرات وغياب ارادة سياسية ومنهج مثابر في موضوع ازالة كافة أشكال التمييز ضد المرأة، وأن تبني تعميم منظور النوع الاجتماعي من قبل السلطة والجهات المعنية بالتخطيط جاء تلبية لشروط الجهات الداعمة والممولين أكثر منه كقناعة لدى أصحاب القرار. ويدفع هذا الحال بالجهات الرسمية صاحبة القرار بالتخطيط الجندري للاعتماد على خبراء المؤسسات الدولية، للقيام بتدريب الطواقم على الاطار الذي تتبناه وكأن الأمر قضية فنية يجب التدريب عليها دون اشراك حقيقي للنساء او اخذ مصالحهن المختلفة بعين الاعتبار، وهو ما يكرس كونه تخطيطا من أعلى ويبعده عن طابعه التشاركي المفترض الذي يراعي الخصوصية والظروف المعاشة.

15.2.8.5 رغم تأكيد المساهمين في التخطيط على الأثر السلبي الكبير للاحتلال الاسرائيلي على أوضاع الشعب الفلسطيني بعامة والنساء بخاصة، إلا أن ثمة تفاوت في رؤية تأثير العوامل والظروف الأخرى الذاتية والموضوعية والداخلية والخارجية. ومن بين العوامل والظروف المهمة المؤثرة سلبا على التخطيط الجندري، حسب رأي من تمت مهن/م المقابلات، تأتي الثقافة التقليدية والعقلية وأنماط التفكير الذكورية والأبوية، والتي تجد تجليا في ثقافة وتفكير وممارسات جزء من المسؤولين في السلطة، مما يعيق وضع استراتيجيات جندرية فاعلة واتباع سياسات مثابرة في ازالة أشكال التمييز ضد المرأة والعمل لتحقيق المساواة بين الجنسين. وأما الخلافات بين النساء الاسلاميات والعلمانيات واختلاف الرؤى الفكرية أيضا بين المعنيين بقضايا المرأة والمساواة، فهو أمر يدعو لضرورة العمل على تقريب وجهات النظر داخل الحركة النسوية الفلسطينية ويجاد توافقات تعزز

من امكانية الضغط على صاحب القرار وتعزيز مشاركة القواعد الشعبية النسوية في التخطيط الجندي الذي يلي احتياجات ومصالح النساء الفلسطينيات العملية والاستراتيجية. أما موضوع الانقسام السياسي، فهو من العوامل ذات التأثير الكبير على تحديد الأولويات في التخطيط الجندي، بل هو عامل مهم ذو تأثير سلبي كبير على مجمل سياسات السلطة الفلسطينية تجاه قضايا المرأة عموماً، مما يستوجب العمل والكفاح من أجل تجاوزه وإتمام المصالحة الوطنية وتعزيز وحدة كل قوى ومكونات لشعب الفلسطيني في مواجهة الاحتلال.

16.2.8.5 يلعب الفرق بين الأجيال والتجربة دوراً مهماً في فهم التخطيط الجندي الفلسطيني وسياقه واحتياجات النساء والأولويات لدى أعضاء فريق العمل الوطني الرسمي المعني بالتخطيط. فالقيادات النسوية المخضرة التي عاشت ظروف النضال والكفاح ضد الاحتلال قبل قدوم السلطة وتبوءت مسؤوليات فيها، تتباين في أفكارها ومواقفها عن أفكار ومواقف الأصغر سناً والذين يعملون في السلطة كموظفين واكتسبوا معرفتهم من التدريب الذي يغلب عليه الطابع المعولم.

17.2.8.5 تختلف وتتمايز قيم المشاركين في التخطيط الاستراتيجي الجندي الفلسطيني، وإن هذا التمايز والاختلاف ناتج إما عن اختلاف الانتماءات الفكرية والحزبية، وإما عن الموقع الاجتماعي والسياسي أو الوظيفي. وأما على مستوى البيروقراطية النسوية- الفيموقراط وعلى مستوى بعض المتنورين من موظفي السلطة ومؤسسات المجتمع المدني، فثمة تأثير واضح لقيم الحداثة والقيم النيوليبرالية وخاصة في مسألة الديمقراطية والمساواة بين الرجل والمرأة.

18.2.8.5 تبين التجربة الفلسطينية أن ثمة خلل في منحى التخطيط الجندي الرسمي الفلسطيني، حيث أن الدور الأساسي في إعداد الخطط الجنديّة الاستراتيجية وتحديثها يجري بقرار حكومي و فرّق تحدد عضويتها مركزياً وتتركز أساساً في الأمانة العامة لمجلس الوزراء والمعنيين بالتخطيط ووحدات النوع الاجتماعي في

الوزارات، وأما مشاركة مؤسسات المجتمع المدني الشريكة، فلا يمكن اعتبارها مشاركة للنساء في القاعدة الشعبية، حيث أن المؤسسات المشاركة هي أصلاً نخبوية ومهنية متخصصة وتعتمد في عملها على التمويل الخارجي مثلها مثل السلطة نفسها، بل وأكثر من السلطة كما تبين معطيات الموازنات المخصصة للتخطيط الجندي والعمل مع المرأة. وإذا ما أضيف إلى ما ذلك غياب ممثلات الاتجاه النسوي الاسلامي عن المشاركة في التخطيط الرسمي في ظل الانقسام المستمر، واعتماد إطار ومنهج تعميم منظور النوع الاجتماعي، الذي يعتبر منهاجاً تقنياً وفنياً وغير ميسر، فإن كل ذلك يشير إلى أن التخطيط الاستراتيجي الجندي الفلسطيني مركزي ومنحاه من أعلى إلى أسفل.

19.2.8.5 تشهد فلسطين واقعا معقدا تتجلى فيه العديد من عوائق ودوافع التخطيط الاستراتيجي الجندي المستجيب للسياق الوطني والاحتياجات الفعلية للنساء ومصالحهن الاستراتيجية. ويأتي في مقدمة العوائق الاحتلال وسياساته واجراءاته التي تزيد من معاناة المرأة وتؤثر سلبا على حمايتها وتفاقم من المعاناة الانسانية، ويليه الانقسام الفلسطيني، وغياب المجلس التشريعي ووجود منظومة تشريعية فلسطينية مختلطة ومشوهة ومنها قوانين وتشريعات تمييزية، وكذلك وجود أنماط تفكير وممارسات وثقافة تقليدية تركز الذكورية والأبوية وتتعامل مع المرأة بدونية، ووجود سلطة مقيدة فاقدة السيادة والسيطرة على كل المناطق، ولا تتوفر لها الامكانيات والتمويل اللازم لتلبية الاحتياجات وتكاليف البرامج والانشطة، وتتواجد في صفوفها عناصر وقيادات ذات مواقف متناقضة ومنها ما هو معارض للمساواة بين الجنسين ومتأثر بالثقافة وأنماط التفكير والممارسات التقليدية، وفيها قيادات غير مثابرة في الحماس لتلبية استحقاقات تعميم منظور النوع الاجتماعي والتخطيط الاستراتيجي الجندي الذي يستهدف الوصول إلى المساواة، ووجود عدد من الجهات الحكومية ممن ليسوا من أهل الاختصاص وليس

لديهم الخبرة الكافية في الإعداد أو الإشراف على تنفيذ الخطط الإستراتيجية، وكذلك نقص تمثيل المرأة في القيادة وضعف مشاركتها السياسية؛ وانخفاض مستوى وعي النساء بحقوقهن.

ولكن في مواجهة هذه المعوقات ثمة دوافع ايجابية كنضوج الحاجة الموضوعية في ظل عملية التنمية الجارية لضرورة التخطيط الاستراتيجي الجندري، وانتشار القناعة بأهمية هذا التخطيط وضرورة اللجوء اليه، وارتفاع مستوى تعليم المرأة الفلسطينية وانخراطها في سوق العمل والمجال العام، ومراكمة الخبرات، ووجود آليات حكومية ومؤسسات أهلية ومهنية تعمل في المجال، رغم كل الملاحظات التي يمكن تسجيلها على كفاءة وفاعلية عملها.

20.2.8.5 إن الخطة الاستراتيجية قاصرة عن إحداث التغير المطلوب في علاقات النوع الاجتماعي في السياق الفلسطيني. وعليه فإنني أرى ضرورة أن تعيد القيادات النسوية الفلسطينية دراسة السياق الفلسطيني لعلاقات النوع الاجتماعي جيدا، وبنهج بديل مختلف، كي تتمكن من تخطيط برامج وسياسات تأخذ بعين الاعتبار الخصوصية الفلسطينية ذات الأبعاد الفريدة بسبب التشويهاات التي لحقت بالهيكل الاجتماعي والسياسية والثقافية السائدة، في ظل استمرار الاحتلال ووجود سلطة مقيدة قانونيا وسياسيا واقتصاديا، ونظام سياسي مختلط ومشوه، واستمرار علاقات السيطرة الكولونيالية النيوكولونيالية والعولمة النيو ليبرالية. وإن النهج البديل المقترح، هو نهج يتجاوز ايجابا اطار ومنهج تعميم النوع الاجتماعي وبحيث يستفيد من مختلف الأطر والمناهج التخطيطية الجندرية، وبحيث تعالج علاقات النوع الاجتماعي في تجلياتها الملموسة فلسطينيا، التي يؤثر عليها السياق الاستعماري وعلاقات السيطرة الاجتماعية والطبقية التي طرأت بسبب وجود سلطة حكم ذاتي فلسطينية مقيدة وضعيفة الامكانيات، اعتمدت اقتصاد السوق الحر، وتعتاش اساسا في عملها واستمراريتها على دعم خارجي من جهات تتحكم بالعملية السياسة الجارية تحت مسمى عملية السلام، ساهم تمويلها للسلطة

ولعملية التسوية السياسية ورؤاها التتموية الليبرالية والنولبرالية بخلق اقتصاد ريعي وأبقى على هيمنة الاحتلال. وهو ما يستدعي اطارا ومنهجا يفكك علاقات القوة والسيطرة هذه و يحدد السبيل الذي يمكن اتباعه من أجل تلبية احتياجات المرأة العملية في اطار عملية تحويلية شاملة تلبي احتياجات ومصالح المرأة الاستراتيجية.

خاتمة

حاولت هذه الدراسة تقديم تحليل نقدي للتخطيط الاستراتيجي الجندري في فلسطين بشكل عام، وفحص مدى انسجامه مع السياق التاريخي الذي يمر به الشعب والقضية الفلسطينية في ما بعد التوقيع على اتفاقية أوسلو عام 1993 بشكل عام وواقع النساء في فلسطين بشكل خاص، ومدى تأثيره بقيم وانحيازات القائمين على التخطيط، وعلاقته بأطر ومناهج التحليل والتخطيط الجندري الدولية، وقدرته على تحقيق غاياته المنشودة، وذلك بالتركيز على الخطة الاستراتيجية الحالية (الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز المساواة والعدالة بين الجنسين وتمكين المرأة 2017-2022)، والتي تم تعديل مسماها بعد مراجعة السنوات الثلاث الأولى الى (الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز المساواة بين الجنسين 2020-2022).

وقد استخدم في الدراسة المنهج الكيفي من خلال المقابلات المعمقة/ شبه المنظمة مع ممثلي الهيئات والأطر الرسمية والأهلية والدولية الشريكة، المعنية بالتخطيط الاستراتيجي الجندري، إلى جانب استخدام مقاربات متنوعة كتحليل الخطاب التخطيطي الجندري وتحليل المضمون، وكذلك أسلوب الملاحظة، من خلال المشاركة في اجتماع الهيئات الوطنية واللجان المعنية برسم وتحديث الخطط الاستراتيجية الوطنية وعبر القطاعية، وحضور أنشطة وفعاليات المنظمات النسائية ذات الصلة بالتحليل والتخطيط الاستراتيجي الجندري.

وخلصت الدراسة الى مجموعة من الاستنتاجات أهمها: أن التخطيط الاستراتيجي الجندري في فلسطين، لا يأخذ بعين الاعتبار السياق والخصوصية الفلسطينية ذات الأبعاد الفريدة الناجمة عن التشويهات التي لحقت بالهيكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية السائدة، بسبب طول الاحتلال والاستعمار الاستيطاني واستمراره، ووجود سلطة مقيدة قانونيا وسياسيا واقتصاديا، ونظام سياسي مختلط ومشوه، واستمرار علاقات السيطرة الكولونيالية النيوكولونيالية والعولمة النيو ليبرالية، وهو أقرب في قناعات وتصرف المخططين والجهات الرسمية

الفلسطينية والمؤسسات الشريكة، وكما تظهر وثائقه الرسمية المعتمدة، إلى التخطيط الجندي لمرحلة ما بعد النزاع والاستقلال وبناء الدولة، مما يبعد غاياته وأولوياته نسبيا عن سياقها الوطني الفلسطيني الملموس والاحتياجات الفعلية العلية والاستراتيجية للنساء الفلسطينيات، مركزا اياها في أجندة المنظمات الدولية الليبرالية والنيوليبرالية، وإعطاء أولوية للمواءمة مع مبادئ وأحكام الاتفاقات والمعاهدات والقرارات الدولية التي انضمت اليها دولة فلسطين منذ عام 2014، وخاصة اتفاقية "سيداو" للقضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة، وقرار مجلس الأمن رقم 1325 ة 2000، والتي تجعله ينشد ظاهريا الى القيام بالالتزامات والمسؤوليات المترتبة على دولة فلسطين جراء هذا الانضمام والايفاء بها حتى يتمكن من الحصول على التمويل اللازم ورضا الممولين والمؤسسات الدولية.

ويطلب هذا الوضع أن يعيد المخطط الفلسطيني والقيادات النسوية الفلسطينية دراسة السياق الفلسطيني لعلاقات النوع الاجتماعي بشكل أعمق وأكثر موضوعية، وتحديد احتياجات ومصالح النساء العملية والاستراتيجية بشك أدق، وإشراك القاعدة النسوية في صياغة الخطط الاستراتيجية الجنديرية، وجعل التخطيط أكثر تشاركا بتغيير منناه المركزي، بحيث يزواج بين المسارين الأعلى والأسفل، وبشراكة تامة بين الضفة الغربية وقطاع غزة. كما وتستننتج الدراسة أيضا أن الاطار التحليلي والتخطيطي المستخدم فلسطينيا والمتمثل بتعميم منظور النوع الاجتماعي، هو اطار قاصر عن التعبير عن معالجة فاعلة لتعقيدات علاقات النوع الاجتماعي في السياق الفلسطيني، ولا يستجيب بشكل شمولي لمتطلبات واقع المرأة الفلسطينية واحتياجاتها العملية والاستراتيجية، وهو أقرب في منناه للتحليل والأساليب التقنية والفنية. ولذا فإن واجب المخطط الفلسطيني العمل من أجل التجاوز الايجابي لهذا الاطار والنهج واستخدام إطار ونهج بديل مختلف، يستفيد من مختلف المقاربات في أطر التحليل والتخطيط الجندي، وبحيث يعكس الواقع المعاش ويهتم بالربط بين النظرية والتطبيق، ويبقى منشدا الى البعد

السياسي ذي الصلة بالمصالح والاحتياجات الاستراتيجية للمرأة، المندغمة في المصالح الاستراتيجية للشعب الفلسطيني في التحرر والانعقاد من الاحتلال والنظام الاستعماري الاستيطاني الصهيوني، وتلبية ما يتطلبه ذلك من ضرورة لاعادة الاعتبار لمهمة التحرر الوطني للحركة النسوية الفلسطينية وللشعب الفلسطيني وحركته الوطنية عموما في مواجهة الاحتلال ومن أجل الخلاص منه وبناء المجتمع الديمقراطي الذي تسوده العدالة والمساواة.

المراجع

أولاً. مراجع بالعربية

- الأمم المتحدة (1999): "ميثاق الأمم المتحدة والنظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية"، إدارة شؤون الإعلام، ، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية.
- الأزعر، خالد (1996): "النظام السياسي والتحول الديمقراطي في فلسطين". سلسلة أواق حية. مواطن. رام الله، فلسطين؟.
- أبو دحو، رلى (2016): "دور المرأة في التغلب على العقبات أمام بناء نظام سياسي فلسطيني ديمقراطي موحد". في " مسارات: دور المرأة في النظام السياسي والحوارات الوطنية والمصالحة المجتمعية". تحرير وتدقيق عبد الجبار الحروب. مائة السلام النسوية- فلسطين.
- أبو دقة، سناء والسحر، ختام (2014): "واقع المرأة الفلسطينية تحت الاحتلال". ورقة مقدمة لورشة عمل حول "وثيقة الإطار الوطني لتطبيق قرار مجلس الأمن 1325". وزارة شؤون المرأة.
pdf.النهائية-2014-الاحتلال-تحت-المرأة-ورقة-عمل/.../site.iugaza.edu.ps
- أبو زاهر، ناديا (2013): "دور النخبة السياسية الفلسطينية في تكوين رأس المال الاجتماعي". المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. الدوحة/قطر، وبيروت/لبنان.
- أبو غوش، نهاد (2021): "المرأة الفلسطينية والاضطهاد الثلاثي المركب". الحوار المتمدن-العدد: 7009 .
<https://www.ahewar.org › show.art.asp>
- إسماعيل، دنيا الأمل (2015): "تطور الفكر النسوي في قطاع غزة والضفة الغربية (1991-2006)". الجامعة الإسلامية. غزة. فلسطين.

- _____ (2001): "المرأة الفلسطينية من هزيمة 1967 إلى انتفاضة 1987". رؤية (مجلة شهرية). عدد 9 . فلسطين: الهيئة العامة للاستعلامات/ السلطة الوطنية الفلسطينية. حزيران 2001 . <http://www.sis.gov.ps/arabic2001>
- انجلز، فريدريك وماركس، كارل (2002): "العائلة المقدسة.. أو نقد النقد النقدي". دار دمشق، سوريا.
- أنجلز، فريدريك (1982): مختارات من أصل العائلة والملكية الخاصة. دار التقدم. موسكو، روسيا
- أيزاك، وندي (إعداد) (2016): "آليات المساءلة الانونية الدولية: النساء الفلسطينيات اللواتي يعشن تحت الاحتلال". هيئة الأمم المتحدة للمرأة.
- أيوب، واثق (2017/12/31): "الولايات المتحدة..تاريخ حافل من "الفتوة" ضد القضية الفلسطينية". www.wattan.net/ar/news/230187.html
- بابيه، إيلان (2007): "التطهير العرقي في فلسطين". مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، لبنان.
- بشارة، عزمي (2020): "الانتقال الديمقراطي وإشكالياته: دراسة نظرية وتطبيقية مقارنة". سلسلة دراسات التحول الديمقراطي. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. الدوحة، قطر.
- بلقزيز، عبد الاله (2021): "التسليح والاستيلاء على العمل". صحيفة الخليج: <https://www.alkhaleej.ae>. وانظر كذلك:
- تادانوري، إينوماتا (إعداد) (2012): "التخطيط الاستراتيجي في منظومة الأمم المتحدة. الأمم المتحدة. وحدة التقنيش المشتركة. رقم JIU/REP/2012/12. جنيف، سويسرا.

• تراكي، ليزا (2008): "مقدمة." في الحياة تحت الاحتلال في الضفة والقطاع. مؤسسة الدراسات الفلسطينية. ويتضمن أيضا دراستي جونسون، بني. "العيش سوية في شطايا مجتمع: ديناميكيات القرابة والمكان والأمة"، وأبو نحلة، لميس. "ست عائلات: بقاء العائلة وحراكها في ظل الأزمات". مؤسسة الدراسات الفلسطينية. بيروت، لبنان.

• _____ (1996): "المجتمع والنوع في فلسطين: نقد لوثائق الوكالات الدولية حول سياساتها العامة". في "النوع والسياسة العامة". أوراق عمل، رقم (2): 37-63. معهد دراسات المرأة. جامعة بيرزيت، بيرزيت، فلسطين.

• تقرير حول انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي على المرأة الفلسطينية (2014). اصدار مؤسسة الحق ومركز الميزان ومركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي وطاقم شؤون المرأة وجمعية الثقافة والفكر الحر. www.alhaq.org > publications

• جاد، إصلاح (24 آذار 2014): "الحركة النسوية الفلسطينية بعد أوسلو: حصار مر في تمكين الذات وفي تحرير الوطن". جدلية.

[Jadaliyya - ...الحركة النسوية الفلسطينية بعد أوسلو: حصاداً مرّ في تمكين](http://www.jadaliyya.com)

<https://www.jadaliyya.com/Details/30368>

• _____ (2008): "نساء على تقاطع طرق: الحركات النسوية الفلسطينية بين الوطنية والعلمانية والهوية الإسلامية". مواطن. رام الله، فلسطين.

• _____ (2000): المرأة الفلسطينية: الوضع الراهن، المرأة والسياسة. معهد دراسات المرأة، جامعة بيرزيت، فلسطين.

- جاد الله، آية (2019): "الانقسام الفلسطيني 2007، الظروف والتداعيات". رسالة ماجستير. جامعة الخليل. فلسطين.
- جاد الله، حنين (2007): "التخطيط الرسمي لتنمية وتفعيل المشاركة السياسية للمرأة في فلسطين: 1996 - 2006، رسالة ماجستير، جامعة النجاح، نابلس، فلسطين.
- الجعبري، عفت (2004): "المرأة والعمل السياسي في فلسطين - رؤية اسلامية". رسالة ماجستير. جامعة القدس. القدس، فلسطين.
- جراد، نايف (2021): الحركة النسوية الفلسطينية بين التحرر الوطني والحوكمة النيوليبرالية. مجلة تسامح. العدد 72، آذار 2021. مركز رام الله لحقوق الانسان، رام الله، فلسطين.
- حاتم، ميرفت (2012): ماذا تريد النساء؟ نحو خريطة نقدية للاتجاهات المستقبلية للنسوية العربية. مركز دراسات الوحدة العربية، مجلة المستقبل، م35، العدد 401 (يوليو/تموز 2012)، ص ص 20-31.
- حباس، وليد (2017): " مفهوم الاستعمار الاستيطاني: نحو إطار نظري جديد". قضايا إسرائيلية المجلد 17، العدد 66 (31 يوليو/تموز 2017)، ص ص 114-127. المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار). رام الله، فلسطين.
- حداد، توفيق (2017): "أثر المساعدات الدولية على تجزئة الفلسطينيين: تقييم ومساءلة". متابعة الدعم الدولي Aid Watch Palestine.

<http://www.rosalux.ps> › 2017/11 › fragmentation PDF

- _____ (2013): "20 أو سلو: بناء الدولة النيوليبرالية". مجلة "بدايات". العدد الخامس - ربيع 2103. <https://bidayatmag.com › node>
- حرب، جهاد (2020): "من الوحدة والانفصال بعد ثلاثة عشر عاما على الانقسام: بدائل مرحلية من الوحدة والانفصال". المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية. ورقة رقم 2020/4.
- حمامي، ريما وكتاب، أيلين (1999): "استراتيجيات جديدة لعمل الحركات النسائية باتجاه التحول الديمقراطي والتحرر". وقائق المؤتمر السنوي الرابع 22-23 تشرين أول 1998. مؤسسة "مواطن". رام الله، فلسطين.
- حوسو، عصمت (2009): الجندر - الأبعاد الاجتماعية والثقافية. دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- الخالدي، رجا (2015): "رأس المال الوطني الفلسطيني عند مفترق طرق". جريدة "السفير العربي". assafirarabi.com/ar/3776/2015/12/31/%D8%B1%D8%A3%D8%B3-%D8%A7%D9%D9%85%D8
- الخالدي، رجا وسمور، صبحي (2011): "النيوليبرالية بصفتها تحررا: الدولة الفلسطينية وإعادة تكوين الحركة الوطنية". مجلة الدراسات الفلسطينية، 88: 74-92.
- دعنا، طارق (2 فبراير 2020): تجريم المقاومة الفلسطينية: شروط الاتحاد الأوروبي الإضافية على تقديم المساعدات إلى فلسطين. شبكة السياسات الفلسطينية (الشبكة). al-shabaka.org › commentaries

- دعنا، سيف (2010): "الصهيونية الثقافية". الجزيرة نت. كانون الثاني 2010.
<http://aljazeera.net/analysis/pages/60eeefbf-7002-4419-bd1b-833bae8e84f3>
- دولة فلسطين (2016): "أجندة السياسات الوطنية 2017-2020". مجلس رئاسة الوزراء. رام الله.
- دولة فلسطين. المحكمة الدستورية (2018/3/25): "تفسير دستوري"، العدد 2017/5
https://www.tscg.pna.ps/_.../court_c4d6d54a6b2541620216c31899aedfb8.pdf
- دولة فلسطين. مكتب رئيس الوزراء (2021): "الخطة الوطنية للتنمية 2021-2023". السياسات العامة 2021-2023. رام الله، فلسطين.
- رازم، نائلة (2010): "واقع الآليات الوطنية للنهوض بأوضاع المرأة الفلسطينية: 1996-2008". رسالة ماجستير، جامعة بيرزيت. فلسطين.
- عبد اللطيف، كمال (2018): "المعرفي، الأيديولوجي، الشبكي - تقاطعات ورهانات". المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. الدوحة، قطر.
- عدوان، رانية (2020): "قرار مجلس الأمن رقم 1325 وفلسطين". وزارة العدل، رام الله، فلسطين.
- عوض الله، حيدر (2011): "أثر التمويل الأوروبي في تمكين المرأة الفلسطينية". جمعية فؤاد نصار لدراسات التنمية، واتحاد لجان المرأة العاملة الفلسطينية. رام الله، فلسطين.
- زعبي، همت (2013): "تأثير النكبة في مكانة النساء المهجرات": حالة مهجرات صفورية والمجيدل في الناصرة". مجلة الدراسات الفلسطينية، 96: 108-134.

- زمام، نور الدين (2007): "القوى السياسية والتنمية: دراسة في علم الاجتماع السياسي". ديوان المطبوعات الجامعية، جامعة بسكرة. الجزائر.
- غانم، هنيدي (2016): من الكُبانية إلى البؤرة: تطور المفهوم الفلسطيني للاستعمار اليهودي في سياق متحول، مجلة الدراسات الفلسطينية، السنة 27، العدد 107 (2016)، ص 137 - 138.
- فوكوياما، فرانسيس (1993): "نهاية التاريخ وخاتم البشر". ترجمة حسين أحمد امين. مركز الأهرام للترجمة والنشر. القاهرة، مصر.
- قسيس، نبيل (2014): "إطار قانوني للتخطيط التنموي الفلسطيني". معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية "ماس"، رام الله، فلسطين.
- قسيس، نبيل ونخلة، خليل (2009): "الإصلاح القانوني في فلسطين: تفكيك الاستعمار وبناء الدولة". معهد الحقوق، جامعة بيرزيت، فلسطين.
- كتاب، آيلين وآخرون (2020): "تشكلات الذكورة وديناميات النوع الاجتماعي في السياق الفلسطيني الاستعماري". معهد دراسات المرأة. جامعة بير زيت. بير زيت، فلسطين.
- كتاب، آيلين (2019): "الفلسطينية في مواجهة التمييز القومي والاجتماعي والطبقي". آداب وفنون. موقع "الأخبار". Literature_Arts > <https://al-akhbar.com>
- _____ (2000): القومية والنسوية: التجربة الفلسطينية. في الحركة النسائية الفلسطينية: اشكاليات التحول الديمقراطي واستراتيجيات مستقبلية. المؤتمر السنوي الخامس لمؤسسة مواطن: فلسطين.

- _____ (2006): جدار الفصل العنصري والعائلة الفلسطينية: آليات التكيف والمواجهة. مجلة حق العودة. العدد 18 السنة الرابعة. مركز حقوق المواطنة واللاجئين " بديل". بيت لحم، فلسطين.
- كمال، زهيرة (2000): "تجربة العمل النسائي الفلسطيني: بين الجماهيري والحكومي". في الحركة النسائية الفلسطينية: اشكاليات التحول الديمقراطي واستراتيجيات مستقبلية. المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية (مواطن). رام الله.
- _____ (1997): "المرأة واتخاذ القرار في فلسطين". وزارة التخطيط والتعاون الدولي الفلسطينية. رام الله، فلسطين.
- لبادة، ميادة (2016): "فعالية أدوار وزارة شؤون المرأة في تبني وتحقيق مطالب المرأة الفلسطينية من وجهة نظر المؤسسات النسوية في محافظة رام الله". رسالة ماجستير. جامعة النجاح الوطنية. نابلس، فلسطين.
- سليمان، نرمين (2011): دور المنظمات النسائية العربية في تمكين المرأة، دراسة مقارنة من واقع حالتي مصر والبحرين، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.
- سيلفيا سوتي، وابراهيم دراجي، وسلسبيل قليبي (2020): "الدليل إلى تشريعات متوافقة مع النوع الاجتماعي (الجندر)". تحرير: بوريانا جونسون، وميّة الرحبي. المبادرة النسوية الأوروبية ومتوسطة. باريس. فرنسا.
- السيوف، نبيلة (2007): منظمات المجتمع المدني والتغيير الاجتماعي: دراسة مدى فاعلية برامج تمكين المرأة الأردنية (1989-2005)، رسالة دكتوراة، الجامعة الأردنية. عمان، الأردن.

- شرابي، هشام (1992): النظام الأبوي واشكالية تخلف المجتمع العربي. ترجمة محمود شريح. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت، لبنان.
- صالح، محسن محمد (2010): حكومة سلام فياض. مركز الجزيرة للدراسات.
www.aljazeera.net
- الصدة، هدى (2012): "دراسات النوع في العالم العربي: تأملات وتساؤلات عن تحديات الخطابات والموقع والتاريخ". في النسوية العربية: رؤية نقدية. تحرير جين سعيد المقدسي، رفيف رضا صيداوي، ونهى بيومي، لبنان. مركز دراسات الوحدة العربية. ص 189 - 200.
- الصيرفي، عماد وسمارة، ناهد (2016): "نساء في الظل: النساء والاقتصاد غير الرسمي في فلسطين". [https://www.birzeit.edu/sites/default/files/w... PDF](https://www.birzeit.edu/sites/default/files/w...).
- الصوراني، غازي (2011): "المشهد الفلسطيني الراهن (الاقتصاد - الاجتماع - السياسة - الثقافة)". مكتبة جزيرة الورد. القاهرة، مصر.
- _____ (2006): "المرأة الفلسطينية ودورها في التاريخ الحديث والمعاصر". موقع "الحوار المتمدن" (2006). <http://ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=23609>.
- ظاهر-ناشف، سهاد وشلهوب-كيفوركين، نادرة (2015): الرغبات الجنسية في آلة الاستعمار الإسرائيلية الاستيطانية. مجلة الدراسات الفلسطينية، 104.
- لانغ، ليندا (2012): القرابين المحروقة للعقلانية: قراءة نسوية لبناء الشعوب الأصلية في نظرية إنريك دوسل عن الحداثة. في نقض مركزية المركز: الفلسفة من أجل عالم تعدد الثقافات بع-

- منظمة العفو الدولية (2004/11/3): "التحفظات على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة: تقويض حماية المرأة من العنف في الشرق الأوسط وشمال افريقيا". وثية رقم IOR

51/009/2004

http://www.amnesty.org/email/email_updates.html

- معاري، لينا (2007): "أدوار الريفيات الفلسطينيات: قرة البروة نموذجاً". في "كناعنة، روضة ونصيرة، أدريس (محررتان). في غربة الوطن: الإثنية والجنس لدى الفلسطينيين في إسرائيل. ترجمة سلافة حجاوي. المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية "مدار": 181-201.

- مؤسسة الحق (حزيران 2018): "تقرير مؤسسة الحق المقدم إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة بشأن التقرير الرسمي الأولي لدولة فلسطين". <https://www.alhaq.org> >

publications

- مؤسسة الحق وآخرون (2014): "تقرير تأثير انتكات الاحتلال الاسرائيلي على المرأة الفلسطينية".

<https://www.alhaq.org> > publications

- نزال، ريما (2019): 19 عاماً على القرار 1325 والقرار الجديد "2394". الأيام، رام الله،

2019/11/3.

- _____ (2018): "احتباس النشر والمواءمة والمساواة - إحاطة أولية بنقاش تقرير 'سيداو'. مفتاح

[2018/07/23](https://www.alhaq.org). مفتاح - احتباس النشر والمواءمة والمساواة - إحاطة أولية بنقاش تقرير 'سيداو'*.

- _____ (2017): في الذكرى 17 للقرار 1325. <https://nn.ps/news/mqlt-1325>

war/2019/10/06/263415/

- _____ (2009): المرأة الفلسطينية والقرار 1325. مؤسسة مفتاح، رام الله، فلسطين.
- هلال، جميل (2002): "تكوين النخبة الفلسطينية منذ نشوء الحركة الوطنية الفلسطينية إلى ما بعد قيام السلطة الوطنية". مواطن - المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية. رام الله، فلسطين.
- _____ (1998): "النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو". ط1. مؤسسة الدراسات الفلسطينية - بيروت ومواطن - رام الله.
- هنري، جون (2018): "الجزور التاريخية لبرنامج النيوليبرالية". ترجمة فؤاد ريان. موقع "Jadalia" [Error! Hyperlink reference not valid.](#) هواري، عرين (2018): "مشاركة النساء في سوق العمل: قراءة في الدور الانتاجي للمرأة الفلسطينية قبل النكبة". برنامج دراسات اسرائيل، ملف رقم (10). مدى الكرمل، حيفا.
- هوش، سمر (2004): "حاجات وألويات المرأة الفلسطينية". مجلة "تسامح" عدد (5)، حزيران 2004. مركز رام الله لحقوق الانسان. رام الله، فلسطين.
- هوكس، بل (2002): المرأة السوداء وصياغة النظرية النسوية. في أصوات بديلة: المرأة والعرق والوطن في العالم الثالث. تحرير هدى الصدة، ترجمة هالة كمال. القاهرة: المجلس القومي للترجمة. ص. 31-49.
- الهيئة المستقلة لحقوق الانسان "ديوان المظالم" (تشرين أول 2016): ورقة حقائق حول فجوة التمييز وعد المساواة في الحقوق على أساس الجنس. <https://ichr.ps>
- وحدة القانون الدستوري بجامعة بير زيت (2017): "ورقة موقف حول حكم المحكمة

الدستورية بخصوص مكانة الاتفاقيات الدولية في النظام القانوني الفلسطيني"، سلسلة أوراق عمل بير زيت للدراسات القانونية (2017/12)، وحدة القانون الدستوري، كلية الحقوق والإدارة العامة، جامعة بير زيت، بيرزيت، فلسطين.

- الوقائع الفلسطينية (2018/3/25): دولة فلسطين / المحكمة الدستورية العليا، "طلب رقم (2) لسنة (3) قضائية المحكمة الدستورية العليا "تفسير". العدد (141)، رام الله، فلسطين.
- وزارة شؤون المرأة (2020): "الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز المساواة بين الجنسين 2020 – 2022". رام الله، فلسطين.
- _____ (ب.ت): الخطة الوطنية لتنفيذ قرار مجلس الأمن 1325، المرأة والسلام والأمن، فلسطين 2017 – 2019. رام الله، فلسطين.
- _____ (2018): انفاذ قرار مجلس الأمن رقم 1325 بشأن "المرأة والأمن والسلام". تقرير غير منشور، رام الله.
- _____ (2018): "الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز المساواة والعدالة بين الجنسين وتمكين المرأة 2017 – 2022". رام الله، فلسطين.
- _____ (أيار 2015). وثيقة الإطار الوطني الاستراتيجي لقرار مجلس الأمن 1325.
- _____ (2013): "الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز المساواة والعدالة بين الجنسين تمكين المرأة 2014 – 2016". رام الله، فلسطين.

Error! Hyperlink reference not valid.

- _____ (2011): "الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز المساواة والعدالة بين الجنسين تمكين المرأة 2011 - 2013". رام الله، فلسطين.
- _____ (2011): "الخطة الاستراتيجية لمناهضة العنف ضد النساء للأعوام 2011-2019". رام الله، فلسطين.
- ويندي كيه، كولمار. وبارتكوفيسكي، فرانسيس (2010): "في النظرية النسوية.. مقتطفات مختارة". (ترجمة عماد ابراهيم ومراجعة وتدقيق عماد عمر). الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن (تاريخ النشر الأصلي 2005).

ثانياً. مراجع بالإنجليزية

- Abu Nahleh, Lamis (1996): "Gender Planning, Vocational Education and Technical Training in Palestine". World University Service. London.
- Abu Nahleh, Lamis et al. (1999): Towards Gender Equality in the Palestinian Territories. A profile of gender relations. SIDA August 1999. Prepared by Women's Studies Center Birzeit University
- Balgah, R, Amungwa, F and Egwu, B (2019): "A Gender Analysis of Intra-Household Division of Labor in Cameroon Using Moser's Triple Roles Framework". Asian Journal of Agricultural Extension, Economics & Sociology 29(4): 1-12, 2019; Article no. AJAEES.47195 ISSN: 2320-7027.
- Baumgarten, Helga (2002): "Neo-patrimonial Leaders Facing Uncertain Transition". In "Roger Heacock (2002): "Political Transition in the Arab World". Part 3, Contemporary Paradigms and Cases. Ibrahim Abu-Lughod Institute of International Studies (IALIIS). Birzeit University. Birzeit, Palestine.

- Beneria, Lourdes, Floro Maria, Gowth Caren and MacDonald (2010): “Introduction: Globalization and Gender”. *Femiot Economics*. Vol. 6,2000-Issue 3. <http://doi.org/10/080/1357000750020100>.
- Bryman. Alan (2012): “social research methods”. 4th edition. Oxford University Press Inc. New York. U.S.
- CARPENTER, CHARLI (2005): “Women, Children and Other Vulnerable Groups’’: Gender, Strategic Frames and the Protection of Civilians as a Transnational Issue R. CHARLICARPENTER University of Pittsburgh. *International Studies Quarterly* (2005) 49, 295–334. Downloaded from <https://academic.oup.com/isq/article/49/2/295/1797233> by guest on 23 April 2022
- Carol Harrington (2011): RESOLUTION 1325 AND POST COLD-WAR FEMINIST POLITICS. *The International Feminist Journal of Politics* 13, no. 4 (2011): 557–575. doi:10.1080/14616742.2011.611662. Victoria University of Wellington, New Zealand.<http://www.tandfonline.com/doi/abs/10.1080/14616742.2011.611662#.VKxh9nvNPn0>
- Clancy-Smith, J. (1996): *La femme arabe: Women and Sexuality in France's North African Empire*. In A. E. Sonbol (Ed.), *Women, the Family, and Divorce Laws in Islamic Society*.
- Cohn, Carol (2017): "Beyond the 'Women, Peace and Security Agenda': Why We Need a Feminist Roadmap for Sustainable Peace." Background Paper, Feminist Roadmap for Sustainable Peace Project, Consortium on Gender, Security and Human Rights, Boston. <https://genderandsecurity.org/feminist-roadmap-sustainable-peace>.
- Delphy, Christine (1993): “RETHINKING SEX AND GENDER”. I.R.E.S.C.O., 59-61 rue Pouchet, 75849 Paris Cedex 17, France. Translated by Diana Leonard. Centre for Research on Education and Gender, Institute of Education, University of London,
- 20 Bedford Way, London WC1H 0AL, UK.
- Duflo, Esther (2012): "Women Empowerment and Economic Development." *Journal of Economic Literature*, 50 (4): 1051-79.DOI: 10.1257/jel.50.4.1051

- Edward N. 7Kohn, Margaret (Edition) (2017): "Colonialism", The Stanford Encyclopedia of Philosophy (Fall 2017.>/Zalta (ed.), URL =.
- Ertman, Martha and Williams, Joan (2005): "Rethinking Commodification: Cases and Readings in Law and Culture New York University Press. " *Book Gallery*. 9. <https://digitalcommons.law.umaryland.edu/books/9>.
- Ezbidi, Basem & Amindsom, Inge (2004): "PNA Political Institutions and the Future of State Formation in Palestine" In "State Formation in Palestine", Edited by Mushtaq Husain Khan and Others. 1st Edition. Routledgecurzon-London.
- Halley, Janet, et al. (2019): "Governance *Feminism: Notes from the Field*, edited by Janet Halley et al., University of Minnesota Press, <https://doi.org/10.5749/j.ctvdjrpfs.3>.
- Haddad, Toufic (2016): "Palestine Ltd.: Neoliberalism and Nationalism in the Occupied Territory". London: I.B. Tauris.
- Hammami, Rima (2019): Follow the Numbers: Global Governmentality and the Violence against Women Agenda in occupied Palestine. In *Governance Feminism: Notes from the Field*, edited by Janet Halley, et al., University of Minnesota Press, 2019.
- _____ (2015): "Neoliberalism and Palestinian Development: Assessment and Alternatives." In "Critical Readings of Development under Colonialism: Towards a Political Economy for Liberation in the Occupied Palestinian Territories", 34-67. Birzeit: Birzeit University, Center for Development Studies
- Hanafi, S and Tabar, L (2002): "NGOs, Elite Formation and the Second Intifada"; in: *Between the Lines*, October 2002; http://www.betweenlines.org/archives/2002/oct/Sari_Hanafi_and_Linda_Tabar.htm.
- Harvey, David (2007): "Neoliberalism as Creative Destruction." *The ANNALS of the American Academy of Political and Social Science* 610.1:21-44. Accessed April 20, 2020. <https://doi.org/10.1177/0002716206296780>
- Haddad, Toufic (2015): "Neoliberalism and Palestinian Development: Assessment and Alternatives." In *Critical Readings of Development under Colonialism: Towards a Political Economy for Liberation in the Occupied Palestinian Territories*, 34-67. Center for Development Studies. Birzeit University. Birzeit. Palestine.

- Harcourt, Wendy. (2006): *The Global Women's Rights Movement: Power Politics Around the United Nations and World Social Forum*. Civil Society and Social Movements. Programme Paper 25. UNRISD.
- Hatem, Mervat (1994): "Egyptian Discourses on Gender and Political Liberalization: Do Secularists and Islamists Views Really Differ?" *Middle East Journal* 48 (4) (Autumn 1994): 661-676
- Istratii, Romina (2017): "Mainstream Gender and Development Concepts and Theories at the Interface with Local Knowledge Systems: Some Theoretical Reflections". *The Journal of Development Practice*. Vol 3 (Annual), 2017. ISSN: 2394-0476.
- Jad, Islah (2007): "The 'NGOisation' of the Arab Women's Movement", in Andrea Cornwall, Elizabeth Harrison and Ann Whitehead (eds.) *Feminisms in Development: Contradictions, Contestations and Challenges*, Zed Books .London.
- _____ (1990): "From Salons to Popular Committees: The Palestinian Women's Movement, 1919– 1989," pp. 125–142 in *Intifada: Palestine at the Selected references Crossroads*, ed. Jamal Nassar and Roger Heacock, New York: Praeger Press.
- Johnson, Penny (1997): *Social Support: Gender and Social Policy in Palestine*, Palestinian Women: A Status Report #5, Birzeit: Women's Studies Program, Birzeit University.
- Kabeer, Naila (1994): "Gender-aware policy and planning: a social-relations perspective". In *Gender Planning in Development Agencies*. Mandy McDonald (ed.), Oxfam (UK and Ireland), 1994. (pp. 80-97)
- _____ (2002): "Citizenship and the boundaries of the acknowledged community: Identity, affiliation and exclusion". Development Research Center on Citizenship, Participation and Accountability
- Khan, Mushtaq & Hilal, Jamil (2004): "Israel and the Palestinian Economy". In "State Formation in Palestine"> edited by Mushtaq Khan and othr. 1st edition. Routledge. London.
- Kuttab, Eileen (2016): "*The Palestinian Women's Movement: From Resistance and Liberation to Accommodation and Globalization*" In: *Vents d'Est, vents d'Ouest: Movements de femmes et feminisms anticlimax*.

- _____ (2010): “Empowerment as Resistance: Conceptualizing Palestinian Women Empowerment”. Society for International Development 1011-6370/10.www.sidint.org/development/.
- Lloyd, D. (2012): “Settler Colonialism and the State of Exception: The Example of Palestine/Israel” in *Settler Colonial Studies* 2(1): 59-80.
- March, C, Smyth, I and Mukhopadhyay, M (1999): A Guide to Gender-Analysis Frameworks. Oxfam GB. ISBN o 8ss98 403 I
- Maranlou, s (2014): Access to Justice in Iran, Women, Perceptions, and Reality. Cambridge University Press. pp 123-154.
(<http://doi.org/10.1017/CBO97981139680493.006>).
- * Maynard, Mary (1995): Beyond the ‘big three’: the development of feminist theory into the 1990s. *Woman’s History Review*. Vol. 4, 1995-Issue 3: 295-281. Published online: 19 Dec 2006. **Error! Hyperlink reference not valid.** Mc Dowell, Linda (1999): “Gender, Identity and Place”. *Understanding Feminist Geographies*. Minnesota. University of Minnesota Press.
- Merry, Sally Engle (1990): “*Getting Justice and Getting Even*”. Chicago: Univ. of Chicago Press.
- _____ (2006): *Human Rights and Gender Violence*. Chicago: Univ. of Chicago Press.
- _____ (2009): *Indicators, Human Rights, and Global Governance*. New York; New York University.
- Meari, L. (2015): Resignifying ‘Sexual’ Colonial Power Techniques: The Experiences of Palestinian Women Political Prisoners. In L. M. Maha El Said, *Rethinking Gender in Revolutions and Resistance: Lessons from the Arab World*.
Stack-O’Connor, A. (2007). *Picked Last: Women and Terrorism*. Joint Force Quarterly.
- Mee, Charles (1985): “The Marshal Plan”. Schuster. New York. U.S.
- Meis, Maria (1986): “Colonization and Housewifization.” *From Patriarchy and Accumulation on a World Scale*. London: Zed Books.

- Miller, David (2017): "Justice", *The Stanford Encyclopedia of Philosophy* (Fall 2017 Edition), Edward N. Zalta (ed.), URL = [<https://plato.stanford.edu/archives/fall2017/entries/justice/>](https://plato.stanford.edu/archives/fall2017/entries/justice/).
- Mills, Nicolaus (2008): "Wening the Peace". Jon Wiley & Sons, Inc. Hoboken, New Jersey, U.S.
- Moghadam, Val (1999): Gender and Globalization: Female Labor and Women's Mobilization. *Journal of World- 35 Systems Research*, 5(2): 301-314.
- Molyneux, Maxine (1985): "Mobilisation without emancipation? Women's Interests, the State and Revolution in Nicaragua", *Feminist studies*. Vol.11, no.2.
- Moser, C & Moser, A (2005). "Gender Mainstreaming since Beijing: A Review of Success and Limitations in International Institutions". In Porter, Fenella & Sweetman, Caroline. *Mainstreaming Gender in Development: A Critical Review*. Oxfam.
- Moser, Caroline (2014): "Gender planning and development: Revisiting, deconstructing and reflecting". DPU60 Working Paper Series: Reflections. NO. 165/60. July 2014.
- _____ (1993): "Towards Gender Planning: A New Planning Tradition and Planning Methodology". In *Gender Planning and Development: Theory, Practice and Training*. Routledge. New York.
- _____ (1993): "Gender Roles, the Family, and the Household" In *Gender Planning and Development Theory, Practice and Training*, pp. 15-36.
- _____ (1991) "Gender Planning in the Third World: Meeting Practical and Strategic Need". in Tina Wallace and Candida March, eds. In *Changing Perceptions on Gender and Development*. Oxfam UK and Ireland.
- Palestinian Central Bureau of Statistics (Gender Unit) (1998):. "Women and Men in Palestine: Trends and Statistics. Ramallah: PCBS.
- Palestinian Authority (1999). *Palestinian Development Plan, 1999–2003*. Ramallah: Ministry of International Planning and Cooperation.
- Parpart, Jane L, Connelly M. Patricia, Barriteau V Eudine (2000): *Theoretical Perspectives on Gender and Development*. Published by the International Development Research Centre. Ottawa, ON, Canada K1G 3H9. © Commonwealth of Learning 2000. National Library of Canada. ISBN 0-88936-910-0

- Patsy Healey (1997): “Traditions of Planning Thought”. In *Collaborative Planning: Shaping Places in Fragmented Societies*, 1997, pp/ 1-27.
- Prevention: Conceptual and Policy Implications” (1999). paper presented at UNU/ Norman Patterson School of International Relations workshop “From Rhetoric to Policy: Towards Workable Conflict Prevention at Regional and Global Levels”, Santo Domingo, 14-16 December 1999.
- Rachel Mayanja (2010): Armed Conflict and Women – 10 Years of Security Council Resolution 1325. Individual issue view | Nations Unies, <https://www.un.org/fr/issue/404>.
- Rodinson, M. (1973): *Israel: A Colonial-Settler state?* Monad Press: New York.
- Russell, P, Dobash, R. Emerson (05-07-2017): *Feminist Theory of Crime*. Routledge. Pp 66-41. ISBN 9781315094113.
- Said, Edward W (1993): *Culture and Imperialism* (New York: Knopf, 1993).
- Sandra Whitworth (2008): *Feminist Perspectives*> In Paul D. Williams: *Security Studies*> Routledge 2008.
- Sikoska, Titjana & Juliet Solomon (1999): “Introducing Gender in Conflict and Conflict Prevention: Conceptual and Policy Implications”, paper presented at UNU/ Norman Patterson School of International Relations workshop “From Rhetoric to Policy: Towards Workable Conflict Prevention at Regional and Global Levels”, Santo Domingo, 14-16 December 1999.
- Seewald, Magda (Editor) (2008): “Perspective beyond war and crises? Donor politics and gender orders in the Israeli-Palestinian-Conflict. Conference report “Perspectives beyond war and crisis?” Vienna Institute for International Dialog and Cooperation (VIDC).Vienn.
- Shalhoub-Kevorkian, Nadera (2014): “Human suffering in colonial contexts: reflections from Palestine”, *Settler Colonial Studies*, DOI: 10.1080/ 2201473X.2013.859979
- Sophie Richter-Devroe (DEC 28 2012): “UNSCR 1325 in Palestine: Strengthening or Disciplining Women’s Peace Activism?” E-INTERNAYIONAL RELATIONS. **Error! Hyperlink reference not valid.**

- Stanford Encyclopedia of Philosophy (Oct 18, 2007; Dec 31, 2020): Liberal Feminism. <https://plato.stanford.edu › entries › feminism-liberal>
- Stein, J (1997): "*Empowerment & Women's Health: Theory, Methods and Practice*". London: Zed Books Ltd.
- Smith, Richard (1973): "A Theoretical Basis of Participatory Planning". *Policy Sciences*. Vol. 4. No. 3: 275-295. <https://www.jstor.org/stable/4531532>
- Sykes, Greshman (1953): "The Structure of Authority". *Public Opinion Quarterly*, Volume 17, Issue 1, Spring 1953, Pages 146–150, <https://doi.org/10.1086/266445>.
- True, Jacqui (2003): Mainstreaming Gender in Global Public Policy. *International Journal of Feminist Politics*, 5(3), 368-369.
- Tong, Rosemarie and *Tina Fernandes Botts* (2018): *Feminist Thought: A Comprehensive Introduction*. Routledge. <https://doi.org/10.4324/9780429495243>
- UNESCO. (2003). *Gender Mainstreaming Implementation Framework (GMIF) for 2002-2007*. www.unesco.org.
- United Nations (2000): *The Four Global Women's Conferences 1975 - 1995: Historical Perspective*. <http://www.un.org/womenwatch/daw/followup/session/presskit/hist.htm>.
- UNICEF (2017): "Glossary of Terms and Concepts". Regional Office for South Asia. Lainchaur, Lekhnath Marg, Kathmandu, Nepal. www.unicef.org/rosa.
- UNRWA (2011): *Gender Analysis Manual*. Geneva: United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East; 2011.
- * United Nations (2002): FACILITATOR'S MANUAL COMPETENCE DEVELOPMENT PROGRAMME ON GENDER MAINSTREAMING". **Error! Hyperlink reference not valid.** United Nations (1997): "Report of the Economic and Social Council for 1997". A/52/3.18 September 1997. UN. Economic and Social Council (1997: New York and Geneva). 1999. <https://digitallibrary.un.org> >.
- Wiergina, Saskia (1998): "Rethinking Gender Planning: A Critical Discussion of the Concept of Gender". In "Gender, Technology and Development". Volume 2, 1998-ISSUE 3. <https://doi.org/10.1080/09718524.1998.11909905>
- Whitzman, Carolyn (1996): *Women and Planning: Creating Gendered Realities*. *Women and Environments*; Summer 1996; 39/40; ProQuest Social Science Journals pg. 52

- Wolfe, P. (2006). “Settler colonialism and the elimination of the native” in *Journal of Genocide research* 8 (4): 387–409.
- World Bank (2011): 'Globalization's Impact on Gender Equality: What's happened and what's needed', in *World Development Report 2012: Gender Equality*, World Bank, Washington DC, ch. 6.
- Zemke,R and Schaaf,D (1989):”The Service Edge”.Nal Books.New York.U.S.A.
- Zhang, Yiyue and Rios, Kimberly (2022): Understanding Perceptions of Radical and Liberal Feminists: The Nuanced Roles of Warmth and Competence. *Sex Roles* 86, 143–158 (2022). <https://doi.org/10.1007/s11199-021-01257-y>

ملحق رقم (1) كشف أنشطة الباحثة في المجالات ذات العلاقة بتخطيط النوع الاجتماعي

- إعداد تقرير عن وزارة العدل بشأن توصيات اللجنة المعنية بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (لجنة سيداو) بتاريخ 2018/10/25.
- المشاركة في الاجتماع التشاوري لوحدات النوع الاجتماعي المنعقد بوزارة شؤون المرأة بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي بتاريخ 2020/2/17 حول تقييم حالة النوع الاجتماعي في فلسطين لعام 2019 (أهم القضايا، رصد التقدم المحرز والأثر على المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة).
- المشاركة في ورشة عمل إعداد خطة وزارة العدل 2020-2021 المنعقدة في أريحا خلال الفترة 2020/2/28-27.
- مناقشة التقرير الوطني حول بيجين في نيسان 2019.
- المشاركة بتاريخ 2020 /3/15 بمناقشة مشروع تقرير تنفيذ الخطة الوطنية الفلسطينية لتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 1325 بشأن المرأة والأمن والسلام 2017-2019. واستكمال المناقشة وتسجيل ملاحظات على التقرير النهائي بتاريخ 2020/6/10.
- المشاركة بإعداد ومناقشة تقرير دولة فلسطين الخاص بالميثاق العربي لحقوق الإنسان بناء على قرار وزير العدل رقم (66) بتاريخ 2020/7/8.
- إعداد تقرير عن ملاحظات وزارة العدل على "الخطة الوطنية التنفيذية لتوصيات لجنة القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة "لجنة سيداو" بتاريخ 2020/7/16.

- حضور اجتماع اللجنة الوطنية لإدارة الحالة، الذي عقد يوم الاثنين، الموافق 2019/11/04، في مقر وزارة الاقتصاد الوطني.
- المشاركة في طاولة مستديرة بعنوان "حقوق المرأة الفلسطينية بين التوقيع والتطبيق" المنظمة بدعوة من الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية والائتلاف النسوي لتطبيق اتفاقية "سيداو" بدعم من هيئة الأمم المتحدة للمرأة بفلسطين، بتاريخ 2020/11/22.
- إعداد ورقة باسم وحدة النوع الاجتماعي في وزارة العدل عن تجربة فلسطين في مناهضة العنف ضد المرأة في القانون والتحديات الماثلة، قدمت لمؤتمر في تونس بتاريخ 2019/12/13.
- المساهمة عبر وزارة العدل الى جانب بقية الشركاء في الفريق الوطني برئاسة وزارة شؤون المرأة في اعداد تقرير المتابعة المقدم من دولة فلسطين بشأن الملاحظات الختامية للجنة اتفاقية سيداو في نهاية تموز / يوليو 2020 بعنوان "الخطة الوطنية التنفيذية لتوصيات لجنة القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة" لجنة سيداو".
- إعداد مقالة علمية بعنوان "قرار مجلس الأمن 1325 وفلسطين" في شباط/فبراير 2020.
- اعداد ورقة عن تداعيات جائحة كوفيد - 19 ومخطط الضم على قضايا النوع الاجتماعي في قطاع العدالة في فلسطين بتاريخ 2020/8/10.
- إعداد ورقة بملاحظات وزارة العدل على تقرير "معلومات مقدمة من دولة فلسطين في إطار متابعة الملاحظات الختامية" بشأن التقرير الأولي لدولة فلسطين، المقدم للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة "لجنة سيداو"، بتاريخ 2020/7/21.

- المشاركة في صياغة تقرير العنف ضد المرأة والفتيات في فترة كوفيد - 19، المقدم للمقررة الخاصة للعنف ضد المرأة في الأمم المتحدة.
- المشاركة في المؤتمر الإقليمي لإطلاق خطة الجيل الثاني للخطة الاستراتيجية لتنفيذ القرار 1325 حول الامن والسلام والمرأة.
- المشاركة في تمثيل وزارة العدل في الاحتفال باليوم الوطني للمرأة الفلسطينية.
- المشاركة في الطاولة المستديرة "حقوق المرأة الفلسطينية بين التوقيع والتطبيق" المنظمة من قبل الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية والاتلاف النسوي الأهلي بتاريخ 2020/11/22.
- المشاركة بسلسلة تدريبات منظمة من قبل وزارة شؤون المرأة لرؤساء وحدات النوع الاجتماعي في الوزارات حول مفاهيم مثل "ادماج النوع الاجتماعي"، و"اعداد الموازنات الحساسة للنوع الاجتماعي".
- المشاركة في تدريبات على التخطيط الاستراتيجي التشريعي ضمن سلسلة تدريبات لرفع معرفة وقدرات ومهارات العاملين في وزارة العدل.
- المشاركة في ندوة "حقوق المرأة بين سيداو والشريعة الإسلامية" التي نظمها معهد فلسطين لأبحاث الأمن القومي بتاريخ 2021/1/21.
- إعداد خطة تشغيلية لوحدة النوع الاجتماعي في وزارة العدل في أيار/2021، استنادا للتوجهات الاستراتيجية والأولويات التطويرية لوزارة العدل الفلسطينية للأعوام 2020 - 2022 المتضمنة في الاستراتيجية الوطنية لقطاع العدل وسيادة القانون 2020-2022م.

- المشاركة في الاجتماع الاستراتيجي للاتلاف الاهلي النسوي لتطبيق اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة بتاريخ 13-14 كانون اول/ديسمبر 2021.
- إعداد تقرير عن استجابة وزارة العدل في تنفيذ توصيات اللجنة المعنية باتفاقية "سيداو" المطلوب تقديمه لرئاسة الوزراء بناء على الاجتماع الاستراتيجي المشار اليه في البند السابق.
- الاشراف على تنظيم ندوة بالشراكة بين وحدة النوع الاجتماعي بوزارة العدل ووزارة المرأة، والامانة العامة لمجلس الوزراء، وبتمويل من بعثة الشرطة الاوروبية، يوم الأربعاء الموافق 17 تشرين ثاني/نوفمبر حول "الآليات القانونية والقضائية لحماية المرأة في ضوء القانون الدولي لحقوق الانسان".
- الاشراف على تنظيم ندوة حول "آليات الحماية القانونية للمرأة في ضوء الشريعة الإسلامية والقانون الدولي" وذلك بمناسبة يوم المرأة العالمي آذار 2021.
- إعداد تقرير وزارة العدل بشأن تنفيذ الخطة الوطنية لتنفيذ توصيات لجنة سيداو 2019-2022.
- إلى جانب المساهمات السابقة وحضور اجتماعات الفرق واللجان الوطنية المعنية بقضايا المرأة، تم المشاركة في مجموعة من التدريبات ذات العلاقة بالتخطيط الجندي وتمكين المرأة والقيادات النسوية، وهي كالتالي: 3 دورات تدريبية حول اعداد أوراق سياساتية، وصياغة مؤشرات من منظور نوع اجتماعي، والتدقيق والمتابعة؛ دورة في القيادة النسائية الدبلوماسية من 18-20 أيار 2020 منظمة من قبل معهد الأمم المتحدة للتدريب والأبحاث (UNITAR)، ودورة حول مفاهيم وآليات دمج النوع الاجتماعي في التخطيط والسياسات في حزيران 2020 مع مؤسسة كير ووزارة شؤون المرأة، ودورة في آلية إعداد أوراق سياسات من منظور النوع الاجتماعي من 6-14 تشرين اول 2020 منظمة من قبل مؤسسة كير ووزارة شؤون المرأة، ودورة بعنوان "تدريبات قيادات نسوية/ مهارات احترافية أساسية

(مهارات التعارف، مهارات القيادات، مهارات التواصل، القيادة والتعبئة، التوجه لأصحاب المصالح، للفترة بين 15 أيلول – 29 تشرين أول 2020 ، منظمة من قبل معهد الأمم المتحدة للتدريب والأبحاث (UNITAR)، ودورة بعنوان "قيادات نسوية للفترة بين 9-11 تشرين ثان 2020، مع معهد الأمم المتحدة للتدريب والأبحاث (UNITAR)، ودورة في اعداد السياسات من منظور نوع اجتماعي (18 ساعة) في حزيران 2021 نظمتها الشرطة الأوروبية بالتعاون مع رئاسة الوزراء، ودورة في بناء مؤسسات من منظور نوع اجتماعي (18 ساعة) في حزيران 2021 نظمتها الشرطة الأوروبية بالتعاون مع رئاسة الوزراء، ودورة في المتابعة والتقييم من منظور نوع اجتماعي (18 ساعة) في حزيران 2021 نظمتها الشرطة الأوروبية بالتعاون مع رئاسة الوزراء، ودورة في تقنيات وأدوات تعزيز المسؤولية والسياسة العامة للتعامل مع الجمهور مع تركيز على الشباب والنساء من 15 شباط-1 آذار 2021 نظمتها مؤسسة كير مع وزارة شؤون المرأة، ودورة حول قوانين أكثر عدالة للأسرة ومناهضة العنف في تموز 2021 نظمتها مركز "مساواة" بالتعاون مع مؤسسة ماليزية.

ملحق رقم (2)

أسماء الفريق الوطني لإعداد الاستراتيجية الوطنية للمساواة بين الجنسين 2020-2022

الرقم	اسم المؤسسة	الرقم	اسم المؤسسة
1	وزارة شؤون المرأة	16	الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني
2	وزارة التنمية الاجتماعية	17	وزارة التربية والتعليم + وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
3	وزارة الاقتصاد الوطني	18	وزارة الحكم المحلي
4	وزارة الداخلية	19	وزارة الصحة
5	وزارة المالية	20	سلطة الطاقة
6	وزارة العدل	21	مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي
7	وزارة الزراعة	22	طاقم شؤون المرأة
8	وزارة الأشغال العامة والإسكان	23	مفتاح
9	وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	24	الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان
10	وزارة النقل والمواصلات	25	جامعة بيرزيت - معهد المرأة
11	وزارة العمل	26	منتدى مناهضة العنف
12	وزارة الثقافة	27	الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية
13	وزارة الخارجية	28	الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين

الاتحاد العام للأشخاص ذوي الإعاقة	29	ديوان الموظفين العام	14
		سلطة المياه	15

ملحق رقم (3)

كشف بمجتمع الدراسة

الرقم	اسم المؤسسة	الرقم	اسم المؤسسة
1	وزارة شؤون المرأة	26	وزيرة شؤون المرأة سابقه/ زهيره كمال
2	وزارة التنمية الاجتماعية	27	الرابطة الإسلامية للمرأة الفلسطينية
3	وزارة الداخلية	28	جمعية الخنساء
4	وزارة المالية	29	مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي
5	وزارة العدل	30	طاقم شؤون المرأة
6	وزارة الزراعة	31	مفتاح
7	وزارة الأشغال العامة والإسكان	32	الهيئة المستقلة لحقوق الانسان
8	وزارة الحكم المحلي	33	جامعة بير زيت - معهد المرأة
9	وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	34	منتدى مناهضة العنف
10	وزارة النقل والمواصلات	35	الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية
11	وزارة العمل	36	الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين
12	وزارة الثقافة	37	الاتحاد العام للأشخاص ذوي الإعاقة
13	وزارة الخارجية	38	عضو تشريعي حركة إسلامية/ هدى القريناوي/ البريج-غزة
14	ديوان الموظفين العام	39	عضو تشريعي حركة إسلامية/ منى منصور
15	الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني	40	عضو تشريعي حركة إسلامية/ مريم فرحات/ غزة.

16	وزارة التربية والتعليم + وزارة التعليم العالي	41	عضو تشريعي حركة إسلامية/ جميلة الشنطي/ جباليا - غزة
17	وزارة الصحة	42	ممثلة عن وزارة شؤون المرأة/ غزة
18	سلطة المياه	43	جمعية الدراسات النسوية الفلسطينية التنموية/ غزة
19	سلطة الطاقة	44	هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (اليونيفيم سابقا)
20	وزارة الاقتصاد الوطني	45	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)
21	الأمانة العامة لرئاسة الوزراء	46	مكتب المساعدة الفنية للمفوضية الأوروبية
22	وزيرة شؤون المرأة الحالية/ د. آمال حمد	47	صندوق الأهداف الإنمائية للألفية
23	وزيرة شؤون المرأة السابقة/ د. هيفاء الأغا	x	X
24	وزيرة شؤون المرأة سابقة/ أمل صيام/اتجاه إسلامي	x	X
25	وزيرة شؤون المرأة سابقة/ مريم صالح/اتجاه إسلامي	x	X

ملحق رقم (4)

كشف عينة المقابلات المعمقة وتاريخ إجرائها

الرقم	الاسم	الصفة	تاريخ المقابلة ومكانها	الرقم	الاسم	الصفة	تاريخ المقابلة ومكانها
1	زهيرة كمال	أول وزيرة في السلطة لشؤون المرأة	2022/3/27 عبر تقنية ZOOM	8	أميرة هارون	وزارة شؤون المرأة/غزة	2022/2/20 2022/2/23 عبر تقنية ZOOM
2	د. هيفاء الأغا	وزيرة شؤون المرأة السابقة	2022/2/23 اجابة مكتوبة	9	منى الخليلي	امينة سر الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية منسقة الائتلاف النسوي الاهلي لتطبيق اتفاقية سيداو في دولة فلسطين المحتلة	2022/3/29 عبر تقنية ZOOM

2021/11/1	طاقم شؤون المرأة/ غزة	تهاني قاسم	10	2021/8/17	مدير عام التخطيط في وزارة شؤون المرأة	أمين عاصي	3
2021/9/4	الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية/ منسقة الاتئلاف الوطني لتنفيذ القرار 1325	ريما نزال	11	2021/8/24	مدير عام وحدة النوع الاجتماعي في الأمانة العامة لرئاسة الوزراء	حياة بزار	4
2021/11/1	مركز شؤون المرأة/ غزة	إعتماد وشاح	12	2021/8/26	مدير التخطيط في وزارة التنمية الاجتماعية	منال أبو رمضان	5
2022/2/10 2022/2/21	هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (اليونيفيم سابقا)	إيناس مرجبة	13	2021/9/4	مدير وحدة التخطيط الاستراتيجي لقوى الأمن ونائب مدير وحدة التخطيط /وزارة الداخلية	مأمون زيادة ومحمود الهبل	6

2021/10/11	مدير عام التخطيط والسياسات/ مكتب رئيس الوزراء	محمود عطايا	14	2021/10/10	سكرتير ثالث/ مسؤولة ملف المرأة ومواءمة التشريعات الوطنية مع الاتفاقيات والمعايير الدولية في وزارة الخارجية	عبير عبد الحق	7
				2022/2/28	وزيرة التنمية الاجتماعية سابقا/ من ZOOM قيادات الجبهة الديمقراطية- يسار	ماجدة المصري	15

ملحق رقم (5)

دليل المقابلات المعمقة

الاسم:

المؤسسة:

تاريخ المقابلة:

مكان المقابلة:

مدة المقابلة:

طريقة المقابلة: لقاء مباشر () لقاء اليكتروني ZOOM ()

أسئلة المقابلة

1. ما هو التخطيط الجندري حسب رأيك؟
2. من أين مصدر المعرفة بالتخطيط الجندري؟
3. هل للمؤسسة التي تمثل/بين علاقة بالتخطيط الاستراتيجي الجندري الفلسطيني؟
4. إذا كانت الإجابة على السؤال السابق بنعم، كيف ساهمت وتساهم المؤسسة بالتخطيط الجندري؟
5. هل يوجد إطار ومنهج تحليلي وتخطيطي استراتيجي جندري محدد يعتمد المخطط الفلسطيني؟ وما هو ان وجد؟ وما هو مصدره؟

6. هنالك خصوصية فلسطينية ناتجة عن وجود سلطة حكم ذاتي فلسطينية في ظل استمرار وجود الاحتلال

الإسرائيلي وسياساته الاستعمارية الاستيطانية. كيف تؤثر هذه الخصوصية على واقع التخطيط

الاستراتيجي الجندي؟ وهل يأخذ المخطط الفلسطيني بعين الاعتبار هذا السياق الخاص؟

7. ما دور مؤسسات وهياكل السلطة الفلسطينية في التخطيط الجندي؟

8. ما هي العوامل والظروف المؤثرة على التخطيط الاستراتيجي الجندي الفلسطيني؟

9. من هي الأطراف والجهات الداخلية المؤثرة على التخطيط الاستراتيجي الجندي الفلسطيني؟

10. من هي الأطراف والجهات الخارجية المؤثرة على اتجاهات وخيارات التخطيط الجندي الفلسطيني؟

11. ماهي القيم التي تحكم فهم وخيارات المخطط الفلسطيني على الصعيد الجندي؟

12. ما دور العاملين في وزارة شؤون المرأة والوزارات الشريكة، واللجان الفنية والتنسيقية العليا في التأثير

على توجهات السلطة الفلسطينية بشأن التخطيط الجندي الاستراتيجي؟ وهل لديهم وضوح رؤية

بمتطلبات التخطيط الجندي الاستراتيجي؟

13. إلى أي مدى تأثرت وتتأثر توجهات التخطيط الجندي الفلسطيني بأطر ومناهج التحليل والتخطيط

المتبعة من مؤسسات ووكالات الممولين والأمم المتحدة والمنظمات الدولية؟

14. هل منحى التخطيط الجندي الفلسطيني من أعلى إلى أسفل ام العكس؟ وما مدى تأثير الحركة

النسوية الفلسطينية ومؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني والقواعد الشعبية في قيم واتجاهات التخطيط

الجندي الرسمي؟

15. ما هي الهموم والاحتياجات والمصالح العملية والاستراتيجية للمرأة الفلسطينية؟ وهل تلبي الخطط

الاستراتيجية الجندي الفلسطينية هذه الهموم والاحتياجات والمصالح؟

16. ما هي أولويات التخطيط الاستراتيجي الجندي في فلسطين؟
17. كيف حددت هذه الأولويات؟ ومن الأطراف الفاعلة في تحديدها؟ هل توافق/ين عليها أم لديك اعتراض؟ إذا كانت الإجابة بلا، فما هي أوجه الاعتراض؟
18. ما هي العوائق/ أو الدوافع، التي تعيق أو تدفع التخطيط الاستراتيجي الجندي لتحقيق أهدافه؟
19. ما تقييمك للخطة الاستراتيجية الفلسطينية لتحقيق المساواة بين الجنسين 2020-2022؟ وهل هي قادرة على تحقيق الغاية المحددة فيها، المتمثلة بتحقيق المساواة والعدالة بين الجنسين وتمكين المرأة في ظل الواقع الفلسطيني؟